العدد 40 - المجلد 10 - ربيع 2022
Issue 40 - Volume 10 - Spring 2022



فصلية محكمة تعنى بالعلوم الاجتماعية
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences journal

ISSN 2305-2473

ملف: التحولات الاجتماعية الراهنة في سورية، مقاربات نقدية

لوحات الغلاف (رقصة لأجل، 2018) واللوحات في داخل العدد من أعمال الفنانة السورية ريم يسوف

لوحات العدد من مجموعة بعنوان "رقصة لأجل": رقصة للحياة أم إعلان للموت؟ أهي لأجل طفلي، أم رقصة الذكريات والحنين، الرائحة والطرقات؟ رقصة مع الخوف، أم إحساس للوجود وإنكار العبور، أم أنها رقصة للحزن والحب في آن واحد؟ هنا لا موسيقى سوى صوت أنفاس أجسادهم الحية، تروي قصصًا تجعل للذاكرة مكانًا وعنوانًا، لكي لا ننسى. هي مجموعة من الأعمال متأثرة بشهادات عن حصار عائلات ومدن، خبرت كل أنواع المقاومة، الفقد والحب في آن واحد، حكايات عن الحياة والنجاة.

Cover Painting "a Dance for" (2018) and Featured Artwork by Syrian Artist, ReemYassouf

The featured artwork forms a collection titled "A Dance for," ambiguous as to whether it is a dance of life or an announcement of death. Is it for childhood, or a dance of memory and nostalgia, familiar scents and paths, a dance with fear? Or a sense of presence and denial of transit? Or is it a dance of sadness and love at the same time... Here there is no music but the sound of their living bodies breathing, telling stories that making memories of a place and an address, so that we do not forget. This is a collection influenced by testimonies about the siege of families and cities, experiencing all kinds of resistance, loss and love at the same time as tales of life and survival.

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:

Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through:

شارع الطرفة - منطقة 70 - وادي البنات - ص. ب. 10277 - الدوحة - قطر

Al Tarfa Street - Zone 70 - Wadi Al Banat - P.O.Box: 10277 - Doha - Qatar

Phone: 974+ 4035 4117 - 974+ 4035 6888 :هاتف

E-mail: omran@dohainstitute.org



فصليــة محَـكّمة تُعنى بالعلــوم الاجتماعيــة
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

العدد 40 – المجلد 10 – ربيع 2022
Issue 40 – Volume 10 – Spring 2022

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هوَ المدنيَّةُ في اصطلاحهم وهُوَ معنى العُمْران.

ابن خلدون




المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنِ الاجْتِمَاعِ الإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمْرَانُ العَالَمِ، وَمَا يَعْرِضُ لِطَبِيعَةِ ذَلِكَ العُمْرَانِ مِنَ الأَحْوَالِ مِثْلِ التَّوَحُّشِ وَالتَّأَنُّسِ وَالعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغَلُّبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ المُلْكِ وَالدُّوَلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ البَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ مِنَ الكَسْبِ وَالْمَعَاشِ وَالْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمْرَانِ بِطَبِيعَتِهِ مِنَ الأَحْوَالِ....

وَكَأَنَّ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وهوَ العُمْرَانُ الْبَشَرِيُّ وَالاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلَ، وهيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِنَ الْعَوَارِضِ وَالْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ وَضْعِيًّا كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبِّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ وهوَ مَعْنَى الْعُمْرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمْرَانُ العَالَمِ بِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طِبَاعِهِمْ الْحَيَوَانِيَّةِ مِنَ الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِمِ الْغَلَبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِنَ الْحُكْمِ الْوَازِعِ... بِشَرْعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ بِمَا يُودِعُ اللهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ وَالقَبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيفٍ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذِ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَّتِهِ.

ابن خلدون، **المقدّمة**

Contents المحتويات

ملف

التحولات الاجتماعية الراهنة في سورية: مقاربات نقدية

Special Issue

Critical Approaches to Ongoing Social Shifts in Syria



رقصة لأجل ...1، 70x100 سم، مواد وتقنيات مختلفة على القماش (2018).

A Dance for ...1, 100 x 70 cm, mixed materials and methods on canvas, 2018.

مقدمة
التحولات الاجتماعية الراهنة في سورية: مقاربات نقدية

Introduction
Critical Approaches to Ongoing Social Shifts in Syria

مضى أكثر من عقد على الانفجار الكبير الذي شهدته سورية منذ عام 2011 إبان أحداث "الربيع العربي"؛ إذ خرج كثير من السوريين منادين بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لكن صيرورة الأحداث التي تداخل فيها المحلي والإقليمي والدولي أدخلت سورية في سياق جديد، مختلف عما كان سائدًا قبل الثورة. وفيه عايش المجتمع السوري حربًا أتت على الكثير من موارده البشرية والاقتصادية والاجتماعية؛ فأصبح يشهد ظواهر جديدة لأول مرة في تاريخه الحديث مثل التهجير واللجوء والنزوح.

وعلى الرغم من كل هذه التصدعات الكبرى ومحاولات تكيّف البنى السلطوية معها، فإن ما يلاحظ هو الضعف الكبير، كمًا وكيفًا، للدراساتِ والأبحاث التي تواكب هذه الأحداث والتحولات من الداخل. ونعتقد أنه حان الوقت لانطلاقة تجربة تفكير في هذه الأحداث، وتشخيص تعقيداتها، وإعادة النظر في مختلف سردياتها الخاصة والجماعية، لاستيعابها أولًا معرفيًا، وثانيًا اجتماعيًا؛ ما يساعد المجتمع السوري على إعادة الوعي النقدي بحاضره ومستقبله.

بناء على ذلك، تقدم دورية **عمران** للعلوم الاجتماعية مساهمة بهذا الصدد في هذا العدد الخاص الذي اخترنا له عنوان "**التحولات الاجتماعية في سورية: مقاربات نقدية**". وقد أخذت المجلة على عاتقها البحث في هذا الموضوع، منطلقة من جملة من الملاحظات، أهمها أن الدراسات الميدانية السوسيولوجية عن سورية لم تولِ البحث الأكاديمي الرصين، في ما جرى ويجري حاليًا في سورية، الاهتمامَ الذي يستحقه. وما يهدف إليه هذا العدد هو تعميق الدراسات الأكاديمية عن المجتمع السوري؛ لأن نتيجة تحوّل سورية إلى ساحة صراع دولي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأوضاع مجتمعها، وطبيعة السلطة السياسية فيه. وإن لم يكن الانفجار السوري الكبير هو موضوع البحث في حد ذاته في هذا العدد، فإن الأوراق البحثية المنشورة هنا عالجت سياق الكيفية التي أثرت بها الثورة والحرب في بنى السلطة والمجتمع في هذا البلد.

يضم محور العدد أربع دراسات متنوعة في مواضيعها وتخصصاتها الأكاديمية في العلوم الاجتماعية. تطرق عمار الشمايلة وآلان الأوسكان ومحمد زهر في بحثهم إلى دراسة "تحولات نخبة النظام الحاكم في الحرب الأهلية السورية (2016–2021) : مقاربة سوسيو – اقتصادية" مركزين على تبدلات وتحولات النخبة الاقتصادية المتمحورة في السلطة خلال الحرب الأهلية. وقد توصّل الباحثون إلى أن الزعماء – بصفة عامة – الذين يَعرفون حالةً من الضعف السياسي، ويأتي هنا مثال الرئيس السوري الحالي، يحاولون دائمًا التحكّم في شبكات سياسية تتسم فيها نخب النظام بالتصدع، فيُضطرون إلى إدارة وضع معقّد سيمته الاستقرار المتزعزع. وهي حالة، وإن لم تنطوِ على حاجة النظام الفورية إلى تشريك النخب في السلطة، فإنها ترفع من احتمال تطوّرِ شبكات هذه النخب خارج المراقبة لتشكّل تهديدًا للسلطة. في حالات كهذه، تدفع الحوافزُ الاستراتيجية الزعماءَ لإجراء تغييرات دورية في مشهد النخبة، وذلك للحيلولة دون صعود شبكات نافذة داخل النظام الحاكم، تحُدّ من مجال مناوراته السياسية. تُقدِّم هذه الدراسة، اعتمادًا على تحليل إمبريقي، دليلًا على أنّ جهود النظام السوري للإبقاء على حكم الأسد كانت قائمة على إجراء تغييرات جذرية متكررة، مسّت على حدّ سواء أصحاب الامتياز في النخبة وحدود امتداد نفوذهم داخل سورية.

أما نيروز ساتيك، فعاد في دراسته "إثنوغرافيا السلوك السياسي لتخوم إدلب الزراعية في انتفاضة 2011" إلى لحظة الانفجار السوري خلال الثورات العربية، واضعًا الاحتجاجات في سورية تحت المجهر الأنثروبولوجي. وقد بحث في تفاعل المجتمع المحلي الزراعي في تخوم محافظة إدلب بسورية مع الحركة الاحتجاجية، خلال انتفاضة عام 2011، مقارنًا إياها بالحركة الاحتجاجية في أرياف محافظة شيراز في إيران خلال ثورة عام 1979. تستند الدراسة إلى مفهوم رايموند وليامز للمجتمع المحلي الذي يرتكز على فكرة عدم قطع الجماعة المحلية مع ماضيها، خلال تفاعلاتها الداخلية والخارجية. وتركّز على البعدين الاقتصادي – السياسي والاجتماعي لفهم سلوك المجتمعات المحلية في محافظة إدلب في مثل هذه السياقات. وفي الدراسة يتشكل عصب الحياة الاجتماعية في تخوم إدلب الزراعية من عنصرين أساسيين؛ هما الوجاهة السياسية وملكية الأرض. وبناء على ذلك، يجادل الباحث بأن هذين العنصرين قد أدّيا، ببعدهما المعياري والاجتماعي ورهاناتهما السياقية المعقدة، دورًا كبيرًا في تحفيز التعبئة للانتفاضة أو معارضة ذلك أو اتخاذ موقف محايد.

وتنقل مدى شريقي في دراستها "الحياة والموت في زمن الحرب: دراسة تحليلية مقارنة للمولودية والوفيات في محافظة اللاذقية السورية" من مستوى التفكير في التحوّلات الاجتماعية في سورية إلى التغيّرات الديموغرافية ذات العلاقة. تقدّم هذه الدراسة مقاربة بعضٍ من هذه التغيّرات، من خلال تحليل تحوّلات ظاهرتَي المولودية والوفيات في اللاذقية، وهي إحدى المحافظات السورية التي بقيت في حالة استقرار نسبي، واستقبلت موجات نزوح عديدة خلال السنوات الماضية. تستند الدراسة منهجيًّا إلى منظور تحليل كمّي، يتناول إحصائيًّا الواقع الديموغرافي وما طرأ عليه من تحوّلات مقارنةً بالعقد السابق للحرب، وكذلك إلى منظور تحليل كيفي يتتبّع المواقف الأسرية اليوم تجاه المسألة الإنجابية في ضوء التجربة المعيشة لهذه الأسر، المستقرة منها والنازحة.

أما يونس أباكاي، فيعود في دراسته "ذوات في فضاءات متنازع عليها: أمننة اللغة الكردية في سورية" إلى واقع اللغة الكردية في سورية، ويبحث في التحولات التي طرأت على استخدامها في المجال العام. ويجادل الباحث بأن الدولة في سورية نظرت إلى الهوية الكردية على أنها قضية أمنيّة؛ واتّخذت بناءً على ذلك إجراءات ضدّ استخدام اللغة الكردية (بوصفها تعبيرًا عن هذه الهوية) وضد حضورها المُدْرَك في المجال العامّ. ولم يدخل التمثّل الأمني لهذه اللغة حيّز الممارسة على مستوى الإجراءات القانونية فحسب، بل تعدّاه ليمسّ عامة الناس في استخدامهم اللغة الكردية، معتبرًا ذلك فعلاً غير مقبول، ينبغي التصدّي له في المجال العامّ. لكن الدراسة تؤكد أنه على الرغم من ذلك، أمكن في المناطق ذات الأغلبية الكردية، في إطار العلاقات المتبادلة، الحدّ من أثر هذه الإجراءات وتحدّي أولئك المعارضين لاستخدام اللغة الكردية. تستند هذه الدراسة إلى معطيات إثنوغرافية جُمعت خلال مقابلات مع مستجيبين من الأكراد السوريين، وإلى مفهوم السلطة الفوكوي، لتقدّم تحليلاً لمختلف علاقات الإخضاع المتجذِّرة بعمق في العلاقات الاجتماعية. وهي تهدف بذلك إلى الوصول إلى فهمٍ لعلاقات السلطة يتجاوز حدود علاقة السيطرة ثنائية البعد، وإلى التعرّف إلى نوع السلطة التي يمكنُ أن تمارسها أقليّة ما، بوصفها جماعة تواجه إجراءات قمعية، عندما تصرّ على استخدام لغتها الممنوعة وتعيد إنتاجها وتصدّق على هذه الممارسات.

نيروز ساتيك

صدر حديثًا



طارق شما - مريم سلامة كار

أنثولوجيا الترجمة العربية

يرصد النصوص التي تتناول الترجمة بالتحليل والمناقشة في مصادرها كافة في التاريخ العربي. ويمثل عينة شاملة من فكر الترجمة في اللغة العربية منذ أقدم عهودها حتى أوائل القرن العشرين، يتبدى من خلالها تأثير هذا الفكر في مختلف النواحي الفكرية والثقافية والسياسية للمجتمعات العربية في هذه الفترة. تناقش المقدمة العامة للكتاب المنطلقات النظرية للبحث ونتائجه وأهم اتجاهات الفكر الترجمي في الفترة التي تشملها الدراسة، إضافة إلى تعليقات مفصلة من المؤلفين على كل النصوص المختارة تضعها في سياقها التاريخي والفكري وتربطها بنظريات الترجمة المعاصرة. كما يتضمن الكتاب مسحًا إحصائيًا شاملًا للمادة المجمعة التي اختيرت منها نصوص الأنثولوجيا، وهو متن يتجاوز 500 نص من مختلف الأحجام تتناول الفكر الترجمي في مختلف المصادر في التاريخ العربي. ويمثل العمل مرجعًا مفيدًا للباحثين في دراسات الترجمة والتاريخ العربي الإسلامي واللغة العربية وآدابها، فضلًا عن مجالات أخرى تشمل الفقه الإسلامي واللاهوت المسيحي وتاريخ العلوم.



التسلم Received 2021-9-21 | التعديل Revised 2022-1-23 | القبول Accepted 2022-3-12 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/IPQB3369

عمار الشمايلة* | آلان الأوسكان** | محمد زهر***
Ammar Shamaileh, Alan Aloskan, Mohammed Zahr

تحولات نخبة النظام الحاكم في الحرب الأهلية السورية (2016-2021): مقاربة سوسيو – اقتصادية

Regime Elite Turnover in the Waning Syrian Civil War (2016–2021): A Socio-Economic Approach

ملخص: تقدّم هذه الدراسة تحليلًا للتغيرات التي طرأت على مشهد النخبة السياسية والاقتصادية، إبّان الحرب الأهلية السورية، وتركز خصوصًا على تلك التبدلات التي عاشتها هذه النخبة مع تحوّل تركيز النظام الحاكم من الانشغال بكسب الحرب إلى العمل على تعزيز سلطته. تجادل الدراسة بأن الزعماء الذين يمرون بفترة ضعف ويعملون ضمن شبكات من النخب الممزقة قد يجدون أنفسهم في حالة من "الاستقرار المتزعزع". في هذه الحالة، لا تكون هناك حاجة مباشرة إلى مشاركة السلطة مع النخب، ولكن يرتفع احتمال تطور شبكات النخب هذه لتشكل تهديدًا. في حالات كهذه، تدفع الحوافزُ الاستراتيجية الزعماءَ لإجراء تغييرات دورية في مشهد النخبة، وذلك للحيلولة دون صعود شبكات نافذة داخل النظام الحاكم، تحدّ من مجال مناوراته السياسية. تُقدِّم هذه الدراسة، اعتمادًا على تحليل إمبريقي، دليلًا على أنّ جهود النظام السوري للإبقاء على حكم الأسد كانت قائمة على إجراء تغييرات جذرية متكررة، مسّت على حدّ سواء أصحاب الامتياز في النخبة، وحدود امتداد نفوذهم داخل سورية.

كلمات مفتاحية: الحرب الأهلية السورية، الحكومة السورية، مشاركة السلطة، شبكات السلطة، النخب.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا (المؤلف المسؤول).
Professor of Political Science and International Relations at the Doha Institute for Graduate Studies (Corresponding Author).
Email: ammar.shamaileh@dohainstitute.edu.qa

** باحث، يُكمل دراسته للماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا.
Researcher, completing his Master's in the Political Science and International Relations program, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: aal095@dohainstitute.edu.qa

*** باحث، حاصل على ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد الدوحة للدراسات العليا.
Researcher. He received a Master's degree in Political Science and International Relations from the Doha Institute for Graduate Studies
Email: mza001@dohainstitute.edu.qa

Abstract: This article analyses changes that occurred to the landscape of the political and economic elites during the Syrian Civil War and focuses in particular on transformations that ensued once the regime's focus turned away from winning the war and toward consolidating power. It is argued that weak leaders operating in networks where regime elites are fractured can find themselves in a state of "precarious stability", where there is no need to immediately engage in power–sharing with elites but the potential for elite networks to evolve into a threat is high. In such cases, leaders are motivated by strategic incentives to make frequent changes to the elite landscape to prevent powerful networks from arising within the regime. This empirical analysis provides evidence that the Syrian regime's efforts to maintain Assad's rule have been characterized by drastic repeated changes to both who is favoured and the extent of their reach within Syria.

Keywords: The Syrian Civil War, The Syrian Government, Power Sharing, Elites.

مقدمة[1]

خلال النزاع الدائر حاليًا في سورية، انقلبت الكفة شيئًا فشيئًا، ولكن بثبات لصالح القوات الحكومية، بيد أنّ نخب النظام الحاكم ما تزال تعيش، رغم ذلك، في حالة من التزعزع وعدم الاستقرار. وشهدت هذه النخب، منذ تحوّل الاحتجاجات في سورية في عام 2011 إلى حرب أهلية، ما يبدو أنه عمليات تغيير متسارعة قادت إلى صعود مجموعة من الشخصيات لتحتل موقع الصدارة ولكن إلى حين؛ إذ سرعان ما يجري استبدالها بأخرى. ترافق كل ذلك بتحولات في توزيع السلطة السياسية داخل النظام الحاكم، وهي تحولات ذات صلة بمجمل التغييرات سابقة الذكر، وعلى القدر ذاته من الأهمية. وعلى الرغم من تراجع زخم الحرب في سورية، فإن شدّة الصراع بين النخب المنحازة إلى النظام تزداد زخمًا. فمشهد النخبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليوم، وعلى نحو مشابه لفترات الاضطراب السياسي السابقة التي شهدتها سورية، يمرّ بتحولات قد تترك آثارًا طويلة الأمد في النسيج السياسي للمجتمع. وفي حين انشغل الخطاب الرائج حول المجال الاقتصادي بتحديد من بات مهيمنًا فيه، تقوم إحدى التضمينات الرئيسة لهذه الدراسة على فكرة أنّ صعود طرف اقتصادي مهيمن جديد أمرٌ مستبعد ما دام نظام الحكم قائمًا في شكله الحالي.

مع تنامي أفضلية القوة القسرية لنظام الحكم القائم، مقارنةً بخصومه المحليين، تحوّل مركز اهتمام هذا النظام، من الانشغال بالتغلب على التهديدات المفروضة عليه من خارجه إلى تجنّب صعود تهديدات تنبع من داخله[2]. وانصبّت هذه الجهود بدايةً على تعزيز لامركزية الأذرع المسلّحة التي تقاتل لصالحه، لكنّها تعدّت ذلك شيئًا فشيئًا لتشتمل على إجراءات هدفت إلى تغيير المشهد السياسي والاقتصادي

(1) عُرضت النسخة الأولية من هذه الورقة في ورشة عمل "صراعات مجمدة" التي عقدها "مشروع العلوم السياسية للشرق الأوسط" (Project on Middle East Political Science) (POMEPS). يود المؤلفون شكر المشاركين في هذه الورشة لإرشاداتهم وتوجيههم في المراحل المبكرة من كتابة مخطوطة هذه الورقة.

The initial version of this paper was presented in the POMEPS "Frozen Conflicts" Workshop. The authors thank the participants of this workshop for their advice and guidance in the early stages of this manuscript's development.

(2) Haid Haid, "Reintegrating Syrian Militias: Mechanisms, Actors, and Shortfalls," *Carnegie Middle East Center*, 12/12/2018, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/34AfXbI

برمّته. وقد اتصفت محاولات تحييد التهديدات التي من المحتمل أن تواجه النظام الحاكم بشموليتها، إلا أنّ أهم ما تميزت به هو استهداف شبكات نخب السلطة السياسية والاقتصادية بتغييرات جذرية بدلًا من العمل على إعادة مَركَزَة السلطة(3).

تقدّم هذه الدراسة سبرًا لتطوّر مشهد النخب في سورية، وللمعارك التي تدور رحاها اليوم داخل النظام نفسه، مختبرةً حدود المَفهَمة المعروفة حول تعزيز الزعماء للسلطة في الأنظمة السلطوية. وهي تعمل، بالاستناد إلى إطار "تعزيز السلطة" المفاهيمي، على تطبيق إطار عمل ثنائي الأبعاد يتناول مركزية موقع الزعيم ضمن الشبكة الحاكمة وقوة شبكات النخب.

تنطلق الدراسة بدايةً من تمييز مفاهيمي بين تعزيز سلطة الزعيم Consolidation of a Leader's Power من ناحية أولى، واتفاقيات مشاركة السلطة Power Sharing Agreements من ناحية ثانية، وحالة الاستقرار المتزعزع State of Precarious Stability من ناحية ثالثة؛ وتنتقل بعدها إلى تقديم رؤية تنظيرية تسعى لإيضاح الاستراتيجيات التي يرتكز إليها زعيمٌ عالق في حالة استقرار متزعزع، وإلى اختبارها بالاستناد إلى مثال الحالة السورية. وتبيّن الدراسة كذلك تطوّر مشهد النخبة السياسية والاقتصادية للبلاد اليوم بسرعة كبيرة، على غرار ما حدث خلال مراحل عدّة من الاضطراب السياسي في تاريخ سورية. ولمّا كانت قدرة بشار الأسد (2000-) في الحفاظ على السلطة للمدى الطويل من دون أن تمثّل اليوم نتيجة حتمية محسومة، فإن النظام بات في السنوات الأخيرة يتسبّب، متعمّدًا، في خلق حالة من الاضطراب داخل شبكات نخبه، للحيلولة دون صعود منافسين ممن يمتلكون القدرة على الاستمرار. هكذا يبدو الإخلال بشبكات النخب داخل النظام بمنزلة استراتيجية تبنّاها الأسد في المدى القصير للحفاظ على السلطة في أثناء الحرب الأهلية، بدلًا من الحفاظ على الاستقرار في البنية القائمة.

أولًا: تعزيز السلطة واستقرار النخبة

يحتاج كل الزعماء إلى تعاون مجموعة أفراد من داخل المجتمع للبقاء في السلطة. يبدو الأمر كذلك في جميع الأحوال، سواءً أطّرنا هذه المجموعة مفهوميًا باستخدام لغة "نظرية المُصطَفين" Selectorate Theory(4) لبروس بوينو دي ميسكيتا؛ التي تعتبر المجموعة النخبوية المصطفاة هي التحالف الفائز، أو عرّفناها وفق الترتيبات المؤسساتية التي تُميّز نظامًا ما، كتلك التي قدمتها باربارا جيديس وميلان سفوليك(5). نجد إذًا داخل كل الأنظمة مجموعةً تُعهَد إليها ممارسة المهمات المتعلقة بالحفاظ على سلطة الزعيم. وبالعودة إلى المَفهمات المؤسساتية السائدة للأنظمة Regimes، فإن هذه الدراسة تعرّفها بأنها بنية توزيع

(3) بما في ذلك إعادة ترتيب من المسموح له بالفوز بمقاعد في مجلس الشعب. يُنظر: يامن مغربي، "دماء جديدة في مجلس الشعب السوري تعكس محاصصة روسية - إيرانية"، **عنب بلدي**، 2020/7/26، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/34GpNZl

(4) Bruce Bueno De Mesquita et al., *The Logic of Political Survival* (Cambridge/ London: : MIT Press, 2005).

(5) Barbara Geddes, Joseph Wright & Erica Frantz, "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set," *Perspectives on Politics*, vol.12, no. 2 (2014), pp. 313–331; Milan Svolik, *The Politics of Authoritarian Rule* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).

السلطة ضمن الدولة. مع ذلك، بدلًا من التركيز الجامد على المميزات المؤسساتية بغرض فهم عملية توزيع السلطة، تتسم الأنظمة ببنى الشبكات الحاكمة التي تتحكم في الدولة وفي سماتها. بهذا، يمكن أن يُنظر إلى هذه المَفهَمة على أنها توسيع لنطاق المَفهَمة المؤسساتية للأنظمة السياسية(6).

تُعرّف النخب ضمن مجتمع ما، من خلال "سيطرتها على الموارد [أو المؤسسات] أو وصولها غير المتكافئ إليها"(7). تعتمد هذه الدراسة تعريفًا واسعًا للنخب يشمل كلّ أولئك الذين تكمن أفضليتهم النسبية في وصولهم إلى الأجهزة القسرية والفرص الاقتصادية والثروة والمؤسسات الحكومية ورأس المال الاجتماعي. انطلاقًا من ذلك، فإن الدراسة ترى هؤلاء الأفراد الذين يؤدي تعاونهم المتعمد مع النظام دورًا مهمًّا في بقائه؛ نخبا له Regime Elites، يُمكنها أن تعمل في المجال العام أو الخاص، لكنها تؤدي جميعًا، بإرادتها الحرة وعلى الدوام، دورًا ما في مساعدته وزعيمه على البقاء. في المقابل، فإن اعتمادية النظام على هذه النخب وما يقدمه لها من امتيازات، هو ما يجعل منها في الوقت ذاته أعظم تهديد يواجه الزعيم(8).

إن طول بقاء زعيم أوتوقراطي في الحكم لا يعني ضمنيًا تعزيز سلطته داخل النظام. اعتاد الباحثون، عمومًا، وبإدراكهم تنوّع الترتيبات المحددة التي تسِم الأنظمة السياسية، على مفهمة القوة النسبية للزعماء وعلاقتهم بالنخب، باستخدام مقاييس أحاديةٍ أو ثنائيةِ الأبعاد(9). مؤخرًا، وفي مقالة مبدعة منهجيًا، حاولت جينيفر غاندي وجين سمنر قياس تعزيز سلطة النظام بوصفها سمةً كامنة Latent Trait، باستخدام نظرية الاستجابة للبند Item Response Theory(10). ترى الباحثتان أنه في إمكان الزعماء الأوتوقراطيين البقاء في السلطة باعتماد نوعين من الترتيبات(11). وفق النوع الأول، يعقد الزعيم اتفاقيات مشاركة السلطة مع نخب النظام، يفرض بموجبها على نفسه قيودًا مؤسساتية، ويكون مرغمًا على إشراك النخب في عملية اتخاذ القرار وفي تقاسم موارد الدولة(12). أما في النوع الثاني، فيعزّز الزعيم سلطته من خلال إضعاف النخب عبر حملات تطهير وعمليات محددة الأهداف(13). والحال هذه، فإن كلا الترتيبَين يمكنه أن ينتج زعماء يظلّون في السلطة فترات زمنية طويلة، على اعتبار أنّ أيّ زعيم تمَكّن بالفعل من توطيد سلطته سيكون هو صاحب القوة نسبيًّا داخل النظام، في حين سيتّسِم أولئك الذين يشاركونه السلطة بالضعف النسبي.

(6) إننا نقوم بذلك مع اعترافنا بأن هناك مَفهَمات صالحة وجذابة أخرى، بما في ذلك تلك التي قدمها مؤخرًا كل من أدهم صولي وريموند هينبوش في مقالتهما الأخيرة: أدهم صولي وريموند هينبوش، "الدولة العربية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية"، **عمران**، مج 10، العدد 37 (صيف 2021)، ص 7–35.

(7) Shamus Rahman Khan, "The Sociology of Elites," *Annual Review of Sociology*, vol. 38 (August 2012), pp. 361–377.

(8) Svolik.

(9) Ibid.

(10) Jennifer Gandhi & Jane Lawrence Sumner, "Measuring the Consolidation of Power in Nondemocracies," *The Journal of Politics*, vol. 82, no. 4 (October 2020), pp. 1545–1558.

(11) Ibid.

(12) Ibid.

(13) Ibid.

إن الإطار المفاهيمي الذي تقدّمه غاندي وسمنر، إلى جانب باحثين آخرين، معقول ومفيد نظريًا، ولكن يظلّ هنالك بعض المجال المتاح لإضافة تفصيلات دقيقة لوصف علاقات السلطة بين النخب والزعماء، ونجد ذلك تحديدًا في حالة الزعيم الذي يتمتّع بأفضلية كبيرة على النخب، لكنه يعتبر نفسه مع ذلك في حالة متزعزعة بالنظر إلى ضعفه الذاتي الخاص كقيمة مطلقة. قد تحفّز هذه الحالات لدى النخب محاولة تشكيل شبكات يمكن أن تتحدى النظام في المستقبل المنظور؛ نظرًا إلى ضعف الزعيم. يجد الزعيم، الذي ما زال في طور تعزيز السلطة، نفسه في حالة مشابهة، لكن حالما يصل إلى مرحلة التعزيز الفعلي للسلطة، ستتضاءل قدرة المواجهين من داخل النظام على نحوٍ ملحوظ.

حالة الاستقرار المتزعزع، كما تُناقش هنا، هي الحالة التي يعتمد فيها الزعماء الضعفاء على شبكات نُخب متصدعة ولا مركزية. إنها حالة مستقرة نظرًا إلى غياب شبكات منافسة قابلة للبقاء في الوضع الراهن، وهي متزعزعة بسبب احتمالية تشكيل شبكات يمكن أن تواجه الزعيم. وبذلك قد يضطر الزعماء الواقعون فيها إلى التعامل مع تهديدات مستمرة ومتزايدة. تنتج هذه الحالة وضعًا لا يجد فيه الزعيم نفسه مجبرًا على مشاركة السلطة مع نخب النظام، ولكنه كثيرًا ما يواجه تهديدات في وسعه إدارتها والسيطرة عليها. تقوم هذه الدراسة على فكرة أنّ الاستقرار المتزعزع هو ما يَسِم حالة بشار الأسد داخل نظامه، منذ انقلاب الظروف لصالحه، أو ربما منذ اندلاع الحرب نفسها.

كيف يدير الزعماء التهديدات عندما يجدون أنفسهم في حالة من الاستقرار المتزعزع؟ إحدى الاستراتيجيات المحتملة هي التلاعب المستمر بمشهد النخبة بما يحول دون صعود الشبكات التي قد تهدد الزعيم. وعندما تغيب إمكانية خوض حملة تطهير واسعة النطاق للنخب، لكن مع وجود قدرة على الحفاظ على السلطة بسبب عجز النخب عن التنسيق لاختيار بديل، يمكن أن يحاول الزعماء إنتاج تغيير ثابت في مكونات ومصادر ثروة نخب النظام. علاوة على ذلك، قد يلجأ الزعماء إلى إتاحة الفرصة أمام من فقد الحظوة من نخب النظام لاستعادة بعض التحسن في ثرواته لاحقًا؛ ما يسهم في كبح أي حافز لدى هذه النخب لمقاومة ما قد يُتّخذ ضدها من إجراءات. هكذا يجد الزعماء أنفسهم في موضع يدفعهم إلى التلاعب المتكرر بشبكات النخب بغية الحفاظ على حكمهم، من دون الدخول في اتفاقيات مشاركة للسلطة، مضمرة أو صريحة.

ثانيًا: تصميم البحث

يبحث التحليل الإمبريقي التالي في الأنماط التاريخية والمعاصرة لعلاقات النخبة – الزعيم في سورية. وسيتسم عمومًا بكونه تحليلًا نوعيًّا Qualitative بطبيعته، يعمل على اختبار ما ورد سابقًا من توقعات نظرية ومفهَمة ذات صلة بالقضية السورية، وذلك من خلال تحليل الأنماط التي تكشف عنها البيانات وبالاعتماد على منطق التفكير المغاير للواقع Counterfactual Reasoning لتأسيس معقولية النظرية بالنسبة إلى النظريات البديلة. تمثّل الحالة السورية ما يطلق عليه "القيمة المتطرفة للمتغير المستقل" Extreme on the Independent Variable، ويكون المتغير المستقل هنا هو نقطة تقاطع وجود زعيم

ضعيف وشبكة نخب نظام متصدعة(14). يقتصر البرهان الذي قمنا بعرضه هنا على مجرد فحص لمعقولية النظرية، واستطلاع للمسار الذي يؤدي من حالة الاستقرار المتزعزع إلى تبدّل نخبة النظام، ويقتصر الاختبار التجريبي بدوره على هذه الحدود.

ينطوي هذا الاختبار على مكون زمني مهمّ؛ إذا أصبحت زعامة بشار الأسد في حالة استقرار متزعزع في أثناء الحرب الأهلية، فإننا سنتوقع زيادات في تبدّل النخب الاقتصادية والسياسية المنحازة إلى النظام بعد اندلاع الحرب مباشرة، وتحديدًا، اضطراب النخبة السياسية الذي سبق الحرب نتيجة جهود بشار الأسد لإضعاف الشبكات السياسية بالتزامن مع تقوية شبكات النخبة الاقتصادية. أما في ما بعد الحرب، فإننا نتنبأ بإضعاف شبكات النخبة الاقتصادية الموالية للنظام من دون أن يترافق ذلك مع تقوية شبكات النخبة السياسية. بمعنى آخر، نحن نزعم أنّ الشبكات الاقتصادية والسياسية لم تشهد، على نحو متزامن، مستويات عالية من التبدّلات بعد الحرب. إنّ من شأن استطلاع التباين الزمني في تعزيز الأسد للسلطة ولشبكات نخب النظام أن يفتح الباب أمام المزيد من الاستطلاع النظري لهذه الديناميات.

يعتمد الاستعراض التاريخي أساسًا على المصادر الثانوية، بغرض التأسيس للتقصي الذي سيأتي لاحقًا. بعد النقاش التاريخي، ستفحص الدراسة أنماط تبدل النخبة السياسية والاقتصادية لسورية. وسيركّز تحليل النخب السياسية على التبدل في حكومة ومجلس شعب سورية، وتحديدًا خلال الفترة 2016–2021. إنّ قاعدتي البيانات المستخدمتين هنا عبارة عن أجزاء من مشاريع جمع بيانات أصلية تهدف إلى تنظيم البيانات بشأن المؤسسات السياسية السورية وإتاحتها للباحثين. اعتمدت البيانات المتعلقة بالحكومات السورية أساسًا على قاعدة بيانات "WhoGov"(15)، في حين جرى تعويض البيانات الناقصة وتصحيح الأخطاء في القاعدة بناءً على استطلاعنا للمصادر الأولية. أما البيانات المتعلقة بأعضاء مجلس الشعب، فقد استُقيت من نتائج الانتخابات التي نشرتها **الوكالة العربية السورية للأنباء** "سانا" وموقع مجلس الشعب السوري الرسمي. يركز فحص النخب الاقتصادية للنظام على المستويات العليا للفاعلين الاقتصاديين للنظام، وعلى تفاعلاته معها.

ثالثًا: استعراض تاريخي لنخب سورية الاقتصادية والاجتماعية في السياسة

على الرغم من أنّ جذور الأهمية السياسية التاريخية للأعيان المحليين في السياسة السورية ترجع إلى مراحل سابقة بكثير على الانتداب الفرنسي، فإنّ فترة الانتداب أدّت دورًا مهمًا في تعاون النخبة

(14) Jason Seawright, "The Case for Selecting Cases that are Deviant or extreme on the Independent Variable," *Sociological Methods & Research*, vol. 45, no. 3 (April 2016), pp. 493–525.

(15) Jacob Nyrup & Stuart Bramwell, "Who Governs? a New Global Dataset on Members of Cabinets," *American Political Science Review,* vol. 114, no. 4 (2020), pp. 1366–1374.

داخل البلاد[16]. وفّرت مقاومة الاحتلال الفرنسي الدافع لنشاط سياسي موحد ومنظم تحت مظلة "الكتلة الوطنية". ورغم أنّ الانقسامات الداخلية برزت بأشكال متنوعة في هذه الفترة، فإن لمقاومة المستعمر دورًا مهمًا في توفير بعض مظاهر الوحدة. مع الاستقلال، برزت الانقسامات السياسية المتزايدة التي فصلت أرستقراطية الأراضي في حلب وحماة وحمص عن برجوازية دمشق. كما أنّ الاضطراب السياسي الدائم في سورية ما بعد الاستقلال لم يترك مجالًا كبيرًا لحركات سياسية مسيطرة بصفة دائمة، بل أفسح المجال الأوسع أمام التدخل العسكري الدوري، ورغم ذلك، تصدّر القيادةَ السياسية الوطنية أفرادٌ من مجموعة صغيرة من عائلات النخبة من المناطق المذكورة سابقًا[17]. أُبعِدت مؤسسات الحكومة المركزية الوليدة التي ترأستها تلك النخب كثيرًا عن الحياة اليومية للمواطنين، لكن الأعيان المحليين مارسوا سلطة غير رسمية على حواضنهم الشعبية بصفتهم وسطاء وزعماء اجتماعيين[18].

كان من شأن اتحاد سورية مع مصر أن أحدث قطيعة في العلاقة بين السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية، وحدث ذلك بالتزامن مع تراجع اقتصادي مسّ عائلات النخبة في سورية. ذلك أنّ إصلاحات الأراضي عام 1958، وحملات التأميم الواسعة عام 1961، قادت إلى تدهور شديد في الوضع الاقتصادي للنخبة التقليدية[19]، وتجاوزت تأثيراتها حدود المجال الاقتصادي، لتوجِّه كذلك ضربة قاصمة إلى أولئك الذين كانوا في الموضع الأنسب لحماية سورية من العنف المفرط. وفي حين عاشت نخب سورية فترة راحة موجزة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، أعاد انقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي، في عام 1963، مأسسة كثير من سياسات جمال عبد الناصر[20].

عزّزت سيطرة حزب البعث على سورية تراجع النخب المدينية السنية القديمة وأرستقراطيي الأراضي الذين كانوا فاعلين مركزيين في السياسة السورية[21]. وإلى جانب إضعاف قوتهم الاقتصادية، أعادت القيود على ملكية الأراضي والمؤسسات الخاصة تشكيل العلاقة الهرمية، المتصدعة أصلًا، التي كانوا يتشاركونها مع حواضنهم الشعبية الموروثة. كان من شأن السياسات الصارمة لصلاح جديد بعد انقلابه في عام 1966 أن وسّعت من نطاق هذه القيود الاقتصادية،

(16) Philip Shukry Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945* (Princeton: Princeton University Press, 2014).

(17) Alasdair Drysdale, "The Syrian Political Elite, 1966–1976: A Spatial and Social Analysis," *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 1 (January 1981), pp. 3–30.

(18) Philip Shukry Khoury, "Continuity and Change in Syrian Political Life: The Nineteenth and Twentieth Centuries." *The American Historical Review* (December 1991), pp. 1374–1395.

(19) Syed Aziz–al Ahsan, "Economic Policy and Class Structure in Syria: 1958–1980," *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 3 (August 1984), pp. 301–323.

(20) Steven Heydemann, *Authoritarianism in Syria*: *Institutions and Social Conflict, 1946–1970* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

(21) Drysdale.

ولم تترك سوى هامش ضيق للملكية الخاصة[22]، ووفرت بذلك ظروفًا مناسبة لزعيم براغماتي لكي يستوعب أعضاء من طبقة التجّار، وهو ما حصل مع "الحركة التصحيحية" التي قادها حافظ الأسد عام 1970، والتي رتّبت هذه العلاقة وأفسحت هامشًا ما للمشاريع الاقتصادية الخاصة المحدودة.

كثيرًا ما وُصفت قاعدة دعم حافظ الأسد بأوصاف مناطقية، حيث تركّزت معاقل حكمه في المناطق الريفية من الساحل وفي مدينتي دمشق ودرعا، ولم تكن نخب دمشق التقليدية عمومًا من ضمنها. ومع ذلك، يبدو أنّ مأسسة التنازل البراغماتي السياسي والاقتصادي الذي تجسّد في "دستور عام 1973" وفي تخفيف القيود على الملكيات الصغيرة خاصة، قد أسهمت في استمرارية النظام. إذ فتح سقوطُ البرجوازية الكبيرة Haute bourgeoisie أبوابَ الفرص أمام البرجوازية الصغيرة Petite bourgeoisie، وبدلًا من التضييق على نمو الأعمال الصغيرة، عمل نظام البعث في الثمانينيات على توسيع نطاق هذا النمو[23]. وفي حين اتّسم حكم حافظ الأسد بقمع سياسي بلا هوادة، عزز بيئة ذات قواعد مضمونة نسبيًا لتعمل فيها المشاريع الاقتصادية الصغيرة التي لا تُشكِّل تهديدًا لنظامه. لقد كان الفساد واسع الانتشار، إلا أنّ طبيعته أتاحت للبرجوازية الصغيرة إمكانية المناورة، فقد كانت استمرارية عمل هذه الأخيرة تصبّ في مصلحة شخصيات النظام والضباط العسكريين الذين يتقاضون الرشاوى. وبذلك اتسمت هذه الفترة إلى حدّ بعيد ببرجوازية دولة/ جيش واسعة استفادت من الأسواق الخاصة المُقيّدة[24]. وقد شهِد اقتصاد سورية الاشتراكي المُغلق نسبيًا انفتاحًا تدريجيًا خلال التسعينيات إثر الحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي[25]، ولكنّه ظل مُقيدًا ومسيطرًا عليه بشدة. فضلًا عن ذلك، أدى تعزيز القدرات القسرية للنظام من دون بناء تحالف موسع إلى تراجع شرعية الدولة[26].

أسفرت خلافة بشار الأسد عام 2000 عن صعود برجوازية كبيرة جديدة مرتبطة بمعاقل قوة اقتصادية ذات صِلات قوية بالنظام، وتراجع البرجوازية الصغيرة التي شقّت لنفسها طريقًا في اقتصاد سورية المقيّد. في مشروع بحثي عن نشوء السلالة الحاكمة في سورية، يرى عمار الشمايلة أنّ مصلحة

(22) Ahsan.

(23) Raymond A. Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria," *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), pp. 243–257; Ahsan; Raymond A. Hinnebusch, "The Political Economy of Economic Liberalization in Syria," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 27, no. 3 (1995), pp. 305–320.

(24) Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford: Stanford University Press, 2011); Steven Heydemann (ed.), *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited* (New York: Springer, 2004); Samer Abboud, "Economic Transformation and Diffusion of Authoritarian Power in Syria," in: Larbi Sadiki, Heiko Wimmen & Layla Al–Zubaidi (eds.), *Democratic Transition in the Middle East: Unmaking Power* (London/ New York: Routledge, 2013), pp. 159–177.

(25) Fred H. Lawson, "Private Capital and the State in Contemporary Syria," *Middle East Report,* no. 203 (1997), pp. 8–30.

(26) صولي وهينبوش.

بشار الأسد السياسية الاستراتيجية سهّلت صعود مجموعة جديدة من النخب الاقتصادية لتكون ثِقلًا مُوازنًا أمام الخصوم المحتملين من داخل النظام[27]. كان حافظ الأسد زعيمًا عسكريًا في قلب المشهد السياسي السوري منذ عام 1963 واستطاع، تدريجيًا، أن يُوازن لاعبي النظام المنافسين بطريقة حفظت حكمه. في المقابل، كان بشار الأسد خلفًا ذا صِلات قوية بالأقارب والأبناء الكوزموبوليتانيين للسوريين المؤثرين، في حين لم يمتلك سوى صِلات ضعيفة بالجهاز العسكري والسياسي، وقد أتاحت عملية اللبرلة تقوية قطاع النظام الأكثر دعمًا لصعوده إلى السلطة. لم تعزّز هذه اللبرلة المستعارة والسريعة، والتي نتجت على نحوٍ رئيس من ضعف بشار الأسد السياسي، حقوق الملكية، بل فتحت قطاعات محددة لأفراد بعينهم[28]، وسمحت من ثمّ بتقوية وضع الحلفاء المقرّبين من بشار الأسد والقادرين على أن يُشكّلوا ثقلًا موازنًا في وجه السلطة الراسخة للنخب السياسية والاقتصادية القائمة، لتنتج عملية اللبرلة التي بدأت بقطاع الاتصالات المتخلّف، في الحصيلة، نظامًا اقتصاديًا مهيكلًا هرميًا، يصبّ في صالح رامي مخلوف، ابن خالة بشار الأسد، وشركته "شام القابضة".

برز رامي مخلوف، وهو ابن رجل أعمال وثيق الصلة بالسلطة، بعد حصوله على الموافقة لافتتاح أول شركة اتصالات خلوية، لم تنافسها لاحقًا سوى شركة "أريبا" Areeba التي استحوذت عليها مجموعة "إم تي إن" MTN الجنوب أفريقية المملوكة جزئيًا كذلك لمخلوف. أقرّت الحكومة عام 2001 تأسيس البنوك الخاصة التي جرى تشغيلها في عام 2003[29]. ومع لبرلة البنوك، استحوذ مخلوف أيضًا على أسهم العديد من البنوك الأجنبية التي سُمح لها بفتح أبوابها في البلاد، كما أخذت النخب الاقتصادية الأخرى فعليًا حصصًا متفاوتة من المصالح في هذه البنوك الجديدة وشركات أخرى.

أُسست بورصة سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2006، وافتُتحت في عام 2009. وعلى الرغم من أنّ البورصة اقتصرت على عدد ضئيل من الشركات العاملة أساسًا في قطاعَي البنوك والتأمين، فإنها سمحت بالدخول الفعّال لرأس المال الأجنبي إلى الأسواق السورية. وعلى الرغم من أنّ شركات أخرى ظهرت وازدهرت في هذه البيئة، فإن تشكيل شركات خاصة أكبر كان يتطلب الحصول على الموافقة الضمنية لمخلوف و"شام القابضة". انبثقت عن ذلك كله عملية لَبرلة نظّمت القطاع

(27) Ammar Shamaileh, "Political Succession, Crony Capitalism and Economic Development in Syria," The 116th American Political Science Association's Virtual Annual Meeting and Exhibition, "Democracy, Difference, and Destabilization", 9–13/9/2020.

(28) للتوضيح، لم تكن هناك سياسة واحدة بعينها اتبعها النظام خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد. ولم يَلقَ اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تولاه رئيس الوزراء السوري، عبد الله الدردري، ترحاب العديد من المسؤولين الذين ساعدوا في رسم سياسة سورية الاقتصادية، حتى بعد أن قُدّمت هذه السياسة على أنها تُعبّر عن موقف النظام في عام 2005، بل إنّ أفرادًا معينين كانوا ينصحون أحيانًا بقرارات في اتجاهات مغايرة. ومع ذلك، فقد اتسمت هذه الفترة كلها باللبرلة الزائفة Pseudo–liberalization.

(29) Rashad Al–Kattan, "Mapping the Ailing (but Resilient) Syrian Banking Sector," *Syria Studies,* vol. 7, no. 3 (2015), pp. 1–36.

الخاص هرميًا تحت قوامة مخلوف، وكان من شأنها أن أعادت عمليًّا تشكيل طبيعة العلاقة بين فاعلي القطاع الخاص والنظام. فأثّر هذا النظام الاقتصادي سلبيًا وعلى نحوٍ متفاوت في العديد من المجتمعات المحلية الريفية والشركات الأصغر، واستفادت منه النخب الاقتصادية المنحدرة من دائرة الأسد[30]. في نهاية المطاف، أنتج كل هذا قوة ثقل مضادة للنخب السياسية القديمة الفاعلة في الحزب والحكومة.

ترافقت لَبرلة سورية مع إضعاف المؤسسات والشبكات السياسية العاملة داخل الدولة. يوضح الشكل (1) تغيرات الحكومات السورية بين عامي 1964 و2021؛ ويُمثِّل عرض كل شريط على المحور الأفقي مدّة استمرارية الحكومة، في حين يمثِّل ارتفاع كل شريط نسبة الأفراد الذين عملوا في الحكومة السابقة، أما الأشرطة السوداء فتعبر عن تغيير رئيس وزراء الحكومة المشكَّلة. سجّلت الحكومة المشكّلة سنة خلافة بشار الأسد معدّل بقاء أقل لوزراء الحكومة مقارنة بالحكومة المشكّلة بعد انقلاب حافظ الأسد في عام 1970. وعلى الرغم من أنّ الأخير أشرف على عملية تشكيل الحكومة الأولى لاستلام خليفته – وكان الكثير من أولئك الذين عزلوا بدايةً متهمين بالفساد – فإن الحكومة تشكّلت قبل شهور من توقعات موت حافظ الأسد[31]. ومع أنّ الحكومات التي أدارت بيروقراطيات سورية لا تحضر بصفة بارزة في النقاشات بشأن السلطة في سورية بعد عام 1963، فإن التغيرات الكبيرة التي طرأت على هذه الحكومة (مجلس الوزراء) الأولى للأسد الابن إنما تعكس مدى ارتباط الخلافة بمحاولة إضعاف الشبكة القائمة[32].

عمومًا، يُنظر عادة إلى السنوات الخمس الأولى المضطربة للنظام على أنها المرحلة التي كان بشار الأسد يحاول فيها تعزيز سلطته؛ إذ لم يتمكن من تولي التهديدات المحتملة أو القضاء عليها إلا بحلول عام 2005. مع ذلك يبدو أنّ النظام كان في حالة تغير دائم حتى بعد عام 2005، ولم يستقر على شبكة نخبة استطاعت الاستمرار. في عهد حافظ الأسد، استمرت آخر ثلاث حكومات 937 و1702 و2814 يومًا على التوالي، أما بعد استلام ابنه بشار الحكم، فلم تستمر أي حكومة أكثر من 665 يومًا. والحال هذه، فإن ما حدث في ترتيب ما قبل الحرب، إنما تمثّل في تقوية النخب الاقتصادية، وإعادة تشكيل الجهاز الأمني ليكون ملتفًّا حول أفراد ذوي صلات عائلية، وإضعاف المؤسسات السياسية؛ وبهذا أضعِفت شبكة النخب السياسية قبل اندلاع الحرب الأهلية.

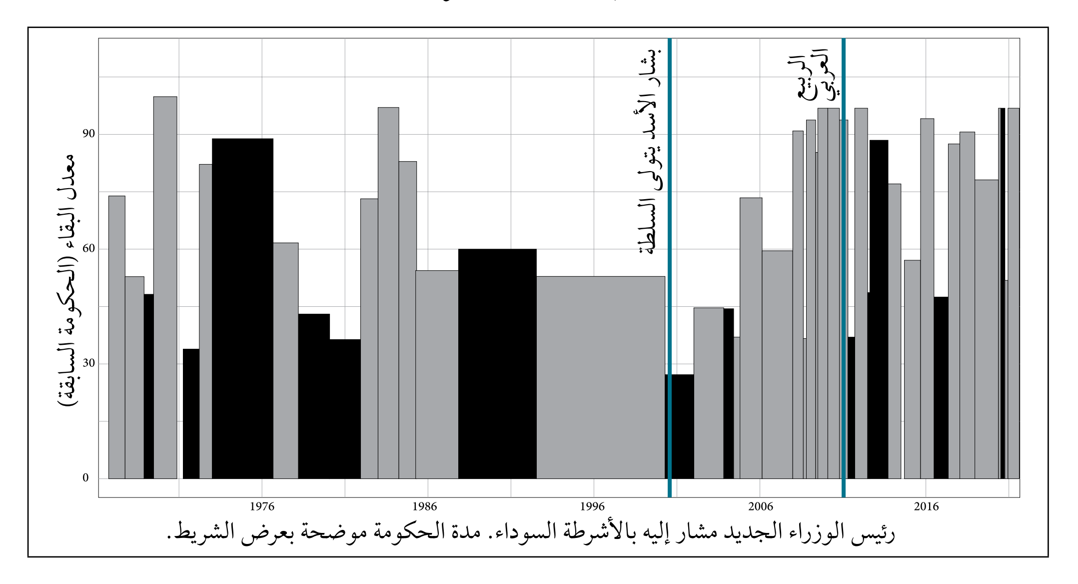
(30) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(31) من المرجّح للغاية أنّ محمد الزعبي، رئيس الوزراء الذي اتهم بالفساد، كان قد شارك بممارسات فاسدة بتعاملاته مع شركة الطيران "إيرباص"، بدا أنّ التهم التي كانت موجهة ضده وضد وزراء آخرين تهدف بوضوح إلى إفساح المجال لخلافة بشار الأسد.

(32) نحن نرى أنّ هذا مجال جرى تجاهله كثيرًا من الباحثين الذين يحاولون استعراض التغيير السياسي تحت حكم الأسد. يظهر الشكل (1) بوضوح حدوث تغيرات بارزة في الأنماط المرتبطة بمعدلات البقاء، تشير إلى أنّ الزعماء أنفسهم كانوا يقيمون وزنًا لهذه الحكومات، كما أنهم يحاولون التلاعب بتركيبتها لتجنّب التهديدات.

الشكل (1)

معدل بقاء وزراء الحكومات



رئيس الوزراء الجديد مشار إليه بالأشرطة السوداء. مدة الحكومة موضحة بعرض الشريط.

المصدر: من إعداد الباحثين.

رابعًا: الحرب الأهلية ومشهد النخبة

مثّلت الانتفاضة في سورية في عام 2011 والحرب الأهلية التي تلتها، بلا ريب، تحديًا للنظام، لكن إن نحن تناولناها بأثر رجعي اليوم، فسنجد أنها ساعدت الأسد أيضًا بطريقة غير مباشرة، وذلك بتشجيعها الموالين الفاترين على الانشقاق أو الابتعاد عن الحياة العامة. أسهمت حملات الهمسِ التي أطلقها نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام وداعموه، بعد تولّي بشّار الأسد الحكم خلفًا لأبيه، في تسهيل تحديد التهديدات الصادرة عن لاعبي السلطة الراسخين الذين ورثهم الأسد، وتولّوا على مضض مهمة دعم توليه السلطة[33]. ولكنّ عملية التظاهر بالتأييد التي مارستها شخصيات النظام الداخلية الأقل أهمية جعلت من الصعب رصد الآخرين الذين يمكن أن ينقلبوا على النظام[34]. تجسّد عجز الأسد الابن عن تحديد أولئك الذين يمكن أن ينقلبوا عليه من داخل نخب النظام السياسية بتعيينه رياض حجاب رئيسًا للوزراء في عام 2012، وهو ما يعني أنه عندما وجد نفسه أمام خيار التصرف بصرامة أو توسيع دوائر النخب الموالية للنظام، اختار مُعينًا مواليًا لم يكن معروفًا على نحوٍ واسع في سورية ليترأس حكومته الجديدة، والذي انشقّ بعد مرور أقل من شهرين على توليه المنصب. إنّ حوادث كهذه إنما تظهر ضعف النظام في تلك المرحلة الزمنية، بيد أنها تشير كذلك إلى ما حققه من مكاسب غير مقصودة من الانتفاضة؛ إذ كان من شأن

(33) باروت، ص 44-47.

(34) Timur Kuran, "Now out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics*, vol. 44, no. 1 (October 1991), pp. 7–48; Ammar Shamaileh, "Never Out of Now: Preference Falsification, Social Capital and the Arab Spring," *International Interactions*, vol. 45, no. 6 (2019), pp. 949–975.

الضغط الذي واجهه النظام أن زوّد نخبه، غير المتمسّكة بالأسد، بالدافع لكي تنشقّ أو تنسحب من المشهد العام أو تغادر البلاد بهدوء.

بعد سلسلة من التغييرات الحكومية خلال عامي 2011 و2012، استقرت حكومات النظام إلى حدّ ما خلال سنوات الحرب. ومع ذلك، استمرت تغييرات تركيبة الحكومات سنويًّا في ظلّ حكومتَي عماد خميس ووائل الحلقي. كان التبدّل البرلماني (الشكل 2) مرتفعًا كذلك في عامي 2012 و2016، كما أنّ عملية التبدّل الدوري شملت أعضاء مجلس الشعب السوري طوال حكم بشار الأسد، وذلك على الرغم من القيود الشديدة التي فُرِضت على مجلس الشعب وجعلته عاجزًا نسبيًا (ظلّ مع ذلك أداة مهمة بيد النظام لشرعنة فاعلين معينين وتحسين مواقعهم الاجتماعية).

حينما واجه النظام تهديدات التظاهرات الشعبية في أثناء الربيع العربي، لم يستهدف المتظاهرون النظام السياسي القمعي فحسب، بل النظام الاقتصادي الفاسد كذلك[35]. ففي عامَي 2011 و2012، مع بدء انشقاق بعض أعضاء "الحرس القديم" لسورية؛ أو ببساطة حجب الدعم عن النظام وتقلّص قواعد الجيش، اعتمد النظام على المعاقل الاقتصادية والبرجوازية الراقية، إلى جانب كادر من الفاعلين الاقتصاديين البارزين حديثًا، للحصول على الدعم الاقتصادي القسري. فقد استغل رامي مخلوف ومحمد حمشو حقائبهما الاقتصادية المتنوعة لصناعة ميليشيات قسرية متنوعة داعمة للنظام. وفي حين ارتبطت مساعي حمشو كثيرًا بشقيق الرئيس وقائد الفرقة الرابعة ماهر الأسد، وجرت بالتنسيق معه، عمل مخلوف باستقلالية أكبر لتشكيل مساهمته في القوى الداعمة للنظام؛ إذ تمكّن، استنادًا إلى علاقته بالحزب السوري القومي الاجتماعي وإلى إمبراطوريته الاقتصادية الواسعة، من أن يشكّل تهديدًا للأسد من خلال ربط إمبراطوريته الاقتصادية بجهاز سياسي، وبجهاز خدمات اجتماعية متمثل بـ"جمعية البستان"، إضافة إلى قوة قتالية كبيرة نسبيًّا. ولعل هذا ما وفّر لمخلوف نفوذًا في المدى القصير، بيد أنّ هذا النفوذ ذاته هو ما سيؤدي إلى زواله في نهاية المطاف.

إضافة إلى اللاعبين الاقتصاديين الذين هيمنوا على سورية قبل الربيع العربي، ظهرت قوى اقتصادية جديدة، استخدمت الحرب فرصةً لاستغلال ثروتها في دخول صفوف نخبة النظام[36]. وعلى الرغم من تنوّع الخلفيات التي انحدرت منها هذه النخب المفترضة، فقد لوحظ انتماء العديد من أفرادها إلى قطاع الاستيراد والتصدير. ومن ثمّ فإن انفتاح فرص كهذه أمام مجموعة متنوعة من الأفراد كان من شأنه أن أَوْهن قدرة المعاقل الاقتصادية التي نمت في العقد السابق للحرب[37]، وكان من بين النخب المزدهرة في السلطة بعض شيوخ القبائل الذين استطاع النظام استقطابهم[38]. أضف إلى ذلك

(35) من غير المفاجئ أن يُعيد كل هذا إلى المشهد السياسي أسماء عائلات أرستقراطية قديمة حشدت للاحتجاج السياسي.

(36) Siham Alatassi, "The Role of the Syrian Business Elite in the Syrian Conflict: A Class Narrative," *British Journal of Middle Eastern Studies* (May 2021), pp. 1–13.

(37) رغم أنّ التقارير عن تراجع رامي مخلوف في أثناء الحرب تبدو مبالغًا فيها، فإن سلطته اضمحلت على امتداد الحرب. ومع ذلك، ظل مخلوف قويًا طوال الحرب، إلى أن استهدفت إجراءات النظام مصالحه.

(38) المولدي الأحمر، **القبيلة في الثورة السورية: المفهوم وقيمته** (تونس: منشورات تبر الزمان، 2018)، ص 36.

أنّ الحرب في حدّ ذاتها أتاحت الفرصة أمام العديد من الأفراد لتحصيل قوة اقتصادية من خلال تقديم الدعم لجهود النظام القسرية. فقد انهار جيش النظام بشدّة مع اندلاع الانتفاضة، وقُدّر عدد جنود مشاة الجيش السوري بمجموع إجمالي بلغ 403 آلاف جندي عام 2010، ليصبح 178 ألفًا فقط في عام 2011[39]. وبحسب تقديرات أخرى، امتلك الجيش السوري، اسميًا، 220 ألف جندي مشاةً تقريبًا في عام 2011، لم يستطع أن ينشر منهم سوى 65 ألفًا فقط[40]. ومع أنّ الانشقاقات قلّلت من أعداد الجنود، فإنّ النظام لم ينشغل بها بقدر انشغاله بدرجة ولاء أولئك الذين لم ينشقوا فباتوا يشكّلون مصدر تخوّف له، ولم يعد في إمكانه، نتيجة ذلك، استخدامهم في الأعمال القتالية.

أدّى ضُعْف القوات الحكوميّة وعجزها عن مزيد التجنيد إلى الاعتماد على ميليشيات تقودها نخب محلية[41]، كان العديد منها منظّمًا تحت مظلّة "قوات الدفاع الوطني"، ويتدرّب على يد الحرس الثوري الإيراني أو "حزب الله" أو الجيش الروسي، وبقي لامركزيًّا مُعظم فترة الحرب، كما أدى رجال الأعمال المحليون دورًا مهمًّا في تمويله[42]. كان من شأن هذه الميلشيات – التي اشتغل بعضُها بآلية أقرب إلى عمل المافيات ولم يكن ولاؤه للنظام على نحوٍ خاص – أن أسهمت بفاعلية في قلب كفّة ميزان الحرب لصالح النظام، وحدثت هذه المجهودات جميعًا تحت قيادة النخب الاقتصادية القديمة والجديدة، وبتمويل منها[43]. وسواء كان صعودها قد بدأ في المرحلة القسرية التي تخلّلت الحرب، أو مع بروز قطاع الاستيراد والتصدير، أو حتى مع بروز القطاعات الأخرى السابقة للحرب؛ فإن العديد من النخب الاقتصادية المحلية المنحازة للنظام في سورية قد ساهمت بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الجهد الحربي من خلال ميليشيات بعينها[44].

لم يحتج الأسد ومستشاروه إلى الكثير من الوقت لكي يدركوا، على ما يبدو، حقيقة التهديد الذي تمثّله الميليشيات المحلية المتشكّلة للقتال وفرض السيطرة على الأحياء بدعوى الدفاع عن النظام. وهنا يكمن، على ما يبدو، الدافع الرئيس لتشكيل قوات الدفاع الوطني وتنظيم هذه الميليشيات تحت رايتها. وعلى الرغم من إضفاء صبغة رسمية على بعض هذه الصِلات بين الميلشيات، فإن طبيعة

(39) The World Bank, "Armed Forces Personnel, Total – Syrian Arab Republic," accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3oOCesZ

(40) Institute for the Study of War, Joseph Holliday, *The Assad Regime: From Counterinsurgency to Civil War* (Washington, DC: 2013), p. 27, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3LuYn9v

(41) هناك تغاير كبير في كيفية تجنيد الأفراد لصالح ميليشيات كهذه. البعض يتطوع، والبعض الآخر ينتقل من كونه زعيمًا عماليًّا وممولًا للميليشيات إلى مقاتل فيها، وآخرون تعتقلهم الحكومة ثم تمنحهم خيار إطلاق سراحهم إذا وافقوا على القتال في ميليشيا ما. من الضروري استعراض هذه المسارات المتنوعة للميليشيات، بيد أنّ التعّمق في هذا المجال يقع خارج نطاق هذه الدراسة.

(42) Reinoud Leenders & Antonio Giustozzi, "Outsourcing State Violence: The National Defence Force, 'Stateness' and Regime Resilience in the Syrian War," *Mediterranean Politics*, vol. 24, no. 2 (October 2019), pp. 157–180.

(43) Ibid., pp. 166.

(44) Ibid., pp. 171–172.

الروابط القائمة غالبًا ما تطورت ونمت لتأخذ طابعًا غير رسمي من خلال تفاعلات متكررة[45]. عمل الجيش بمرور الوقت على الحدّ من استقلالية هذه الميليشيات من خلال تكثيف مشاركته في عملياتها والإشراف على نشاطاتها[46]. ومع ذلك، فقد كان من شأن لامركزية سيطرة النظام على الجهاز القسري وإشراك النخب الاقتصادية في تمويل الميليشيات، أن أنتج ترتيبًا يقضي بتفويض النخب المحلية ببعض السلطة على المستوى المحلي. ومع ما تسبب فيه هذا الواقع من إضعاف لموقع الأسد داخل النظام، فإنه جرى بطريقة أتاحت له الإبقاء على شبكة متصدّعة من النخب الاقتصادية التي تسهُل إدارتها.

بحلول الحرب، أخذ الأسد يدخل في الحالة التي أسميتها "الاستقرار المتزعزع" بالنظر إلى موقعه داخل النظام، ولم يتبق ضمن الجهاز السياسي من هو قادر عمليًّا على تحدي الأسد، بعد أن جرت إطاحة أغلب المنافسين أو إضعافهم منذ ما قبل الحرب، كما هو حال حزب البعث والشبكات التي يمكن أن تمثّل تهديدًا لحكمه. اختيرت النخب ضمن الجهاز الأمني للنّظام على أساس الولاء المرتقب، وجرى تحييدها أكثر من خلال تنويع السلطة القسرية ضمن قوى النظام. علاوةً على ذلك، ومع أنّ قوة النخب الاقتصادية تعزّزت خلال هذه الفترة، فإنها افتقرت في المقابل إلى ما يلزم من تلاحم وإلى وجود شبكات مستقلّة قادرة على تشكيل تحدّ محتمل للنظام. ومع ذلك، ورغم تصدّع النخب الاقتصادية للنظام، كان ضعف الأسد من حيث القيمة المطلقة يعني أنّ هناك احتمالية قائمة بأن تُشكّل تلك الشبكات تحدّيًا من داخل النظام.

لا يمكن أن يعمل النظام في بيئة كهذه على تشكيل ترتيبات مشاركة السلطة، أو تشكيل شبكات نخبوية موالية؛ بل إنه يلجأ بدلًا من ذلك إلى إجراء تغييرات ثابتة ومستمرة ضمن نخب النظام، تعيد تشكيل قوتها النسبية. وبهذا، يجب أن يبقى وضع الزعيم مستقرًّا، بينما ينبغي إبقاء مواضع أولئك الواقعين ضمن النظام في حالة من التغير المستمر. بدأت هذه الدينامية تتكشّف بطريقة متحفظة، لكنها مقصودة مع ذروة الحرب. ستحُلّ مجموعة أسماء ثابتة، كما يبدو، محلّ رامي مخلوف على رأس المشهد الاقتصادي لسورية، لكن من دون أن يبقى أي كان في هذا الموضع فترة طويلة. اشتدّت هذه الظاهرة مع تحقيق النظام للمكاسب ومع ازدياد قدرته على السيطرة على الميليشيات بدعم من إيران وروسيا. وأخيرًا، مع اتجاه أنظار النظام نحو تعزيز وضع الأسد بحلول عامي 2019 و2020، اتُّخذت إجراءات أشدّ تهدف إلى إضعاف وضع نخب نافذة بعينها.

(45) جدير بالذكر أنّ الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد طورت علاقات متنوعة مع مجموعة من النخب الاقتصادية، كان العديد منها يعادي بعضه بعضًا؛

Ayman Aldassouky, "The Economic Networks of the Fourth Division During the Syrian Conflict," *Middle East Directions– Wartime and Post–Conflict in* Syria, European University Institute (January 2020), accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3sEzQGn

(46) من المهم الإشارة إلى أنّ كل الميليشيات الموالية للنظام لم تعمل تحت مظلة قوات الدفاع الوطني، لكن النقاش الموسع في شأن هذه الميليشيات يخرج عن حدود هذه الدراسة.

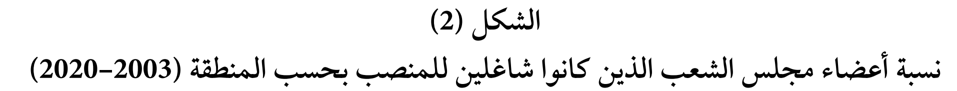
خامسًا: تعزيز السلطة ومشهد النخبة السياسية

مع استعادة النظام السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق التي كانت قد سيطرت عليها المعارضة سابقًا، انصبّ التركيز على حماية وضع الأسد ضمن النظام. والحال هذه فإن العمل على تعزيز الأجهزة السياسية في سياق كهذا يمكن أن يكون سلاحًا ذا حدين. فتشكيل الأسد لشبكة مستقرّة من الفاعلين السياسيين، بهدف إيجاد حالة من التوازن إزاء أولئك الفاعلين في المجال الخاص خارج سلطة النظام، من شأنه أن يضعه في موضع يجعل جميع الفاعلين، في الداخل والخارج، ينظرون إليه بوصفه قابلًا للاستبدال. على أي حال لا نجد أدلةً حاسمة حتى اللحظة تشير إلى قيام الأسد بتقوية مؤسسات الدولة والحزب.

يظهر الشكل (1) أنّ حكم بشار الأسد اتسم على نحوٍ مستمر بتغييرات في الحكومة. ومع ذلك، فقد شهد عام 2020 خمس حكومات مختلفة ورئيسين للوزراء، متجاوزًا بذلك كلّ الأعوام الأخرى. وفي حين كان التغيير الفردي في تركيبة الحكومة محدودًا عادةً، فإنّه من بين الاثنين وثلاثين منصبًا في الحكومة الأخيرة المُشكّلة عام 2020، لا نُحصي سوى ثلاثة عشر منصبًا تولّاها الشخص نفسه الذي كان موجودًا بداية العام[47]. بيد أنّ التغييرات الضئيلة الدورية في الحكومة كانت علامة مميزة لحكم بشار الأسد، كما أشرنا سابقًا. أضف إلى ذلك وجود تفسيرات أخرى لم تذكرها هذه الدراسة تتسق أيضًا مع التغييرات الكثيرة في الحكومة لعام 2020، مثل التدهور الاقتصادي الذي واجهه نظام الأسد في هذه الفترة، والذي ساهم على الأرجح في ارتفاع معدّلات تبدّل الحكومة. ومع ذلك، فإن النّمط المشهود طيلة حكم بشار الأسد يتّسق مع محاجّة أنّ النظام أضعف الجهاز السياسي ليتجنب التهديدات الصاعدة من داخله، ولم يستطع من ثمّ الوصول إلى شبكة نخب مستقرة.

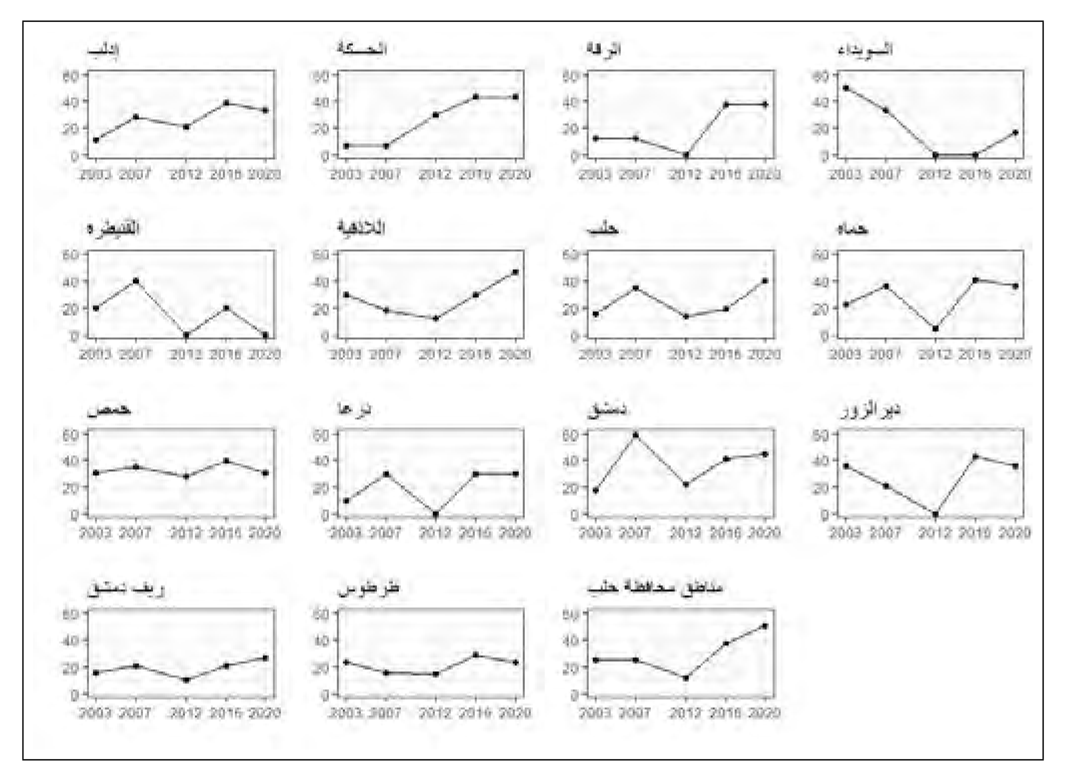
ومع افتقار مجلس الشعب السوري اليوم إلى السطوة والسلطة المُمأسسة، فقد بات أداة بيد النظام لشرعنة النخب الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، أضف إلى ذلك أنّ هذا المجلس يُمكن أن يؤدّي دورًا في صياغة الدستور السوري القادم في جوّ قد يحدُث أن يدفع فيه الضغط الدولي بالأسد إلى إجراء إصلاحات. لم يكن التبدّل في مجلس الشعب السوري في عام 2020 مختلفًا جوهريًا عن أيٍّ من التبدلات في الأعوام الأخرى في فترة رئاسة بشار الأسد. ذلك أنّ نسبة أعضاء مجلس الشعب ممن شغلوا المنصب سابقًا لم تتجاوز حدود 37 في المئة بما يتشابه مع نسب الشغور (أي نسبة الأعضاء السابقين الذين أعيد انتخابهم إلى الأعضاء الجدد المنتخبين للمرة الأولى) السابقة على الحرب أو يتجاوزها بقليل، أو لم تتجاوز هذه النسب كثيرًا نسب شاغلي المناصب لعامَي 2012 و2016. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الشغور تحت حكم بشار الأسد كانت منخفضة على الدّوام.

(47) رغم أنه يجب الإشارة إلى أنّ وزير الشؤون الخارجية توفي ذلك العام، وأن رئيس الوزراء الثاني انحدر من الحكومة نفسها.



الشكل (2)

نسبة أعضاء مجلس الشعب الذين كانوا شاغلين للمنصب بحسب المنطقة (2003–2020)



المصدر: من إعداد الباحثين.

ولعل الأكثر أهمية من درجة التبدّل في مجلس الشعب إنما يتمثّل في تحديد من هم أولئك النواب الذين جرى إقصاؤهم. إذ بدلًا من إعادة النظر في مجلس الشعب برمته، اتسمت انتخابات عام 2020 باستبعاد محددِ الأهداف، مسّ بعض الأفراد النافذين بعينهم بإقصائهم عن مناصبهم. يمكن تأويل الانتخابات التمهيدية، والتي عُقدت للمرة الأولى في تاريخ سورية، عاملَ تقوية لوضع الحزب، لكنها كانت مفعمةً باتهامات الفساد من داخل الحزب نفسه. وكما لاحظ آخرون، فقد بدا أنها أدّت دورًا أكبر بصفتها آلية جمع معلومات للأسد، ويمكن أيضًا تأويل بعض القرارات التي اتخذها النظام على أنها إقصاءٌ متعمد لأفراد كانوا تحديدًا ذوي شعبية و/ أو نفوذ[48]. على أي حال، أكان الأمر بانتخابات تمهيدية مزوّرة غير ملزمة أو من خلال ضغط النظام، فإن تغييرات كبيرة وقعت في مجلس الشعب. حُرم كل من محمد حمشو وفارس الشهابي، ذوي السلطة الراسخة والصاعدة، من مقاعد في مجلس

(48) عمار ياسر حمو، "بذريعة 'الاستئناس الحزبي': النظام يكشف أوزان التيارات داخل 'البعث' الحاكم وينقلب عليها"، **سوريا على طول**، 2020/7/22، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3sEAvHR

ولكن، لا بد من الإشارة إلى أنّ الحزب، وبوضع اتهامات الفساد جانبًا، رشّح بعامة أفرادًا تم اختيارهم في الانتخابات الرئيسية؛ Ziad Awad & Agnès Favier, "Syrian People's Council Elections 2020: The Regime's Social Base Contracts," Syria Transition Challenges Project, Geneva Centre for Security Policy and European University Institute – Middle East Directions Programme, Research Project Report No. 2 (October 2020), accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3uKyc8Z

الشعب في عام 2020. كان قرار حمشو الامتناع عن الترشح إلى كل من مجلس الشعب و"غرفة تجارة دمشق" صادمًا للكثيرين، لكنه لم يكن سوى حالة من بين عدّة حالات أخرى لنخب نافذة تم الضغط عليها لتقلل مشاركتها في السياسة والأعمال.

ولكي لا يُنظر إلى هذه الإجراءات على أنها رَدعٌ لمجتمع الأعمال برمّته، لا بد من الإشارة إلى أنّ عدد رجال الأعمال في مجلس الشعب ارتفع من 13 إلى 44 بحسب صيغة تصنيف استخدمها كل من زياد عوّاد وآجنيس فيفر(49). كان العديد من رجال الأعمال الذين يُشاركون للمرّة الأولى في مجلس الشعب مُنخرطين بشدّة في تمويل الميليشيات المؤيدة للنظام، لكنه يفتقر في المقابل إلى الصلات في مجتمع الأعمال، والتي كان يمتلكها كلّ من حمشو والشهابي. إضافة إلى ذلك، وفي حين أنه في الإمكان تأويل إقصاء حمشو باعتباره موجّهًا ضد النخب المنحازة على ماهر الأسد في مسعى لإبعاد شبكة معاونيه الاقتصاديين من مركز الثقل وترجيح الكفة لصالح أولئك الذين تُفضّلهم أسماء الأسد، فإن العديد ممن ظل في مجلس الشعب أو انتخب للمرة الأولى أقام علاقات مقربة مع "الفرقة الرابعة المدرعة" التي يقودها ماهر الأسد، بمن فيهم حسام قاطرجي ذائع الصيت.

اتخذ النظام إجراءات أخرى تدلّ على السعي لمركزية السلطة لدى الدولة. فعلى سبيل المثال، قام الأسد في عام 2017 بحلّ الاتحاد العام النسائي، ونقل واجباته إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل(50). وفي حين أنّ الاتحاد لم يكن منظمة مستقلّة، فإنه وفّر مساحة يسيرة للنساء للمشاركة في المبادرات والنقاشات الاجتماعية المتعلقة بقضايا المرأة في سورية. ورغم أنّ المشهد القانوني وسع صلاحيات الدولة في هذه الفترة، فإنّه لم تُتّخذ الكثير من الإجراءات لتقوية مؤسسات الدولة نفسها.

سادسًا: تعزيز السلطة ومشهد النخبة الاقتصادية

نهاية نيسان/ أبريل 2020، شاهد السوريون باندهاش مقطعًا مصورًا لرامي مخلوف المكتئب، وعلّقوا عليه وشاركوه. كان مخلوف يروي مظالمه أمام الملأ ويتوسل إلى النظام أن يوقف اعتداءه على إمبراطوريته الاقتصادية(51) في مقطع هو الأول ضمن سلسلة ازدادت لهجتها حدّة شيئًا فشيئًا، رفعها ابن خالة الرئيس وصاحب النفوذ الاقتصادي السوري السابق على الإنترنت(52). لكن وبسبب التجاهل القاسي الذي أظهره مخلوف لحياة السوريين ومعيشتهم، لم تُثِر هذه المقاطع سوى تعاطف قلّة من بينهم، في مقابل شماتة الأكثرية. كان من شأن الضغط الاقتصادي للحرب، والجائحة العالمية،

(49) Ziad Awad & Agnès Favier, "Elections in Wartime: The Syrian People's Council (2016–2020)," European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2020), accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/33jStqB; Awad & Favier, "Syrian People's Council Elections 2020."

(50) الجمهورية العربية السورية، مجلس الشعب، "المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2017 وإلغاء الاتحاد النسائي"، 2017/4/23، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3oP7RCG

(51) "رامي مخلوف يتوجه بفيديو للأسد: يحق لنا مقاضاة الدولة وسأضع كل الوثائق"، الصفحة الرسمية لقناة آر تي بالعربية في فيسبوك، 2020/5/1، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3DMyTRm

(52) "سوريا.. رامي مخلوف في فيديو جديد"، يوتيوب، 2020/5/17، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3GOpYPl

والاضطراب الاقتصادي، ومساعي النظام لتعزيز السلطة بالقضاء على تهديدات الاستقرار الداخلية؛ أن تركت وراءها قطاعًا واسعًا من الدولة متضررًا بشدّة. لكن، بدلًا من الالتفاف حول مخلوف، استهزأ السوريون كثيرًا بما اعتبروه محاولة بائسة للحفاظ على إمبراطورية اقتصادية فاسدة. وسواء هدفت الأحاديث التي قدّمها مخلوف إلى تجنيد الحشود، أو إلى توجيه حديث مباشر إلى أعضاء في النظام، فإن المقاطع المصورة وتداعياتها إنما تُظهر حجم المبالغة في تقدير رأس مال رامي مخلوف السياسي في سورية، وما شهده من انحدار سريع[53].

على غرار غيرها من فترات التغير الكبير في سورية، أدت الاعتبارات السياسية القائمة إلى إعادة تنظيم السلطة الاقتصادية. فبالتزامن مع توجيه الكثير من الانتباه إلى سقوط مخلوف، اتُّخذت إجراءات مُلطّفة في حقّ النخب الاقتصادية الأخرى في سورية، وتَرافق تحجيم طموحات حمشو والشهابي مع تغييرات واسعة في كل من غرفة تجارة دمشق وغرفة تجارة حلب. فمن بين رجال الأعمال الثمانية عشر الذين انتخبوا أو عُيِّنوا في مجالس إدارة محافظاتهم، نُحصي 15 في دمشق و12 في حلب ممن لم يكونوا في المجلس السابق. وتُسجَّل معدلات تبدّل عالية كهذه في معظم المحافظات ذات المدن الكبيرة[54]. وبينما شهدت انتخابات عام 2014 أيضًا تبدّلًا مرتفعًا، فإن السبب الرئيس لهذا التبدّل تمثّل في هرب أعضاء المجلس من الحرب، ولم تؤدِّ الانتخابات السابقة للحرب إلى تغيرات كبيرة. أما التغيرات الأخيرة فترجع مباشرة إلى النظام نفسه.

إذا ما استمر حكم بشار الأسد، فإن القرارات الهادفة إلى تعزيز السلطة قد تشكّل جوهريًّا بنية النظام السياسي والاقتصادي لسورية في نهاية المطاف. ومن المستبعد أن يضع الأسد إعادة إعمار سورية فوق مصلحته في إبقاء حكمه[55]. مع تراجع وتيرة الحرب الأهلية، بات النظام، في إطار مسعاه لتعزيز سلطته، على خلاف مع العديد من النخب التي موّلت الجهد الحربي ودعّمته. فكانت الضربات القاصمة من نصيب أولئك الذين امتلكوا القدرة الأكبر على تهديد حكم الأسد.

كانت مقاومة النخبة لضراوة النظام حتى الآن محدودة وبلا فاعلية. حاول رامي مخلوف مقاومة الإجراءات المتّخذة في حقّ مصالحه الاقتصادية، ولكن محاولاته فشلت لعدم مبادرة شبكة تابعيه بدعمه. أما جهود محمد حمشو للحفاظ على نفوذه السياسي والتوسّع بشراء الممتلكات على امتداد دمشق وخارجها فقد وُوجِهت برفض جزئي، ولكن رغم ما جرى تداوله من تعبيره عن بعض الاستياء،

(53) يُنظر:

Joseph Daher, "The Syrian Presidential Palace Strengthens its Concentration of Power: The Rift Makhlouf–Assad," Middle East Directions– Wartime and Post–Conflict in Syria, European University Institute (May 2020), accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3sDbsVC

(54) Joseph Daher, "The Syrian Chambers of commerce in 2020: The Rise of a New Business Elite," Middle East Directions– Wartime and Post–Conflict in Syria, European University Institute (November 2020), accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3gHJyCv

(55) Steven Heydemann, "Reconstructing Authoritarianism: The Politics and Political Economy of Post–Conflict Reconstruction in Syria," *POMEPS Studies*, POMEPS, 10/9/2018, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3JoTlJR; Daher, "The Syrian Presidential Palace."

فإن حمشو لم يهاجم النظام علانية وصراحة. كما أعرب كل من حمشو وفارس الشهابي – وهما من زعماء الأعمال في الأوساط التجارية التي ينتميان إليها – عن تخوفات من صعود آخرين، وتحديدًا أمراء الحرب مثل القاطرجي؛ لكن من دون أن يهاجم أيًّا منهما قمة النظام مباشرةً أو يتظلم إليه(56). ومن الملاحظ أنه على الرغم من فتور ما أظهراه من مقاومة، فإنهما تعرضًا بدورهما للتهميش(57). حاول منتفعو الحرب الأثرياء والمنحدرون من أعمال الاستيراد والتصدير، مثل سامر الفوز، تنويع عقاراتهم خارج سورية بعد أن أُجبروا على تقليل نشاطاتهم، إلّا أنّ العقوبات وسوء السمعة جعلت الاستثمار بالخارج صعبًا على نحوٍ متزايد(58). ومع ذلك، فقد شهدت الشخصيات التي كانت عُرضةً مؤقتًا للحدّ من طموحاتها الاقتصادية، مثل الفوز، صُعودًا جديدًا لفُرصها في وقت لاحق. على سبيل المثال، بنى الفوز مؤخرًا أكبر مصنع سكر في سورية(59)، كواحد من بين مجموعة من المشاريع الجديدة التي أسّسها مؤخرًا في البلاد. إضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنّ التنافس الشرس بين هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين قد نجح غالبًا، حتى الآن، في الحيلولة دون قيام فعل جمعي لوقف الإجراءات المحددة الأهداف التي يتّخذها النظام. في غياب دوافع التحرّك الجماعي، ومع اضمحلال الكثير من قدراتها القسرية، ستجبر هذه النخب على قبول المزيد من ضراوة النظام(60).

من المستبعد أن يرجع المشهد الاقتصادي المستقبلي لسورية إلى ترتيبه القائم قبل الحرب ولن نرى على الأرجح صعودًا لفاعل اقتصادي مُهيمن في سورية في المستقبل القريب. لقد نوّع النظام كوادره من المنتفعين السياسيين والاقتصاديين، خالقًا مشهد نخب أكثر تنافسية، واستدخَل العديد من العناصر التي كانت قد نظّمت الميليشيات الموالية للنظام على امتداد سورية وموّلتها. وتضم قائمة هذه النخب خليطًا من الأسماء الجديدة والقديمة. وفي هذا الصدد، يبدو ترجيح إمكان بقاء أبناء الجنرالات

(56) Liz Sly & Asser Khattab, "Syria's Elections Have Always Been Fixed. This Time, Even Candidates Are Complaining," *Washington Post*, 22/7/2022, accessed on 14/2/2022, at: https://wapo.st/3gKFaT8

استُبعِد، فجأةً، حمشو والشهابي من دورة ثانية في مجلس الشعب في انتخابات عام 2020.

(57) منصور حسين، " أمراء الحرب يكسبون معركة غرف التجارة..الأسد يقصي الحرس القديم"، **المدن**، 2020/10/8، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3gHG1Uy

(58) علي الخالدي، "مؤامرة 'غسل الأموال' بدأت من الصين"، **القبس**، 2020/7/29، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/33kwyzr

Al–Monitor Staff, "US Sanctions Syria's Central Bank Chief, Intel Head," *Al–Monitor*, 30/9/2020, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3sE0O10.

جدير بالإشارة أنّ العقوبات قد ساهمت على الأرجح في التبدّل في النخبة الاقتصادية، كما أشار سامر عبود في ورشة عمل "صراعات مجمّدة".

(59) "مصنع السكر الجديد لسامر الفوز وشركاء يقلع الشهر القادم من حسياء بطاقة مليون طن سنويًا"، **أخبار الصناعة السورية**، 2021/3/8، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3uPdC7w؛ رغم أن الفوز بنى أكبر مصنع سكر في سورية، يجدر التنويه بأن الحكومة، في 27 تموز/ يوليو 2021، منحت عقودًا لافتتاح مصانع سكر لشركات أخرى، وهناك توقع أنّ إحدى هذه الشركات التي مُنحت عقدًا هي شركة واجهة للإخوة قاطرجي:

"State Plants go to Influential Investors," *The Syria Report*, 11/8/2021, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3HQyXkw

(60) قد يكون قاطرجي استثناء ملحوظًا؛ لأنه استطاع الحفاظ إلى حدّ بعيد على قوة قسرية كبيرة، وحصل في الوقت نفسه على مقعد في مجلس الشعب، إلا أنّ الإخوة قاطرجي وأمراء الحرب الآخرين مثّلوا أيضًا تهديدًا لبعض النخب المدينية.

السابقين بوصفهم لاعبين مهمين أمرًا مثيرًا لقلق الكثيرين، وكذلك بقاء أولئك الذين برزوا في أثناء نظام ما قبل الحرب، مثل حمشو والشهابي ومخلوف[61]. وستنضم نخب جديدة إلى هؤلاء، مثل الفوز والإخوة قاطرجي ويسار إبراهيم ووسيم قطان، الذين ينحدر الكثير منهم من خارج مناطق النفوذ Spheres of Influence الاجتماعية لنظام ما قبل الحرب. كما ستظهر أسماء جديدة، وسترتبط على الأرجح مباشرة بدرجة ما بالمستويات العليا للنظام.

وفي حين قد يظهر في المشهد أيضًا شِبه محتكرين اقتصاديين يتمتّعون بنفوذ واسع على البرجوازية العليا المعاد تشكيلها[62]، فإن ظهورهم هذا سيشكّل حلاً مناسبًا جزئيًّا بالنسبة إلى الأسد بسبب ضعف مؤسسات الدولة وجهازها القسري المركزي. يبدو استقرار زعامة الأسد في الوقت الحاضر مرتكزًا على اضطراب مشهد النخبة. أضف إلى ذلك أنّ مرور الوقت وما حدث من انشقاقات في أثناء الحرب الأهلية، كان من شأنه أن أنتج جهازًا سياسيًا أشدّ ارتباطًا ببشار الأسد من النظام الذي كان قد ورثه. ولعل الأسد الابن سيجد أنّ من مصلحته إعادة تقوية المؤسسات التي كان قد أضعفها سابقًا عندما كان يشغلها داعموه الفاترون، لكن تطوير شبكة كهذه سيستغرق وقتًا طويلاً. بدأ أصحاب النفوذ الاقتصادي الصاعدون الجدد، مثل ابن خالة أسماء الأسد، محمد الدباغ، وعدد من أعضاء عائلة إبراهيم، يؤدّون دورًا أكبر في الحيز الاقتصادي، لكنهم لن يصلوا على الأرجح إلى مستوى القوة الاقتصادية التي كانت لأوليغارشيي العقد الأول من الألفية[63]. فقد أدّى عدم شعبية "البطاقات الذكية" التي يجري توزيعها في مناطق سيطرة النظام لمنح حصص الوقود والخبز إلى توجيه ضربة قوية لشعبية النخب المقربة من أسماء الأسد، والتي ستواصل الاضطلاع بدور مهم في الاقتصاد السوري. ومن المستبعد أن يُعزّز ذوو النفوذ الصاعدون الآخرون، مثل الإخوة قاطرجي، وضعهم أكثر بالنظر إلى ما يحمله العديد ممن هم داخل النظام من نفور كبير تجاههم. علاوة على ذلك، ترتبط مجموعة النخب المتنافسة القائمة الآن ارتباطًا وثيقًا بأعضاء مختلفين داخل النظام وبالدّاعمين الخارجيين للأسد، مما ولّد بيئة تؤدّي فيها أي زيادة ممنوحة في القوة الاقتصادية لفرد أو لمجموعة بعينها إلى تقوية عنصر في النظام على حساب عنصر آخر.

وفي حين لم يحدث أي تحوّل في رأس النظام، فقد ابتعد المشهد الاقتصادي الناشئ عن هيمنة أشباه المحتكرين، ليتحوّل نحو مجموعة متنوعة من النخب المرتبطة بأعضاء النظام، إضافة إلى الداعمين الخارجيين، روسيا وإيران. هكذا يبدو أنّ الأسد يعمل على تحقيق معادلة توازن بين سلطة أعضاء النظام المتنافسين في ما بينهم من جهة والقوى الخارجية من جهة أخرى، من خلال التّلاعب بمشهد النخب

(61) قائمة الأفراد والعائلات التي يمكن اعتبارها ضمن النخبة طويلة نسبيًا. الأسماء الموضّحة أعلاه كانت ملحوظة تحديدًا، لكن يمكن إدراج أسماء أخرى في القائمة.

(62) Joseph Daher, "The Paradox of Syria's Reconstruction," Carnegie Middle East Center, 4/9/2019, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/34Ylrwo

(63) لقد كان يؤدّي على نحوٍ متزايد دورًا أكبر في المشهد الاقتصادي لسورية، وكان قد استفاد، ربما إلى جانب إيهاب مخلوف، من سقوط رامي مخلوف. أمين العاصي، "الأسد في القرداحة: تقسيم آل مخلوف"، **العربي الجديد**، 2020/8/25، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3sIoUHK

الاقتصادية؛ وذلك بدلًا من الموازنة بين ذوي الهيمنة الاقتصادية في مقابل أجهزة الدولة السياسية والقسرية. كما شهدت الدوائر السياسية بدورها تلاعبًا مماثلًا؛ إذ أُعيد توزيع المناصب السياسية لشرعنة البعض وإضعاف آخرين.

من المحتمل أيضًا أن يحدث تدخل مباشر أكبر للدولة في الصناعات المخصخصة سابقًا، من خلال تأميم الكيانات أو الصناعات، أو من خلال الشراكات العامة – الخاصة أو ممارسات السلطة محددة الغرض والمتجذرة في الإجراءات القضائية. ومع أنّ العديد من المراسيم والقوانين الأخيرة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وحقوق الملكية أشارت إلى أنّ رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism ستظل هي القائمة، فإنها تبقي الدولة مع ذلك في مركز هذا النشاط الاقتصادي[64]. من المرجّح أن يقود هذا الوضع إلى إضعاف أداء مثل هذه الكيانات[65] إلا أنه سيحول في الوقت ذاته دون صعود قوى اقتصادية قد تتسبب في إخلال الاستقرار. لذلك، فإن بنية علاقات الدولة – النخبة في سورية الخاضعة لحكم الأسد ما بعد الحرب ستتسم على الأرجح، وبدرجة كبيرة، بشبكات شراكة بين النخب السياسية ونخب الأعمال، أشبه بتلك التي كانت حاضرة في سورية حافظ الأسد مما هي بترتيبات بشار الأسد ما قبل الحرب. ولكن، على المدى القصير، لن يُوفّر هذا المشهد الانتظام والاتساق اللذَين سمحا للشركات الصغيرة بالبقاء في أثناء حكم حافظ الأسد في الثمانينيات والتسعينيات، وبذلك قد تساعد هذه الاستراتيجية الأسد الابن على منع صعود منافسين داخليين ذوي نفوذ، لكنها لن تُسهم كثيرًا في تهدئة مخاوف السوريين أو الحد من التراجع الاقتصادي لسورية.

الخلاصة

في أثناء كتابة مسودّة هذه الدراسة، اشتعل النزاع بين الحكومة وزعماء مجتمع الأعمال في حلب. يبدو أنّ ضراوة الحكومة، بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة، والتضييقات على مجتمع الأعمال التي اعتبرت فوق الاحتمال دفعت إلى إضرابات غير مسبوقة؛ ما أثار رد فعل شرسًا من النظام[66]. وهكذا فإن مجتمع الأعمال هذا كان في الحقيقة، ومن نواح عدّة، مُصممًا من النظام ومعاونيه في أعقاب انتصاره على المعارضة. ومع ذلك، حينما تحرّك مجتمع الأعمال جماعيًا بما يحقق مصلحته، جاء رد النظام سريعًا وشديدًا. تزعم هذه الدراسة أنه ما لم يحدث تغير دراماتيكي في هيكلية النظام أو في علاقة سورية بالدول المجاورة والقوى العالمية أو إزاحة الأسد عن السلطة، فإن هذه الاشتباكات ستحدث باستمرار.

(64) مثل القانون سيئ السمعة رقم 10 لعام 2018. ينظر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، " القانون رقم /10/ لعام 2018 القاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية وذلك بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة وتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012"، 2018/4/2، شوهد في 2022/2/14، في: https://bit.ly/3sFeitf

(65) Mohammed Omran, "Privatization, State Ownership, and Bank Performance in Egypt," *World Development*, vol. 35, no. 4 (2007), pp. 714–733.

(66) "Government Pressures Aleppo's Business Community as Rare Tensions Trigger Strikes, Media Reports," *The Syria Report,* 15/9/2021, accessed on 14/2/2022, at: https://bit.ly/3gIaf9Y

قدّمت هذه الدراسة محاجة تقوم على أنه في الإمكان تنقيح مَفهَمة تعزيز السلطة المستخدمة من الباحثين لتتجاوز فكرة السلطة المشارَكة والسلطة المعزّزة. قد يجد الزعماء، ممن أضعفتهم التهديدات الخارجية أو جعلتهم بنية الشبكات معرضين للتهديدات، أنفسهم في حالة قوة تتجاوز بكثير قوة نخبهم، لكن تبقى فرص صعود التهديدات قائمة مع ذلك. في حالات كهذه، تتولد لدى الزعماء دوافع قوية للإخلال باستقرار مشهد نخبة النظام لمنع هذه الشبكات من التشكّل.

استطاع حافظ الأسد تعزيز سلطته نهاية الثمانينيات في سورية، من خلال تشكيل شبكة نخب مستقرة كانت خاضعة له بوضوح وعاملة في إطار نظام ذي آليات متطورة لمكافحة الانقلابات، فضلًا عن أنها لا تُمثّل أي تهديد لحكمه. أدى الانتقال إلى حكم بشار الأسد إلى إعادة تشكيل مشهد النخبة، ناقلًا موضع السلطة من المؤسسات السياسية والبيروقراطية في اتجاه مجموعة صغيرة من الجهات الفاعلة الخاصة التي ساعدت في تشكيل نشاط القطاع الخاص وتنظيمه. وجرى بالتزامن مع ذلك إضعاف الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسية بإخلال شبكاتها، ولكن بدلًا من تطهير هذه الشبكات، فقد ظلّت ضعيفة بسبب التبدّلات المستمرة التي كانت عرضة لها. أما في أثناء الحرب الأهلية، فقد أدى تعاظم احتياجات النظام إلى حالة من لامركزية السلطة القسرية والاقتصادية. ونظرًا إلى ضعف الأسد، فقد كان وسيظلّ من مصلحته إضعاف الشبكات السياسية التي يمكن أن تدعم انتقالًا لزعيم جديد، والشبكات الاقتصادية التي قد تدعم خليفة محتملًا له.

المراجع References

العربية

الأحمر، المولدي. **القبيلة في الثورة السورية: المفهوم وقيمته**. تونس: منشورات تبر الزمان، 2018.

باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء. "القانون رقم /10/ لعام 2018 القاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية وذلك بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة وتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012". 2018/4/2. في: https://bit.ly/3sFeitf

الجمهورية العربية السورية، مجلس الشعب. "المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2017 وإلغاء الاتحاد النسائي". 2017/4/23. في: https://bit.ly/3oP7RCG

صولي، أدهم ورايموند هينبوش. "الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخية." **عمران**. مج 10، العدد 37 (صيف 2021).

الأجنبية

A. Hinnebusch, Raymond. "State and Civil Society in Syria." *Middle East Journal.* vol. 47, no. 2 (Spring 1993).

_______. "The Political Economy of Economic Liberalization in Syria." *International Journal of Middle East Studies.* vol. 27, no. 3 (1995).

Al Ahsan, Syed Aziz. "Economic Policy and Class Structure in Syria: 1958–1980." *International Journal of Middle East Studies.* vol. 16, no. 3 (August 1984).

Alatassi, Siham. "The Role of the Syrian Business Elite in the Syrian Conflict: A Class Narrative." *British Journal of Middle Eastern Studies* (May 2021).

Aldassouky, Ayman. "The Economic Networks of the Fourth Division During the Syrian Conflict." *Middle East Directions– Wartime and Post–Conflict in Syria*. European University Institute (January 2020). at: https://bit.ly/3sEzQGn

Al–Kattan, Rashad. "Mapping the Ailing (but resilient) Syrian Banking Sector." *Syria Studies.* vol. 7, no. 3 (2015).

Awad, Ziad & Agnès Favier. "Elections in Wartime: The Syrian People's Council (2016–2020)." European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2020). at: https://bit.ly/33jStqB

_______. "Syrian People's Council Elections 2020: The Regime's Social Base Contracts." Syria Transition Challenges Project, Geneva Centre for Security Policy and European University Institute – Middle East Directions Programme, Research Project Report No. 2 (October 2020). at: https://bit.ly/3uKyc8Z

Daher, Joseph. "The Syrian Chambers of Commerce in 2020: The Rise of a New Business Elite." *Middle East Directions– Wartime and Post–Conflict in Syria*. European University Institute (November 2020). at: https://bit.ly/3gHJyCv

_______. "The Syrian Presidential Palace Strengthens its Concentration of Power: The Rift Makhlouf–Assad." *Middle East Directions– Wartime and Post–Conflict in Syria*. European University Institute (May 2020). at: https://bit.ly/3sDbsVC

_______. "The Paradox of Syria's Reconstruction." Carnegie Middle East Center. 4/9/2019. at: https://bit.ly/34Ylrwo

De Mesquita, Bruce Bueno et al. *The Logic of Political Survival*. Cambridge/ London: MIT Press, 2005.

Drysdale, Alasdair. "The Syrian Political Elite, 1966–1976: A Spatial and Social Analysis." *Middle Eastern Studies*. vol. 17, no. 1 (January 1981).

Gandhi, Jennifer & Jane Lawrence Sumner. "Measuring the Consolidation of Power in Nondemocracies." *The Journal of Politics.* vol. 82, no. 4 (October 2020).

Geddes, Barbara, Joseph Wright & Erica Frantz. "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set." *Perspectives on Politics.* vol.12, no. 2 (2014).

Haddad, Bassam. *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*. Stanford: Stanford University Press, 2011.

Heydemann, Steven. "Reconstructing Authoritarianism: The Politics and Political

Economy of Post–Conflict Reconstruction in Syria." *POMEPS Studies*. POMEPS. 10/9/2018. at: https://bit.ly/3JoTlJR.

_______ (ed.). *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited.* New York: Springer, 2004.

_______. *Authoritarianism in Syria*: *Institutions and Social Conflict, 1946–1970*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.

Institute for the Study of War, Joseph Holliday. *The Assad Regime: From Counterinsurgency to Civil War*. Washington, DC: 2013. at: https://bit.ly/3LuYn9v

Khoury, Philip Shukry. "Continuity and Change in Syrian Political Life: The Nineteenth and Twentieth Centuries." *The American Historical Review* (December 1991).

_______. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945*. Princeton: Princeton University Press, 2014.

Kuran, Timur. "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989." *World Politics.* vol. 44, no. 1 (October 1991).

Lawson, Fred H. "Private Capital and the State in Contemporary Syria." *Middle East Report*. no. 203 (1997).

Leenders, Reinoud & Antonio Giustozzi. "Outsourcing State Violence: The National Defence Force, 'Stateness' and Regime Resilience in the Syrian War." *Mediterranean Politics*. vol. 24, no. 2 (October 2019).

Nyrup, Jacob & Stuart Bramwell. "Who governs? A New Global Dataset on Members of Cabinets." *American Political Science Review.* vol. 114, no. 4 (2020).

Omran, Mohammed. "Privatization, State Ownership, and Bank Performance in Egypt." *World Development*. vol. 35, no. 4 (2007).

Rahman Khan, Shamus. "The Sociology of Elites." *Annual Review of Sociology*. vol. 38 (August 2012).

Sadiki, Larbi, Heiko Wimmen & Layla Al-Zubaidi (eds.). *Democratic Transition in the Middle East: Unmaking Power*. London/ New York: Routledge, 2013.

Seawright, Jason. "The Case for Selecting Cases that are Deviant or Extreme on the Independent Variable." *Sociological Methods & Research*. vol. 45, no. 3 (April 2016).

Shamaileh, Ammar. "Political Succession, Crony Capitalism and Economic Development in Syria." The 116th American Political Science Association's Virtual Annual Meeting and Exhibition, "Democracy, Difference, and Destabilization". 9-13/9/2020.

_______. "Never Out of Now: Preference Falsification, Social Capital and the Arab Spring." *International Interactions*. vol. 45, no. 6 (2019).

Svolik, Milan. *The Politics of Authoritarian Rule*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

The World Bank. "Armed Forces Personnel, Total – Syrian Arab Republic." at: https://bit.ly/3oOCesZ

التسلم Received 2021-5-22 | التعديل Revised 2021-9-17 | القبول Accepted 2022-3-14 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/FMHF1942

نيروز ساتيك | Nerouz Satik*

إثنوغرافيا السلوك السياسي لتخوم إدلب الزراعية في انتفاضة 2011**

Ethnography of the Political Behaviour of Idlib's Agricultural Boundaries in the 2011 Uprising

ملخص: تبحث هذه الدراسة في تفاعل المجتمع المحلي الزراعي في تخوم محافظة إدلب بسورية مع الحركة الاحتجاجية خلال انتفاضة عام 2011. وتستند إلى مفهوم رايموند وليامز للمجتمع المحلي الذي يرتكز على فكرة عدم قطع الجماعة المحلية مع ماضيها خلال تفاعلاتها الداخلية والخارجية. وتركّز على البعدين الاقتصادي - السياسي والاجتماعي لفهم سلوك المجتمعات المحلية في محافظة إدلب في مثل هذه السياقات. وبالنسبة إلى عصب الحياة الاجتماعية في تخوم إدلب الزراعية، فإنه يتشكل من عنصرين أساسيين هما الوجاهة السياسية وملكية الأرض. وبناء عليه، تجادل الدراسة بأن هذين العنصرين قد أدّيا، ببعدهما المعياري والاجتماعي ورهاناتهما السياقية المعقدة، دورًا في تحفيز التعبئة للانتفاضة أو معارضة ذلك أو اتخاذ موقف محايد.

كلمات مفتاحية: المجتمع المحلي، إدلب، الإصلاح الزراعي، الانتفاضة.

Abstract: This paper studies the interaction of the local agricultural community on boundaries of the Idlib Governorate, Syria, with the protest movement during the 2011 uprising. The research is based on Raymond Williams' concept of the local community, which proposes that the local community cannot be severed from its past during its internal and external interactions. The study also focuses on the economic, political and social dimensions of understanding the behaviour of local communities in Idlib governorate in such contexts. The backbone of social life in the agricultural regions of Idlib is formed from two fundamental elements: political prestige and land ownership. The paper argues that these two elements, with their normative and social dimensions and complex contextual stakes, played a role in stimulating mobilization for, opposition to, or apathy towards the uprising.

Keywords: Local Community, Idlib, Agrarian Reform, Uprising.

* باحث دكتوراه في قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية بكلية الدراسات العالمية، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة.
PHD Candidate in Social Anthropology at the School of Global Studies, University of Sussex, UK.
Email: satikn84@gmail.com

** الشكر للأستاذ طالب الدغيم على مساعدته في نسج شبكة من العلاقات مع ناشطي منطقة الدراسة والمساعدة في مراجعة المعلومات وتدقيقها، وكذلك للدكتور سامر بكور لمراجعته الدراسة.

مقدمة

في خلال سير الحياة اليومية الخاصة والعامة ومجرياتها الروتينية، قد لا تبرز على نحو واضح تعقيدات وحدّة نتائج مسارات التحولات الاجتماعية السارية في مفاصل المجتمع، لكنها في حالات محددة تخرج تناقضاتها من حيز التأقلم والتفاعل إلى حيز الصراع، خاصة في سياق الانتفاضات أو الثورات، حينها تتجلى المكونات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لمجمل التناقضات، وخاصة حينما تجري مشاهدتها على مستوى محلي أو ميكروسوسيولوجي. ووفق هذا المبدأ، تبحث هذه الدراسة في الواقع الاجتماعي – السياسي في سورية قبل انتفاضة 15 آذار/ مارس 2011، وتمظهراته وتفاعلاته خلال فترة الاحتجاجات ذات الطابع السلمي فيها، وذلك بوضع الاحتجاجات في محافظة إدلب تحت المجهر الأنثروبولوجي للكشف عن القوى الاجتماعية التي نهضت بها. وفي هذا السياق، لا تركز الدراسة على الأعمال العسكرية بعد عام 2011[1]، لأنها تعتبر أن تطور الأحداث نحو المواجهة المسلحة له دينامية مختلفة غيّرت شروط رهانات الاختيار بين الانضمام إلى الانتفاضة من عدمه.

تهدف الدراسة إلى محاولة رصد قابلية بعض الفئات الاجتماعية للانتفاضة في المناطق الزراعية لمحافظة إدلب، في مقابل صمت بعضها الآخر أو وقوفها إلى جانب السلطة في سورية، مع تأويل دوافعها لعدم المشاركة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تبحث في أسباب الاحتجاجات في تخوم إدلب، فهذه لها دوافع سياسية ترتبط بعموم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سورية، وإنما تحاول أن تفهم بعضًا من أشكال التعبئة للانتفاضة ومعوقات الانضمام إليها القائمة على خيارات مضادة. بعبارة أخرى، تبحث الدراسة في التعبئة للانتفاضة ومضاداتها في محافظة إدلب.

تفترض الدراسة أن تاريخ ملكية الأراضي الزراعية قبل سيطرة حزب البعث على السلطة في عام 1963، واستمرار نشاط البنى الاجتماعية في التخوم الزراعية لمحافظة إدلب المتمثلة بما يسمى "الطايفة" أدّيا دورًا في التعبئة لانتفاضة 2011 في محافظة إدلب. "الطايفة"، من وجهة النظر الأنثروبولوجية، لا تحيل إلى المذهب أو العرق؛ فالمجتمع المعني هنا متجانس على كلا المستويين. والطايفة ليست القبيلة أو العشيرة[2]، فلا تحكمها الأعراف القبلية أو العشائرية، وليس لها صلة مباشرة بالمجموعات القبلية. إنها مجموعة من العائلات المختلفة في الألقاب والكنى، قد تشترك مع بعضها في قرابة بعيدة أو قريبة وقد لا تشترك، ولكن ما يجمع شتاتها في طايفة واحدة هو التضامن المعنوي والفعلي تاريخيًا، وخاصة في المجال السياسي. وقد سبق للأنثروبولوجية ماري إيلين هيغلاند أن عرّفت هذه البنية

---

(1) أحيانًا تشير الدراسة إلى الفترة المسلحة باقتضاب للتأكيد على أهمية فكرة ما فحسب.

(2) ساد في بداية البحث الميداني فكرة بأن الطايفة هي ذاتها العشيرة، وعند الرجوع إلى النسخة العربية من كتاب حنا بطاطو **فلاحو سورية**، فقد تعامل المترجمون مع مرادفات العشيرة بمصطلح آخر هو "الحمولة". ينظر: حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، مراجعة ثائر ديب، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، الهامش رقم 85، ص 66. قد تكون "الطايفة" بنية تشبه "العروش" في الجزائر والمغرب أو شكلًا آخر للحمولة يختلف في شكله من منطقة إلى أخرى في هوامش الشرق الأوسط.

الاجتماعية الطايفة[3]، الموجودة في قرى شيراز في إيران بمسمى الطايفة ذاته، بأنها كيان اجتماعي ثقافي - سياسي[4]، وذلك في دراسة سلوكها خلال الانتفاضة الإيرانية في عام 1979.

1. التفكير في هوامش الانتفاضة السورية

ركزت الأدبيات الأكاديمية في الحقل السوري على دراسة البنية التسلطية لنظام حزب البعث منذ سيطرته على السلطة في عام 1963 وعلى ركائزه الاجتماعية[5]. وما ميز هذه الدراسات غالبًا هو تشديدها على الحياة السياسية[6]، على حساب الأبعاد السوسيولوجية والأنثروبولوجية. غير أن مساهمة حنا بطاطو[7] تتميز من غيرها من الأدبيات بتحليلها كيفية وصول حزب البعث إلى السلطة في سورية، ودراسة التحولات الاجتماعية والسياسية في البلاد إلى ما قبل عام 2000، انطلاقًا من دراسة إثنوغرافية واسعة للقواعد السوسيولوجية لحزب البعث وقوى السلطة الحاكمة.

وإلى اليوم، وعلى الرغم من مجريات انتفاضة 2011 وما تلاها من حرب، ظلت أكثر الأدبيات الأكاديمية تركّز على سلطوية السلطة وطرق حكمها، مع عدم إعطاء أولوية لدراسة المجتمع السوري ذاته في خضمّ هذه الأحداث. وحتى الاهتمام البحثي للأميركية ليزا ويدين بالسلطوية في الشرق الأوسط في كتابها **استيعابات سلطوية: الأيديولوجيا والحُكم والحداد في سورية**[8] أعادها لتطوير مساهمتها في دراسة السلطوية في سورية فحسب، آخذة في الاعتبار تحوّل سورية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق منذ عام 2005 والتحولات الاجتماعية والسياسية بعد انتفاضة 2011[9]، وقد اقتصر مستوى المشاهدة على الانتقال من استخدام الخطابات والرموز في "السيطرة الغامضة" للاستبداد على المجتمع السوري[10]، إلى الأيديولوجيا المتشابكة مع الفكاهة والشحنات العاطفية للسرديات المتناقضة، بقصد تشويش السوريين وإيقاعهم في حيرة من أمرهم حول صدقية الأخبار، ليتحولوا إلى

(3) اطلع الباحث على هذا الكتاب خلال مرحلة التحرير العلمي للدراسة في شباط/ فبراير 2022، وقد كان التعريف الذي قدّمته المؤلفة مطابقًا للتعريف الذي وضعه الباحث على الرغم من الاختلاف المذهبي بين المنطقتين المدروستين.

(4) Mary Elaine Hegland, *Days of Revolution: Political Unrest in an Iranian Village* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2014), pp. 8–10.

(5) على سبيل المثال:

Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba`thist Syria: Army, Party, and Peasant* (Boulder, CO: Westview Press, 1990); Steven Heydemann, *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946–1970* (Ithaca, NY/ London: Cornell University Press, 1999).

(6) Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago/ London: The University of Chicago Press, 1999).

(7) Hanna Batatu, *Syria's Peasantry: The Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(8) Lisa Wedeen, *Authoritarian Apprehensions: Ideology, Judgment, and Mourning in Syria* (Chicago/ London: The University of Chicago Press, 2019).

(9) Ibid., p. 2.

(10) Wedeen, *Ambiguities of Domination*.

موقف المتشكك والمتفرج من/ على الأحداث، ومن ثم الحد من نشاطهم السياسي[11]. ورغم ما مثّله هذا العمل من إضافة معرفية مهمة في حقل الدراسات السورية، فإن الغائب في هذا التحليل كان العنف بوصفه أداة متشابكة مع الأيديولوجيا، ودوره في تحديد سلوك السوريين تجاه العنف ومآلاته.

أما سلوى إسماعيل فقد التقطت هذه النقطة تحديدًا لتفكّر فيها في كتابها **الحكم بالعنف: الذاتية، الذاكرة والحكومة في سورية**، حيث تجادل بأن العنف كان الأداة الرئيسة للحكم، ليس بمعنى ممارسة العنف الجسدي الفردي فحسب، إنما بتكرار المجزرة تلو الأخرى والاعتقال السياسي، حتى أضحى ذلك جزءًا من الذاكرة السورية، مشيرة إلى أن أحداث حماة عام 1982 رسّخت هذه الذاكرة في المجتمع السوري[12]. وبناء عليه، خرجت المؤلفة باستنتاج مفاده أن إعادة إنتاج هذه الذاكرة تولّد هاجسًا نفسيًا يعطل التوجه نحو ممارسة النشاط السياسي المعارض لدى السوريين[13]. ومع ذلك، فإنه يمكن القول إن مقولة الكتاب وإحالاته ومصادر معلوماته تشير إلى أن سرديته تأثرت بالجو النفسي للمدن الكبيرة في سورية (دمشق وحلب)، التي لم تشهد مظاهرات كبيرة ومتكررة في عام 2011، وخاصة أن المؤلفة أجرت البحث الميداني في دمشق وحلب واللاذقية. وهنا يمكننا طرح سؤال مهم عن كيفية عدم تأثر قطاعات واسعة من الشعب السوري في درعا وإدلب واللاذقية وحمص ودير الزور بذاكرة العنف التي تتحدث عنها سلوى إسماعيل، وخروجهم إلى الاحتجاج إبان انتفاضة 2011. وإذا كان يُحسب للكتاب أنه قدّم مساهمة بالغة الأهمية حول دور الماضي في فهم النشاط السياسي للمجتمعات، فإنه لم يوجّه بحثه نحو المجتمعات المحلية المهمشة التي شهدت بدء الانتفاضة في سورية. فضلًا عن أنه لم يسلّط الضوء على دور الأيديولوجيا والرموز في تكريس الهيمنة التي اهتمت بها ليزا ويدين، وبدا العنف في بحثها كما لو أنه الأداة الوحيدة لحكم سورية.

في حين استطاع محمد جمال باروت في كتابه **العقد الأخير في تاريخ سورية** تجاوز خلل التفكير في الهامش، من خلال توثيقه يوميات الأشهر الأربعة الأولى من انتفاضة 2011، حيث وصفها بأنها "ثورة المجتمعات المحلية"، لكن مصطلح المجتمع المحلي في الكتاب ظل غامضًا، ولم يقدّم المؤلّف تعريفًا واضحًا له، فقد اكتفى بالإشارة إلى أن المقصود بثورة المجتمعات المحلية هو "ثورة المدن المتوسطة والصغيرة والأحياء الشعبية والعشوائية في المدن الأخرى، والبلدات المهمَّشة والمُفقَرة، أو المُذلَّة والمُهانة"[14]. أما عزمي بشارة في كتابه **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، فقد أرّخ لصيرورة الانتفاضة وحركتها على مستوى الماكرو، مرتكزًا على تحليل العلاقة بين المركز والأطراف، معتبرًا أن الانتفاضة "توطنت في مراكز الأطراف المهمشة والمفقرة (مدن وبلدات متوسطة)"[15].

---

(11) Wedeen, *Authoritarian Apprehensions*, p. 4.

(12) Salwa Ismail, *The Rule of Violence: Subjectivity, Memory and Government in Syria*, Cambridge Middle East studies (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), p. 2.

(13) Ibid., p. 23.

(14) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16.

(15) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 93.

وعلى مستوى الميكرو، فقد بحث كيفن مازور في الشبكات الاجتماعية ودورها في التعبئة خلال الاحتجاجات في عام 2011 في محافظة دير الزور، وذلك في دراسته "دير الزور من الثورة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: شبكات محلية وهويات هجينة وسلطات خارجية"، وانتهى إلى أن الروابط القبلية في دير الزور أدت دورًا مهمًا في الحراك السياسي، مشيرًا إلى أن من قاد المظاهرات السلمية في البداية، والفصائل المسلحة لاحقًا، هم من الشباب، في حين اضطلع الزعماء القبليون التقليديون بدور أقل أهمية في النشاط السياسي[16]. في المقابل، حينما بحث مازور على مستوى الماكرو، تعامل مع الطائفة الدينية التقليدية على أنها إثنية، مرتكزًا على فهم فيبري يعتبر الإثنية مجموعة من البشر يشتركون بالثقافة ذاتها والدم؛ أي إنهم غير متمايزين ثقافيًا، وهو ما يسحبه على الطائفة الدينية التقليدية[17]، وهو مفهوم يعني أن المجتمع الذي درسه مكوّن من طوائف متوازية لا قواسم ثقافية قوية مشتركة بينها. ويتلاقى هذا الطرح مع نوعين من الخطاب؛ الأول للحركات الإسلامية الجهادية، التي تستعمل خطاب "نحن العرب المسلمون السنة"، والثاني الخطاب الاستشراقي المؤسّس للكولونيالية الغربية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المواقف السياسية للأفراد المنتمين إلى هذه البنى الاجتماعية متباينة، وهي ديناميكية ترتبط بمستويات التعليم والاقتصاد والمصالح بصفة عامة، وحتى الصورة العامة للأحداث متغيرة وترتبط بالزمان والمكان الذي تجري فيه، لكن ارتباط السلوك بهذه المتغيرات لا يجري خارج ما توفّره البنى الاجتماعية من موارد تستخدم في التعبئة للمواقف السياسية. إن المقارنة بين سلوك المجتمعات المحلية في الهوامش ذات الخلفية الزراعية أو ما يسمى بالطايفة في شيراز خلال الثورة الإيرانية عام 1979 بمثيلاتها في إدلب السورية خلال ثورة 2011، على الرغم من أن الحالتين تختلفان مذهبيًا وإثنيًا بلغة الأنثروبولوجيا الكلاسيكية، توضح أهمية دحض أفكار المقاربات الاختزالية في العلوم السياسية التي تساوي تقريبًا بين الكيانات الاجتماعية المحلية والقوميات. إن المشترك بين المجتمعات المحلية ذات الخلفية الزراعية في شيراز وإدلب خلال الحركات الثورية، على الرغم من اختلافها القومي والمذهبي، يصل إلى حد التطابق الكامل في السلوك السياسي، وذلك على مستوى علاقة أهل القرى ببعضهم البعض، وعلاقتهم بالقرى المجاورة، وعلاقتهم بالمدن المركزية حولهم[18]. إن الخاسر هنا هو المقاربات الثقافية - السياسية التي تربط على نحو ميكانيكي ومباشر، تقريبًا، بين المكونات الاجتماعية والمواقف السياسية للأفراد والمجموعات، وذلك على حساب الأبعاد الصراعية المختلفة التي تشقّهم. ولو طبّقنا المقاربة الثقافية - السياسية على الهوامش الزراعية في شيراز وإدلب، لكان أهل ريف إدلب وشيراز عربًا سنة أو فرسًا شيعة. لكن الحقيقة هي أن كليهما ينتمي إلى المجتمعات المحلية الزراعية التي يطمح أعضاؤها إلى التغيير السياسي بحثًا عن مستقبل أفضل، مستخدمين تكتيكات التعبئة المحلية الخاصة بواقعهم الاجتماعي بما يتناسب مع كل حدث زمني وسياقه.

(16) Kevin Mazur, "Dayr al–Zur from Revolution to ISIS: Local Networks, Hybrid Identities, and Outside Authorities," in: Matthieu Cimino (ed.), *Syria: Borders, Boundaries, and the State* (New York: Palgrave Macmillan, 2020), pp. 151–195.

(17) Kevin Mazur, "State Networks and Intra–Ethnic Group Variation in the 2011 Syrian Uprising," *Comparative Political Studies*, vol. 52, no. 7 (June 2019), pp. 995–1027; Kevin Mazur, *Revolution in Syria: Identity, Network, and Repression,* Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2021), pp. 26, 65.

(18) يمكن المقارنة بين هذه الدراسة وكتاب: Hegland.

تتموضع هذه الدراسة بين الأعمال الأكاديمية السابقة، وتشتغل على مستوى الميكرو، لتحاول فهم وتفسير السلوك المتباين والمعقّد للمجتمعات المحلية المهمّشة ذات الخلفية الزراعية في تخوم إدلب في سورية خلال انتفاضة 2011.

2. الماضي في المجتمع المحلي

ظهر مصطلح "المجتمع المحلي" Community باللغة الإنكليزية في القرن الرابع عشر ميلادي، وهو مُشتقّ من اللغة اللاتينية Communitatem التي عنت في كلتا اللغتين اتّحاد المشاعر والعلاقات بين مجموعة من الأفراد. ومع مرور الزمن، راوحت دلالات المفهوم بين الجوانب الطبقية والاجتماعية والمصلحية والعاطفية[19]. وقد قدّم عالم الاجتماع الألماني فرديناند تونيز إضافة معرفية مهمة في زمانها في فهم معنى المجتمع المحلي، حيث أشار إلى أن المجتمع المحلي يستند إلى صلات القرابة والجيرة التي تشتد عند الأزمات والحاجة[20]، وينتقل هذا المجتمع إلى المجتمع المدني حينما يتحرر أعضاؤه من البنى الاجتماعية التقليدية ويُعقلنون ممارساتهم اليومية[21]. وفي السياق ذاته، وفي إطار اهتمامه بالتحولات الاجتماعية المتسارعة في النصف الثاني (1858–1917) من القرن التاسع عشر، اعتبر المفكر الفرنسي إميل دوركهايم Émile Durkheim أن الثقافات التقليدية، التي ينخفض فيها مستوى تقسيم العمل، تتميز بالتضامن العضوي، لأن لأعضائها تجارب حياتية مشتركة ومتشابهة[22].

وفي سبعينيات القرن الماضي، واصل الأنثروبولوجيون والسوسيولوجيون الجدال حول مفهوم المجتمع المحلي وكيفية تشكّله، واستمر النقاش بشأن أهمية العلاقات العاطفية داخله، مع الأخذ في الاعتبار مركبات اجتماعية متعددة. وهكذا، أصبح مفهوم المجتمع المحلي قابلًا للتمييز بناء على متغيرات عدة، أهمها هيراركية السلطة، والإكراهات بين المجموعات المختلفة ضمنها، إضافة إلى المكان[23]. وفي الحقيقة، ظل هناك لغط وجدل حول مفهوم المجتمع المحلي لم تحسمه المعرفة السوسيولوجية والأنثروبولوجية، نجده متصلًا في ثنايا النقاش الذي أطلقه جورج زيمل[24] بسؤال "كيف يكون المجتمع ممكنًا؟"، حتى أطروحة نوربرت إلياس بشأن "مجتمع الأفراد"[25].

---

(19) Raymond Williams, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society* (New York: Oxford University Press, 1976), pp. 75–76.

(20) Ferdinand Tönnies, *Community and Civil Society*, Jose Harris (ed.), Jose Harris & Margaret Hollis (trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 22.

(21) Ibid., pp. 52–53.

(22) أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 65.

(23) Raymond Plant, "Community: Concept, Conception, and Ideology," *Politics & Society*, vol. 8, no. 1 (March 1978), pp. 83–84, 95, accessed on 10/2/2021, at: https://bit.ly/3qiBHQO

(24) Stéphane Symons, "A Close Reading of Georg Simmel's Essay 'How Is Society Possible?' The Thought of the Outside and its Various Incarnations," *New German Critique*, vol. 36, no. 106 (Winter 2009), pp. 103–117, accessed on 10/2/2021, at: https://bit.ly/3JsJx1N

(25) Norbert Elias, *The Society of Individuals,* Michael Schröter (ed.), Edmund Jephcott (trans.) (Cambridge: Basil Blackwell, 1991).

وفي هذا السياق المعرفي، قد تكون إضافة رايموند وليامز هي الأهم والأكثر وضوحًا في هذا المجال، إذ يشير إلى أن مفهوم المجتمع المحلي يدلّ بوضوح - كما يذكر ذلك تونيز ودوركهايم - على قرب ومباشرة في العلاقات الاجتماعية بين أفراده، مقابل المجتمع الذي يحيل إلى مجموعات المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي يعيش ضمنها عدد كبير من الناس، تجمع بينهم روابط مصلحية تعاقدية[26].

لكنه عدّل منظور المشاهدة من فحص العواطف إلى التمحيص بعدسات الزمن، إذ يعتقد، معتمدًا في ذلك على أعمال موريس هالفاكس[27]، أن المجتمع المحلي لا يكون كذلك إلا إذا كان له ماضٍ[28]، وهو بذلك يوسّع المقاربة من العاطفة بمعناها التضامني إلى الذاكرة المتشكلة تاريخيًا بأبعادها الشاعرية والمريرة. وهكذا يختصر وليامز المقاربات الأخرى ويجمعها بإحالتها إلى عدم نسيان الماضي أو الوعي به في جماعة ما، وهو ما سيشكّل مجتمعًا محليًا. ولا يشكّل الفضاء الريفي أو المديني مجتمعًا محليًا إلا إذا كان له ماضٍ وذاكرة معيّنة تشكّلت عبر عقود من الممارسات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، المفتاح الرئيس لفهم وتشكّل المجتمع المحلي، عند وليامز، هو التجربة الاجتماعية المستمدة من ذاكرة الماضي التي لها ردّة فعل في الحاضر. وهذه التجربة تنتقل عبر وسائل التواصل المشتركة، وبذلك قد تتلقى استجابة وقبولًا بين أعضاء الجماعة. ومع تكرار الممارسات الاجتماعية الناتجة من تلك التجربة وصيرورتها، على أن تكون مشتركة، تَنتُج ثقافة محلية تقليدية[29].

قدّم وليامز مداخلته عن المجتمع المحلي على هامش نقاشه مسألة تطور الثقافة في المجتمعات الغربية الحديثة فيما بعد منتصف القرن الماضي، واتسمت بدقة المشاهدة النظرية والإمبريقية. ومن ثم، فهي تصلح نظريًا لفهم المجتمعات المحلية المهمّشة التي لم تفكّكها سياسات اقتصاد السوق كليًا في المجتمعات التي تأخرت في اتباع نمط واضح من الاقتصاد الرأسمالي الحر.

ويمكن ملاحظة أن مقاربة وليامز قد أهملت التنافس ضمن المجتمع المحلي ذاته، وتنافسه مع غيره من المجتمعات المحلية المجاورة له، وهذا له تبعات نظرية تتعلق بفهم المواقف السياسية للمجتمعات المحلية في السياقات غير العادية مثل الانتفاضات أو الثورات الكبرى. ولهذه الاعتبارات، تستعين الدراسة بنظرية وليامز للضبط المفاهيمي للمجتمعات المحلية، إضافة إلى فحص مواضيع الصراعات الاجتماعية داخل الجماعة المحلية، التي تُستخدم في ذروتها السياقية (الانتفاضات أو الثورات) مفاصل الحشد والتقسم بين أعضاء الجماعة على المستوى الفردي والجماعي، دون الوقوع في فخ "نثر مكافحة التمرد"، بلغة راناجيت غُهَا[30].

---

(26) Williams, *Keywords*, pp. 291–295.

(27) Maurice Halbwachs, *On Collective Memory*, Lewis Coser (ed., trans. & intro.) (Chicago/ London: The University of Chicago Press, 1992).

(28) Raymond Williams, *Culture and Society 1780–1950* (London: Chatto and Windus Ltd, 1967), p. 259.

(29) Ibid., pp. 313, 316–317.

(30) راناجيت غُهَا، "نثر مكافحة التمرد"، ترجمة ثائر ديب، **أسطور**، العدد 6 (تموز/ يوليو 2017)، ص 121–151.

إن أسباب الاحتجاج في عام 2011 سياسية بالدرجة الأولى، تتعلق بالطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم في سورية، لكن فهم السلوك السياسي المختلف للمجتمعات المحلية يتطلب فحص حاضرها المشحون بالصراعات، والممتد في الماضي - وفق فكرة وليامز - عبر الذاكرة التي تعيد تأويله على نحو لامتجانس، بحسب المواقف الجماعية والفردية، في الحشد والاختلاف، أي من دون أن يتحول موقف سياسي معيّن لجماعة ما على أنه ممثّل للجماعة الواحدة بأكملها.

3. إدلب: مجال المشاهدة

قد تكون محافظة إدلب في سورية مثالًا مناسبًا لدراسة حركة المجتمعات المحلية، لأن فئات اجتماعية واسعة من سكانها كانت متأثرة بماضيها السياسي أو بناها الاجتماعية أو خلفياتها المعيشية، وهو ما وجد صداه سياسيًا في انتفاضة 2011، وخاصة في المناطق المهمشة ذات الخلفية الزراعية.

نحتاج قبل الدخول في تفاصيل الموضوع أن نوفر للقارئ صورة ماكروسوسيولوجية عن إدلب من منظور واقعها التنموي في سورية، إذ إن البعد الاقتصادي في الانتفاضة السورية كان واضحًا. تاريخيًا، شكلت إدلب إحدى أقل المحافظات السورية تنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فوفقًا لتقرير **حالة سكان سورية** الصادر عام 2010، تبلغ نسبة عدد سكان المحافظة 7 في المئة من سكان سورية، ومساحتها 3.3 في المئة من مساحة البلاد[31]. وعلى المستوى الإداري، تشكل "المناطق الريفية" في إدلب ثاني أكبر ريف في سورية بعد ريف محافظة حلب من حيث المساحة، فنسبة عدد سكانها الحضر تعدّ ضعيفة[32]. ويبلغ معدل الأمية في محافظة إدلب 13 في المئة، وهي المحافظة الرابعة في سورية الأعلى مستوى في الأمية، وتشترك في هذه المرتبة مع محافظة درعا[33]. في حين يعدّ نموها السكاني من أعلى معدلات النمو في سورية، وهي تأتي في المركز الثالث، بالاشتراك مع درعا أيضًا، بعد محافظتي دير الزور والرقة[34]. أخيرًا تنقسم إدلب إداريًا إلى خمس مناطق، هي: أريحا ومعرة النعمان وإدلب وحارم وجسر الشغور، يتوزع فيها عدد كبير من القرى والبلدات والنواحي والمدن.

على مستوى المشاهدة، تركز الدراسة على ما سميناه المجتمعات المحلية المنتشرة في التخوم الزراعية في محافظة إدلب. وبالنسبة إلى هذا البحث، لا تمثل الحدود الإدارية داخل المحافظة وحدات مشاهدة؛ ذلك أن الحركات الاحتجاجية لا تلتزم بحدود جغرافية، فضلًا عن أن الطايفة ليست وحدة إدارية، بل وحدة اجتماعية تخترق تلك التقسيمات ذات الخلفية السياسية - الإجرائية، ونحن هنا نتعامل معها من منظور سوسيو-أنثروبولوجي.

(31) محمد جمال باروت (محرر)، **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الثاني 2010: انفتاح النافذة الديموغرافية: تحديات وفرص** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010)، ص 210.

(32) المرجع نفسه، ص 200.

(33) المرجع نفسه، ص 105.

(34) المرجع نفسه، ص 208.

ووفقًا للمقاربة التي اعتمدها حنا بطاطو في دراسته حالة "الفلاحين السوريين" الصادرة سنة 1999[35]، ينحدر فلاحو تخوم إدلب من بيئات فلاحية مختلفة في أشكالها. إن أغلب الأهالي الذين يقطنون تخوم مناطق أريحا وإدلب وحارم وفي القرى والبلدات القريبة من مدينة معرة النعمان كانوا من فئة "الفلاحين البستانيين" أو "أهل العود"، وكانوا فلاحين بلا عشائر، لا ينحدرون من أيّ أصل قبلي، ولم تحكمهم الأعراف العشائرية. وبحسب بطاطو، فإن هذا النمط من الفلاحين ميّال إلى السلم[36]. إضافة إلى ذلك، فإنه يصف فلاحي تخوم معرة النعمان بأنهم مختلطو الأصول وينتشرون على مساحات واسعة وفي أراضٍ منبسطة، ملكية الأرض فيها عريقة[37]. أما التخوم البعيدة عن المدن فيعيش فيها فلاحون من أصول مختلطة مستقرة وبدوية وتتوزع فيها الأراضي بين العائلات ونخبة ممن يصفهم بالإقطاعيين[38]، مع غلبة نموذج الملكية الإقطاعية في منطقة حارم، حيث ترتبط السطوة والهيمنة السياسية والاجتماعية بملكية الأرض[39]. أخيرًا تتميز هذه المناطق المختلفة بأن الغالبية العظمى من سكانها عرب مسلمون سنة[40].

4. منهج البحث

جُمِعَت معلومات هذه الدراسة من خلال مقابلات ميدانية معمقة، تمحورت حول يوميات انتفاضة 2011 والبنية السوسيولوجية والأنثروبولوجية لتخوم مناطق محافظة إدلب، ما عدا منطقة جسر الشغور. وقد بدأ الباحث جمع معلومات هذه الدراسة منذ عام 2016 بإجراء مقابلات عبر "سكايب" مع ناشطين من إدلب، لكن العملية كانت شديدة التعقيد بسبب أن البحث كان يجري مع أشخاص لم يتعرف إليهم الباحث مسبقًا، وبشأن قضايا اجتماعية – سياسية حساسة[41]. لذلك، لم تكن المعلومات كافية للقيام بتحليل موسع لموضوع الدراسة، لكنها ساهمت في تكوين تصور أوّلي عن البحث. وبناء على ذلك، عمل الباحث على خطة بديلة تمثلت في تشكيل فريقين بحثيين لإجراء البحث الميداني في المناطق المستهدفة وجمع البيانات المطلوبة. وقد أدار الفريق الأول ناشط من بنش في إدلب (عامر السيد)، والفريق الثاني مثقف من قرية الغدفة (عبد الرحمن إبراهيم). وفي الحقيقة، لم يكن إجراء البحث الميداني نيابة عن الباحث مقنعًا على النحو الكافي، ذلك أن الباحث مقتنع بضرورة أن تكون علاقته ببحثه شخصية عبر ملاحظاته وأسئلته، ويشعر بدقة الأحداث وصدقيتها، ومدى تأثير عاطفة المستجيب في سير الأحداث. وهو ما دفعه إلى تأجيل إعداد البحث حتى تمكّن من إجراء البحث الميداني شخصيًا[42].

(35) Batatu.

(36) Ibid., pp. 10–12, 22.

(37) Ibid., p. 29.

(38) Ibid., pp. 22, 29.

(39) Ibid., p. 29.

(40) Ibid., p. 13.

(41) خاصة مع توتر الوضع الأمني في إدلب مع صعود جبهة النصرة بين عامي 2016 و2017، وسيطرتها على أجزاء واسعة من المحافظة، ما أثار خوف الناشطين على حياتهم، وطلبهم من الباحث إرسال رسائل لجميع الناشطين الذين تواصل معهم بأن البحث قد أُلغي.

(42) تأخر ذلك عامًا كاملًا بسبب عدم تمكن الباحث من الحصول على تأشيرة زيارة إلى تركيا.

وبعد ذلك، أجرى الباحث بحثين ميدانيين، أحدهما في تموز/ يوليو 2017 (مدة شهر خُصِص لمنطقتي أريحا ومعرة النعمان)، والآخر في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 (مدة أسبوعين خُصِصا لمنطقتي حارم وإدلب). وخلال ذلك، تمكن الباحث من إجراء مقابلات ميدانية مع عدد من الأهالي من محافظة إدلب على الحدود السورية - التركية، في مدن أنطاكيا والريحانية وكرخان التركية، حيث يقطن الكثير من اللاجئين السوريين من أهل إدلب لاعتبارات القرب الجغرافي. وكذلك أجرى الباحث مقابلات في مدينة إسطنبول، حيث تمكن من مقابلة العديد من الناشطين السياسيين. وبمساعدة أصدقاء من إدلب، بدأ الباحث في نسج شبكة من العلاقات مع الفاعلين المحليين المراد إجراء مقابلات معهم، والذين بدورهم ساعدوه في إجراء مقابلات مع فاعلين آخرين. وقد ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي الباحث على التواصل المستمر معهم لتحديث المعلومات ومراجعتها كلما كان هناك حاجة إلى ذلك.

اختار الباحث مناطق الدراسة بناء على نشاطها الاقتصادي وموقعها الجغرافي وتفاعلاتها السياسية مع الانتفاضة. فاقتصاديًا، جرى التركيز على مناطق النشاط الزراعي التي يكون فيها العمل الفلاحي هو النشاط المعيشي أو الاستثماري الأبرز، مع التباين فيما بينها على المستوى التنموي. وجغرافيًا، توجّه البحث إلى مناطق مختلفة ريفية زراعية من محافظة إدلب، بعضها على تخوم المدن وبعضها الآخر على مسافات مختلفة منها. وأخيرًا اختيرت نماذج مختلفة من البلدات ضمن أطر الخيارين السابقين وفق خصائص سلوكها السياسي خلال الأحداث.

وفي فترة إجراء المقابلات، كانت الأحداث تتكرر، وكانت أحيانًا متوقعة الحدوث حتى قبل أن تدخل في سرديات يوميات الانتفاضة. في هذه الدراسة، لن يجري ذكر جميع هذه المقابلات لكثرتها وتعدّد القرى والبلدات التي عنتها، إلا أنها شكلت المورد الأساسي لمعلومات الدراسة، فسمحت للباحث بتحديد أصناف المناطق المدروسة والمناطق الممثّلة لكل صنف. استهدفت المقابلات الأشخاص المتقدمين في السن، ووجهاء القرى والبلدات، ومن تبوَّأ وظائف حكومية فيها، لما لهم من دراية بخصائص المناطق المدروسة والحياة الاقتصادية فيها وتحولاتها. كما شملت المقابلات الناشطين السياسيين الشباب، لأنهم هم من بدؤوا الاحتجاجات، ويملكون معلومات جيدة عن كيفية تطور الأحداث في هذه المناطق. وللتأكد من صدقية البيانات، اعتمد العمل البحثي على تقاطعات السرديات، كما أن بعض هذه المقابلات موثقة أحيانًا بالصوت والصورة.

أولًا: دور الطايفة في التعبئة لانتفاضة 2011

تشكّل الطايفة البنية الاجتماعية السائدة في تخوم إدلب الزراعية، فهي الهوية المحلية الريفية المشتركة التي تحدد الانتماء في هذه المناطق، وهي وحدة شعور بالترابط العاطفي والاجتماعي، لكنها لا تقوم على وحدة النسب الحقيقي أو المزعوم كما في المجتمع العشائري ذي اللحمة القوية. تفتح الطايفة قدرًا أكبر من الحرية في سلوك الأشخاص، ولا تفرض عليهم التزامات أدبية أو أخلاقية إكراهية، في حال خرجوا عن إجماع باقي أهل الطايفة، فهي تعمل وفق نظام عاطفي يقوم على دوافع التضامن بين مجموعة من العائلات خاصة في أوقات الأزمات والمصالح السياسية.

وتظهر واقعية ووظيفية الطايفة في الجملة التي افتتح بها أحد المستجيبين الفاعلين في انتفاضة 2011 وما بعدها مقابلة الباحث معه، حينما قال: "من الأخير أنا لعبت على الطوايف لمحاولة تثوير منطقة حارم، حيث كنت أتوجه للطوايف المعروفة تاريخيًا بمعاداتها للنظام منذ أحداث الثمانينيات؛ لم تكن الاحتجاجات تحمل صفة عائلية، وإنما كان للطايفة دور هام في التحشيد للمظاهرات. لا نستطيع أن نبتعد عن الطوايف في إدلب لأننا نحتاج إلى سند في وجه السلطة"[43]. في العناصر التالية، يجري الاعتماد على مجمل بيانات هذه المقابلات وتقاطعاتها لفحص مركزية الطايفة كما عرفها الباحث، وتحديدًا مرجعيتها وذاكرتها ومرونتها بالنسبة إلى الأفراد، في السلوك السياسي للفاعلين في الانتفاضة.

1. احتجاجات إبلين: المرونة الثورية

تقع قرية إبلين في وسط جبل الزاوية التابع لمنطقة أريحا، وقد بلغ عدد سكانها عام 2004 نحو 2949 نسمة[44]. تُشكِّل الزراعة الدخل الرئيس للعائلات التي تعتمد على مياه الأمطار في زراعاتها الأساسية، مثل الزيتون والكرز والتين. يستمر كل موسم قرابة نصف شهر يكون جميع أهالي القرية منشغلين في القطاف والبيع والشراء، ويجتمعون في الساحات والأسواق والحقول ليتحدّثوا عن أرزاقهم وهمومهم. لا تكفي هذه المواسم فلاحي أهل القرية لكسب قوت يومهم، لذلك يذهب شبابها إلى العمل خارج القرية في لبنان خلال مواسم الإكدنيا[45] والزيتون ليكسبوا بعض الموارد المالية الإضافية، حينها تخلو القرية من الشباب غير المتعلّمين. أما الشبان المتعلّمون فيدرسون في جامعات دمشق وحلب واللاذقية بفروع مختلفة، خاصة أقسام كلية الآداب لأنها غير مكلفة، وتؤهّلهم كي يصبحوا معلّمين في مدارس قريتهم، ويكسبوا من خلال ذلك مكانة اجتماعية فيها.

يملك أهالي القرية ذاكرة بالتهميش عبر مئات السنين بسبب معاناتهم الفقر. كما شكّلت أحداث الثمانينيات (المواجهة بين الحكومة السورية وجماعة الإخوان المسلمين) ذاكرة خوف إضافية لبعض العائلات في القرية، التي انضمت في تلك الفترة إلى حركة الإخوان، فاعتُقل وقُتِل البعض منهم.

حينما بدأت الاحتجاجات في عام 2011، خرجت أول مظاهرة في القرية بعد أسبوعين من انطلاق الاحتجاجات، وكان ذلك في مدينة درعا، أي في 1 نيسان/ أبريل 2011. خرج من جامع القرية قرابة 200–300 شخص، غالبيتهم من الشباب، متعلّمين وغير متعلّمين، تصدَّرها أفراد من عائلة اشحيبر وهرموش (الأفقر في القرية). لم يتعرَّض لهم أحد من الأهالي، ولا حتى البعثيين في القرية. ومن ثَمَّ

(43) أدهم الشيخ أبو عبده (أحد أبرز المشجعين على الاحتجاجات في منطقة حارم، قيادي محلي في المعارضة السورية)، مقابلة شخصية، أنطاكيا، 2018/10/12.

(44) بحسب التعداد السكاني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في سورية عام 2004. بعض الروابط الإلكترونية للتعداد السكاني في عام 2004 على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي غير مفعلة. يمكن الاطلاع على تعداد القرى والبلدات في هذا التقرير على رابط بديل على الموقع الإلكتروني التالي، شوهد في 2021/3/15، في: shorturl.at/yEGV8

(45) شجرة مثمرة، تسمى كذلك أحيانًا بالمشمش الهندي.

انضمّ إليهم الكثير تدريجيًا مع انكسار الخوف في أيام الجمعة التالية، ثم شيئًا فشيئًا أصبح جميع أهل القرية منخرطين في الاحتجاج[46].

قرية إبلين مؤلفة من أربع طوايف كبيرة، هي خلف وعلوش وهرموش واشحيبر، وبعض الطوايف الصغيرة. هناك تنافس بين الطوايف في الحصول على المراكز الإدارية والتعيينات الحزبية والإدارة المحلية، مثل منصب مدير المدرسة ورئيس البلدية. وهذا التنافس مكبوت غير معلن يظهر في المجالس المغلقة. يراقب أهالي القرية دائمًا التعيينات الإدارية في الحكومة، ويطمحون إليها. وتحظى طايفة علوش تاريخيًا بفرص تعليم جيدة وتملك المساحة الأوسع من الأراضي الزراعية في القرية، وهي الطايفة صاحبة الوجاهة فيها.

في قرية فقيرة وصغيرة مثل إبلين، تكون الوجاهة في التعيينات الحكومية والمناصب الإدارية. لم يحدث استقطاب في القرية خلال الاحتجاجات بين الطوايف على الرغم من الحساسية بينها والتنافس فيما بينها على مناصب الإدارة المحلية في القرية. ويعزى ذلك إلى استمرار الترتيبات الاجتماعية أو الهرمية الطبقية والرمزية تاريخيًا، أي لم يتغير فيها نظام الوجاهة، ولا توجد طوايف طامحة تحظى بمقومات تغيير الترتيب الاجتماعي في القرية. بادرت طايفتا هرموش واشحيبر بتصدر المشهد الاحتجاجي، فهما أصحاب المصلحة في المشاركة في تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في سورية، فهما طايفتان فقيرتان، تعيشان حياة نمطية، ولم تتغير مكانتهما الاجتماعية تاريخيًا، وغير قادرتين على تغييرها بحجمهما العددي والاقتصادي، لكن الصراع المسلح في إثر انتفاضة 2011، أدخل عنصرًا جديدًا للوجاهة في القرية هو القوة العسكرية، والتي أصبحت تحدّد وجاهة الطايفة في القرية.

في البداية، كانت الحركة المسلحة المحلية في القرية تضم جميع أبناء القرية والطوايف. ولكن مع الانتقال إلى تحزّب العمل المسلح في فصائل منظمة، أصبح لكل طايفة فصيلها المسلح. سيطرت حركة أحرار الشام وجبهة النصرة على القرية، فتشكلت جبهة النصرة من طايفة اشحيبر، أما أحرار الشام من طايفة علوش. وانضمت الطوايف الصغيرة في القرية إلى الطوايف الأقرب إليها في مرحلة ما قبل الانتفاضة أو إلى الفصيل الأقوى لحماية نفسها، في حين اعتزل بعضها كافة أشكال العمل المسلح. في عام 2017 وقع اقتتال بين أحرار الشام وجبهة النصرة في القرية، ما لبث أن تحوّل إلى نزاع مسلح متكرر بين الطرفين، تداخل فيه الخلاف السياسي مع الاجتماعي الطبقي[47].

(46) تستند جميع المعلومات إلى مقابلات شخصية مع عدد من أهالي القرية في مدينة أنطاكيا، بتركيا، في تموز/ يوليو 2017، الذين لا يرغبون في الكشف عن أسمائهم. إضافة إلى شهادة الناشط السياسي محمد الحشاش، وهو أحد أبناء القرية المتعلمين، مقابلة شخصية، إسطنبول، 2017/7/5 و2018/10/6.

(47) المرجع نفسه.

2. إحسم: التعثر الثوري

بلغ عدد سكان بلدة إحسم، بحسب التعداد السكاني عام 2004، نحو 5870 نسمة، وتعتبر الزراعة أهم المداخيل الاقتصادية لأبنائها، وغالبيتهم يملكون أراضي يزرعون فيها الكرز والتين والمحلب، كما يحصلون على بعض الدخل من الوظائف الحكومية. إحسم بلدة ريفية، فيها بعض من مؤسسات الدولة الخدمية، لكن أهلها ما زالوا يُسمّونها "الضيعة".

تتكون إحسم من طايفتين رئيستين: الفضيل في الجانب الغربي، وسرحان في الجانب الشرقي. لم تشهد إحسم مظاهرات في وقت مبكر خلال انتفاضة 15 آذار/ مارس 2011 التي عمّت كثيرًا من المناطق المجاورة، ويقول أحد أهالي البلدة عن سبب ذلك: "كنا نخاف منهم"، من هم؟ "طايفة بيت الفضيل". وظلت إحسم صامتة حتى يوم 6 أيار/ مايو 2011 المعروف بـ "جمعة التحدي". لكن في ذلك اليوم، وبالتنسيق بين عدد قليل جدًا من شباب الحارة الغربية من طايفة الفضيل حيث يقطن مؤيدو السلطة، وشباب الحارة الشرقية (طايفة سرحان) ذات الميول الثورية، بدأت تحركات محتشمة؛ فقد قدّم لهم عدد قليل من شباب الحارة الغربية ضمانات برغبتهم في الانتفاضة، واتفقوا على أن ينتظر شباب الحارة الشرقية خروج المظاهرة من مسجد الحارة الغربية، ثم تلتحق بها الحارة الشرقية في الساحة العامّة للقرية. لكن ما إن بدأ عدد من الشباب من الحارة الغربية بالهتاف حتى قمعهم أهل حارتهم أنفسهم من المصلّين. ويقول أحد أبناء الحارة الشرقية "لم تكتمل المظاهرة في القسم الغربي بسبب اشتباكهم مع بعضهم البعض، ولم تخرج المظاهرة في 6 أيار/ مايو 2011". كانت هناك أزمة ثقة بين الحارتين، ماذا لو خرجت الحارة الشرقية للاحتجاج بعد صلاة الجمعة، وتخلّفت عنها الحارة الغربية؟ لم يرغب أهل الحارة الشرقية في إدخال القرية في اقتتال محلي.

كرّر الشباب محاولتهم للتظاهر، واستطاع عدد من شباب الحارة الغربية في الجمعة التالية 13 أيار/ مايو 2011 المعروفة بـ "جمعة الحرائر"، الخروج في مظاهرة، والتقوا مع المحتجين من الحارة الشرقية في ساحة القرية، لكن المظاهرة ظلت محدودة العدد، فقد ظل الخوف ماثلًا في إحسم من العنف بين أكبر طايفتين فيها، في حين كانت تخوم أريحا منغمسة في الحراك الاحتجاجي بقوة.

لاحقًا، أصبح ناشطو الحركة الاحتجاجية في جبل الزاوية ينسقون مسار الاحتجاجات في أمكنة معيّنة، والتي كان ينضم إليها كل من كان يرغب في الاحتجاج، وخاصة ممن لم يُتح لهم الاحتجاج في مناطق عيشهم. وعلى طريق إحسم، لطالما تعرّض بعض الأشخاص من طايفة الفضيل لمسار الاحتجاجات ومنعوها من المرور بجانب القرية. ومع محاولات ناشطي الانتفاضة نقل الحركة الاحتجاجية إلى المدن المركزية في إدلب، إضافة إلى بداية تداخل العمل السلمي مع العمل المسلح في تخوم إدلب، في صيف 2011، انقسمت المواقف السياسية إلى ثلاثة أصناف: مؤيدون للسلطة الحاكمة، ومعارضون لها يؤيدون الحركة الاحتجاجية، ومحايدون لا يتدخلون في السياسة بالمطلق (الطوايف الصغيرة في القرية)[48].

(48) تستند هذه الراوية إلى شهادات ناشطين سياسيين من أهل القرية منهم: حسين الفضيل، مقابلة شخصية، مدينة الريحانية جنوب تركيا، 2017/7/8؛ أحمد الهنداوي، مقابلة شخصية، مدينة أنطاكيا، 2017/7/10.

لم يكن اختلاف الموقف السياسي بين طايفتي الفضيل وسرحان وليد الانتفاضة السورية، بل تمتد جذوره بعيدًا في التاريخ المحلي وتحكمه رهانات وجاهة القرية. تتكون طايفة الفضيل من عدة كنى أو ألقاب هي فضيل، وفضل، وعثمان، والدبس وألقاب أخرى، في حين تتكون طايفة سرحان من عائلات الهنداوي، وآمين، وقاسم ... إلخ. وقبل سياسات الإصلاح الزراعي عام 1963، كانت طايفة سرحان – بحسب أهلها – الأكثر تعليمًا في القرية كلها حتى اليوم، وهكذا ينظرون إلى أنفسهم وإلى ماضيهم، بغضّ النظر عن مدى حقيقته أو تخيّله، وكانت تملك أراضي زراعية كبيرة امتدت على حساب ثلاث قرى مجاورة: البارة وبيت سنبل وإبلين. أما طايفة الفضيل، فلم يملك أعضاؤها إلا القليل من الأراضي، مع أنهم الطايفة الثانية في القرية عددًا، لكن بالقدر الكافي الذي يجعلهم غير مضطرين إلى العمل عند الإقطاعيين أو غيرهم مزارعين.

تراجعت مساحة الأراضي الزراعية التي تملكها طايفة سرحان نتيجة بيعها وتوريثها تدريجيًا مع مرور السنين. وفي المقابل، التقطت طايفة الفضيل فرصة الإصلاح الزراعي عام 1963، وتملّكت عائلاتها أراضي زراعية جديدة في سهل الغاب وسهل الروج، استثمروها في تحسين ظروف عيشهم، ما غيّر المراتب الاجتماعية في القرية وقلب موازين الوجاهة، إذ أصبحت ملكية الأرض هي الأساس مقابل تراجع مكانة التعليم والوظيفة في الخدمات التعليمية.

في ثمانينيات القرن الماضي، وقفت طايفة الفضيل مع السلطة الحاكمة في صراعها مع حركة الإخوان المسلمين، في حين انتسب بعض من أبناء طايفة سرحان إلى هذه الحركة، فازدادت الهوة بين الطايفتين، وخاصة مع تبوّؤ أبناء من طايفة الفضيل مناصب في الجيش السوري ومؤسسات الدولة، فارتبطت الحالة المادية الجيدة بنفوذ سياسي قوي، في حين حرمت طايفة سرحان من ذلك، وخاصة في وظائف الدولة الحكومية والتوظيف في سلك الشرطة، وهو المجال الذي يعمل فيه الكثير من أبناء إدلب وإحسم خاصة.

في التاريخ المحلي، نشب عام 2006 خلاف بين تلاميذ من الطايفتين في معهد دراسي في القرية، فاحتقنت عائلات الأطفال الأصلية، وأصبحت تتبادل نظرات الكره "الزور". وعلى أساس ذلك، عادت المشاكل لتتجدد بين المراهقين، لتنتقل هذه المرة إلى تشابك بالأيدي بين عائلات التلاميذ، فتضامنت العائلات الأخرى ضمن الطايفة مع عائلات الشبان المتخاصمين. وشيئًا فشيئًا انتقل الصراع بالأيدي والعصي إلى استخدام بنادق الصيد، وقُتل خلال ذلك رجل من طايفة سرحان، ثم ظلت المواجهات المسلحة تتكرر بين الفينة والأخرى حتى وصلت حد عدم خروج الأهالي في الليل خوفًا من القتل غدرًا. وبسبب التوتر العالي الحاصل نتيجة هذه الخصومات، تدخّل المسؤولون الحكوميون في مركز محافظة إدلب لوضع حد لهذا النزاع. لكن النزاع المسلح استمر، فقُتل رجل مسن عن طريق الخطأ – بحسب ما يُروى – من طايفة سرحان قبل الانتفاضة بأشهر قليلة. ماذا كانت الخلفية الحقيقية للصراع؟ هذا جواب أحد المستجيبين عن السؤال: "لم يكن الصراع أكثر من صراع على زعامة الضيعة، نحن أم هم؟ من يفرض نفوذه؟ من هو الأقوى؟"[49].

(49) المرجع نفسه.

من خلال هذا التاريخ المحلي المشحون بالصراعات حول مسائل لا علاقة مباشرة لها بالانتفاضة، يمكن تحديد الخلفية التي قادت المواقف السياسية للطوايف، حينما اندلعت أحداث الانتفاضة السورية: مصالح طايفة الفضيل في الوقوف مع السلطة الحاكمة التي وزّعت عليهم في الستينيات الأراضي في إطار الإصلاح الزراعي ليصبحوا وجهاء القرية، وتاريخ صراع طايفة سرحان مع النظام منذ أحداث الانتفاضة التي تزعّمها الإخوان المسلمون في الثمانينيات وتنافسهم على الوجاهة، بما تعنيه من موارد ومكانة اجتماعية وشبكة علاقات، مع طايفة الفضيل. ولأن هاتين الطايفتين كانتا محور الصراع في القرية، الصامت أحيانًا والصاخب أحيانًا أخرى، فإن المجموعات الصغيرة في القرية، تلك التي تشكل طوايف هشة ديموغرافيًا واجتماعيًا، حاولت أخذ موقف الحياد حتى لا تعلق في استتباعات الصراع بين القطبين. ومع ذلك، فإنه لا بد من ملاحظة أن الطايفة ليست كتلة متجانسة تفرض مواقفها بطريقة ما على الأفراد، وقد ظهر ذلك جليًا في السلوك الذي اتبعته فئة من شبان طايفة الفضيل لم تقبل الموقف العام للطايفة الموالي للنظام، وأظهرت أن الطايفة ليس لها أدوات فرض المواقف على أعضائها، وهو ما أكدته بحوث أخرى حول سورية[50].

3. معصران: تأجيل الصراع

تقع بلدة معصران على سهل زراعيّ من أخصب سهول التخوم الريفية لمعرة النعمان. وهي ذات وزن سكاني كبير مقارنة بالبلدات الأخرى، إذ بلغ تعدادها عام 2004 نحو 8334 نسمة. وهي بلدة زراعية بالأساس، إذ تشكل الزراعة مصدر الدخل الوحيد لأبنائها، فالوظائف الحكومية نادرة في معصران لأسباب سياسية، تعود في جزء منها إلى أن الكثير من أبناء القرية اعتقلوا في ثمانينيات القرن الماضي لانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، فزاد تشبثهم بالأرض باعتبارها مصدر رزق وحيدًا، إلى حد أن بعض أهالي القرى المجاورة أصبحوا يتندرون بذلك بالقول "أهل معصران يعبدون الأرض"[51]، فالمعصراني لا يتباهى بسيارته أو بيته، وإنما بحجم الأراضي التي يملكها.

يزرع سكان معصران الأرض في جميع فصول السنة زراعةً بعلية ومروية، ومعظم زراعاتها القمح والشعير والعدس والحمص وحبة البركة والبطيخ والبطاطا، والأشجار المثمرة كالزيتون والكرمة. ويصدّرون أنواعًا مختلفة من شتول الخضار المهجنة إلى معظم تخوم مدن محافظة إدلب، فهم يستنبتون بذور هذه الشتول شتاءً (مسكوبة) في بيوت بلاستيكية ذات مساحات مبهرة، تراها عن بعد كأنها مدينة زجاجية، وتنتشر هذه البيوت الزراعية على الطرق الفرعية التي تربطها بمزارعها الكثيرة. وتشارك المرأة بكثافة في العمل والإنتاج الزراعي بالقدر نفسه الذي يشارك فيه الرجل.

(50) ينظر في ذلك حول موضوع اختلاف سلوك أفراد القبائل خلال الانتفاضة السورية: المولدي الأحمر، **القبيلة في الثورة السورية: المفهوم وقيمته** (تونس: تبر الزمان، 2018).

(51) يكثر في القرية التنادي بالألقاب، وإذا ندهت لأحدهم باسمه ربما لا يردّ عليك، حتى تنادي عليه بلقبه، ومن ألقابهم المشهورة: الحبظّ، طوطح طن، عرارو، توامة، صوص الحومة، ما ختلفنا، البظ، السوتير، البلف ... إلخ.

تتصدر القرية طوايف عساف وعباس ومطر من الحارة الشرقية، في حين تهيمن على الحارة الغربية طايفتا رزوق وقاسم. وفي التاريخ المحلي لهذه المناطق الريفية، كل مجتمع خبر معايير معينة في اكتساب الوجاهة. فقد رأينا كيف انقلبت مصادر الوجاهة في إحسم وطرق عرضها واستثمارها، من رأس المال الرمزي - بمفهوم بورديو - الآتي من التعليم ودبلوماته، إلى ملكية الأرض والاستثمار في الفلاحة وربط الناس بعلاقات تدور حول خدمة الأرض والولاء السياسي. أما في معصران، فلا تكسب الوجاهة بالتمثيل في المناصب الرسمية في مؤسسات الدولة أو عرض رأس المال الثقافي، بل بملكية الأرض.

حتى بدايات أيار/ مايو 2011، لم تشارك معصران في الحركات الاحتجاجية، لكن شبابها كانوا منخرطين فيها منذ البداية ضمن شباب البلدات المجاورة مثل جرجناز والغدفة، أو في محاولات "تثوير" معرة النعمان، وهؤلاء الشباب هم طلاب جامعات.

في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2011، كَثُر المخبرون في القرية، وحمل منتسبو الحزب القومي السوري الاجتماعي السلاح في ساحات القرية بهدف تخويف السكان من فكرة الاحتجاج[52].

في هذه الفترة، بدأ الشباب المتعلم في البلدة في الاحتجاج[53]، ومن ثمَّ انضم إليهم الأهالي مع حضور أكبر من طايفتي عساف وعباس من المنطقة الشرقية من القرية، في حين أظهرت المنطقة الغربية، ومنها طايفتا رزوق وقاسم، شيئًا من عدم الحماس، لكن التظاهر كان يجري على نحو مشترك في ساحة القرية. ظل هذا التباين السياسي صامتًا، ولم يصل إلى مستوى الاستقطاب السياسي، ثم انخرطت القرية في الاحتجاجات التي يجري الترتيب لها في المدن ويشترك فيها كثير من المجتمعات المحلية في تخوم إدلب وغيرها، وقد انضمت معصران إلى ترتيب الاحتجاجات في معرة النعمان[54].

لم تندلع أعمال عنف محلية في معصران خلال انتفاضة 2011، على الرغم من التجاذبات السياسية فيها، وحافظت البلدة على الاستقرار الاجتماعي فيها بعيدًا عن الصراع السياسي. أما لاحقًا، فقد تغيّرت حالة التعاون بين أكبر طايفتين في البلدة، عساف وعباس، حينما بدأت المرحلة المسلحة عام 2013، وهكذا انطلق زمن جديد مجهول المستقبل في البلدة التي انقسمت تشكيلاتها المسلحة على أساس "الطايفة". وفي حين التحقت طايفة عساف بأحرار الشام، التحقت طايفة عباس بفيلق الشام[55].

(52) شكر الله عساف (أحد أعضاء المجلس المحلي في معصران وهو من أوائل الشباب الذين التحقوا بالحركة الاحتجاجية)، مقابلة عبر "سكايب"، 2017/10/4.

(53) شكر الله عساف، ناصر العباس، طلحة العباس، حميدو الحمود، الدكتور محمد عساف، عامر العبد الله، أحمد سعدو العبد الله، زهير عساف، ماهر عساف.

(54) تستند هذه المعلومات إلى بيانات جمعها عبد الرحمن إبراهيم.

(55) المرجع نفسه.

4. جرجناز: انتظار اللحظة

تقع بلدة جرجناز بالقرب من مدينة معرة النعمان، بلغ عدد سكانها في تعداد عام 2004 نحو 10756 نسمة. يعمل أهلها في الزراعة، ويشتهرون بتربية النحل وتجارة العسل، في حين يزاول بعضهم تجارة الحبوب، إضافة إلى الوظائف الحكومية.

انضم شباب بلدة جرجناز إلى الانتفاضة مبكرًا منذ 1 نيسان/ أبريل 2011، من خلال تظاهرة من نحو خمسين شخصًا تظاهروا من دون مضايقات، ثم انضم إليهم تدريجيًا أغلب الأهالي، فكانت جرجناز مركزًا أساسيًا للمظاهرات في تخوم معرة النعمان، يتجمّع فيها أهالي القرى المجاورة ويتظاهرون سويةً، وملجأ للمعارضين الذين لا يقدرون على الاحتجاج في قراهم المحايدة أو المؤيدة. وقد تصدّرت طايفة الدغيم المشهد الثوري في البلدة، فتنسيقية جرجناز تكاد تكون كلها من طايفة الدغيم، وتعدّى دورها في الحراك في البلدة لتكون واحدة من أكثر العائلات المعارضة في مدينة معرة النعمان وتخومها.

تشكل طايفة الدغيم نصف عدد سكان جرجناز، وكان البعض من أبنائها قد تعرّض للاعتقال بتهمة الانتماء إلى الإخوان المسلمين. ولذلك كانت هذه الطايفة تعاني التمييز في التعيينات الحكومية، سواء في البلدة أو في مؤسسات الدولة عمومًا.

يُعَيّن مخاتير البلدة من الطوايف البعثية صغيرة الحجم. ويوجد في البلدة مختار واحد من الدغيم من أصل ثلاثة مخاتير، لكنه لا يمثلهم بحسب ما يشعرون، فهو "شخص بعثي من عائلة صغيرة جدًا من الدغيم". يحكون عن ماضيهم بأن لهم "تاريخًا نضاليًا ضد الاستعمار الفرنسي، لكن الذي يحظى بتمثيل القرية من طايفتهم كان يتعامل مع الاستعمار الفرنسي".

ينظر أبناء طايفة الدغيم إلى أنفسهم – بناء على مروياتهم حول ماضيهم – بأنهم الأكثر تعليمًا في البلدة والأكبر حجمًا ديموغرافيًا، وأنهم عانوا ظلم النظام والتهميش السياسي والإداري. لذلك لم يمنعهم أيّ سبب أو ترددوا في المشاركة في الانتفاضة، فماضيهم منقطع عن العلاقة مع السلطة، ولذلك كانوا ينتظرون اللحظة الثورية للمشاركة فيها منذ بدايتها، فالتحقوا بفيلق الشام بمجرد أن انطلقت الأعمال المسلحة. في المقابل، تتكون الطايفة الثانية في جرجناز، وهي طايفة "الطايفة"، من مجموعة من العائلات (الرحمون، عبس، وغيرهما)، وهي أقل عددًا ويعمل منتسبوها في الأنشطة الزراعية وبعض الوظائف الحكومية، ومن المثير أنها لا تحمل اسمًا محددًا مثل طايفة الدغيم. شاركت في الاحتجاجات كما ذكرنا، لكنها عند الانتقال إلى الأعمال المسلحة مايزت نفسها من طايفة الدغيم وشكّلت كتائب أهلية محلية في البلدة، قبل أن تنضم بفصائلها إلى أحرار الشام[56].

(56) يستند السرد السابق إلى مقابلات شخصية أجريت في مدينة إسطنبول التركية مع كل من الشيخ حسن الدغيم وخالد الدغيم، 2017/7/11. إضافة إلى شهادات جمعها عبد الرحمن إبراهيم من أهالي القرية من غير عائلة الدغيم.

5. سراقب: إغفال الماضي[57]

في سراقب التابعة لمنطقة مركز إدلب، كانت الزراعة هي التي تدرّ المدخول الرئيس لأغلب السكان الذين بلغ عددهم 3249 نسمة بحسب تعداد عام 2004. وإضافة إلى الزراعة، يشتغل أهل المنطقة في أعمال أخرى مستمدة من الزراعة مثل التجارة بالمنتجات الزراعية والأدوية النباتية وحفر الآبار وغيرها.

وعلى غرار تخوم إدلب الأخرى، تنقسم سراقب قسمين؛ حارة شرقية وأخرى غربية. تقطن في الحارة الغربية طايفة الديبات[58]، وفي الحارة الشرقية تقطن طايفة عبيدين، وتوجد أيضًا طوايف أخرى صغيرة هنا وهناك في الحارتين. كلتا الطايفتين كانتا من إقطاعيي سراقب، ما يعنى أن العائلات المتنفذة فيها كانت تملك أراضي شاسعة في المنطقة وتديرها عن طريق مزارعين فقراء تربطهم بعلاقات هيمنة ثقافية تقليدية، ولطالما كان هناك تنافس حاد بينهما، وصل إلى درجة الاقتتال المسلح عدة أشهر عام 1936 خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، كل مع أتباعه من الفلاحين، وإلى اليوم يطلق الأهالي على تلك الأيام "قتيلة الضيعة".

في الماضي، كان هذا التنافس على الوجاهة يأخذ أشكالًا سياسية واضحة تتعلق بالتباين في المواقف السياسية، لكن مع سيطرة حزب البعث على السلطة في سورية عام 1963 وإثارة موضوع الإصلاح الزراعي، سارعت طايفة عبيدين، التي كان فيها بعض المتعلمين الذين لهم علاقات بدوائر السياسة ولهم دراية بتوجهاتها العامة، إلى تقسيم أراضيها الزراعية بين أبنائها لتجنّب خسارتها عند تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي. وفي المقابل، خسرت الديبات مساحات واسعة من أراضيها بسبب الإصلاح الزراعي. لكن المثير هنا هو أن بعض الناشطين السياسيين الذين ينحدرون من هذه الطايفة كانوا ذوي توجّه يساري قومي انخرطوا في حزب البعث وتسلّموا مناصب حزبية وإدارية على مستوى عالٍ في محافظة إدلب، وبدا ذلك كما لو أنه تعويض عن خسائرهم العقارية بموجب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي. هذا الانقلاب في علاقة الديبات بالأرض والسلطة جعلهم يكسبون وجاهة سياسية مارسوا من خلالها سطوة محلية، وجّهوا بعضها إلى طايفة عبيدين التي تفرقت أراضيها وخسرت وجاهتها السياسية بإهانتها في رمزها الثقافي الاجتماعي من خلال افتكاك مضافتها التاريخية منهم التي كانت تستقبل فيها ضيوفها. وخلال سنوات طويلة، ظل الاحتقان بين الطايفتين يسري بواسطة نشر الشائعات وممارسة الاتهامات المتبادلة والعزل الاجتماعي المتبادل.

لكن شيئًا فشيئًا، بدأ تأثير حزب البعث يتآكل، وبداية من عام 2000 بهت الاحتقان الاجتماعي بين الطايفتين، خاصة بعد وفاة أحد أهم وجهاء الديبات الذي كان وزير الصناعة ونائب رئيس مجلس الوزراء (محمود القدور).

(57) هذا يشمل بعض النواحي المتقدمة تنمويًا، والتي شكلت إحدى أهم نقاط قوة الاحتجاج في إدلب مثل كفرنبل وخان شيخون، على غيرها من النواحي الأخرى مثل ناحية أبو الضهور التي كانت أميل إلى دعم السلطة.

(58) تعود إلى أصول بدوية من الرقة هاجرت إلى سراقب بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وخلال انتفاضة 2011، انقلبت استراتيجيات الطايفتين على نحو مفاجئ، ففي حين التحقت طايفة الديبات - وهي التي استفادت من حكم نظام البعث مع عدد من الطوايف الأخرى مثل الدعاس وباريش - بالانتفاضة مبكرًا منذ آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2011، وغابت الوجاهة السياسية التي قد تمنع شبابها من المشاركة السياسية ضد السلطة الحاكمة، فالتحق أغلبهم بالثورة، التزمت طايفة عبيدين الحياد، وابتعدت عن أيّ عمل سياسي مهما كان نوعه، سلميًا أو مسلحًا، كما لو أنها رمت الماضي في طيّ النسيان.

في حالة سراقب، يظهر جليًا دور التحضر والتقدم العلمي والتأثر بالربيع العربي في التأثير في المواقف السياسية لأهلها، وتراجع دور البنى الاجتماعية في التعبئة للانتفاضة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العمل العسكري عاد إلى البنى الاجتماعية التقليدية، فتشكلت كتائب الجيش الحر على أساس الطوايف، وكذلك ما تلاها من تشكّل فصائل إسلامية مسلحة. في حين انضمت إلى الحركات الإسلامية المتشددة الطوايف الصغيرة التي لم تشارك في الاحتجاج السلمي خلال عام 2011[59].

ثانيًا: التاريخ الاجتماعي لملكية الأرض في انتفاضة 2011

في تخوم إدلب الزراعية، لم تشكّل الوجاهة إلا التعبير الاجتماعي والرمزي لملكية الأرض، لذلك لم تتوقف التعبئة السياسية على دور المظاهر الاجتماعية للصراع والتنافس الرمزي، بل أدى تاريخ ملكية الأراضي الزراعية وتوزعها غير المتكافئ دورًا مهمًا في تحديد المواقف. لا يسمح المجال هنا بالتوسع في تاريخ الملكية الفلاحية في المنطقة، لكن يمكن تقديم أمثلة على ذلك جديرة بأن تكون موضوع بحوث موسعة في أعمال قادمة: في تاريخ المنطقة العثماني كانت قريتا طعوم (3054 نسمة اليوم)، وكيتان (1867 نسمة اليوم) مملوكتين للإقطاع الزراعي لعائلة الأصفري. وخلال الإصلاح الزراعي في ستينيات القرن الماضي، جرى توزيع أراضي هذه العائلة على الأهالي، وبذلك انتقل ارتباط السكان الاقتصادي والمعنوي من العلاقة بعائلة الأصفري الإقطاعية إلى الدولة السورية، وحينما انطلقت الأحداث في منطقة إدلب ظلت هاتان القريتان محايدتين طيلة فترة الاحتجاجات السلمية. في المقابل، لم تكن قرية بنش ترزح تحت منظومة إقطاعية عائلية، وكان فلاحوها المالكين التاريخيين لأراضيهم، وحينما انطلقت الانتفاضة عام 2011 كانت لهم مطالب اجتماعية واقتصادية كثيرة، منها الاستغلال التجاري لجهدهم وضعف الخدمات المقدمة لهم، فكانوا شبه أحرار من الدَّين للدولة، فكانوا من أول المبادرين الاحتجاجات[60]. ولا يعني هذا أن الطايفة غير مهمة في الحياة اليومية أو في الحياة السياسية غير الخاصة بانتفاضة 2011 لأهل قريتي طعوم وكيتان، ولكن عامل ملكية الأراضي الزراعية أضعف دور الرابطة الطايفية، إن صح

(59) يستند السرد السابق إلى مقابلات شخصية مع كل من منهل باريش (باحث وصحافي من سراقب)، إسطنبول، 2018/10/5؛ يسار باريش (ناشط سياسي)، أنطاكيا، 2018/10/10.

(60) عبسي سميسم (صحافي سوري من أهل قرية بنش)، مقابلة شخصية، إسطنبول، 2018/10/4.

التعبير، في التعبئة السياسية. إن العائلات التي تملكت أراضيها الزراعية بموجب قوانين الإصلاح الزراعي بعد سيطرة حزب البعث على السلطة عام 1963، تخوفت من عودة الماضي وخسارة أراضيها الزراعية إذا ما تغيّر نظام الحكم في سورية وعاد الإقطاعيون للمطالبة بـ "أراضيهم الموزعة على الفلاحين"، وفي المقابل لم يكن هذا الخوف عند العائلات التي امتلكت أراضيها الزراعية تاريخيًا. ويمكن القول إن من أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة سلوك أهالي منطقة حارم، والتخوم البعيدة عن مدينة معرة النعمان في انتفاضة 2011.

1. منطقة حارم: ابنة الإصلاح الزراعي

تضم منطقة حارم عددًا من النواحي والبلدات والقرى حولها، بلغ عدد سكانها في تعداد عام 2004 نحو 175482 نسمة. وحارم هي المركز الإداري للمنطقة، وكان ذلك دائمًا موضوع أحاديث وحوارات نقدية في الحياة اليومية للسكان حول أحقية أيّ ناحية من نواحي حارم بأن تكون المركز الإداري للمنطقة. عمومًا، لم تخرج مظاهرات مؤثرة في منطقة حارم عام 2011 بما في ذلك النواحي الكبيرة، والتي كانت احتجاجاتها محدودة جدًا هي أيضًا في بداية الأحداث، والمظاهرات التي اندلعت كان أغلبها بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2011، حينما انتشر السلاح في تخوم إدلب وبدأت غالبية المناطق تستعد للانتقال إلى العمل العسكري.

أما القرى والبلدات الصغيرة، فلم تشارك مطلقًا في الحركة الاحتجاجية، فغالبية تخوم منطقة حارم لم تنضم إلى الاحتجاجات السلمية في المنطقة، وخاصة قرى وبلدات مركزي سلقين وحارم، وهي قرى وبلدات كانت تاريخيًا قبل الإقطاع الزراعي من عائلات برمدا، وكيخيا، وآل رستم، وعائلات أخرى، وقد استملك أهاليها أراضيهم في سياق الإصلاح الزراعي الذي أجراه حزب البعث حين وصوله إلى السلطة[61]، وقد بقيت على الحياد ما عدا عددًا قليلًا من الشخصيات المتعلمة في كل قرية أو بلدة منها، التي شاركت في الاحتجاجات في أماكن مختلفة.

لم تشارك حارم المركز ذاتها في الانتفاضة، بل قاتلت إلى جانب السلطة الحاكمة في سورية حتى النهاية. ولذلك غادرها الأشخاص المؤيدون للانتفاضة منذ البداية خوفًا على حياتهم. وقد ذكر أحد قياديي فصائل المعارضة المسلحة في تلك المنطقة أنه ظل يتواصل طيلة عام 2011 مع أهل حارم لإقناعهم بالانضمام إلى الانتفاضة من دون جدوى. وقد كانت سيطرة المعارضة المسلحة عليها في نهايات كانون الأول/ ديسمبر 2012 أصعب عملية عسكرية في إدلب، وذهب ضحيتها 500 شخص من الفصائل المعارضة في قتالها مع اللجان الشعبية المحلية بدعم من القوات الحكومية[62].

(61) في ثمانينيات القرن الماضي، حاول الفلاحون في ريف سلقين الاستيلاء بأنفسهم على جميع ممتلكات الإقطاع، مدعومين بالسلاح من الشُّعب الحزبية البعثية، حيث حاولوا السيطرة على ثلاثة قصور ظلت مملوكة للإقطاع.

(62) أدهم الشيخ أبو عبده، مقابلة شخصية، أنطاكيا، 2018/10/12.

وعلى المنوال ذاته، لم تشارك سلقين في الاحتجاجات السلمية إلا مع عام 2012 على نحو محدود بالتزامن مع الأعمال العسكرية، في حين كانت تخرج فيها أحيانًا في عام 2011[63] مسيرات لتأييد السلطة تنظمها الشُّعب الحزبية، وكان الناشطون في سلقين يُخفون وجوههم خلال محاولات الهتاف في المساجد لحضّ الناس على الانتفاض خوفًا من التعرض للضرب. وقد تصدت سلقين بقوة شديدة لدخول المعارضة المسلحة لها لاحقًا، وقُتل بعض أبنائها في مناطق أخرى في سورية أثناء عملهم في القوات الحكومية أو اللجان الشعبية[64].

2. التخوم النائية لمعرة النعمان

تكررت الظاهرة نفسها في التخوم البعيدة عن مدينة معرة النعمان، التي كانت مملوكة من قبل عائلات إقطاعية مثل الحراكي والبلاني واليوسفي، لكن الإصلاح الزراعي سحب منها جزءًا كبيرًا من أراضيها ووزّعها على المزارعين الفقراء القدامى، وكان ذلك بمنزلة الاستثمار السياسي الذي آتى أكله عام 2011، فقد تخلّف السكان في هذه المناطق عن المشاركة في الاحتجاجات، بل شارك بعضهم في القتال إلى جانب القوات الحكومية، وهم ممن كان لهم ماضٍ بدوي وكسبوا نفوذًا سياسيًا عند وصول حزب البعث إلى السلطة[65]. وفي المقابل، كانت التخوم القريبة من مدينة معرة النعمان وليدة تاريخ عقاري فلاحي مختلف، فقد تملّك أغلب أهاليها أراضيهم الزراعية خارج ديناميكية الإصلاح الزراعي، ولم يكن لهم أيّ دَين تجاه الدولة السورية فيما يخص أصولهم الفلاحية، فمالوا نحو المشاركة في الانتفاضة وأدت فيها الطايفة عاملًا مهمًا في مدى التحفيز على الانضمام إلى الثورة كما أشرنا سابقًا.

إن الأمثلة على ارتباط المشاركة في الانتفاضة السورية بتاريخ ملكية الأرض وحاملتها الاجتماعية – السياسية، المتمثلة في الطايفة، كثيرة جدًا ولا يزيد عرضها المحاجّة متانة إضافية، فهذا حال قرى الهلبة (1381 نسمة)، والخوين (2094 نسمة)، وأبو دالي (1300 نسمة)، والدير الشرقي (4429 نسمة) بحسب

(63) يمكن الاطلاع على مقطع الفيديو التالي: "سوريا: مسيرة في بلدة سلقين إدلب دعمًا للقائد الرمز"، يوتيوب، 2011/7/11، شوهد في 2021/4/12، في: https://bit.ly/3N4T3u9

(64) يستند السرد السابق إلى ثلاث مقابلات شخصية مع فاعلين أساسيين في الحراك السياسي في منطقة حارم، وهم: أحد مثقفي قرية العلاني في ريف سلقين (لا يرغب في الكشف عن اسمه)، أنطاكيا، 2018/10/14؛ ناشط مدني من ناحية سلقين (لا يرغب في الكشف عن اسمه)، 2018/10/15؛ أدهم الشيخ أبو عبده، أنطاكيا، 2018/10/12.

(65) المسألة القبلية مسألة شائكة ومعقدة، لا تدخل فيها هذه الدراسة لأنها تحتاج إلى بحث معمق ودراسات خاصة. يمكن الرجوع في خصوص ذلك إلى: الأحمر؛

Haian Dukhan, *State and Tribes in Syria: Informal Alliances and Conflict Patterns* (London: Routledge, 2018).

التعداد السكاني عام 2004[66]، وغيرها[67]، وإنما الهدف هو أن نبيّن أن تاريخ الطايفة وتاريخ ملكية الأرض مترابطان، وأدى كل عنصر من عناصر تشكلهما وديناميتهما دورًا مهمًا في توجيه الأحداث في محافظة إدلب خلال بدايات الأحداث عام 2011، وهو ما يفتح أبوابًا بحثية جديدة في فهم ما جرى في سورية خلال الفترة المدروسة.

خاتمة في شكل تساؤلات

وفقًا لوليامز، المجتمع العضوي هو مجتمع محلي ريفي، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كل "مجتمع ريفي" مجتمعًا عضويًا محليًا، فلا بد من أن يكون له ماضٍ ما زال يؤثر في الحاضر[68]. تناولت هذه الدراسة المجتمع المحلي الريفي في محافظة إدلب السورية، وبيّنت أن ما يسمى الطايفة وتاريخ ملكية الأراضي الزراعية شكّلا ذلك الماضي الذي ما زال له حضور ديناميكي في الحاضر.

وخلال عرض العديد من الأمثلة لقرى وبلدات تشكّلت من طوايف مختلفة، بيّنت الدراسة أن السلوك السياسي للمحتجين لم يكن تقوده اعتبارات مذهبية - طائفية أو عشائرية تستخدم مفهوم القرابة للحشد السياسي. لقد كانت الطوايف مجموعات عائلية ريفية تشكلت بينها روابط جوار ومبادلات ثقافية واجتماعية واقتصادية كثيفة وذاكرة جماعية حافلة بالأحداث، كما اخترقتها تراتبيات غير صارمة تقوم أسسها على ملكية الأرض وخدمتها والعلاقة بالدولة.

فحينما اندلعت الاحتجاجات، لم تكن هناك محددات صارمة دفعت بالأهالي إلى اتباع هذا السلوك أو ذاك، بل كانت العملية مرنة وبراغماتية بحسب السياق، من دون أن تفقد الخيارات علاقتها بتاريخ الصراعات المحلية لكسب الجاه وموارده، أي السلطة واستحقاقاتها. كما بيّنت الدراسة أن بعض من انتُزعت موارده العقارية مقابل اكتسابه موارد سياسية قد انقلب في سياق محلي محدد ضد "ولي نعمة توظيفه في الإدارة ومؤسسات الدولة العليا"، في حين رد آخرون "الهدية" إلى الدولة التي مكّنتهم من الأرض فاصطفوا إلى جانبها وحاربوا مع جنودها. وفي الوقت ذاته، حاول آخرون اتباع طرق المداورة وتفادي الصدام، في حين اعتبر من افتكت الدولةُ أرضه أو سجنته وعذبته لمناهضته سياستها اندلاع الانتفاضة فرصة ليأخذ بثأره منها.

(66) قريتا تل الشيخ وأبو دالي هما قريتان لهما ماضٍ بدوي، يعمل أهلهما بالزراعة. شاركوا في قمع الاحتجاجات في مدينة معرة النعمان، وقاتلوا إلى جانب القوات الحكومية لأنهم استملكوا أراضيهم من الإصلاح الزراعي، ولهم تمثيل سياسي في النظام السياسي السوري الرسمي، حيث ينحدر من تل الشيخ عضو مجلس الشعب فيصل المحمود، ومن قرية أبو دالي ينحدر عضو مجلس الشعب السوري أحمد المبارك.

(67) يستند السرد السابق على شهادات جمعها عبد الرحمن إبراهيم من أهل هذه القرى. إضافة إلى شهادة: مصطفى حمدو الدغيم من قرية جرجناز، وهو أحد المتابعين ليوميات الانتفاضة بشكل تفصيلي وعلى دراية واسعة بالخلفية الاجتماعية لمحافظة إدلب، مقابلة شخصية، مدينة الريحانية، 2017/7/2؛ وكذلك معلومات وشهادات جمعها الأستاذ طالب الدغيم في أماكن وتواريخ مختلفة مع كل من: الأستاذ نواف محمد علي من قرية الهلبة، والأستاذ خالد اليوسف من قرية الدير الشرقي، والأستاذ محمد سلطان من قرية التح.

(68) Williams, *Culture and Society*, p. 259.

ملحق

نسخة عن وثيقة محلية في قرية أبو مكي

توضح دور بنية "الطايفة" في الحفاظ على استقرار المنطقة

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الجمعة الواقع بتاريخ [illegible] تم بعون الله وفضله الاتفاق والتوافق بين جميع الأطياف من قرية أبو مكي على تأسيس مجلس شورى للقرية يضم وجهاء وعلماء القرية من جميع الأطياف دون أي تهميش أو إقصاء لأي عائلة والشورى هي من أهم الحكم في الإسلام لما فيه من تعاون في إدارة شؤون البلاد (وأمرهم شورى بينهم)

مبادئ المجلس

١- الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع

٢- التشاور والشورى قبل اتخاذ أي قرار

٣- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة

٤- التشاركية مع المجلس المحلي واتخاذ القرارات

أهداف المجلس

١- حل الخلافات التي تحدث بين أهل القرية والقرى المجاورة من جهة وفيما بين أهل القرية من جهة أخرى

٢- مراقبة القرارات والأعمال التي تصدر عن المجلس المحلي [illegible]

٣- تحديد أعمال المجلس المحلي [illegible]

٤- توحيد الفصائل العسكرية بالقرية تحت مكون واحد

٥- تشكيل لجنة لإعداد نظام داخلي للمجلس.

مكونات المجلس: رئيس المجلس، نائب الرئيس، أمين السر

[illegible] / رضوان الأحمد / حسان المحمد

والأعضاء هم:

عبد الحليم نمر الحسين

خالد محمد الحسين

[illegible]

المصدر: حُصِل عليها بواسطة طالب الدغيم.

References

المراجع

العربية

الأحمر، المولدي. **القبيلة في الثورة السورية: المفهوم وقيمته: دراسة مرفقة بمقابلات مع برهان غليون وشيخ مشائخ البشاكم وشيخ البوفرج.** تونس: تبر الزمان، 2018.

باروت، محمد جمال (محرر). **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الثاني 2010: انفتاح النافذة الديموغرافية: تحديات وفرص.** دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010.

________. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم.** ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. مراجعة ثائر ديب. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

غُهَا، راناجيت. "نثر مكافحة التمرد". ترجمة ثائر ديب. **أسطور**. العدد 6 (تموز/ يوليو 2017).

غيدنز، أنتوني. **علم الاجتماع**. ترجمة وتقديم فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

الأجنبية

Batatu, Hanna. *Syria's Peasantry: The Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Cimino, Matthieu (ed.). *Syria: Borders, Boundaries, and the State.* New York: Palgrave Macmillan, 2020.

Dukhan, Haian. *State and Tribes in Syria: Informal Alliances and Conflict Patterns.* London: Routledge, 2018.

Elias, Norbert. *The Society of Individuals*. Michael Schröter (ed.). Edmund Jephcott (trans.). Cambridge: Basil Blackwell, 1991.

Halbwachs, Maurice. *On Collective Memory*. Lewis Coser (ed., trans. & intro.). Chicago/ London: The University of Chicago Press, 1992.

Hegland, Mary Elaine. *Days of Revolution: Political Unrest in an Iranian Village.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2014.

Heydemann, Steven. *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946–1970.* Ithaca, NY/ London: Cornell University Press, 1999.

Hinnebusch, Raymond. *Authoritarian Power and State Formation in Ba`thist Syria: Army, Party, and Peasant.* Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Ismail, Salwa. *The Rule of Violence: Subjectivity, Memory and Government in Syria*. Cambridge Middle East Studies. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Mazur, Kevin. "State Networks and Intra–Ethnic Group Variation in the 2011 Syrian Uprising," *Comparative Political Studies*. vol. 52, no. 7 (June 2019).

________. *Revolution in Syria: Identity, Network, and Repression.* Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

Plant, Raymond. "Community: Concept, Conception, and Ideology," *Politics & Society*. vol. 8, no. 1 (March 1978). at: https://bit.ly/3qiBHQO

Symons, Stéphane. "A Close Reading of Georg Simmel's Essay 'How Is Society Possible?' The Thought of the Outside and its Various Incarnations." *New German Critique*. vol. 36, no. 106 (Winter 2009). at: https://bit.ly/3JsJx1N

Tönnies, Ferdinand. *Community and Civil Society*. Jose Harris (ed.). Jose Harris & Margaret Hollis (trans.). Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Wedeen, Lisa. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria.* Chicago/ London: The University of Chicago Press, 1999.

________. *Authoritarian Apprehensions: Ideology, Judgment, and Mourning in Syria.* Chicago/ London: The University of Chicago Press, 2019.

Williams, Raymond. *Culture and society 1780–1950.* London: Chatto and Windus Ltd, 1967.

________. *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society.* New York: Oxford University Press, 1976.





جوديث بتلر

ترجمة: فتحي المسكيني

قلق الجندر

النسوية وتخريب الهوية

يتناول أهم فرضيات النظرية النسوية التي تقول بوجود هوية نسوية، ويتحدى الفرضيات حول الاختلافات بين الجنس والجندر، التي تقول بأن الجنس شيء بيولوجي، وأن الجندر هو بناء ثقافي، حيث تؤدي هذه التفرقة إلى حدوث انفصام في شيء من المفترض أنه متوحد. كذلك يسعى إلى الكشف عن الطرق التي من خلالها يكون التفكير نفسه في ما هو ممكن في الحياة المجندرة ممنوعًا، وإلى تقويض أي خطاب لنزع المشروعية عن الممارسات الجنسية والمجندرة الخاصة بأقلية ما؛ على الرغم من أن هذا لا يعني أن ممارسات الأقليات كلها ينبغي التغاضي عنها أو الاحتفاء بها، بل "علينا أن نكون قادرين على التفكير فيها قبل الإقدام على أي نوع من الاستنتاجات حولها". وفي حين تسعى المؤلفة إلى توكيد الرابط بين الجندر والجنسانية، فإنها لا تدعي أن أشكال الممارسة الجنسية تنتج جنادر معينة، بل تشدد على أنه في ظل ظروف تحكمها معايير الجنسانية الغيرية، يُستعمل ضبط الجندر أحيانًا بوصفه طريقة لتأمين الجنسانية الغيرية.

يرى كثيرون (في الغرب) أن في الكتاب "تدخلًا" استفزازيًا في النظرية النسوية، يُستشهد به باعتباره من النصوص التأسيسية لنظرية "الكوير"، على الرغم من أن المؤلفة تؤكد أنها إنما تسعى من خلاله إلى إحداث مراجعة نقدية للمفردات الأساسية للحركة النسوية.



التسلم Received 2021-7-30 | التعديل Revised 2021-10-15 | القبول Accepted 2022-1-31 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/RWFC9322

مدى شريقي | Mada Shuraiki*

الحياة والموت في زمن الحرب: دراسة تحليلية مقارنة للمولودية والوفيات في محافظة اللاذقية السورية

Life and Death in Times of War: Comparative Analysis of Birth and Mortality Rates in the Latakia Governorate, Syria

ملخص: أدّت الحوادث التي عاشتها سورية منذ مطلع عام 2011، إلى تغيّرات جوهرية في التركيب الديموغرافي للسكّان وأثّرت في البنية المجتمعية التي ينبني هذا التركيب الديموغرافي في إطارها. هذه الدراسة هي محاولة لمقاربة بعض من هذه التغيّرات من خلال مثال يتناول بالتحليل تحوّلات ظاهرتَي المولودية والوفياتً في اللاذقية، وهي إحدى المحافظات السورية التي بقيت في حالة استقرار نسبي، ومن ثمّ، استقبلت موجات نزوح عديدة خلال سنوات الأزمة السورية. تستند الدراسة منهجيًّا إلى منظور تحليل كمّي يتناول إحصائيًّا الواقع الديموغرافي وما طرأ عليه من تحوّلات مقارنةً بالعقد السابق للأزمة، وإلى منظور تحليل كيفي يتتبّع المواقف الأسرية اليوم تجاه المسألة الإنجابية في ضوء التجربة المعيشة للأسر المستقرة والنازحة على حدٍّ سواء.

كلمات مفتاحية: الديموغرافيا السورية، الأزمة السورية، محافظة اللاذقية، المولودية، الوفيات.

Abstract: Since 2011, Syria has undergone fundamental changes in the demographic structure of the population and affected the societal structure in which this demographic structure is built. This study approaches some of these changes through a case study analysing the transformations of birth and mortality rates in Latakia – a Syrian governorate that has remained in a state of relative stability. Consequently, many displaced Syrians have relocated to Latakia in recent years. The study is methodologically based on a quantitative analysis perspective that compares the demographic reality and its transformations to the decade prior to the war. It also undertakes a qualitative analysis that traces today's family attitudes toward the issue of fertility in light of the experiences of both settled and displaced families.

Keywords: Syrian Demography, Syrian Crisis, Latakia Governorate, Birth Rates, Mortality Rates.

* أستاذة علم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين (اللاذقية)، سورية.

Professor of Sociology at Tishreen University in Lattakia, Syria.

Email: mada.shuraiki@yahoo.fr

مقدمة

تركت الحوادث التي عصفت بسورية، منذ مطلع عام 2011، آثارها في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية على امتداد مساحة البلاد، وإن تكن نطاقات التخلخلات وحدّتها تتباين كثيرًا تبعًا للمحافظات.

تعدّ محافظة اللاذقية من بين المحافظات الأقل تضرّرًا من التأثيرات المباشرة للصراع على الأرض، غير أنّها تضرّرت بشدة من تأثيراته غير المباشرة العديدة، وعلى رأسها التجنيد الواسع النطاق والطويل الأجل، وما يرافقه من وفيات في فئات الشبّان من الذكور، إلى جانب اتّساع نطاق موجات الهجرات المغادِرة التي تمسّ الذكور في سنّ التجنيد غالبًا، وتمسّ عائلات بأكملها أحيانًا، فضلًا، بطبيعة الحال، عن تراجع المستوى المعيشي وارتفاع معدّلات الفقر والبطالة والتراجع الحادّ في المستوى العامّ للخدمات الحياتية الرئيسة. لكن الاستقرار الأمني النسبي الذي عاشته اللاذقية جعلها على امتداد سنوات الحرب مركز استقبال لأعداد كبيرة من العائلات السورية التي نزحت إليها من مختلف المحافظات، ما يجعلها اليوم مرآة مصغّرة تعكس تنوّع المجتمع السوري وفق المنظورين السوسيولوجي والديموغرافي على حدّ سواء.

ضمن خصوصية هذا المجال الجغرافي إذًا، نسعى في هذه الدراسة إلى تقصّي ظاهرتَي المولودية والوفيات في محافظة اللاذقية وفق مستويين: مستوى أوّل، يتناول "الوقائع" ويسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف ترتسم ثنائية الموت والحياة في ظل هذه التغيّرات الكبرى؟ وما حقيقة الولادات والوفيات المسجَّلة في المحافظة؟ وهل من فروق دالّة بين واقعات الولادات والوفيات في سنوات الحرب 2011–2020 مقارنةً بعقد السنوات 2000–2010 الذي سبق الأزمة السورية. يقوم هذا القسم الأوّل إذًا على التوصيف والتحليل والمقارنة لظاهرتَي المولودية والوفيات، وإلى جانبهما الزواجية، بالاستناد إلى بيانات السجل المدني في محافظة اللاذقية.

أما المستوى الثاني فيتناول "المواقف"، ويسعى إلى الإجابة عن السؤال التالي: كيف ينظر السوريون اليوم إلى ثنائية الموت والحياة هذه؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سنعمد إلى إجراء مقابلات معمَّقة مع عدد من السيدات المتزوجات المقيمات في اللاذقية، واللواتي جرى انتقاؤهن قصديًّا وفق خصائص متنوعة تعكس تنوع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وتسعى هذه المقابلات إلى تقصّي رؤية الأسر السورية للمسألة الإنجابية، وكيفية ارتباط هذه الرؤية بالواقع الناتج من الصراع (سواء أكان من ناحية الخسائر في الأرواح، أم الواقع الأمني والاقتصادي والتنموي عمومًا). هل يميل السوريون إلى فكرة، أو حالة، إنجاب أكثر؟ أم أنهم يميلون، على العكس، إلى فكرة أو ضرورة، إنجاب أقل؟ وهل تركت سنوات الحرب أثرها في تغيير تصوّر الأسر السورية عن المسألة الإنجابية؟ وهل تغيّرت القرارات الإنجابية للأسر (فأنجبت أقل أو أكثر من العدد المرغوب فيه) بتأثيرٍ من تداعيات الحرب؟ أيّ أسر تحديدًا هي الأشد تأثّرًا؟ وكيف حدث هذا التأثر، إن وُجِد؟ ولماذا؟

أولًا: اللاذقية حتى عام 2011: ملامح عامة

تقع محافظة اللاذقية في المنطقة الغربية من سورية، وتحدّها تركيا شمالًا ومحافظتا حمص وحماة شرقًا ومحافظة طرطوس جنوبًا والبحر المتوسط غربًا. تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 2300 كيلومتر مربع بما يعادل 1.2 في المئة من مساحة سورية، وتحل بذلك في الترتيب الحادي عشر من حيث المساحة من بين محافظات البلاد الأربع عشرة. مثّل سكّان اللاذقية بين 5 و6 في المئة من مجموع سكّان سورية على امتداد العقد السابق للحرب، ومن ثم، حلّت المحافظة في الترتيب التاسع من حيث عدد السكّان.

للّاذقية خصوصيتها الديموغرافية والتنموية التي ينبغي لنا أن نضعها نصب أعيننا قبل الخوض في مؤشّراتها زمن الحرب، فهي من جهة، واحدة من المحافظات الأعلى كثافةً سكّانيًا، إذ كانت الكثافة السكّانية الظاهرية فيها لعام 2005 تبلغ 387 مقابل معدّل وطني لا يتجاوز 237 نسمة في الكيلومتر المربع. وهي من جهة أخرى، إحدى المحافظات الأسبق في حدوث التحوّل الديموغرافي، فمنذ تعداد عام 1994 لم يتجاوز المؤشّر التركيبي للخصوبة Indice synthétique de fécondité فيها الـ 2.5 من الأطفال للمرأة الواحدة، وانخفض إلى حدود معدّل الإحلال Taux de remplacement 2.1 في عام 2004، في مقابل مؤشّرات للخصوبة على مستوى البلاد بلغت 3.9 و3.6 للعامين المذكورين على التوالي. والواقع أنّ قيمة الخصوبة اللحظية في اللاذقية لعام 2004 (تاريخ آخر تعداد عامّ للسكّان) كانت ثاني أدنى قيمة مسجّلة في البلاد (بعد خصوبة السويداء بمؤشّر بلغ 1.8 من الأطفال للمرأة الواحدة)، وبفروق كبيرة جدًّا مع محافظات مثل دير الزور 6.2، والرقّة 5.5[1].

ينطوي التحوّل الخصوبي في حدِّ ذاته على اقتران مجموعة من الشروط على رأسها ارتفاع سنّ الزواج وازدياد الوعي الصحي والتعليمي إلى جانب تزايد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعمل المأجور، ما يؤدّي إلى "تراجع المنفعة المتحقّقة من الأطفال التي هي أساس طلب الوالدين لهم، سواء أكانت هذه المنفعة على شكل التزويد بقوى عاملة إضافية لتعزيز الأعمال العائلية، أم باعتبار الأطفال مصدرًا لدخل إضافي أو تأمينًا ضد مخاطر الأحوال الطارئة أو مخاطر الشيخوخة"[2]؛ الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى توجيه الاهتمام نحو الاستثمار في الأطفال نوعيًّا وليس كميًّا. وكثيرًا ما تترافق هذه التحوّلات الخصوبية مع الانتقال من بنية زراعية مكثّفة إلى بنية تحتية صناعية وخدمية، حيث يبدأ الرجال والنساء في استثمار المزيد من وقتهم في إنفاق الطاقة المولّدة للدخل ويخصّصون وقتًا أقل لإنفاقه على الطاقة الإنجابية والرعائية للأطفال[3]. والحال أنّ تقرير **حالة سكّان سورية**

---

(1) ينظر: محمد جمال باروت [وآخرون]، **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكّان، 2008)، ص 43–45. والجدول ص 296، بالاستناد إلى بيانات التعدادات العامة للسكّان.

(2) Joshi, H. & David P., "Le contexte économique et social de la fécondité," in: Graziella Caselli, Jacques Vallin & Guillaume Wunsch (éds.), *Démographie. Analyse et synthèse II*, *Les Déterminants de la fécondité* (Paris: INED, 2002), p. 348.

(3) ينظر:

David Kennedy, "Gender, Culture Change, and Fertility Decline in Honduras: An Investigation in Anthropological Demography," PhD. Dissertation, University of Florida, Gainesville, USA, 2002, p. 35.

(2008) كان قد أشار إلى جملة العوامل المتفاعلة التي أدّت إلى انخفاض سريع في خصوبة اللاذقية (جنبًا إلى جنب مع محافظات السويداء وطرطوس ودمشق)، مؤكدًا على الدور الرئيس الذي أدّاه مسعى "تخفيض أعباء الإعالة نتيجة تفتّت الحيازات الزراعية الصغيرة أصلًا إلى حيازات متناهية في الصغر، وانعدام إمكانية التوسع الأفقي فيها، وضعف عائدها الزراعي في حال لم يتم اعتماد أساليب الزراعة المكثّفة وتراجع الحاجة بالتالي إلى عمل الأولاد فيها، ويبرز ذلك في تدنّي نسبة التسرّب من التعليم الأساسي [...] إلى ما نسبته أقلّ من 1 في المئة، وارتفاع مؤشّر الخدمات الصحية [...] بما يعنيه ذلك من الاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل"[4].

تتوافر مؤشرات عديدة تؤكّد التحليل السابق في ما يخص التحوّل الديموغرافي في المحافظة. نشير مثلًا إلى أن نسبة سكّان المدن في اللاذقية عام 1960 كانت أدنى بكثير من المعدّل الوطني (21.1 مقابل 36.9 في المئة)، وأصبحت تقاربه كثيرًا عام 2007 (51.3 مقابل 53.5 في المئة)، وحلّت بذلك في الترتيب الرابع من حيث تزايد نسبة سكّان المدن من بين مجمل المحافظات السورية. ثمّ سجّلت اللاذقية في تعداد عام 2004[5] معدّل إعالة اقتصادية بلغ 2.8 من الأفراد في حدود أدنى من حدود المعدّل الوطني البالغ 3.6، بالتزامن مع انخفاض نسبة صغار السنّ دون 15 سنة إلى 29.6 في المئة مقابل 39.5 في المئة على مستوى سورية، وترافق كلّ ذلك مع أسرةٍ متوسط حجمها أدنى من المتوسط الوطني للعام نفسه (4.6 مقابل 5.5)، وكذلك مع معدّلات أقلّ في الأمّية الكليّة (12.9 مقابل 19 في المئة) ومعدّلات أقلّ في أمّية الإناث (18.3 في المئة في اللاذقية مقابل 26.1 في المئة في سورية كلّها). وأخيرًا، في عام 2004، كان معدّل وفيات الرضّع في اللاذقية هو الأدنى من بين مجمل المحافظات السورية، إذ سجّل 15.5 في كلّ ألف ولادة حية، مقابل معدّل وطني بلغ 17.1 في الألف[6].

في المقابل سجّلت المحافظة على الدوام معدّلات بطالة مرتفعة تتجاوز المعدّل الوطني العامّ، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر ببطالة الإناث، إذ احتلّت عام 2004 المرتبة الثانية في البلاد بمعدّل بلغ 33.5 في المئة مقابل 22 في المئة على مستوى سورية، وكانت بطالة الإناث في المحافظة في حدود ضعف ما سُجِّل في إدلب مثلًا أو الرقة[7]، وهو أمر يمكن النظر إليه بوصفه مؤشّرًا من بين جملة مؤشّرات تدلّ على أسبقية التحوّل الديموغرافي وما يرتبط به من تحوّلات اجتماعية واقتصادية تسهم في ارتفاع نسب تعليم الإناث من جهة، وارتفاع نسب مشاركتهن في الحياة الاقتصادية وطلبهن فرصَ عمل ليست متاحة بالضرورة من جهة أخرى. يرتبط كلّ هذا بنسبة سكّان تحت خطّ الفقر تكافئ تقريبًا المعدّل الوطني. يبدو إذًا أنّ المؤشّرات الأوضح على مستوى التحوّل الديموغرافي والتنمية الاجتماعية لم يرافقها تحسّن اقتصادي، فمعدّلات البطالة بقيت مرتفعة جدًا ونسب الفقر عالية وتتجاوز العديد من

(4) باروت [وآخرون]، ص 99.

(5) هو آخر تعداد عامّ للسكّان أجري في البلاد، ولم يُنجز أي تعداد عامّ بعده.

(6) ينظر: باروت [وآخرون]، ص 48، 292، 298، 300.

(7) المرجع نفسه، ص 300.

المحافظات الأقل تنمية صحيًّا وتعليميًّا (كإدلب ودير الزور على سبيل المثال لا الحصر). يعرض الجدول (1) بعض هذه المؤشّرات في تاريخ آخر تعداد عامّ للسكان.

الجدول (1)

بعض المؤشّرات الديموغرافية والتنموية بحسب آخر تعداد عامّ للسكّان (2004): اللاذقية وسورية

المؤشّر		اللاذقية	سورية
نسبة الأمية (في المئة)	ذكور	7.6	12.1
	إناث	18.3	26.1
	المجموع	12.9	19
مؤشّر الخصوبة (أطفال/ امرأة واحدة)		2.1	3.6
متوسط حجم الأسرة		4.6	5.5
معدّل الوفيات الخام (في الألف)		4.1	3.1
معدّل المواليد الخام (في الألف)		22.1	27.6
نسبة الأطفال دون 15 سنة (في المئة)		29.6	39.2
وفيات الأمهات (في كلّ مئة ألف ولادة حية)		43.7	58.0
استخدام وسائل تنظيم الأسرة (في المئة)		62.1	49.5
الولادات تحت إشراف عاملين صحيّين		99.7	79.7
نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل		28.9	17.3
معدل البطالة (في المئة)	ذكور	18.1	10.5
	إناث	33.5	22.0
	مجموع	22.4	12.3
نسبة السكّان الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر (في المئة)		11.6	11.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى: محمد جمال باروت [وآخرون]، **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكّان، 2008).

إلى جانب هذه السمات الديموغرافية والتنموية المتمايزة عن المتوسط العامّ للبلاد، تتّسم محافظة اللاذقية بتنوع الانتماءات العرقية والطائفية والمذهبية لقاطنيها إلى درجة كبيرة. وبصرف النظر عن القيم العددية والتوزّع النسبي للسكّان تبعًا لهذه الانتماءات - الذي لا يندرج تناوله الإشكالي ضمن أهدافنا - فإن أبناء المحافظة وزائريها يعرفون عنها هذا التنوّع الكبير الذي اتّسم على مرّ التاريخ بحالة متوازنة من التعايش الإيجابي وإن تزامن مع احتفاظ كلّ مجموعة دينية و/أو عرقية

بخصوصيّتها، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالمؤسسة الزواجية التي بقيت غالبًا محصورة ضمن أبناء الجماعة الواحدة، ما خلا بعض الحالات المتفرقة التي تكاد لا تمرّ دون إحداث ضجة على المستوى المجتمعي الضيق والواسع في آن. لهذا التمسك بالزواج المتجانس (مذهبيًّا وعرقيًّا) دلالاته المهمة في ما يخصّ صلابة المنظومة القيمية ومقاومتها للتغيير. فعلى الرغم من اتّساع نطاق التعليم في المحافظة في أوساط الذكور والإناث ودخول النساء سوق العمل، فإنّ استقلالية القرار الزواجي بقيت ضعيفة ومحكومة بأعراف اجتماعية صارمة[8] يتجاوز تأثيرها الزواج في حدّ ذاته ليمتدّ إلى المسألة الإنجابية، إذ تبقى الأسر الناشئة خاضعة إلى حدّ بعيد للمنظومة المجتمعية المحلّية في اتخاذ قرارات، على غرار توقيت بدء الإنجاب، والمباعدة بين المواليد، وضرورة إنجاب الطفل الذكر ... إلخ. وهي أمور يجب أخذها في الاعتبار عند النظر في المسألة الإنجابية في المحافظة خلال سنوات الحرب؛ لأنّ "إدراك مجموعة الدوافع التي تقود إلى اتخاذ قرار الإنجاب وإلى تأسيس الأسرة، يقوم أيضًا على تحديد الميادين المختلفة التي يتشكل فيها هذا القرار، ووعي الأهمية الخاصة لكل منها إلى جانب عدم قابليتها للتجزئة، ثم الاهتمام تاليًا بتفاعل الدوافع الفردية والأسرية والثقافية، واستيعاب تنظيمها وثقلها وآليّات تكيّفها داخل الديناميكية الزواجية التي تقع فيها"[9]. لا ريب في أنّ النظر إلى خصوصية محافظة اللاذقية هذه، في المستويات الثقافية والاجتماعية والتنموية في آن، هو منطلق أوّلي ضروري لفهم سيرورة واقع المحافظة بعد الحرب.

ثانيًا: انعكاسات الحرب وعناصر التغيّر: مقاربة كمية

بعد انقضاء الشهور الأولى الأشد اضطرابًا من أحداث عام 2011، والتي معها انغلقت المدينة على نفسها، بل كاد بعض أحيائها ينغلق بسكّانه عن الأحياء الأخرى، هدأت الأحوال إلى حدّ ما في المحافظة كلّها. ومع أنّ المدينة وأريافها ظلّت سنوات طويلة بعد الاضطرابات الأولى تتلقّى القذائف على نحو متواتر، فإنّ الأوضاع الأمنية الداخلية فيها استقرّت بسرعة نسبيًّا في حين أنّها كانت آخذة في التدهور السريع في محافظات البلاد الأخرى، فما كان من آلاف العائلات، من محافظات حلب وريف دمشق وإدلب خصوصًا، إلا أن اتخذت اللاذقية وجهتها بحثًا عن موضع أكثر أمانًا. قُدِّرت أعداد الوافدين إلى المحافظة عام 2014 مثلًا بأكثر من 300 ألف نسمة، يُظهر

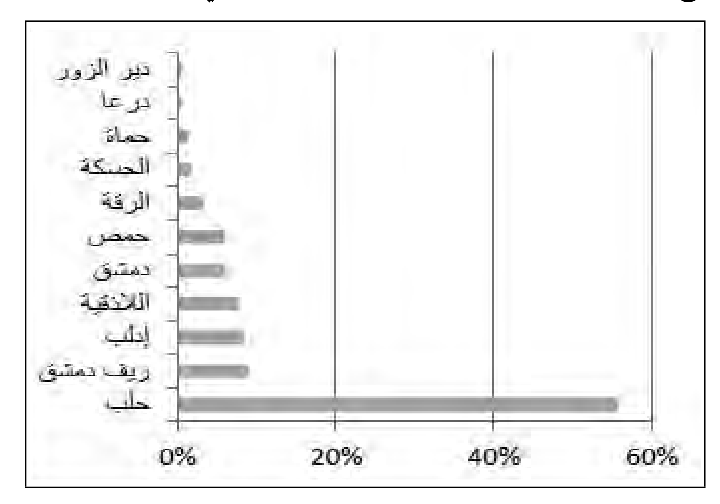
(8) على امتداد سنوات عملي التدريسي في جامعة تشرين الحكومية في اللاذقية، عايشت أكثر من اثنتي عشرة سنة، إلى حدّ بعيد، انسجامًا اجتماعيًّا بين الطلبة سواء أكانوا من أبناء المحافظة بانتماءاتهم المختلفة أم وافدين من محافظات أخرى. وشهدتُ على طلبة استقبلوا زملاء لهم من محافظات ساخنة في بيوتهم وضمن أسرهم مع اختلاف انتمائهم المذهبي. لا يتعارض هذا القول مع تلمّس بعض الحساسيات خصوصًا خلال السنوات الأشدّ دموية، وإن أمكن احتواؤها بسرعة في إطار قاعة الدرس ولم تتعدَّ حدود مناوشات كلامية فتحت باب نقاشات مفيدة مع الطلبة في تلك المرحلة الحسّاسة. وكثيرًا ما عايشت قصص حبّ جمعت سنوات طلاب وطالبات من انتماءات متباينة جدًا، لكنها انتهت في مجملها إلى الفشل، ففي نهاية المطاف ينصاع أحد الطرفين أو كلاهما للزواج ضمن الفئة الضيّقة التي ينتمي إليها، وفي هذا شاهد على استمرارية سطوة القيم المجتمعية الصارمة عندما يتعلّق الأمر بالزواج وتكوين الأسرة.

(9) Marie–Odile Bourguignon, "La Question de L'enfant," *L'Année Sociologique*, 3ème série, vol. 37 (1987), p. 95.

الشكل (1) توزّعهم النسبي. وتشير التقارير إلى أنّ "أعداد النازحين وصلت إلى أكثر من نصف عدد سكّان بعض الأحياء في دمشق واللاذقية، ما شكّل ضغطًا معيشيًّا إضافيًّا على أبناء تلك المناطق"[10].

الشكل (1)

توزع النازحين إلى اللاذقية بحسب المحافظات التي قدموا منها (2014)



المصدر: "التشتت القسري: حالة الإنسان في سورية: التقرير الديمغرافي"، **بحوث سياساتية**، المركز السوري لبحوث السياسات (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، ص 129.

بالتزامن مع بدء موجات النزوح الواسعة، كانت حملات التجنيد الاحتياطي تشمل الآلاف من شبّان المحافظة، ما جعل المنظومة المجتمعية تعيش تغيّرات كبرى وغير مسبوقة انعكست مباشرة على الواقع المعيش وعلى البنية التنموية والمؤشّرات الديموغرافية المحلّية.

يواجه أيّ تحليل ديموغرافي – اجتماعي كمّي في زمن الحروب والاضطرابات تعقيدات جمّة، على الأقلّ لعدم كفاية البيانات الإحصائية عمومًا في حالات كهذه، ولصعوبة الوصول إليها، إن وجدت. ومع أنّ المكتب المركزي للإحصاء في سورية أعاد منذ عام 2018 نشر المجموعات الإحصائية السنوية بعد انقطاع دام سبع سنوات، فإنّها جاءت محمَّلة بنقائص شتّى على المستوى الكمّي بوجود فقد في بيانات بعض المحافظات وسوء تسجيل لبيانات بعضها الآخر؛ ونقائص على المستوى النوعي، لا سيّما مع اعتماد فرضية استمرارية أوضاع ما قبل الحرب في تقدير كثير من البيانات، ما يجعل الرقم بعيدًا تمامًا عن أن يعكس الواقع. والحال أنّ البيانات التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء كانت قد تعرّضت أكثر من مرّة لانتقادات إعلامية شملت بالأساس القيمة التي يقترحها لعدد سكّان سورية البالغة اليوم، وفق موقعه الرسمي، ما يزيد على 26 مليونًا و800 ألف نسمة[11].

(10) "التشتت القسري: حالة الإنسان في سورية: التقرير الديمغرافي"، **بحوث سياساتية**، المركز السوري لبحوث السياسات (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، ص 70.

(11) الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، **المكتب المركزي للإحصاء**، شوهد في 2022/2/10، في: http://cbssyr.sy

وكان مدير المكتب المركزي قد عبّر مؤخّرًا عن استغرابه من هذه الانتقادات، مؤكّدًا في حديثه إلى جريدة **البعث** المحلّية الرسمية أنّ عدد السكّان هذا هو وفق المسار الطبيعي بمعدّل نموّ 2.45 سنويًّا، وأنّ العدد المقدّر وفق ما أسماه "سيناريوهات محدّدة" هو نحو 22 مليون نسمة لعام 2019. لكنّه سرعان ما أضاف أنّه "لا بدّ من الوقوف مطوّلًا عند حركة النزوح 'الداخلية والخارجية' التي سبّبتها الحرب، وخاصّة الخارجية التي نتج منها هجرة غير شرعية أدّت إلى تباين في الأرقام بين من يقول إنها تتراوح بين 5 ملايين أو 6 ملايين نسمة، دون معرفة الرقم الدقيق"[12]. جاءت هذه التصريحات تحت عنوان "أرقامنا تقريبية ولأغراض تنموية"، وهي تختصر تمامًا معضلة الرقم الإحصائي السوري اليوم، وصادرة من مدير الهيئة الرسمية الأهمّ المعنية بالرقم الإحصائي في البلاد، والتي تجد نفسها غير قادرة على تحديد الرقم بدقّة كافية.

لكن، كحالها في جميع المجالات الأخرى، تختلف الأوضاع في مسألة توافر الرقم الإحصائي وجَودته من محافظة إلى أخرى تبعًا لحجم الأضرار والاضطرابات التي عاشتها. وإذا ما كان الرقم الرسمي الكلّي منقوصًا لفقدان بيانات عدّة محافظات طوال سنوات مضت (وحتى يومنا هذا بالنسبة إلى بعض المحافظات كإدلب مثلًا)، فإنّ البيانات الإحصائية الخاصة بالمحافظات الأكثر أمانًا، والتي لم تخرج عن سلطة الدولة خلال السنوات العشر الماضية، تبقى أفضل جودةً، كمًّا وكيفًا.

سيستند التحليل الآتي إلى بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الخاصة بمحافظة اللاذقية إلى جانب بعض التقديرات من مصادر أخرى. ويرتكز مجمل هذه البيانات إلى السجلّ المدني في المحافظة الذي استمرّ العمل فيه بانتظام خلال سنوات الحرب الماضية، ما يجعله مصدرًا قادرًا إلى حدٍّ بعيد على تقديم صورة كلّية عن واقع الظواهر المدروسة خلال الحرب، ويتيح بحدود مقبولة تطبيقيًّا إنجاز مقارنة بالعقد الذي سبق الحرب[13].

1. مسار الموت: الأعداد المطلقة للوفيات واتجاهاتها بحسب الجنس

في الحروب والأزمات على اختلافها، تمثّل الوفيات عنصر الاستجابة الأوّل والأشد وضوحًا للعيان من بين مجمل تغيّرات الظواهر الديموغرافية، فالأزمات سواء أكانت اقتصادية أم أمنية أم سياسية، تترافق مع اضطرابات عامّة في المجتمعات المعنية تؤثر مباشرةً في خدمات الصحّة والتغذية والعملية التنموية كلّها، ما ينعكس مباشرةً على ارتفاع نسب المراضة وضعف القدرة على تأمين العلاج والأدوية، وما يرافق ذلك من ارتفاع في معدّلات الوفيات بصفة عامّة، ووفيات الفئات الأشد هشاشة كالأطفال الأصغر سنًّا والنساء في سنّ الحمل والإنجاب، بوجه خاصّ. وعندما تأخذ الأزمة شكل حرب داخلية

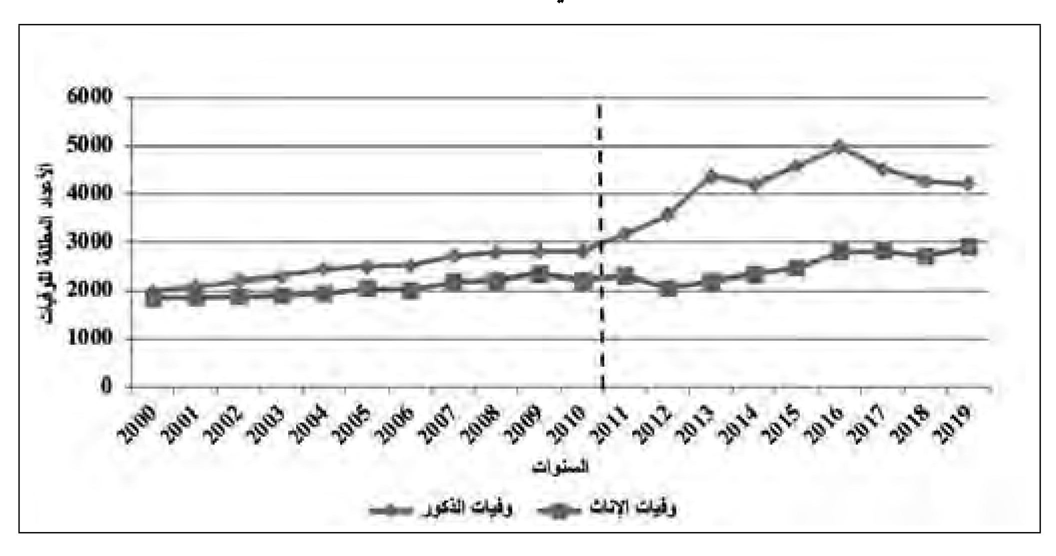
(12) لينا عدرة، "مدير المكتب المركزي للإحصاء: أرقامنا تقديرية ولأغراض تنموية"، **البعث**، 2021/2/9، شوهد في 2022/2/10، في: https://bit.ly/3sCefyy

(13) كان مسعاي في البدء هو الوصول إلى بيانات السجل المدني من دائرة النفوس في اللاذقية مباشرة، وهو مسعى قائم منذ سنوات. لكنه لم ينجح بسبب العثرات الإدارية التي حالت دونه ولا تزال. وعلى الرغم من تقدّمي أكثر من مرّة بطلبات للوصول إلى البيانات ممهورة بخاتم جامعة تشرين حيث أعمل، فإنّ الطلب كان إمّا أن يُرفض جملة وتفصيلًا، وإما أن يُرسل إلى وزارة الداخلية للحصول على تصريح ولا يعود بردٍّ إيجابي أو سلبي. والطلب الأخير ما زال ينتظر ردًّا منذ ما يقارب السنة.

أو خارجية، فإنّ وفيات الذكور المنخرطين في المعارك تشكّل عمومًا علامة فارقة؛ إذ تستجيب بارتفاع ملحوظ لإكراهات المراحل الأشدّ من الاقتتال وانعدام الأمن[14].

الشكل (2)

الأعداد المطلقة للوفيات في محافظة اللاذقية (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى بيانات: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 2003 إلى 2020**.

يعرض الشكل (2) الأعداد المطلقة للوفيات في محافظة اللاذقية[15] خلال ما يقارب العقدين بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية السورية بعد تصحيح أعداد الوفيات المكتومة[16]. يفصل الخطّ الظاهر في منتصف الشكل بين سنوات الأزمة والعقد الذي سبقها، ويُظهر التغيّرَ الكبير في مسار الوفيات بارتفاعها لدى كلا الجنسين أوّلًا، وبالتباعد الكبير بين المنحنيَين ثانيًا.

يشهد العقد السابق للحرب ارتفاعًا طفيفًا في الأعداد المطلقة للوفيات المسجَّلة سنويًّا في المحافظة، ومن المرجّح أنه يرتبط بالتزايد النسبي السنوي لعدد السكّان إلى جانب أثر تعمير سكّان المحافظة التدريجي والبطيء. وتتجاوز أعداد وفيات الذكور الأعداد المطلقة لوفيات الإناث بفروق طفيفة في

(14) يمكن الاطّلاع على بعض الأمثلة عن وفيات الحروب في: مدى شريقي، "القطيعة الديموغرافية وآفاق حركية السكّان في سورية"، في: **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب الخامس (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 126-127.

(15) لا تتضمن المجموعة الإحصائية سوى أعداد السكّان الكلية في المحافظات من دون تقسيم بحسب الجنس، لذلك تعذّر حساب معدّل الوفيات الخام لكلّ جنس على حدة. تزداد الأعداد المطلقة للوفيات ومعدّلاتها الخام في أي مجتمع من المجتمعات مع التعمير السكّاني وارتفاع نسب كبار السنّ. لكنّ الأعداد المطلقة هنا تبقى مقبولة وقادرة على التعبير عن انعكاسات الحرب في الوفيات عمومًا على اعتبار أنّ المدة الزمنية المدروسة قصيرة نسبيًّا وليس مرجّحًا أن يكون التركيب السكّاني قد تغيّر أثناء ذلك إلّا بحدود طفيفة وغير مؤثّرة.

(16) تفصيل البيانات في الملاحق، الملحق (1).

مجمل المراحل المدروسة، وهي حالة تسجَّل على المستوى العالمي عمومًا، إذ تكون وفيات الإناث في مختلف الفئات العمرية أدنى قليلًا من وفيات الذكور في الأحوال الاعتيادية[17].

بالانتقال إلى ما بعد عام 2010 تتغيّر مسارات الوفيات على نحو ملحوظ، فتبدو تأثيرات الحرب بالغة الوضوح، وتنعكس في شكل ارتفاع مستمر في الأعداد المطلقة لوفيات الذكور حتى عام 2016، ثمّ تشهد الأعداد المطلقة لوفيات الإناث بدورها بعض الارتفاع دون أن يشتدّ إلى حدود ما تسجّله وفيات الذكور. يعكس التباعد بين المنحنيين إذًا الأثر المباشر للحرب في وفيات الذكور تحديدًا. تزامن هذا الفقد المتعلق بالخسائر البشرية في أعداد الذكور مع سنوات الحرب الأكثر دموية التي رافقها انتشار التجنيد الاحتياطي على نطاق واسع جدًّا في المحافظة، واستمرّ هذا الفقد حادًّا حتى عام 2017 حين بدأنا نسجِّل عودة تقارب نسبي بين المنحنيين، دون أن يصل التقارب بطبيعة الحال إلى الحدود التي كانت قبل الحرب. تتوافق هذه الملاحظات على مستوى المحافظة مع ما يسجَّل على مستوى سورية من ارتفاع كبير في أعداد وفيات الذكور مقارنة بالإناث طوال سنوات الحرب، إذ كان العمر المتوقّع عند الولادة لدى الذكور أدنى بكثير منه لدى الإناث خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الأزمة، ولم تشهد الوفيات في أوساط الذكور وأعمارهم المتوقعة عند الولادة بدايات تحسّن إلّا بحلول عام 2017[18].

نستنتج، إذًا، أنّ الاستقرار الأمني النسبي في المحافظة لم يخفّف من تبعات الحرب على وفيات الشبّان من الذكور فيها، فاللاذقية التي بقيت المعارك محدودة على أرضها عانت كغيرها من المحافظات السورية خسائر بشرية كبيرة من الشبان الذكور الذين انخرطوا بحكم إلزامية التجنيد في معارك على امتداد البلاد، وانعكست وفياتهم على شكل منحنى صاعد طوال سنوات عدّة. في المقابل، كان التزايد في وفيات الإناث بطيئًا ومعتدلًا؛ وبناء عليه، فإنّ الاستقرار الأمني في المحافظة لم يَحُل دون ارتفاع وفيات الذكور بسبب انخراطهم في المعارك. لكنّه أدّى، من زاوية أخرى، دورًا في الحدّ من حدوث ارتفاع في وفيات النساء والأطفال، فمن ناحية لم تتعرّض المحافظة إلى أعمال عنف واسعة النطاق تودي بحياة النساء والأطفال كما في محافظات سوريّة أخرى، ومن ناحية أخرى بقي مستوى الخدمات الصحية فيها في حدود جيدة إلى حدّ ما، الأمر الذي أسهم في حفظ أرواح الأطفال والنساء، فبقيت معدّلات الوفيات في أوساطهم مقبولة نسبيًّا. وفي العموم وعلى مستوى البلاد كلّها، "شكّلت وفيات النساء 12 في المئة من إجمالي الوفيات الناجمة عن الأزمة، وبلغت أعلى معدّلات الوفيات بين النساء في حلب وحمص ودرعا على التوالي، وأدناها في السويداء واللاذقية (لم تتعدَّ الوفيات الناتجة من الأزمة 2 في المئة لدى النساء والأطفال في اللاذقية مقابل 20 في المئة في حلب مثلًا)"[19].

(17) لمزيد من التفصيل في شأن الوفيات الاختلافية بين الجنسين ينظر مثلًا:

Jacques Vallin, "Mortalité, sexe et genre," in: G. Caselli, J. Vallin & G. Wunsch (éds.), *Démographie: Analyse et synthèse III, Les Déterminants de la Mortalité* (Paris: INED, 2002), pp. 319–350.

(18) ينظر بهذا الخصوص: شريقي، ص 132–133.

(19) "التشتت القسري..."، ص 64.

2. مسار الحياة: الزواج والإنجاب

خلافًا لحال الوفيات التي يستجيب مسارها للأزمات بصورة تتجاوز الأفراد وإرادتهم، تندرج الإنجابية والزواجية بوصفها مدخلًا لها، ضمن الاستجابات السلوكية التي تحكمها جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية التي لا تقتصر على توقيت الأزمة بذاته، بل تعود جذور تأثيراتها إلى البنية المجتمعية العامّة السابقة لوقوع الأزمة. ينتج من ذلك أنّ الاستجابات في هذا الشأن من المرجّح أن تتباين تبعًا لاختلاف المجتمعات، وأنّ هذه الاستجابات لا تسير في مسار واحد بالضرورة، فما نشاهده من اتجاهات سائدة سلوكيًا في المدى الزمني القصير لا يعني بالضرورة استمرارية لها في المدى الزمني الطويل.

أ. نظرة عامّة إلى ظاهرة الزواجية

تعتبر الزواجية مدخلًا لدراسة الإنجابية في مجمل المجتمعات التي ما زالت تلتزم الزواجَ طريقًا مشروعًا حصريًا للإنجاب. وفي العموم، تتأثّر ظاهرة الزواجية بالشرط الاقتصادي والاجتماعي، وغالبًا ما يظهر انعكاس الأزمات عليها في شكل تغيير في التقويم الزمني بفعل تأجيل الزواج في انتظار بعض الانفراج، دون أن يعني ذلك بالضرورة تراجعًا في الظاهرة في المدى الطويل.

ليس هدفنا هنا الإحاطة بظاهرة الزواجية كلّها للمراحل الزمنية المدروسة، بل سنكتفي بعرض الاتجاه العامّ لهذه الظاهرة بالاستناد إلى حساب معدّل الزواجية الخام الذي ينسب الزيجات[20] إلى متوسط عدد السكّان في سنة تقويمية معيّنة، فيعبّر عن تكرار الظاهرة في المجتمع. يعرض الشكل (3) معدّلات الزواجية الخام (كل ألف ساكن) في محافظة اللاذقية بعد إزاحة القيم بمتوسط متحرّك على مدى ثلاث سنوات بغرض التخفيف من أثر التذبذبات السنوية الكبيرة المرتبطة على نحو رئيس بعيوب التسجيل[21].

يعكس الاتجاه العامّ للمنحنى انخفاضًا في معدّلات الزواجية لسنوات ما بعد الحرب مقارنةً بما قبلها (الخط الفاصل يقسم الشكل إلى ما قبل 2011 وما بعده)، واستمراريةً في الانخفاض حتى عام 2017. لكن ما يبدو واضحًا كذلك هو أنّ اتجاه الانخفاض كان قد بدأ قبل الأزمة السورية، فمعدّلات الزواجية شهدت انخفاضًا منذ عام 2006، على نحو مطّرد، وصولًا إلى عام 2010. والحال أنّ معدّلات الزواجية قد تنخفض بتأثير عوامل عدة في مقدمتها تغيّر التركيب العمري للسكّان في اتجاه تراجعٍ في نسب الشبّان والشابات في سنّ الإنجاب، وهو أمر لا ينطبق على حالة محافظة اللاذقية على الرغم ممّا سجّلته من تراجع في الخصوبة وتزايد مطّرد في التعمير السكّاني بارتفاع نسب كبار السن؛ إذ إنّ نسبة

(20) تفصيل البيانات في الملاحق، الملحق (2).

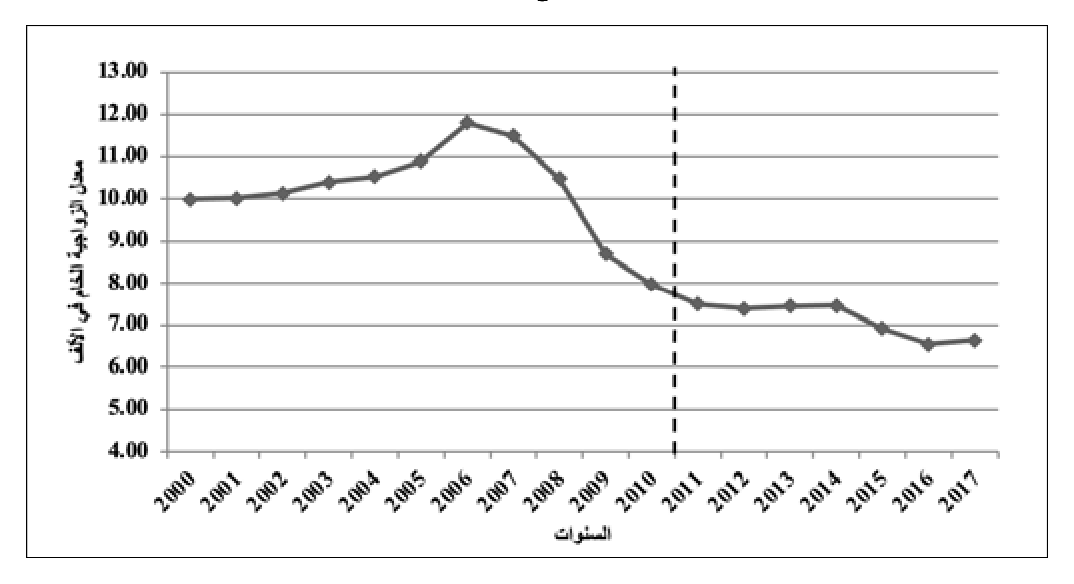
(21) يسمح حساب المتوسط المتحرّك بامتصاص التذبذبات السنوية والوصول إلى منحنى يعطي اتجاهًا عامًا لتطوّر الظاهرة وهو ما نهدف إليه. نشير هنا إلى أنّ عوامل عدة تحول دون التوصل إلى معرفة دقيقة عن ظاهرة الزواجية في سورية، أهمّها وجود فوارق زمنية بين عقد القران الديني (بحضور رجل دين) وتسجيل الواقعة في السجل المدني، وكذلك وجود فوارق زمنية بين تسجيل الزواج رسميًا وبدء الحياة الزوجية بالفعل. لمزيد من التفصيل ينظر: مدى شريقي، **تطوّر الخصوبة السكّانية في سورية منذ الاستقلال 1947–2005** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 165–166.

كبار السنّ لم تتعدّ الـ 5.2 في المئة من السكّان عام 2005، وبقيت الشريحة الأوسع هي شريحة الأفراد النشطين اقتصاديًّا (15 إلى 64 عامًا)[22]، وضمنها الأفراد الذين هم في سنّ الزواج. ليس انخفاض الزواجية نتاج تغيّر في التركيب السكّاني إذًا، ونستطيع بالاستناد إلى ذلك افتراض بدء تغيّر في المنظومة المجتمعية يؤدّي إلى تراجع نسبي في تكرار ظاهرة الزواج لحظيًّا لدى سكّان المحافظة، وهو أمر يتماشى تمامًا مع واقع التحوّل الديموغرافي فيها الذي أشرنا إليه بإيجاز في ما سبق.

الشكل (3)

معدل الزواجية في كل ألف من السكان في محافظة اللاذقية (2000–2017)

(متوسط متحرك على مدى ثلاث سنوات)



المصدر: المرجع نفسه.

يشير مسار المنحنى بعد الحرب إلى أنّ هذا الاتجاه نحو الانخفاض، الذي بدأت ملامحه منذ عام 2006، ما لبث أن تعزّز لاحقًا، فتابع المنحنى انخفاضه بالتدريج على مرحلتين: من عام 2011 إلى عام 2014 حين بقيت قيم المعدّل محصورة بين 7 و8 في الألف، ثم من عام 2014 حتى عام 2017 حين أصبحت القيم أدنى من 7 في الألف.

أدّت عوامل عدة إذًا دورًا في تعزيز تراجع الزواجية اللحظية في محافظة اللاذقية بعد 2011، أوّلها استمرارية تغيّرات المنظومة القيمية المجتمعية التي كانت قد بدأت بالفعل مسار التحوّل الديموغرافي على نحو صريح قبل الحرب، فالمجتمعات التي دخلت مسبقًا في التحوّل الديموغرافي تتأسّس فيها أرضية قيمية تقود عمومًا إلى ردة فعل تعزّز تراجع الزواج والمولودية في حالة الأزمات، خصوصًا مع ارتفاع تعليم الإناث، ومن ثم، ارتفاع أعمارهن عند الزواج. هكذا نجد أنّه، ضمن سياق الأزمة الواحد، تقوم المجموعات المختلفة بضبط سلوكها الزواجي والخصوبي وتعديله بأشكال متباينة تبعًا

(22) ينظر: باروت [وآخرون]، ص 133–134.

لمستوى المعيشة وللخصائص الاجتماعية - الاقتصادية. وقد سجّل العديد من الدراسات نزوعًا لدى الفئات التي تعيش أكثر الحالات حرجًا وخطورة في ما يتعلق بمستوى المعيشة والتعليم إلى زيادة خصوبتها (ومن ثمّ تدعيم الزواج)، أمّا الفئات التي تكون في أوضاع أقل حرجًا من هذه النواحي فتميل، على العكس، إلى خصوبة (وزواجية) أقل[23]. يعكس بعض المعطيات المتاحة عن الزواجية، تبعًا للمحافظات السورية لعام 2014، ملامح اتّجاه كهذا، إذ يشير إلى "وجود تفاوت كبير بين المناطق من حيث تأسيس أسرة في ظل الأزمة، حيث غلب تراجع واقعات الزواج في القنيطرة وطرطوس والسويداء واللاذقية ودمشق، وتباينت أسباب هذا التراجع في معدّلات الزواج بين الهجرة وانخراط الذكور في العمل المسلّح وارتفاع تكاليف المعيشة وغياب الاستقرار، بينما بلغت أعلى معدّلات الزيادة في واقعات الزواج في كلّ من دير الزور وحمص ودرعا والحسكة وإدلب على التوالي، وتفاوتت أسباب الزيادة بين تراجع تكاليف الزواج مثل المهر المنخفض في ظل الظروف الصعبة للأزمة وانتشار الزواج العرفي وتزويج صغيرات السن والزواج للخارج وتعدّد الزوجات وضغط القيم التقليدية والخوف على النساء، إلى جانب الظروف المعاشية (التخفيف من أعباء الإعالة) خاصة في حالات النزوح واللجوء"[24].

يبدو، إذًا، أنّ تراجع الزواجية سُجِّل على نحو رئيس في المحافظات ذات الأسبقية في التحوّل الديموغرافي، ومن بينها اللاذقية. يضاف إلى هذا العامل الأوّل بطبيعة الحال جملةُ العوامل المرتبطة بالحرب في حدّ ذاتها والمتمثّلة خصوصًا في التباعد المكاني الناتج من التجنيد الواسع النطاق في المحافظة، والذي دفع إلى تأجيل زيجات وتعطيل بعضها الآخر بوفيات الشبّان المعنيّين بالزواج أو بمغادرتهم البلاد. وإلى جانب كل ما سبق، أدّى تردّي الأوضاع المعيشية دورًا محوريًّا في تراجع الزواج وفي استمرارية هذا التراجع حتى مع تحسّن الأحوال الأمنية في المحافظة بصورة ملحوظة (بعد عام 2015). تشير تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات في هذا الصدد إلى ارتفاع مؤشّر الفقر العامّ في محافظة اللاذقية من حوالى 10 في المئة إلى 90 في المئة بين عامَي 2010 و2017[25]، وبناءً عليه، فإنّ الصعوبات الاقتصادية المتزايدة والمترافقة بتراجع كبير في مستوى الخدمات الحياتية العامّة في ما يخص السكن وفرص العمل والتعليم والطبابة، باتت صريحة جدًّا في السنوات الأخيرة، وهي تمثّل اليوم عاملًا فاعلًا في تراجع معدّلات الزواجية الخام في اللاذقية.

ب. الأعداد المطلقة للمواليد ومعدّلات المواليد الخام

أوردنا سابقًا بعض الملاحظات عن التباين الكبير بين المحافظات السورية على مستوى مختلف المؤشّرات التنموية والديموغرافية قبل الحرب، وذلك بوجود بعض المحافظات في مستويات ديموغرافية بعيدة من التحوّل الديموغرافي تمامًا، في مقابل محافظات أخرى اتّسمت بأسبقية التحوّل فيها. والحال أنّ أثر التحديث الذي غالبًا ما يقود إلى إضفاء صبغة ديموغرافية واحدة على المجتمع

(23) Yves Charbit, (dir.), *Le monde en développement: Démographie et enjeux socio–économiques* (Paris: La documentation française, 2002), p. 65.

(24) "التشتت القسري..."، ص 61.

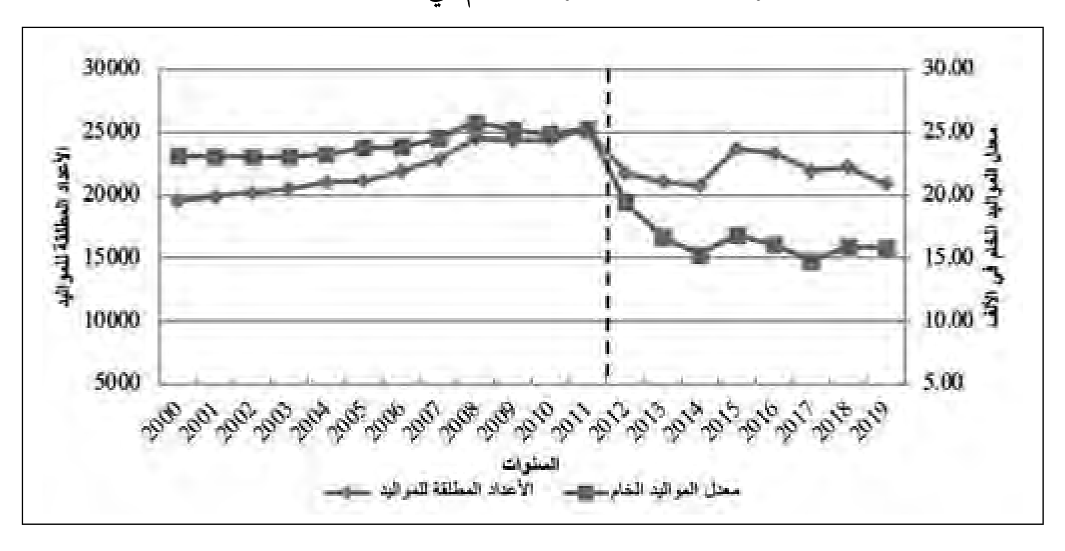
(25) "الأمن الغذائي والنزاع في سوريا"، **بحوث سياساتية**، المركز السوري لبحوث السياسات (أيار/ مايو 2019)، ص 54–55.

لم يكن بيّنًا في الحالة السورية. ثمّ إنّ التحوّل الديموغرافي الذي يرتبط على نحو رئيس بالتحديث والعولمة لم يكن منتظمًا مطلقًا، فمعدّلات المواليد والوفيات سجّلت تذبذبات كبيرة وخرجت عن مساراتها المتوقّعة وكان لمعدّلات المواليد عمومًا النصيب الأكبر من هذا الخروج؛ إذ أخذت تسجّل ارتفاعات تدريجية بدءًا من بدايات القرن الحادي والعشرين على مستوى البلاد كلّها بعد مراحل من الانخفاض المتتالي[26]، مع تركّز الارتفاعات الأبرز في المحافظات الأقل تنمية والأبعد من التحوّل الديموغرافي، ومنها الرقّة ودير الزور ودرعا وإدلب مثلاً[27].

بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية، أنشأنا الشكل (4) الّذي يعرض محورُه الرئيس الأعداد المطلقة للمواليد في اللاذقية في المدة 2000–2019، ويعرض محوره الثانوي معدّلات المواليد الخام[28] المسجَّلة في الفترة ذاتها. يقسم الخطّ العمودي الفاصل الشكل إلى ما قبل الأزمة السورية وما بعدها، وقد أزيح سنة واحدة (أي وُضِع في عام 2012 وليس في عام 2011)؛ مراعاة لبدء ظهور أثر الأزمة في المواليد، فعام 2012 يسجِّل فعليًّا أوّل مجموعة مواليد حدثت الحمول بها بعد بدء الأزمة.

الشكل (4)

الأعداد المطلقة للمواليد ومعدّلات المواليد الخام في محافظة اللاذقية (2000–2019)



المصدر: المرجع نفسه.

يسمح الشكل (4) بتبيّن أثر الأزمة في المولودية على نحو مباشر، فمسارات المنحنيَين المتقاربة وقيمهما المرتفعة حتى عام 2011 تسجِّل هبوطًا لافتًا للانتباه عام 2012 في مؤشّر إلى استجابة السكّان

(26) لمزيد من التفصيل، ينظر:

Baudouin Dupret et al. (dir.), *La Syrie au présent: Reflets d'une société* (Arles: Sindbad/Actes Sud, 2007), pp. 179–182.

(27) Ibid., p. 191 (الرسوم البيانية، وهي تقارن معدّلات المواليد الخام في المحافظات تبعًا لمدى تطورها تنمويًّا في المدة 1975–2005)

(28) تفصيل البيانات في الملاحق، الملحق (3).

لأحداث عام 2011 بتأجيل الحمول. وكانت أعداد المواليد المطلقة ومعدّلات المواليد الخام التي تمثِّل انعكاسًا لها قد أخذت تسجِّل في اللاذقية، خلال العقد السابق للأزمة، ارتفاعات طفيفة كحالها في مختلف أنحاء القطر (من دون أن ننسى أنّ مولودية المحافظة كانت حينها أدنى من المتوسط العامّ للبلاد، الذي يقع في حدود 30 إلى 34 في الألف بحسب مختلف التقديرات)[29].

تتراجع، إذًا، الأعداد المطلقة للمواليد ومعدّلات المواليد الخام في مسارين متوازيين، وفي هذا التوازي دلالة على انخفاض فعلي في المولودية ليس ناتجًا من تغيّر في أعداد السكّان أو تركيبهم العمري. يتركّز الانخفاض الأشدّ في أعداد الحمول في السنوات الثلاث الأولى من الحرب 2011 و2012 و2013، ومن ثم، ينعكس على انخفاض المولودية للأعوام 2012 و2013 و2014. ولا تخرج هذه الاستجابة في المدى القصير خلال السنوات الأولى للحرب عمّا تسجّله مختلف المجتمعات البشرية في حال الأزمات، لا سيّما المجتمعات التي سبق أن بدأت تحوّلها الديموغرافي قبل بدء الأزمة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما أدّت إليه الحرب العالمية الأولى من "انهيار المؤشّرات في الدول المنخرطة في الحرب، وخصوصًا في فرنسا، حيث انخفضت الخصوبة من 2.5 من الأطفال للمرأة الواحدة عام 1913 إلى 1.2 عام 1916"[30]، ما يعني إمكان حدوث تغيّر جذري في الاتجاهات الإنجابية خلال مدة زمنية قصيرة جدًّا لم تتعدَّ السنوات الثلاث في هذا المثال، وهذه هي تحديدًا تغيّرات المدى القصير التي تختلف ديمومتها باختلاف المجتمعات؛ وإن تكن مجمل المجتمعات البشرية تسجِّل، في المراحل التي تلي الأزمة، حالات تعويض تتباين في شدّتها وسرعتها. نذكر مثلًا أنّ سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى سجّلت "في البلدان المنخرطة فيها والمحايدة على السواء، ارتفاعًا يتّسم بالاعتدال، ويتّسم على وجه الخصوص بكونه قصير الأجل، للمولودية والخصوبة"[31].

بيّن العديد من الدراسات "أنّ حالات عدم الاستقرار في البيئة سواء على شكل مجاعات أو حروب تؤثّر سلبيًا في الخصوبة. وفي سياق تحليل المجاعات جنوب آسيا، وجد باحثون تناقصًا في عدد الحمول قبل المجاعة حتى وإن لم يحدث بعدُ ارتفاع مهمّ في معدّل الوفيات، وقد يكون الأمر راجعًا إلى تخطيط واعٍ خلال فترات تزايد الشدائد والمحن السابقة للمجاعة"[32]. وبناءً عليه، فإنّ الاستجابات تحدث سريعًا، وقد جاءت في اللاذقية بالتزامن مع ارتفاع الأعداد المطلقة للوفيات وتراجع معدّلات الزواجية وليس تاليًا لها، وكأنّ المسألة برمّتها حدثت على هيئة جملة من التغيّرات المتزامنة، وليس على شكل علاقات سببية بين أزمة تزيد الوفيات وتنقص فرص الزواج فتؤدّي لاحقًا إلى انخفاض المواليد. إن التغيّرات في البنية الديموغرافية إنما تحدث بوصفها ردَّ فعل مجتمعيًّا آنيًّا وشاملًا على الظرف

(29) ينظر مثلًا: شريقي، **تطوّر الخصوبة السكّانية**، ص 258–259؛ Dupret et al., p. 181.

(30) Sandra Brée, Mélanie Bourguignon & Thierry Eggerickx, "La fécondité en Europe Occidentale durant l'entre–deux guerres: Quels effets des crises sur les comportements démographiques," *Annales de démographie historique*, vol. 2, no. 132 (2016), p. 41.

(31) Ibid.

(32) C.–Y. Cynthia Lin, "Instability, Investment, Disaster and Demography: Natural Disasters and Fertility in Italy (1820–1962) and Japan (1671–1965)," *Population and Environment: A Journal of Interdisciplinary Studies*, vol. 31, no. 4 (2010), p. 258.

القائم؛ هكذا، يظهر السكّان فاعلين اجتماعيين يضبطون استجاباتهم السلوكية مع إكراهات المرحلة. وتجدر الإشارة إلى أنّ واقع خدمات الصحة الإنجابية في المحافظة عزّز فرص تكييف السلوك هذه، إذ تشير التقارير إلى أنّ محافظة اللاذقية، جنبًا إلى جنب مع دمشق وطرطوس والسويداء، قد حافظت على مستويات رعاية إنجابية مقاربة لما قبل الأزمة[33]، ما يعني استمرارية تقديم خدمات تنظيم الأسرة بما يسمح بتحويل نيّات الضبط الإنجابي إلى سلوكٍ واقع مباشرة.

أدّت الأوضاع الأمنية المضطربة إذًا إلى تبنٍّ سريع لاستراتيجية تكيّفية في المدى القصير تقوم على تأجيل الحمول، وهي استراتيجية عزّز حضورها غياب الأزواج بحكم المشاركة في القتال أو مغادرة البلاد لتجنّب هذه المشاركة، إلى جانب انتشار حالة من انعدام الأمن وفقدان الثقة بالمستقبل وتراجع المستوى المعيشي؛ وتضافر مع هذه العوامل توافر منظومة قيمية كانت أصلًا قد سجّلت بدء تحوّل ديموغرافي فامتلكت بعض المرونة في مواجهة الأوضاع الطارئة، وتوافر منظومة بنى تحتية تتيح الحصول على خدمات منع الحمل بيسر وسرعة؛ فانخفضت المولودية بحدّة، على نحو مباشر، منذ السنة الأولى للأزمة السوريّة.

بعد انقضاء السنوات الأربع الأولى، تراجع تأثير الأزمة في المولودية. وبدءًا من عام 2015، أخذت تشهد ارتفاعات تدريجية ومتردّدة شملت الأعداد المطلقة ومعدّلات المواليد الخام معًا وبالتوازي، ما يشير إلى بدء استجابة السلوك المجتمعي لتراجع العنف وتزايد الاستقرار بسلوك إنجابي تعويضي، لكن مع بقاء معدّلات المواليد الخام في حدود أدنى كثيرًا ممّا كان مسجَّلًا قبل 2012، وبفروق تصل إلى 10 في الألف. في المقابل، لا تسجّل الأعداد المطلقة في حدّ ذاتها فرقًا كبيرًا إلى هذا الحد مقارنة بما قبل الأزمة، ويرجع ذلك إلى الفتوّة النسبية للسكّان، فأعداد السكّان في سنّ الإنجاب كبيرة؛ ما يؤدّي إلى بقاء الأعداد المطلقة للمواليد عالية نسبيًّا رغم انخفاض المولودية بشدة.

أخيرًا، وبحسب معطيات عامَي 2018 و2019، نلحظ اتجاهًا آخر يتباعد فيه مسارَا المنحنيين، وذلك بتسجيل الأعداد المطلقة للمواليد ارتفاعًا جديدًا (مقارنة بعام 2017)، يرافقه في المقابل استقرار في معدّل المواليد الخام للعامَين المذكورين. ويرجع ذلك على الأرجح، إذا ما استبعدنا افتراض خلل في البيانات يُترك أمر التحقّق منه إلى عقد مقبل، إلى تناقص في أعداد السكّان المقيمين في المحافظة أو تراجع طفيف في فتوّتهم، أو كلا السببين معًا.

في ما يخصّ تراجع عدد السكّان، فهو بيّن تمامًا في البيانات، إذ تناقص بالفعل عدد السكّان المقيمين في المحافظة ما يزيد على 162 ألف نسمة خلال العامين المذكورين[34]، ولعلّ تفسير ذلك يكمن في عودة أعداد من المهجَّرين إلى مناطقهم الأصلية بعد استتباب الأمن فيها. أضف إلى ذلك أنّ موجات المهجَّرين، التي استقرّت في المحافظة، من المرجّح أنّها أدّت دورًا في إحداث توازن في عدد سكّان المحافظة من خلال حجب أعداد المهاجرين المغادرين، التي يمكن أن تصير أكثر فأكثر وضوحًا وتأثيرًا خلال المقبل من الأعوام مع عودة نسب من المهجَّرين إلى مناطقهم، وإن أضفنا إلى كلّ

(33) "التشتت القسري.."، ص 58-59.

(34) ينظر بيانات الملحق (2).

ما سبق أنّ المغادرين هم عمومًا من الفئات الشابة، فسيضاف أثر تراجع نسبة من هم في سنّ الزواج والإنجاب، ذكورًا وإناثًا، إلى جملة تفسيرات هذا التباعد في مسارَي المنحنيَين.

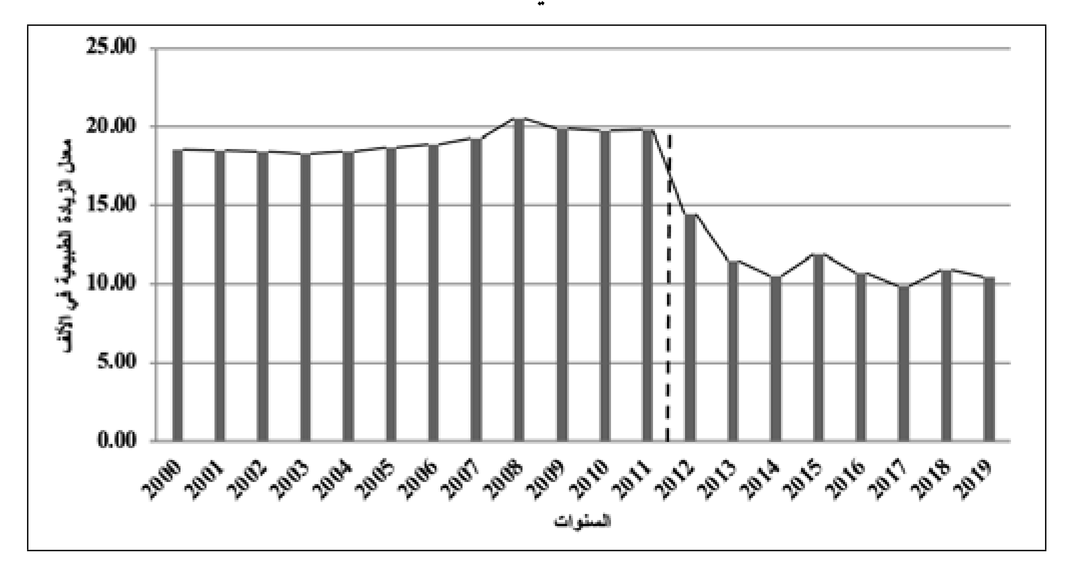
3. اتجاهات الزيادة الطبيعية للسكّان

في ختام هذا التحليل الكمّي نتوقّف بإيجاز عند اتجاهات الزيادة الطبيعية لسكّان محافظة اللاذقية في مرحلتين: مرحلة سابقة للأزمة، ومرحلة تالية لها. وقد اخترنا هنا تناول الزيادة الطبيعية بوصفها حصيلة لأثر الفوارق القائمة بين الولادات والوفيات، وذلك بسبب تعذّر تناول النموّ السكّاني الكلّي مع غياب المعلومات الموثوقة عن حركات الهجرة والنزوح.

يبدو لافتًا في الشكل (5) الانخفاض الكبير في معدّل الزيادة الطبيعية لسكّان محافظة اللاذقية لاحقًا للأزمة، ففي حين أنّ قيم المعدّل كانت تقارب الـ 20 في الألف حتى عام 2011، وتميل نحو ارتفاع طفيف في السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقته، فإنها انخفضت إلى ما دون 15 في الألف منذ عام 2012، ثمّ تابعت في حدودٍ قلّما تتعدّى الـ 10 في الألف حتى الوقت الحاضر[35]. ويؤكّد الشكل نفسه أنّ ارتفاع الأعداد المطلقة للمواليد، خلال السنوات 2015 إلى 2017، الذي لاحظناه سابقًا والذي انعكس بارتفاع طفيف على معدّل المواليد الخام، سرعان ما امتصّته الوفيات المرتفعة على امتداد سنوات الحرب، فبقيت الزيادة الطبيعية للسكّان في حدود منخفضة. حدث، إذًا، بعض التعويض في المولودية. لكنّه لم يترك أثرًا دالًّا في نهاية المطاف في الزيادة الطبيعية للسكّان بتأثيرٍ من ارتفاع الوفيات.

الشكل (5)

معدل الزيادة الطبيعية للسكّان في محافظة اللاذقية (2000–2019)



المصدر: المرجع نفسه.

(35) تفصيل البيانات في الملاحق، ينظر الملحق (4).

نستنتج، إذًا، أنّ الوفيات المتزايدة زمن الحرب، التي هي نتاج عوامل عدة أهمّها ارتفاع وفيات الذكور نتيجة المشاركة في الأعمال القتالية، وتراجع المستوى الصحي عمومًا ومعه على الأرجح العمر المتوقّع عند الولادة، والازدياد النسبي الطفيف لكبار السن في المحافظة بالتزامن مع تزايد هجرة الشبّان والشابات، كان من شأنها - جنبًا إلى جنب مع تناقص في المولودية رغم بعض ملامح التعويض - أن تقود إلى ثبات نسبي في الزيادة الطبيعية لسكّان المحافظة عند مستويات منخفضة. ومن الوارد أن يستمر هذا الثبات النسبي عقودًا تالية إذا ما بقيت الأوضاع المعيشية والأمنية في المحافظة ضمن حدود ما هي عليه اليوم. لكنّ تأثيرات الأزمة في الزيادة الطبيعية للسكّان في المدى الطويل ليست واضحة المعالم بعد، وتشهد نتائج دراسات أزمات عالمية عدة عرفها التاريخ البشري بأنّ "وجود تأثير مرتبط بفترات الأزمة على الخصوبة هو أمر مثبت، إلا أنّ اتجاه هذا التأثير هو أقل تأكيدًا بكثير"[(36)].

تشكّل الأوضاع المعيشية الصعبة وسوء الخدمات على مختلف المستويات إكراهات كابحة للإنجاب في الوقت الحاضر؛ إذ تجعل القرار الإنجابي أشد صعوبة وتعقيدًا، ما يقود إلى تعزيز تعديل السلوك الفردي في اتجاه خصوبة أقل. وفي المقابل، فإن الإحساس العامّ ببعض الاستقرار الأمني والحياتي، بعد سنوات طويلة من غياب الأفق والاضطرابات القصوى، قد يدعو شيئًا فشيئًا إلى توليد اتجاهات خصوبة أعلى ممّا هي عليه اليوم دون أن نصل على الأرجح إلى خصوبة مرتفعة بالفعل، على اعتبار أنّ المحافظة كانت قد دخلت في تحوّل ديموغرافي صريح سابق للأزمة.

بغرض استكمال هذا العرض التحليلي الكمّي، سنسعى في ما يلي إلى تقصّي الاتجاهات والرؤى التي تحملها أسر المحافظة اليوم بشأن المسألة الإنجابية من خلال تحليل كيفي يهدف إلى تعرف التصوّرات القائمة في هذا الشأن لدى عددٍ من السيدات المقيمات في المحافظات منذ ما قبل 2011، وعدد آخر من السيدات النازحات إليها خلال سنوات الحرب.

ثالثًا: المسألة الإنجابية في الأسرة السورية اليوم: مقاربة كيفية

1. مدخل منهجي

نركّز في هذا الجزء الأخير من الدراسة على البعد الذاتي في تحليل المولودية بارتباطها بالتجربة المتمايزة لكلّ أسرة ضمن خصوصية ما عاشته من تعقيدات الحرب، سواء أكان نزوحًا أم فقدانًا لأقرباء في المعارك أم خسارة اقتصادية. اخترنا تطبيق المقابلة نصف الموجّهة أداةً لجمع البيانات باعتبارها تلائم أغراض التحقّق والتعمّق التي نبتغيها في هذا السياق. وبناء عليه، فإنّ هدفنا من العمل الميداني ليس تمثيليًّا Représentatif للمجتمع المدروس - فهذه مهمّة التحليل الكمّي - بل نحن نسعى إلى إعادة بناء معالمَ للصورة التي يحملها المجتمع عن الظاهرة موضوع الدراسة، سواء أكان ذلك على مستوى سيرورات التفكير القائمة أو العمليات العقلية التي يضعها الأفراد موضع التطبيق في إطار إدارتهم الحقيقة الاجتماعية وبلورة مواقفهم منها؛ وذلك لأنّ المقابلة تفسح المجال أمام المستجيب

(36) Brée, Bourguignon & Eggerickx, p. 47.

لترجمة أفكاره على نحو تدريجي ومنسّق وشخصي[37] ضمن الإطار المرجعي نصف الموجّه للدليل الذي أنشأناه لهذا الغرض[38].

توجّهت المقابلات إلى سيدات يتّسمن بعدد من المواصفات أهمّها ألّا تتجاوز أعمارهن 45 عامًا، أي ممّن كنّ في سن الإنجاب بالفعل خلال السنوات العشر الماضية؛ وأن يكون قد مضى على زواجهن خمس سنوات في الحدّ الأدنى بما يضمن مرور وقت كافٍ للتفكير في القرار الإنجابي ووضعه موضع التنفيذ جزئيًّا على الأقل؛ وأن يكون الزواج قائمًا حاليًا لم ينفصم بطلاق أو بترمّل؛ وأخيرًا أن تكون السيدة مقيمة في محافظة اللاذقية على أن تشتمل المقابلات قصديًّا على نساء من أصل المحافظة ونساء نازحات. ثمّ حرصنا على اختيار سيدات بسمات ذاتية وخصائص تعليمية واقتصادية متنوعة، بما يعكس التنوع والتباين في الواقع المجتمعي القائم اليوم في المحافظة. ولا تشكّل هذه الخصائص عناصر للعرض والتحليل في ذاتها، بل هي نقاط ارتكاز نلجأ إليها لموضعة الإجابات في السياق الخاص لكلّ حالة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

لم نحدّد عددًا مسبقًا من المقابلات، بل توقّف إجراء المقابلات بمجرّد الوصول إلى ما يعرف منهجيًّا بأثر تشبّع المقابلة Effet de saturation de l'entretien، أي عندما باتت النتائج المتحصّلة من مقابلة جديدة تؤدّي إلى تكرار ما قيل سابقًا ولا تضيف جديدًا، مع مراعاة أنّ المقابلة بوصفها أداة لجمع البيانات تتجنّب العيّنات الضخمة لأنّها تحول دون إنجاز هدف التعمّق المرجوّ. هكذا، انتهى البحث الميداني في الحصيلة إلى إنجاز عشرين مقابلة.

قُسِّمت المقابلة تبعًا لنوع المعطيات المطلوبة إلى قسم أوّل يهدف إلى جمع المعلومات العامة بأسئلة مغلقة أو نصف مفتوحة، ثم إلى محاور تتناول الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية – الثقافية، والبعد الأمني – العسكري، والبعد الاقتصادي – الخدمي. أجريت المقابلات مع 13 سيدة من أصل محافظة اللاذقية و7 سيدات نازحات إلى المحافظة في المدة 2012–2017. واجهتنا بطبيعة الحال صعوبة أكبر في الوصول إلى السيدات النازحات مقارنة بالمقيمات، وكان قد جرى الاتفاق مع عددٍ من النازحات على لقاءات في مواعيد محددة، ثمّ اعتذرن في الدقائق الأخيرة بدواعٍ متعدّدة، ولم يخفِ بعض منهن أنّ سبب الانسحاب المفاجئ هو تخوّف الزوج من دواعي المقابلة ورفضه القاطع استكمالها.

2. تحليل النتائج

يرتكز تحليلنا بصورة رئيسة على أسس التحليل المقولاتي Analyse Catégorielle الذي يقوم على تجميع خصائص أو تصوّرات معيّنة ضمن فئات ذات دلالة لتتبع تواترها في أوساط السيّدات المستجيبات. تشكّل محاور دليل المقابلة أساس هذا التقسيم المقولاتي، وقد عمدنا إلى تجميعها في محورين كبيرين تبعًا لضرورات التحليل:

(37) لمزيد من التفصيل بشأن المقابلات وتوظيفها، ينظر على سبيل المثال:
Edith Salès–Wuillemin, "Méthodologie de l'enquête: De l'entretien au questionnaire," in: Marcel Bromberg & Alain Trognon (éds.), *Cours de psychologie Sociale 1* (Paris: Presses Universitaires de France, 2006).

(38) يمكن الاطّلاع على دليل المقابلة كاملًا في الملحق (5).

أ. الخصائص العامة والمنظور الديموغرافي والاجتماعي – الثقافي

الجدول (2)

توزّع السيدات تبعًا لاستجابتهن لأهمّ مقولات المحور الديموغرافي والاجتماعي – الثقافي

المقولة	مقيمات من أصل المحافظة	نازحات أثناء الحرب	الكل
توجد لديّ رغبة في الإنجاب وأخطّط له حاليًا	4		4
توجد لديّ رغبة في الإنجاب ولا أخطّط له حاليًا فهو مؤجل	3	3	6
لا توجد لديّ أيّ رغبة في الإنجاب	6	4	10
العدد المثالي للأطفال في الأسرة 3	6		6
العدد المثالي للأطفال في الأسرة 4	7	5	12
العدد المثالي للأطفال في الأسرة 5–6		2	2
أثّرت ظروف الحرب في القرار الإنجابي	7	6	13
لم تؤثّر ظروف الحرب مطلقًا في القرار الإنجابي	6	1	7
على السوريّين أن ينجبوا أكثر لتعويض الوفيات والهجرة	4	3	7
على السوريّين أن ينجبوا أقل بسبب سوء الأوضاع	6	2	8
الإنجاب يتوقّف على حالة كل أسرة	3	2	5
الأطفال بركة والطفل يأتي ورزقه معه	5	4	9
الأطفال عبء اقتصادي وتربوي	2	1	3
الأطفال نعمة وبركة، ولكن...	6	2	8

يوجز الجدول (2) أهمّ مقولات هذا المحور وتوزّع إجابات السيدات تبعًا لها. نلاحظ بادئ ذي بدء أنّ الغالبية العظمى من السيدات (12 من أصل 20) تحمل تصوّرًا عن أسرة مثالية تضم أربعة أطفال، وأثناء طرح السؤال عن العدد المثالي للأطفال في الأسرة كثيرًا ما كانت السيدة تُردف بسرعة مستكملة العبارة: "أربعة: صبيان وبنتان"، ويبقى هذا العدد المثالي قائمًا حتى لدى سيدات توقّفن عن الإنجاب واكتفين بطفلين، ثمّ إنّ الإجابة غالبًا ما اقترنت بابتسامة وإيماءة عاطفية، وكأنّ هذه الصورة المثلى تشكّل في الأذهان الغاية الأجمل حتى إن لم يكن تَحقّقها ممكنًا دائمًا. في المقابل، لم تذكر أيّ سيدة أقل من ثلاثة أطفال عددًا مثاليًّا، ولدى اثنتين من السيدات النازحات كان العدد خمسة أطفال أو ستة. في المجمل أعطت النازحات عددًا مثاليًّا أعلى من المقيمات، ولنا هنا أن نتلمّس ما سبق أن أوردناه من

أسبقية التحوّل الديموغرافي، ومن ثم، التغيّر القيمي لدى السيدات في محافظة اللاذقية التي كانت قد شهدت انخفاضًا مهمًّا في الخصوبة قبل الحرب، في مقابل ثبات نسبي لمنظومة القيم التقليدية لدى السيدات النازحات (وهنّ في مجملهن من محافظة إدلب). من الملاحظ في هذا الصدد أنّ التصوّر المثالي لعدد أفراد الأسرة لا يبدو مرتبطًا بالوضع الاقتصادي والاجتماعي تمامًا؛ إذ نجد هذه الصورة المثالية لدى نساء من مستويات تعليمية واقتصادية متباينة.

في ارتباطٍ بهذه الصورة المثالية عن الأطفال في الأسرة، أمكن ملاحظة بعض التردّد، بل التناقض أحيانًا، في مواقف السيدات تجاه إمكان النظر إلى الطفل باعتباره بركة وأن الرزق يأتي معه. أكّدت أغلبية السيدات في المجموعتين أنّ الطفل "نعمة وبركة" وأنّ الرزق يأتي مع الطفل قطعًا. أحيانًا، لم يكن ممكنًا استكمال طرح هذا السؤال، فبمجرد البدء بالقول: "هل تعتقدين أنّ الأطفال بركة وينبغي إنجابهم مهما تكن الظروف (يأتي الولد ورزقه معه)، أم...."، تقاطع السيدة بحماسة مؤكِّدة أنّ الأطفال بركة ونعمة حتمًا، وفي مرات عدة أشارت سيدات إلى أنّ الأمر "ليس على مزاجنا، هكذا علّمنا ديننا، فالله هو الرزاق". لكن مثلما يُظهر الجدول (2)، فإنّ عددًا لا بأس به من السيدات كان يستكمل العبارة بالقول: "ولكن..."، ثم يبدأ الحديث عن صعوبة الرزق اليوم وحجم تكاليف الصغار وأسعار الحليب والحفاظات، بما يعكس تمامًا صراعًا بين صورة مثالية (أربعة أطفال أو ثلاثة، فيهم الذكور والإناث)، ومنظومة قيمية (الله هو الرزاق والطفل نعمة وبركة)، وواقع معيشي صعب جدًّا. لم تكن ردود الفعل مختلفة بين النازحات والمقيمات في هذا الصدد، ونرى في الجدول نفسه بوضوح أنّ قلةً في المجموعتين هي التي حسمت القول بأن الطفل اليوم عبء تمامًا، واستطاعت التصريح بأنّ الرزق لم يعد يأتي معه بل بات ضيّقًا جدًّا.

في المقابل، بدت مواقف السيدات بشأن ما إذا كان على السوريين أن ينجبوا أكثر أم أقلّ، غير حاسمة تمامًا. فقد أظهرت خمس من السيدات بعض تردّدٍ انتهى إلى حسم الأمر بإرجاعه إلى الحالة الاقتصادية (والنفسية بحسب بعض الآراء) للأسرة في حدّ ذاتها، وانقسمت البقية بأعداد متقاربة بين مؤيدة لدعم الإنجاب وزيادته ومؤيدة للتقليل منه.

لدى المؤيدات لزيادة الإنجاب، أمكن تلمّس فكرة التعويض صراحةً بصيغ متنوعة كالقول: "ألا يكفي ما فقدناه من شباب، هل أحصي لكِ القتلى ممّن أعرفهم شخصيًّا؟!" "لم يبقَ شباب في البلد بين من غادر ومن مات"، "إن لم ينجب السوريون كثيرًا فما الذي سيحدث!؟ ستنتهي البلاد مع كلّ هذا الموت!". وبدا الحماس للأمر واضحًا لدى من أيّدن الفكرة من النازحات، وهنّ جميعًا قد عشن الكثير من الفقد في أُسَرهنّ بدرجات قرابة مختلفة؛ بدءًا من الأب والأشقّاء وصولًا إلى أبناء عمومة وخؤولة بعيدة. قالت إحدى السيدات النازحات، وقد خسرت أعدادًا كبيرة من عائلتها المقرّبة، إنها تعلّمت من الحرب أنّ الأسر الصغيرة تنتهي وتزول، ولا يبقى أثر وذكرى من الموتى يؤنس الأحبة في غيابهم. ورأت سيدة مقيمة أنه على من كانت لديه المقدرة الاقتصادية أن ينجب أكثر قائلة: "يجب أن نعوّض قتلانا، لكنّ المعيشة صعبة لذا من الأولى أن يتولّى الأكثر ثراءً مهمة التعويض". لم يختفِ هذا المفهوم التعويضي تمامًا حتى لدى أولئك اللواتي أيّدن خفض الإنجاب، إذ سرعان ما كان التعمّق في الحديث

إليهنّ ينتهي بفكرة أنّ خفض الإنجاب يجب أن يحدث الآن لكي لا نظلم الطفل ونقصّر في احتياجاته، لكن لا مانع من الإنجاب أكثر عند تحسن ظروف البلاد، فالفكرة تقوم على التأجيل أكثر ممّا تقوم على التوقّف عن الإنجاب؛ تأجيل تفرضه في نظر هؤلاء الصعوبات المعيشية الحادّة اليوم.

أخيرًا، أظهرت الإجابات الأوّلية للسيدات أنّ ظروف الحرب أثّرت في القرار الإنجابي لأغلبهن. تباين هذا التأثير ما بين غياب الزوج وابتعاده الطويل في الخدمة الاحتياطية، وتراجع المستوى المعيشي، والتجربة النفسية العصيبة عند النزوح (ذكرت أكثر من سيدة نازحة أنها خلال مراحل الهروب بأطفالها تمنّت لو لم تكن قد أنجبت يومًا)، وصعوبة تأمين السكن. في المقابل، عبّرت إحدى السيدات عن ردّة فعل مغايرة تمامًا، إذ رأت أنّ تجربة الحرب جعلتها تميل إلى كثرة الإنجاب لشدة ما رأت وعايشت من خسائر بشرية.

ب. المحور العسكري الأمني، والحالة الاقتصادية والخدمية

عند الانتقال إلى محاور أكثر تعمّقًا في الشأن الاقتصادي والعسكري، نتلمّس لدى السيدات تأثيراتٍ لتجربة الحرب لعلّها لم تتبدّ صريحة في إجاباتهن العامة السابقة، فمن جهة يجب أن نأخذ في الاعتبار، في كل مرحلة من مراحل قراءة معطيات هذه المقابلات، حقيقة أن الغالبية العظمى من هؤلاء السيدات عايشت الحرب عبر أقرباء لها، وشهدت على الكثير من الوفيات الناتجة مباشرة منها. يضاف إلى تجربة الفقد هذه مراحل من فقدان الثقة وانعدام الأمان خصوصًا لدى النازحات اللواتي تحدّثن جميعًا عن مشاعر الخوف والقلق التي عشنها أثناء المعارك وخلال النزوح. لذلك كثيرًا ما كانت الإجابة تبدأ بقول: "لم يؤثّر الوضع الأمني في قراراتي الإنجابية"، ثم ينتقل الحديث بعدها ليُظهِر لدى الكثيرات، مقيمات ونازحات، وجود تأثير حقيقي لتجربة الحرب وتداعياتها في منظورهنّ للأسرة، وللأطفال وقيمتهم فيها. لكنّ التأثيرات ليست أحادية الجانب بطبيعة الحال، ومن الصعوبة في ظرف مركّب كهذا الوصول إلى تحديد جازم: أيّ العوامل كان أشد تأثيرًا في الموقف الإنجابي؟ وكيف تغيّر هذا التأثير؟ وما عوامل تغيّره؟ في الجدول (3) عرضٌ لبعض المقولات الرئيسة في هذين المحورين ولتوزّع مواقف السيدات منها.

الجدول (3)

توزّع السيدات تبعًا لاستجابتهن لأهم مقولات المحورين الأمني العسكري والاقتصادي الخدمي

المقولة	مقيمات من أصل المحافظة	نازحات أثناء الحرب	الكل
لا يوجد أقرباء شاركوا في المعارك	2		2
يوجد أقرباء شاركوا في المعارك	11	7	18
توجد خسائر بشرية في الحرب لأقرباء	8	7	15
لم يؤثّر الوضع الأمني والعسكري في قرارات الإنجاب	7	1	8

أثّر الوضع الأمني والعسكري سلبيًا نحو إنجاب أقل أو تأجيل	4	4	8
أثّر الوضع الأمني والعسكري نحو فكرة ضرورة إنجاب أكثر	2	2	4
أثّرت الحرب سلبيًا في المستوى المعيشي للأسرة	12	7	19
لم تؤثّر الحرب في المستوى المعيشي للأسرة	1		1
أثّر الوضع الاقتصادي في البلاد في قراري الإنجابي نحو تأجيل أو توقف	8	7	15
لم يؤثّر الوضع الاقتصادي في البلاد في قراري الإنجابي	5		5
يؤثّر تراجع الوضع الخدمي في قرار الإنجاب	4	3	7
لا يؤثّر تراجع الوضع الخدمي في قرار الإنجاب	9	4	13

احتل الوضع المعيشي المحور المركزي أثناء مناقشة تأثيرات الحرب في الأسرة والقرار الإنجابي وذلك لدى الغالبية العظمى من السيدات، مقيمات ونازحات. بدا الإجماع شبه تامٍّ بشأن تراجعٍ بين متوسط وحادّ في الوضع الاقتصادي للأسرة كانٍ من شأنه أن انعكس على القرارات الإنجابيةً في شكل مباعدة بين المواليد عمومًا، فبعد القول: "نعم أثّر الوضع الاقتصادي في المسألة الإنجابية..."، يأتي الشرح: لولا الظرف الاقتصادي لأنجبت الطفل الثاني بسرعة أكبر، أو لكنت أنجبت طفلًا ثالثًا أو رابعًا مثلًا. هكذا، بدا الأثر الاقتصادي فاعلًا بوصفه عامل مباعدة بين المواليد في المقام الأوّل، وعامل تأجيلٍ للإنجاب أو توقّف تامٍّ عنه في المقام الثاني، ولاحظنا في بعض الحالات أنّ تبنّي مقولة "الطفل يأتي ورزقه معه" لم يمنع عددًا من السيدات من القول بتأجيل الإنجاب إلى حين تحسّن الأوضاع المعيشية الصعبة جدًّا.

في المقابل، وخلافًا للمسألة الاقتصادية ذات التأثير السلبي الصريح المعمّم، تباينت نظرات النساء إلى تأثير العامل الأمني والعسكري تبعًا للتجربة الذاتية الخاصة بكل واحدة منهن. ففي أوساط المقيمات، صرّحت السيدات اللواتي انخرط أزواجهن في الخدمة الاحتياطية بوجود تأثير للعامل الأمني والعسكري (في شكل مباعدة بين المواليد أو تأجيل المزيد من الإنجاب). أمّا من كانت إقامتهن في أماكن بعيدة عن النزاع أو لم ينخرط مقرّبون لهنّ في المعارك فقد عبّرن عن غياب التأثير المباشر للعامل الأمني العسكري في قراراتهن الإنجابية. في المقابل، تركت تجربة الحرب القاسية أثرها في عدد من السيدات بجعلهن أشد ميلًا إلى الأسرة الكبيرة والإنجاب الكبير لتعويض الوفيات التي عايشنها ضمن محيطهن الضيق.

أمّا في أوساط النازحات فقد لمسنا تأكيدًا واضحًا جدًّا على أنّ العامل العسكري الأمني كان حاضرًا ومؤثّرًا في تأجيل أيّ مشروعات إنجاب في مرحلة الاضطراب في مدنهن الأصلية وخلال النزوح

القاسي. لكن منذ الاستقرار في اللاذقية انتهى أثره تمامًا وبات العامل الاقتصادي وحده هو المؤثّر. هكذا، يكون أثر العامل الأمني والعسكري غير معمّم، بل يرتبط مباشرة بتجربة ذاتية قد تقتصر على فترة زمنية محددة (اشتعال معارك ونزوح)، أو تمتد زمنًا طويلًا (الخدمة الاحتياطية الطويلة الأجل).

أخيرًا، في أثناء طرح تساؤلات حول إمكان أن يترك تراجع الخدمات أثرًا في القرار الإنجابي، لم نجد تجاوبًا كبيرًا من السيدات عمومًا، إذ أجمع أغلبهن على أنّ مشكلات الكهرباء والماء لا يمكنها أن تحول دون اتخاذ قرار إنجاب طفل مطلقًا. بدا الاستنكار صريحًا أحيانًا فعلّقت إحدى السيدات: "اعتدنا على الأمر، لن تتوقّف الحياة لانقطاع الماء والكهرباء"، وعقّبت سيدة أخرى: "لا لا، تخيّلي ألّا أنجب طفلًا لأنّ الكهرباء غير متوفّرة! غير معقول! هذا طفل ونعمة كبيرة، أمّا مشكلات الخدمات فهي أمور نتدبّرها والله المستعان". وحتى السيدات اللواتي أيّدن أنّ ضعف الخدمات يمكن أن يجعل مسألة الإنجاب أصعب وأشد تعقيدًا، كان تركيزهن على نحو رئيس على ضعف الخدمات الصحية من جانب، وعلى التكلفة المرتفعة للرعاية الصحية وتعليم الأطفال من جانب آخر. أمّا تفاصيل الحياة اليومية، من كهرباء وماء ومواصلات، فهي، على صعوبتها، لا تظهر بوصفها دوافع للحدّ من الإنجاب لدى أكثر السيدات المستجيبات. وبالنظر إلى حصيلة المناقشات التي جرت أثناء المقابلات، لم يبدُ أنّ أيًّا من العوامل المذكورة يحمل في أنفس المستجيبات ثقلًا جديًّا مؤثّرًا كمثل العامل الاقتصادي والتراجع في المستوى المعيشي، الذي ظهر باعتباره مصدر القلق الرئيس لدى الجميع على اختلاف المستويات الاقتصادية والتعليمية والمهنية.

نخلص من خلال مجمل هذه المقابلات إلى أنّ المواقف من المسألة الإنجابية هي اليوم في ظروف الحرب، كحالها في العموم في مختلف مراحل تطوّر المجتمعات البشرية وعلى اختلاف الأحوال القائمة، نتاجٌ لمجموعة معقّدة من العوامل التي يصعب حصرها لدى الفرد الواحد بفعل تداخل الذاتي والموضوعي معًا، وهو ما لمسناه لدى بعض الحالات الخاصة، كتأجيل الإنجاب لظرف صحي لدى السيدة، أو الرغبة في إنجاب طفل رابع أو خامس لعدم وجود طفل ذكر، وإلى غير ذلك من حالات شديدة التنوّع، فالقرارات الخصوبية تتأثّر بالشرط الفيزيولوجي والاستراتيجيات السلوكية للشريكين، ثمّ إنّها تتأثّر بالأفراد الآخرين في المحيط الاجتماعي مثل وجود العائلة والأصدقاء وسلوك كل منهما، والمعايير الاجتماعية الأكثر اتّساعًا التي تحيط بالعملية الإنجابية، والعوامل المؤسساتية التي تؤثّر في العديد من جوانب الخصوبة والأسرة والحياة المهنية، وتزوّد بجملة من الخيارات والاستراتيجيات المتاحة للأفراد ضمن إطار اجتماعي ما[39]. وقد لمسنا في حصيلة هذه المقابلات تلك التداخلات الكبيرة التي أعطت إجابات السيدات خصوصية وتنوّعًا كبيرًا، وأظهرت فيها في الوقت ذاته درجة عالية من الاتّساق ضمن المنظومة المعيارية المجتمعية الكلّية التي صبغتها تأثيرات الحرب المباشرة وغير المباشرة بصبغة عامة واحدة، وإن انطوت في تفصيلها على الكثير من التنوّع بقدر ما تتنوّع التجربة الذاتية للأفراد في أي مجتمع، في ظروف السلم والحرب على حدٍّ سواء.

(39) Rebecca Sear et al., "Understanding Variation in Human Fertility: What Can We Learn from Evolutionary Demography?" *Philosophical Transactions: Biological Sciences*, vol. 371, no. 1692 (April 2016), p. 2.

خاتمة

لا تخرج الاتجاهات العامة لسيرورة ظاهرتَي المولودية والوفيات زمن الحرب في محافظة اللاذقية السورية عن الأطر العامة التي تسجَّل عمومًا في المجتمعات البشرية في ظلّ الحروب والأزمات. لقد أظهر التحليل الكمّي المقارن بروز سمتين رئيستين في هذا الصدد؛ السمة الأولى هي الارتفاع الحادّ في وفيات الذكور مقارنةً بالعقد السابق للحرب، ومقارنة بوفيات الإناث التي ارتفعت قليلًا منذ بدء الأزمة لكن بدرجة أقلّ كثيرًا من الذكور؛ ما يسمح باستنتاج وجود حالةٍ من عدم التوازن في الوفيات بين الجنسين تتركّز خصوصًا خلال السنوات الأولى حين كانت المعاركُ شديدة في مختلف أنحاء البلاد بالتزامن مع تعميم التجنيد الاحتياطي الإلزامي. أمّا السمة الثانية فهي حدوث انخفاض في المولودية بدأ بشكل تراجع في أعداد الحمول منذ السنة الأولى للأزمة، وانعكس بانخفاض صريح في الأعداد المطلقة للمواليد ومعدّل المواليد الخام في السنة التالية وعدّة سنوات بعدها.

كانت الاستجابة للحوادث الطارئة سريعة، إذًا، وأخذت في العموم شكل تأجيل آنيّ ومباشر للحمول ساعد توافر خدمات الصحة الإنجابية والاستقرار النسبي في البنية التحتية الصحية في إمكان تحقّقه، إلى جانب واقع أنّ المحافظة كانت قد دخلت بالفعل في التحوّل الديموغرافي السابق للأزمة، أي إنّ المنظومة الاجتماعية والقيمية كانت في حالة تقبّل لهذا الحدّ السريع من الإنجاب واستجابت لها إيجابيًا على المستوى الكلّي. لكن مثلما هي الحال عمومًا في حالات الأزمات، فإنّ انخفاض المولودية في المدى القصير لا يعني استمرارية حتمية لهذا الاتجاه خلال المقبل من السنوات. تؤدّي مراحل الاستقرار عمومًا إلى حدوث بعض التعويض في المواليد، وإن يكن التعويض بقي على امتداد السنوات الخمس الماضية في حدود أدنى من أن تسمح بعودة الزيادة الطبيعية لسكّان المحافظة إلى مستوياتها ما قبل الحرب.

غير أنّ هذه الصورة الكلية التي يتيحها التحليل الكمّي تنطوي في مضمونها على الكثير من التنوّع والتباين في العوامل الفردية والجمعية التي تحكم القرارات الإنجابية للأسر، وقد أتاح لنا التحليل الكيفي استخدام المقابلة فرصة التعرّف على بعضٍ من عناصر هذا التنوّع. وأوضحت المقابلات أنّ انعكاسات الحرب الاقتصادية كانت الفاعل الأوّل في تعديل السلوك الإنجابي للسيدات المستجيبات في أغلبيتهن. واحتلّ الواقع المعيشي الصعب وتردّي الأحوال الاقتصادية موضعًا محوريًا بوصفه عاملًا مؤثّرًا في تعديل السلوك الإنجابي لدى الأسر المقيمة والنازحة على حدٍّ سواء. وبدا أنّ كثيرًا من الأسر عدّلت سلوكها الإنجابي بسرعة، بمباعدة المواليد أو تأجيل أيّ حمل جديد خلال السنوات الأولى من الحرب (بتأثير من التجنيد الاحتياطي على نحو رئيس لدى المقيمات، ومن مراحل عدم الاستقرار والهرب من المعارك لدى النازحات). يأخذ التعديل طابع مباعدة وتأجيل لدى بعض النساء، وتوقّفٍ عند الطفل الثاني أو الثالث لدى بعضٍ آخر، لكن تبقى الصورة المثالية لأسرة تضمّ أربعة أبناء واسعة الانتشار، ويبقى المنظور القيمي – الديني الذي يرى في الأطفال بركة ونعمة حاضرًا بدرجة كبيرة أيًّا تكن التجربة الخاصة لكلّ أسرة.

لعلّ النتيجة الأهم التي نتوصّل إليها من خلال هذا التحليل الأوّلي للإنجابية، وما يرتبط بها من عوامل أمنية واقتصادية وثقافية في اللاذقية، هي أنّ سيرورات تطوّر الظواهر الديموغرافية على المستوى الكمّي لا يمكن أن تكون ناجزةً تمامًا ما دامت تداعيات الحرب قائمة على مختلف المستويات وعلى رأسها المستوى الاقتصادي. يعيش الكثير من الأسر تردّدًا بين رغبة في الإنجاب تبدو ردّة فعل على ما شهده أفرادها من موت داخل الأسرة أو العائلة أو القرية أو المحيط الاجتماعي الأوسع، خصوصًا في أوساط الأسرة النازحة التي عاشت تجربة العنف على نحو مباشر، وبين تخوّف من إنجاب الأطفال في ظرف اقتصادي صعب وأفق حياتي غامض ووضع أمني يستقر حينًا ويشتعل حينًا آخر، وانجذابٍ نحو منظومة قيمية تبقى رغم ما شهدته من تبدّلات ترى في الأطفال بَرَكة تعين على تحمّل قسوة الحياة والاستمرار في مواجهة صعابها. لكلّ واحد من هذه العوامل، في كلّ لحظة من لحظات الحرب، ثقله المتبدّل تبعًا لتبدّل الظرف اللحظي، وتأثيره المباشر وغير المباشر في حاضر المسألة الإنجابية في المحافظة ومستقبلها.

الملاحق

الملحق (1)

الأعداد المطلقة للوفيات بحسب الجنس (اللاذقية 2000–2019)

بعد تصحيح القيم بتوزيع الوفيات المكتومة

الأعوام	الأعداد المطلقة لوفيات الذكور	الأعداد المطلقة لوفيات الإناث
2000	1996	1850
2001	2099	1867
2002	2202	1884
2003	2305	1901
2004	2442	1946
2005	2490	2056
2006	2513	2027
2007	2716	2181
2008	2791	2219
2009	2818	2354
2010	2811	2217
2011	3167	2309
2012	3569	2065
2013	4380	2191

2014	4201	2344
2015	4582	2466
2016	4985	2806
2017	4528	2825
2018	4267	2721
2019	4219	2915

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى بيانات: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 2003 إلى 2020**.

ملاحظات: تحتوي جداول الوفيات في المجموعات الإحصائية السورية على خانتين: "وفيات حديثة حدثت ضمن العام وسُجِّلت فيه"، و"وفيات مكتومة سُجِّلت ضمن العام وحدثت في أعوام سابقة". تسجَّل الوقائع المكتومة إذًا في سنة تسجيل مغايرة لسنة حدوث الواقعة، ما يترك أثره في شكل تذبذبات في المنحنيات ناتجة من تجميع بعض الوقائع المكتومة في سنوات بعينها على نحو غير منتظم. للتعامل مع هذه المشكلة، عمدنا إلى إعادة توزيع متوسط عدد الوقائع المكتومة على نحو منتظم على جميع السنوات، لكن مع تقسيم التوزيع على مرحلتين كبريين: ما قبل الأزمة، وما بعدها. يعني ذلك عمليًّا: حساب المتوسط الحسابي للوقائع المكتومة لسنوات 2000 إلى 2010، وتوزيع الناتج بإضافة قيمته إلى عدد الوقائع الحديثة لكلّ واحدة من هذه السنوات؛ ثمّ حساب المتوسط الحسابي للوقائع المكتومة للسنوات 2011 إلى 2019 وتوزيع الناتج بإضافة قيمته إلى الوقائع الحديثة لسنوات 2011 إلى 2019. هكذا نكون قد أدمجنا الوقائع المكتومة بانتظام يسمح بالحصول على منحنيات تعكس الاتجاه العامّ للظاهرة، وتأخذ في الاعتبار في الوقت ذاته ضرورة الفصل إجرائيًّا بين سنوات ما قبل الأزمة وما بعدها.

الملحق (2)

الأعداد المطلقة للزيجات وحساب معدّل الزواجية الخام (اللاذقية 2000–2019)

الأعوام	الأعداد المطلقة للزيجات	متوسط عدد السكان بالآلاف	معدّل الزواجية الخام في الألف	معدّل الزواجية الخام/ متوسط متحرك 3 سنوات (في الألف)
2000	8341	846	9.86	9.98
2001	8598	861	9.99	10.01
2002	8855	876	10.11	10.13
2003	8855	891	9.94	10.39
2004	9369	906	10.35	10.53
2005	9690	890	10.89	10.89

2006	9487	917	10.35	11.81
2007	10642	931	11.43	11.50
2008	12975	951	13.64	10.49
2009	9104	967	9.41	8.69
2010	8263	983	8.41	7.97
2011	8258	1000	8.26	7.49
2012	8115	1120	7.25	7.38
2013	8812	1263	6.98	7.45
2014	10762	1359	7.92	7.46
2015	10472	1406	7.45	6.91
2016	10189	1453	7.01	6.54
2017	9286	1481	6.27	6.64
2018	8854	1398	6.33	
2019	9637	1319	7.31	

المصدر: المرجع نفسه.

ملاحظات:

• لم تتوافر لدينا الأعداد المسجّلة لزيجات عامَي 2000 و2001، فقمنا بحسابها باستكمال خطّي بالاستناد إلى قيم 2003 و2004.

• تطلّب حساب أعداد سكّان المحافظة إجراء تقديرات إحصائية لغياب البيانات حينًا وعدم اتّساقها حينًا آخر. جرت التقديرات على النحو الآتي:

– السنوات 2000 و2001 و2002 حُسِبت باستكمال خطّي بالاستناد إلى قيم 2003 و2004 (لعدم توافر قيمها في المجموعة الإحصائية على الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء، إذ لا تتوافر سوى مجموعات الأعوام 2003 إلى 2020).

– من 2003 إلى 2011 تعطي المجموعة الإحصائية قيمًا تقديرية للسكّان داخل سورية في 1/1 من السنة و12/31 منها. قمنا إذًا بحساب المتوسط الحسابي للقيمتين لتقدير عدد السكّان في منتصف السنة.

– لا تعطي المجموعة الإحصائية أيّ تقدير لعامي 2012 و2013. حسبنا القيم باستنتاج خطّي بالاستناد إلى القيم المتاحة لعامي 2011 و2014. على الرغم من أنّ المسار العامّ يوحي باتجاه خطّي لتطوّر

عدد السكّان في المحافظة، فإنّ اللجوء إلى التقدير الخطّي لهذين العامين يبقى إجراءً تقديريًّا جدًّا، إذ إنّنا أمام عامين من أشدّ الأعوام اضطرابًا في البلاد، وهو ما يفسر عدم توافر أيِّ رقم رسمي في شأنهما.

- الأعوام 2014 ومن 2016 إلى 2019 مأخوذة عن المجموعة الإحصائية. تذكر المجموعة أنّ هذه التقديرات هي وفق "سيناريوهات محدّدة من قبل الفريق المُشكّل" دون أيّ تفصيل حول آلية بناء الأرقام الواردة وطبيعة السيناريوهات المطروحة.

- 2015 غير واردة في أي مجموعة، حُسبت باستنتاج خطّي بالاستناد إلى القيم في عامي 2014 و2016.

الملحق (3)

الأعداد المطلقة للمواليد وحساب معدّل المواليد الخام (اللاذقية 2000-2019)

بعد تصحيح القيم بتوزيع الولادات المكتومة

الأعوام	الأعداد المطلقة للمواليد	متوسط عدد السكّان بالآلاف	معدّل المواليد الخام في الألف
2000	19583	846	23.15
2001	19897	861	23.11
2002	20212	876	23.07
2003	20527	891	23.05
2004	21058	906	23.26
2005	21179	890	23.80
2006	21898	917	23.88
2007	22858	931	24.55
2008	24558	951	25.82
2009	24381	967	25.21
2010	24470	983	24.89
2011	25304	1000	25.32
2012	21810	1120	19.47
2013	21092	1263	16.70
2014	20812	1359	15.31
2015	23720	1406	16.87
2016	23370	1453	16.08
2017	21950	1481	14.82

2018	22228	1398	15.90
2019	20927	1319	15.87

المصدر: المرجع نفسه.

ملاحظة: أُدمِجت الولادات المكتومة بآلية توزيع مماثلة لما أجريناه عند حساب الوفيات، وهي آليّة أوضحناها تفصيلًا في ملاحظات الملحق (1)، وكذلك أوضحنا في ملاحظات الملحق (2) تفصيل تقديرات عدد السكّان.

الملحق (4)

معدّل المواليد الخام ومعدّل الوفيات الخام وحساب معدّل الزيادة الطبيعية للسكّان

(اللاذقية 2000-2019)

الأعوام	معدّل المواليد الخام في الألف	معدّل الوفيات الخام في الألف	معدّل الزيادة الطبيعية للسكان في الألف
2000	23.15	4.55	18.60
2001	23.11	4.61	18.50
2002	23.07	4.66	18.41
2003	23.05	4.72	18.33
2004	23.26	4.85	18.41
2005	23.80	5.11	18.69
2006	23.88	4.95	18.93
2007	24.55	5.26	19.29
2008	25.82	5.27	20.56
2009	25.21	5.35	19.86
2010	24.89	5.11	19.78
2011	25.32	5.48	19.84
2012	19.47	5.03	14.44
2013	16.70	5.20	11.50
2014	15.31	4.82	10.50
2015	16.87	5.01	11.86
2016	16.08	5.36	10.72
2017	14.82	4.96	9.86

2018	15.90	5.00	10.90
2019	15.87	5.41	10.46

المصدر: المرجع نفسه.

الملحق (5)
دليل المقابلة

سيدتي الكريمة

اسمحي لي أوّلًا أن أشكرك جزيل الشكر على مشاركتك القيّمة وقبولك الإجابة عن تساؤلاتي. أقدّر كثيرًا كلّ دقيقة من وقتك تمنحينني إياها لأتمكّن من إنجاز هذا العمل. أنا أُجري هذه المقابلة في إطار بحث علميّ يتناول المسألة الإنجابية في سورية في ظلّ ظروف الحرب وما يرافقها من صعوبات اقتصادية وخدمية. لن أسجّل اسمك في أيّ مكان، وكلّ ما سأجمعه من معلومات يبقى سريًّا تمامًا ولا يُستخدم إلّا لأغراض البحث العلميّ حصرًا.

بيانات عامة:

❋معلومات تتعلّق بالسيدة المستجيبة

- العمر بالسنوات (عند آخر عيد ميلاد): ....

- المستوى التعليمي:

أمّيّة...... ملمّة...... ابتدائي...... إعدادي...... ثانوي...... معهد متوسط...... جامعية فأكثر......

- الحالة المهنية: ....

❋معلومات تتعلّق بالزوج

- العمر بالسنوات (عند آخر عيد ميلاد): ....

- المستوى التعليمي:

أمّيّ..... ملمّ..... ابتدائي..... إعدادي..... ثانوي..... معهد متوسط..... جامعي فأكثر.....

- الحالة المهنية: ....

❋معلومات تتعلّق بالأسرة

- هل الأسرة:

مقيمة في محافظة اللاذقية أصلًا (منذ ما قبل الحرب) ......

نازحة خلال سنوات الحرب ....

في حال كانت الأسرة نازحة، فما محافظة الإقامة الأصلية؟ ....

في أي سنة كان النزوح؟ ....

حالات أخرى تذكر

....

- المدّة المنقضية من الزواج:

5–9 سنوات .... 10–14 سنة .... 15–19 سنة .... 20 سنة فأكثر......

- المستوى الاقتصادي للأسرة:

ضعيف .... متوسط .... جيد ...... جيد جدًا ...... ممتاز ......

- عدد الأبناء والبنات في الأسرة: ذكور...... إناث......

- عمر أصغر الأبناء/ البنات في الأسرة (عند آخر عيد ميلاد): ....

- هل لديكِ أبناء أو بنات من زيجة سابقة؟ نعم ..... لا ....

في حال الإجابة بنعم، كم عددهم؟ ذكور .... إناث ....

- هل سبق أن فقدت الأسرة أحد أبنائها/ بناتها؟ نعم .... لا........

في حال الإجابة بنعم: أودّ أن أعرف عدد وفيات الأبناء .... البنات.......

كيف حدثت الوفاة/ يات (ترقيم في حال وجود أكثر من وفاة)؟

....

....

متى حدثت؟ ....

كم كان عمر الابن/ الابنة؟ ....

المحور الديموغرافي، والاجتماعي - الثقافي:

- كم هو العدد المثالي للأطفال في الأسرة من وجهة نظرك؟ ....

- هل ترغبين في إنجاب المزيد من الأطفال؟ نعم......... لا..........

- هل تخطّطين بالفعل لإنجاب المزيد من الأطفال؟ نعم .... لا..........

- هل تستخدمين أيّ وسيلة لمنع الحمل في الوقت الحاضر؟ نعم .... لا ....

√ هل أثّرت سنوات الحرب في قراراتك الإنجابية، أي هل تعتقدين أنك كنت ستقرّرين وتنجبين أطفالًا أكثر أو أقل لو لم تكن الحرب قد حدثت؟ أرجو أن تشرحي لي تصوّرك عن الأمر.

....
....
....
....
....

√ هل تعتقدين أنه بنتيجة الحرب، على السوريّين أن ينجبوا أطفالًا أكثر، أم أقل؟ وفي حدود كم طفلًا للأسرة الواحدة؟ ولماذا؟

....
....
....
....
....

√ هل تعتقدين أنّ الأولاد بركة وينبغي إنجابهم مهما تكن الظروف (الولد بيجي وبتجي رزقته معه)، أم هم عبء اقتصادي وتربوي اليوم؟ ما رأيك من هذه الناحية؟

....
....
....
....
....

<u>المحور الأمني - العسكري:</u>

- هل لديك أقرباء شاركوا في المعارك (سواء توقّفوا أم ما زالوا)؟ نعم .... لا........

<u>في حال الإجابة بنعم:</u>

ما درجة القرابة (ترقيم في حال أكثر من واحد)؟

....
....

هل لديكِ أقرباء فقدوا حياتهم بسبب الحرب (مشاركة في القتال، قذائف، مفخّخات.... إلخ)؟

نعم.......   لا.........

√ هل تعتقدين أنّ العامل الأمني والعسكري الذي مرّ على سورية أدى دورًا في قراراتك المتعلقة بالإنجاب؟

نعم .... أرجو أن توضّحي لي كيف؟

....

....

....

....

....

لا .... أرجو أن توضّحي لي كيف؟

....

....

....

....

....

المحور الاقتصادي - الخدمي:

- هل أثّرت سنوات الحرب في المستوى الاقتصادي لأسرتك؟ نعم ....   لا ....

- في حال الإجابة بنعم، كيف كان هذا التأثير؟

....

....

√ هل تعتقدين أنّ التغيّرات في المستوى المعيشي في سنوات الحرب أدّت دورًا (أكان إيجابيًّا أم سلبيًا) في قراراتك الإنجابية؟ كيف ذلك؟

....

....

....

....

....

√ هل تؤثّر المشكلات الخدمية (انقطاع الكهرباء والماء، ضعف التعليم وتكاليف الرعاية الصحية... إلخ) في قراراتك الإنجابية؟ هل تعتقدين أنك قد تؤجّلين إنجاب طفل أو تنجبين أطفالًا أقل بسبب هذا الواقع الخدمي القائم، أم أنه لا يؤثّر في القرار الإنجابي؟

....
....
....
....
....

√ هل تودّين إضافة أيّ ملاحظات بخصوص إنجاب الأطفال وخصوصًا في ظروف الحرب في سورية؟ سواء من ناحية عامة أو على مستوى حياتك الشخصية الخاصة؟

....
....
....
....
....

أودّ في نهاية هذه المقابلة أن أشكرك جزيل الشكر للوقت الذي منحتني إياه ولصبرك على أسئلتي. شكرًا جزيلًا لك سيدتي وكلّ الأمنيات الطيبة.

د. مدى شريقي

المراجع References

العربية

"الأمن الغذائي والنزاع في سوريا". **بحوث سياساتية**. المركز السوري لبحوث السياسات (أيار/ مايو 2019).

باروت، محمد جمال [وآخرون]. **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول**. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكّان، 2008.

"التشتت القسري: حالة الإنسان في سورية: التقرير الديمغرافي". **بحوث سياساتية**. المركز السوري لبحوث السياسات (ديسمبر 2016).

شريقي، مدى. **تطوّر الخصوبة السكّانية في سورية منذ الاستقلال 1947-2005**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الأجنبية

Bourguignon, Marie–Odile. "La Question de L'enfant." *L'Année Sociologique*. 3ème série, vol. 37 (1987).

Brée, Sandra, Mélanie Bourguignon & Thierry Eggerickx. "La fécondité en Europe Occidentale durant l'entre–deux guerres: Quels effets des crises sur les comportements démographiques." *Annales de démographie historique*. vol. 2, no. 132 (2016).

Bromberg, Marcel & Alain Trognon (éds.). *Cours de psychologie Sociale 1*. Paris: Presses Universitaires de France, 2006.

Caselli, Graziella, Jacques Vallin & Guillaume Wunsch (éds.). *Démographie: Analyse et synthèse III, les déterminants de la mortalité*. Paris: INED, 2002.

________. *Démographie. Analyse et synthèse II, les déterminants de la fécondité*. Paris: INED, 2002.

Charbit, Yves (dir.). *Le monde en développement: Démographie et enjeux socio–économiques*. Paris: La documentation française, 2002.

Dupret, Baudouin et al. (dir.). *La Syrie au présent: Reflets d'une société*. Arles: Sindbad/ Actes Sud, 2007.

Kennedy, David. "Gender, Culture Change, and Fertility Decline in Honduras: An Investigation in Anthropological Demography." PhD. Dissertation. University of Florida. Gainesville. USA, 2002.

Lin, C.–Y. Cynthia. "Instability, Investment, Disaster and Demography: Natural Disasters and Fertility in Italy (1820–1962) and Japan (1671–1965)." *Population and Environment: A Journal of Interdisciplinary Studies*. vol. 31, no. 4 (2010).

Sear, Rebecca et al. "Understanding Variation in Human Fertility: What Can We Learn from Evolutionary Demography?" *Philosophical Transactions: Biological Sciences*. vol. 371, no. 1692 (April 2016).

omran

التسلم Received
2021-11-9

التعديل Revised
2022-1-10

القبول Accepted
2022-2-22

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/WVLM5255

يونس أباكاي | Yunus Abakay*

ذوات في فضاءات متنازع عليها: أمننة اللغة الكردية في سورية

Subjects in Contested Spaces: Securitisation of Kurdish Langauge in Syria

ملخص: نظرت الدولة في سورية إلى الهوية الكردية على أنها قضية أمنية؛ واتخذت بناءً على ذلك إجراءات ضد استخدام اللغة الكردية (بوصفها تعبيرًا عن هذه الهوية) وحضورها المُدْرَك في المجال العام. ولم يدخل التمثل الأمني لهذه اللغة حيز الممارسة على مستوى الإجراءات القانونية فحسب، بل تعداه ليمسّ عامة الناس في استخدامهم إياها، معتبرًا ذلك فعلًا شائنًا ينبغي التصدي له في المجال العام. ومع ذلك فقد أمكن، في المناطق ذات الأغلبية الكردية وفي إطار العلاقات المتبادلة، الحد من أثر هذه الإجراءات وتحدّي أولئك المعارضين لاستخدام اللغة الكردية. تستند هذه الدراسة إلى معطيات إثنوغرافية جُمعت خلال مقابلات مع مستجيبين من الأكراد السوريين، وإلى مفهوم السلطة الفوكوي، لتقدّم تحليلًا لمختلف علاقات الإخضاع المتجذرة بعمق في العلاقات الاجتماعية. وهي تهدف بذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات السلطة يتجاوز حدود علاقة السيطرة ثنائية البعد، وإلى التعرف إلى نوع السلطة التي يمكن أن تمارسها أقلية ما، بوصفها جماعة تواجه إجراءات قمعية، حينما تصرّ على استخدام لغتها الممنوعة وتعيد إنتاجها وتصدّق هذه الممارسات.

كلمات مفتاحية: اللغة، الخطاب الأمني، المجال العام، الجسد الاجتماعي، علاقات السلطة.

Abstract: As Kurdish identity was perceived as a security issue by the state in Syria, governments took measures against the use and perceptibility of Kurdish language and manifestation of the identity, in public spaces. The securitisation of the language did not only come into effect in legal measures but also in ordinary people perceiving Kurdish language as an abject act to counter in public spaces. In spaces where Kurds constituted the majority and in reciprocal relations the effect of these measures could be minimised and those opposing its use could be challenged. Based on ethnographic data collected from interviews with Syrian Kurds and the Foucauldian concept of power, this study analyses multiple relations of subjugation deep-rooted in social relations. This is to understand power relations beyond the dichotomic relation of domination and to recognise the power that a minority could exercise by reproducing and validating the use of the language as a community facing repressive measures.

Keywords: Language, Security Discourse, Public Space, Social Body, Power Relations.

* باحث دكتوراه في مركز الدراسات الكردية بجامعة إكستر، المملكة المتحدة.

PhD. candidate in the Centre for Kurdish Studies, Exeter University, UK.

Email: ya268@exeter.ac.uk

مقدمة

بعد فترة وجيزة من استقلال سورية عام 1946، عملت الدولة على التسريع من وتيرة السياسات الاستيعابية Assimilationist policies الموجهة ضد سكانها من الأكراد، وذلك باللجوء إلى عدد من الإجراءات التقييدية Restrictive measures التي تستهدف مختلف جوانب الحياة، كالاقتصاد والتعليم والديموغرافيا وأشكال التعبير الثقافي مثل اللغة الكردية. تناولت الدراسات أثر هذه الإجراءات في حياة الناس اليومية بكثير من التفصيل، وكذلك أفادت المنظمات غير الحكومية NGOs ومكاتب الشؤون الخارجية في العالم العربي والشرق الأوسط بمعلومات واسعة النطاق عنها دوّنتها في تقارير مختلفة[1]. ولما كان التركيز قد اتجه نحو المجال العام Public space، حيث تعرّض التعبير عن الهوية الكردية للقمع، وحيث لم يحظَ الأكراد بأيّ اعتراف، فقد مثّل ما كابدوه من صعوبات في المجال العام الموضوعَ المحوري لهذه الدراسات والتقارير. بيد أن تحويل مركز الانشغال من مستوى العلاقات الكلي Macro relations إلى المستوى الجزئي Micro relations، وإزاحة الدولة منه، من شأنه أن يُظهر أن الأكراد بوصفهم ذواتًا Subjects في الجسد الاجتماعي Social body الكردي يمارسون بدورهم قدرًا كبيرًا من السلطة، سواء على مستوى الجماعة بغرض التقليل إلى أقصى حد ممكن من الإجراءات المتخذة ضد التعبير عن اللغة الكردية في الفضاءات العمومية، أو على مستوى الأفراد من خلال تحدي الخطاب الأمني Security discourse الفاعل في أوساط بعضٍ من عامة الناس.

تُظهر المعطيات الإثنوغرافية أن الارتكاز على تحليلٍ يقوم على استقطاب ثنائي في علاقات السلطة من شأنه أن يحجب السلطة التي استطاع الأكراد ممارستها بوصفهم جماعة، وأن يحول دون تبيان ما امتلكوه من فعالية Agency بوصفهم ذواتًا. ومن ثم، فإن قَصر تعقيد علاقات الحياة اليومية على كونها مجرد علاقة سيطرة ثنائية البعد سيؤدي إلى إغفال امتحان الكثير من علاقات السلطة القائمة. يزودنا مفهوم

(1) Harriet Allsopp, *The Kurds of Syria: Political Parties and Identity in the Middle East*, Library of Modern Middle East Studies 144 (London: I. B. Tauris, 2014); Anita L. P. Burdett (ed.), *Records of the Kurds: Territory, Revolt and Nationalism, 1831–1979: British Documentary Sources*, vol. 12, Cambridge Archive Editions (Cambridge: Cambridge University Press, 2015); Alessandra Galié & Kerim Yildiz, *Development in Syria: A Gender and Minority Perspective* (London: Kurdish Human Rights Project, 2005); Michael M. Gunter, *Out of Nowhere: The Kurds of Syria in Peace and War* (London: Hurst & Company, 2014); Human Rights Watch, *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Asad Regime*, Human Rights Watch Books (New Haven: Yale University Press, 1991); Human Rights Watch, "Syria: The Silenced Kurds," *Middle East Report*, vol. 8, no. 4(E) (October 1996), accessed on 20/1/2020, at: https://bit.ly/3uMmQko; Human Rights Watch, *Group Denial: Repression of Kurdish Political and Cultural Rights in Syria* (New York: Human Rights Watch, 2009); Robert Lowe, "The Emergence of Western Kurdistan and the Future of Syria," in: David Romano & Mehmet Gurses (eds.), *Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East: Turkey, Iran, Iraq, and Syria* (New York: Palgrave Macmillan, 2014), pp. 225–246; David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, 3rd ed. (London: I. B. Tauris, 2007); Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies 16 (London/ New York: Routledge, 2009); United States Department of State, Bureau of Democracy, *2006 Country Report on Human Rights Practices: Syria* (Geneva: Refworld, 2007); Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press; Kurdish Human Rights Project, 2005); Kerim Yildiz & Harriet Montgomery, *The Kurds in Syria: Denial of Rights and Identity* (London: Kurdish Human Rights Project, 2004).

السلطة الفوكوي[2] بمعاينة لعلاقات الإخضاع المتعددة التي تتخذها علاقات السلطة في تجلياتها المحلية، وتوظّفه هذه الدراسة للتوصل إلى تحليل لعلاقات السلطة المنتشرة Diffused power relations.

يتسم مفهوم السلطة الفوكوي بالقصور حين يتعلق الأمر بتناول الحياة في ظل الأنظمة السلطوية Authoritarian regimes (نظرًا إلى حاجة علاقات السلطة، لكي تكون فاعلة، إلى درجة معينة من الحرية). لكن بالنظر إلى أن الخطاب الذي يُضفي طابعًا أمنيًا على اللغة الكردية قد تجاوز حدوده القانونية وبات فاعلًا في الأجساد التي تتلقى هذه اللغة، فتدركها بوصفها موضوعًا شائنًا، فإن هذا المفهوم يتيح مع ذلك تحليلًا لفهم الأجساد الخاضعة في الخطاب الأمني وعلاقات السلطة المتجذرة بعمق في العلاقات المتبادلة. وبما أنه قد أمكن التقليل إلى حد بعيد من الإجراءات المتخذة ضد اللغة الكردية في مناطق الأكثرية الكردية، وكذلك أمكن تحدي التدخلات في إطار العلاقات المتبادلة؛ فإن من شأن تحليل علاقات السلطة أن يسهم أيضًا في تعرف الفعالية التي تمارسها أقلية ما بوصفها جسدًا اجتماعيًا، وبوصفها مجموعة أفراد في ظل السيطرة القمعية.

ولمزيد من التفصيل والتشبيك، تبدأ الدراسة بتقديم موجز للإجراءات التقييدية المتخذة ضد استخدام اللغة الكردية في الفضاءات العمومية، ثم تعرض المعطيات الإثنوغرافية التي جُمِعت من مقابلات شبه منظمة أجريت مع أكراد سوريين في إقليم كردستان العراق بين عامي 2018 و2019. وقد أخذ جمع المعطيات في الاعتبار تصنيفات مثل النوع والعمر والمعتقد والتعليم، ومكان الإقامة، ريفًا كان أم مدينة، وفي مناطق ذات أغلبية كردية أم ذات أقلية كردية. أُجريت المقابلات مع أكثر من 80 شخصًا في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، حيث التقى الباحثون المستجيبين في بيوتهم أو في فضاءات عمومية كالمقاهي وأماكن العمل، وفي مخيمات اللاجئين ومراكز المدن.

تُظهِر تجارب هؤلاء المستجيبين ومشاهداتهم التي شاركونا إياها أثناء المقابلات كيف بات خطاب التمثل الأمني للغة الكردية فاعلًا في أوساط الناس العاديين، وكيف أمكن الحد منه وتحدّيه في العلاقات المتبادلة. ويجري هنا توظيف مفهوم السلطة الفوكوي لتحليل المعطيات الإثنوغرافية، بما يسمح بتسليط الضوء على الكيفية التي تفعل بها السيطرة الاجتماعية فعلها عبر الأفراد العاديين الذين يقفون في وجه سيطرة الدولة على المجال العام وفي وجه أمننتها اللغة الكردية. ولما كان المجال العام بوصفه مفهومًا يتضمن جميع النطاقات التي تخصّ عموم الناس والتي تستهدفها الإجراءات القانونية للدولة بالتنظيم، فإنه

(2) Michel Foucault, *The Archaeology of Knowledge*, A. M. Sheridan Smith (trans.) (New York: Pantheon Books, 1972); Michel Foucault, *The History of Sexuality*, Robert Hurley (trans.) (New York: Pantheon Books, 1978); Michel Foucault, "The Subject and Power," *Critical Inquiry*, vol. 8, no. 4 (1982), pp. 777–795; Michel Foucault, "The Ethics of Care for the Self as a Practice of Freedom: An Interview with Michel Foucault on January 20, 1984," J. D. Gauthier (trans.), *Philosophy & Social Criticism*, vol. 12, no. 23 (July 1987), pp. 112–131; Michel Foucault, *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*, with Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault, Graham Burchell, Colin Gordon & Peter Miller (eds.) (Chicago: University of Chicago Press, 1991); Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, Alan Sheridan (trans.), 2nd ed. (New York: Vintage Books, 1995); Michel Foucault, *Power: The Essential Works of Foucault 1954–1984*, James D. Faubion (ed.), vol. 3 (London: Penguin, 2002); Michel Foucault, *Society must be Defended: Lectures at the Collège de France, 1975–76*, Mauro Bertani, Alessandro Fontana & François Ewald (eds.), David Macey (trans.) (New York: Picador, 2003).

سيُستخدم على نحو رئيس للإشارة إلى أجهزة الدولة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى خضوع العديد من الفضاءات العمومية للسيطرة الاجتماعية منذ فشل الدولة بوصفها جسدًا إداريًا ووسيطًا. ونجد مثالًا حيًا على هذا الفشل في إنكار الدولة، بوصفها منظّمًا، التحدث بالكردية في النقاشات الدائرة بين الناس في الفضاءات العمومية. ونوضح هذا المثال في هذه الدراسة استنادًا إلى ما نقدّمه تاليًا من معطيات.

أولًا: سيطرة العامة على الإجراءات القمعية

كانت اللغة الكردية، بوصفها خاصية جوهرية للهوية الكردية، أحد أول المقاصد التي استهدفتها السياسات الاستيعابية للدولة وأكثرها أهمية. واتجهت جهود الدولة المتواصلة للحد من حضور الهوية الكردية في المجال العام نحو تقييد استخدام اللغة الكردية ومحاولة استبدالها باللغة العربية، إلى جانب الحد من التعبير عن الممارسات الثقافية. وتضمنت القيود المفروضة على استخدام اللغة الكردية منع هذا الاستخدام في مجال الخدمات العامة، وحظر إنتاج المواد الثقافية كالموسيقى والأفلام والمسرحيات والمنشورات المختلفة، وحظر الأعمال التجارية التي لا تحمل أسماء عربية في المناطق التي يقطنها الأكراد، وعدم تسجيل المواليد الأكراد بأسماء كردية، وعدم السماح باللغة الكردية لغةَ تعلّم بأيّ حال ووسيلة[3]. وبموجب الأمر الإداري رقم 15801 الصادر عن وزارة الإدارة المحلية في 18 أيار/ مايو 1977، استبدلت أسماء المدن والقرى الكردية بأسماء عربية[4]. ثم مُنع استخدام اللغة الكردية في أماكن العمل بموجب مرسوم صدر عام 1986، ثم حظَر مرسوم لاحق صدر عام 1988 غناء الأغنيات غير العربية في الأعراس والمهرجانات[5]. وبدءًا من عام 1992، أبلغ السكان المقيمون في الحسكة منظمة هيومن رايتس ووتش أنهم ووجهوا برفض تسجيل مواليدهم بأسماء كردية، وأثناء تساؤلهم عن فحوى المرسوم رقم 122 الذي يقنّن هذه المسألة، كان موظفو الحكومة يفسرونه بوجود حظر على استخدام اللغات الأجنبية (بما في ذلك الكردية) في أماكن العمل، وكذلك بعدم وجود أحرف (أصوات) كردية في اللغة العربية[6]. وقد كان آخر ما أُبلِغ عنه من إجراءات قانونية قرارًا صدر في أيار/ مايو 2000 قضى بحظر تداول أشرطة الكاسيت ومقاطع الفيديو والأسطوانات الموسيقية الكردية، وبإغلاق المراكز الثقافية والمكتبات الكردية[7]. وفي تعارض مع المخطط الحضري، جاء المرسومان رقم 49 و59 لعام 2008 ليحظرا أيّ بيع للعقارات على امتداد الحدود مع تركيا، ويتسببا في هدمٍ للمباني[8].

(3) Human Rights Watch, *Syria Unmasked*; Human Rights Watch, "Syria: The Silenced Kurds," p. 6; Human Rights Watch, *Group Denial*, p. 11; Lowe, p. 235; Carsten Wieland, *Syria at Bay: Secularism, Islamism and 'Pax Americana'* (London: Hurst & Company, 2006), p. 47; Yildiz & Montgomery, pp. 98–99.

(4) Human Rights Watch, "Syria: The Silenced Kurds," p. 28.

(5) Ibid.; McDowall, p. 476.

(6) Human Rights Watch, "Syria: The Silenced Kurds," p. 28.

(7) Gunter, p. 21.

(8) Myriam Ababsa, "The End of a World: Drought and Agrarian Transformation in Northeast Syria (2007–2010)," in: Raymond Hinnebusch & Tina Zintl (eds.), *Syria from Reform to Revolt*, vol. 1: *Political Economy and International Relations* (New York: Syracuse University Press, 2015), pp. 199–222; Habitat International Coalition's Housing and Land Rights Network, "Systematic Housing and Land Rights Violations against Syrian Kurds," Habitat International Coalition, 3/10/2011.

وعلى الرغم من أن القيود الموضوعة لم تستهدف اللغة الكردية بتسميتها صراحةً، فإنه مع فرض اللغة العربية لغةَ تواصل وحيدة في مجال الخدمات العامة، والسماح بالتدريس باللغات الأرمنية والسريانية والعبرية والإنكليزية والفرنسية، لكن ليس بالكردية تحديدًا، بدا واضحًا أن المستَهدَف الوحيد من الإجراءات القانونية هو اللغة الكردية، إذ كان في استطاعة الأقليات الإثنية المسيحية واليهودية، كالأرمن والآشوريين واليهود، استخدام لغاتها للتعليم في المدارس الخاصة ودور العبادة[9]، في حين حُرم الأكراد من الحقوق الجمعية التي أتيح التمتع بها لغيرهم من المجموعات الإثنية، على الرغم من كونهم من أهل البلاد الأصليين ويمثلون نحو 20 في المئة من سكانها. وهكذا، فإن سياسات المجانَسة Policies of homogenisation، التي استهدفت الأقليات الإثنية بدءًا من عام 1949[10]، والتي قمعت الجماعات غير العربية[11]، إنما قصدت السكان الأكراد على نحو رئيس، وهو ما أوردته أيضًا التقارير التي أرسلتها مكاتب الشؤون الخارجية في المنطقة إلى حكوماتها[12].

ونجد مثالًا مثيرًا للاهتمام على كل ما سبق فيما أورده لنا أحد المستجيبين من قامشلو يدعى ديار، وهو ذكر في الثلاثينيات من عمره: "قد يحدث أحيانًا أن نتعلم [كتابة] الكردية بأنفسنا في المدرسة. حين كنت في حدود الخامسة عشرة أو السادسة عشرة من عمري كنا نعيش الأمر بوصفه تحديًا، إذ كان فعلًا محفوفًا بالمخاطر. لكننا لم ندرك حينها كنهه تمامًا، وعندما كان يُقال لنا إنه فعل ممنوع، ماذا كنا سنفعل؟ على سبيل المثال، كانت هنالك حصة للرياضة، وكانوا (أي الطلاب) يخرجون للعب خارجًا، فكنا نطلب في هذه الأثناء من الأكراد أن يبقوا: 'لا تخرجوا للعب. لدينا حصة للغة الكردية'. وهنا يتولى أحدنا مهمة تدريسنا اللغة الكردية. حدث مرة أن أُلقي القبض عليّ. كانت هنالك تلك الصديقة العربية التي نحبّها كثيرًا، وهي طالبة معنا في الصف. متى كان ذلك؟ في المدرسة، عندما كنت في السادسة عشرة من عمري، في الصف العاشر. نسيت الفتاة قارورة الماء خاصتها، وكنا في الطابق الثالث. عندما عادت لتأخذها، رأتنا جالسين بينما كنت أكتب الحروف على السبورة [يضحك ضحكة خافتة]. مرت بنا، واعتقدنا أنها لن تتقدم بأي شكوى ولن تشي بنا. [لكن] ما إن خرجت حتى دخل المدير (الموجه) وسأل: أنتم تتعلمون الكردية، أليس كذلك؟ كنت أعرف القليل من التركية فيما مضى ونسيت الكثير منها خلال السنوات القليلة الماضية. لكن الحروف الكردية هي ذاتها الحروفُ الهجائية التركية. لا فرق يُذكَر بينهما. دنا منا وسألنا 'إذن أنتم تتعلمون الكردية، أليس كذلك؟'، فأجبته: 'لا يا أستاذ، أنا أعرف التركية، ولقد أرادوا تعلّمها، فها أنا أعلمهم إياها. هكذا أنقذت الموقف، وقلت له إن باستطاعته أن يلتقط صورة ويريها لأي شخص يعرف التركية، وسيخبره بأنها حروف تركية بالفعل، فقال لي: 'لا تعلم التركية أيضًا، لا تفعل هذا!'".

(9) Thomas Colleto, *Syria: A Country Study* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1988), pp. 68–70; United States Department of State, Bureau of Democracy, *2006 Country Report on Human Rights Practices: Syria*.

(10) Tejel, p. 41.

(11) John McHugo, *Syria: A Recent History* (London: Saqi Books, 2015), p. 257.

(12) Burdett (ed.).

ولما كانوا يعلمون بحظر تدريس اللغة الكردية، فإنهم سيلجؤون من ناحية إلى تعلّمها خفيةً وبطريقة وصَفَ ديار نهايتها بـ "القبض عليه" كما لو أنه متورط في نشاط غير قانوني. ومن ناحية أخرى، ونظرًا إلى سماح تعليم اللغة التركية خلافًا لحال الكردية، فقد ارتأى ديار القول بتعليم اللغة التركية وذلك ذريعة جيدة لتجنّب مواجهة إجراءات تأديبية نظرًا إلى تشابه حروف اللغتين. وعلى الرغم من عدم وجود أساس قانوني يمنع الطلبة من تعلم اللغة بأنفسهم، ما دام الأمر لم يأخذ شكل حصة دراسية رسمية، فإن ديار ومدير المدرسة والزميلة الطالبة وعددًا آخر من الطلبة كانوا جميعًا على علم بأن تعلم اللغة الكردية وتدريسها في المدرسة من الأفعال التي ينطوي عليها مخاطرة.

بدا جليًا أن ما قام به ديار ومن معه من الطلبة بتعلّم اللغة الكردية خفيةً، وما قامت به الزميلة من إبلاغ عنهم، ثم المدير بمنع الأمر، يجسّد في مجمله أفعالًا تتماشى مع خطاب يضفي على اللغة الكردية طابعًا أمنيًا. ومع أن الطالبة كانت إحدى الزميلات المحبّبات جدًا إلى قلوبهم، ولعل علاقة جيدة كانت تربطها بهم بدورها، بالنظر إلى أنهم لم يتوقعوا منها الإبلاغ عنهم، فإنها شعرت بأن ما رأته هو فعل غير مشروع ينبغي الإبلاغ عنه في الحال. وأثناء إخطاره بالأمر، أحسّ المدير بدوره بضرورة اتخاذ إجراء فوري للحيلولة دون تدريس اللغة الكردية في المدرسة. واضحٌ تمامًا أن الزميلة والمدير لم يفكّرا في الأسباب التي تجعل من الواجب عليهما الإبلاغ عن تعلّم لغةٍ في المدرسة والوقوف ضده. هكذا وافقت ردود الفعل على تدريس الكردية خطابَ التمثل الأمني لهذه اللغة الذي استطاع استثارة بعض أنماط السلوك المسنونة مسبقًا في أجسادهم التي تكمن فيها الخطابات بوصفها مفعولات، وتشتغل Function من خلال أفعالهم الأنطولوجية[13].

إضافة إلى ذلك، وخلافًا لحال المجال العام، لم تستطع الأمننة أن تصمد في المجال الاجتماعي للحياة اليومية، حيث عاش العرب والأكراد معًا. على سبيل المثال، حين سألتُ حنيفة، وهي إحدى المستجيبات من عفرين في أوائل العقد السابع من عمرها، عن كيفية تعلّمها اللغة العربية من دون أن تذهب إلى المدرسة، أخبرتني أنها عاشت حياتها مع عرب هم أيضًا كانوا يعرفون اللغة الكردية جيدًا: "أتعرفين العربية؟ نعم أعرف. كيف تعلّمتِها؟ يوجد عرب بيننا. إذًا تعلّمتِها من خلال التفاعل معهم؟ نعم، يزوروننا، ونزورهم [...] هم يعرفون الكردية والعربية، ونحن كذلك. هم أيضًا يتكلمون الكردية؟ بالطبع، وإن هم تحدثوا بالكردية فلن تعرف أنهم عرب [انضم إليها ابنها الجالس معنا مؤكدًا قولها هذا]. إذا تكلّم الناس العربية فلن تعرف أنهم أكراد. فهمت. الأكراد إذًا يعرفون العربية والعرب يعرفون الكردية. نعم. لقد نشؤوا في القرية مثلما نشأنا فيها. كنا جميعًا في قرية واحدة".

احتضن العرب ممن يعيشون مع الأكراد ويتفاعلون معهم في الحياة اليومية اللغةَ الكردية، مثلما تبنّى الأكراد الذين يعيشون مع العرب اللغة العربية، من دون أن يعني ذلك استبدال لغة بأخرى. إلا أن الشرخ القائم بين الفضاءات العمومية الخاضعة لتنظيم الدولة من جهة والبيئة الاجتماعية للحياة اليومية من جهة أخرى، ارتبط بخطاب الأمننة نفسه، هذا الخطاب الذي يجد له مكانًا فيثبت في الأجساد لكن من دون أن يدخل حيز التنفيذ الفعلي. وبذا، فعلى الرغم من نفاذ الإجراءات القانونية على المستوى

(13) Irene Costera Meijer & Baukje Prins, "How Bodies Come to Matter: An Interview with Judith Butler," *Journal of Women in Culture and Society*, vol. 23, no. 2 (Winter 1998), pp. 275–286.

الكلي، فقد استمر استخدام اللغة على المستويين الجزئي والمتوسط بإعادة إنتاج الشروط التي تصدّق على اللغة إلى حدّ تعلّم السكان العرب إياها، فضلًا عن أنه تم تحقيق توازن فيما يخص بعض إجراءات المستوى الكلي مثل التعامل مع اللغة في الفضاءات العمومية من منظور أمني خالص. وهو ما سيفصله المبحث التالي.

ثانيًا: السيطرة وعلاقات السلطة في الفضاءات المتنازع عليها

في آب/ أغسطس، وفي مساء صيفي لطيف في مخيم دارة شكران الواقع شمال أربيل والذي يبعد نحو ساعة بالسيارة عن المدينة، كنتُ أتجول في المكان لأستكشف المزيد عن حياة الناس هناك. كان قاطنو المخيم إجمالًا من الأكراد القادمين من قامشلو (القامشلي)، أكثر المدن الكردية في سورية اكتظاظًا بالسكان، ومن كوباني (عين العرب)، المدينة التي تحولت إلى أنقاض بعد تعرّضها لهجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" عام 2014.

كانت الحياة في المخيم تضجّ بالحيوية بمناسبة العيد، والناس يزورون أقرباءهم وأصدقاءهم للاحتفال بالمناسبة. بدت الأجواء أشبه ببلدة كردية صغيرة بمنازلها ومتاجرها ومطاعمها ذوات الطابق الواحد، وبتجمعات الأشخاص الذين يجلسون أمام منازلهم ومتاجرهم، وهو أمر شائع في أوساط الأكراد الذين يمضون ساعات العصر ومساءات الصيف في جلسات كهذه. صادفت خلال تجوالي ثلاثة أصدقاء هم أحمد وميران، ثم جمال الذي انضم إلينا لاحقًا، جالسين أمام منزل يقطنه أحمد مع عائلته. كان أحمد وميران يستمتعان بنسيم المساء في صيف أربيل الحار حين دنوت منهما لأتمنى لهما عيدًا سعيدًا وأغتنم الفرصة لإجراء مقابلة معهما. ولحسن الحظ وافقا على طلبي بلطف بالغ، وجلست معهما لأبدأ المقابلة. ثم سرعان ما انضم جمال إلينا بدوره وجلس معنا ليشارك في المقابلة. كان كل من أحمد (24 عامًا) وميران (20 عامًا) من قامشلو التي أقاما فيها إلى حين مغادرتهما سورية. أما جمال (22 عامًا) فقد عاش في منطقة الزبداني في دمشق مدة 15 عامًا في إثر انتقاله من مسقط رأسه ديريك (المالكية) إلى العاصمة.

وأثناء التطرق إلى التعليم، أخبرني أحمد أن الحياة المدرسية سارت على خير ما يرام، على الرغم من مواجهة بعض الصعوبات في اللغة العربية في البدايات لعدم معرفته بها. لم يكن يُسمح بالتحدث بالكردية ضمن الصفوف الدراسية. لكن من المقبول، في المقابل، التكلم بها مع الأصدقاء داخل المدرسة. وهو ما أكّده ميران كذلك موافقًا على ما قاله أحمد، في حين لم يتفق جمال معهما في هذا التوصيف، إذ أشار إلى أن الوضع في دمشق كان مختلفًا تمامًا، وأن "التكلم بالكردية داخل المدرسة قد يكلفك عقوبة الفصل لثلاثة أيام، ولهذا السبب حدثت مشاجرات عدة بيننا وبين طلبة عرب لتنصتهم علينا وإبلاغ مدير المدرسة بالأمر". ويتابع جمال موضحًا أنهم نتيجة ذلك، إذا ما حدث أن تكلموا بالكردية ومرّ بهم شخص ما، فسيتوقفون عن الكلام إلى حين مغادرته. هنا التقط ميران الحديث ليتابع مشيرًا إلى أن اختلاف الحال في قامشلو يرجع إلى كونهم جميعًا من الأكراد. وأشار أحمد إلى أنه لما كانت أعداد الأكراد أكبر في قامشلو، فإن النظام لم يستطع إخضاعهم، لذلك

كان يميل إلى أن يغضّ الطرف عن أمور كهذه، في حين لم تكن أعداد الأكراد كبيرة في دمشق، ما أعطى الغلبة للنظام.

وأوضح جمال بمزيد من التفصيل أن مشاجرات كانت تحدث أحيانًا مع بعض الطلبة العرب الذين يطلقون على زملائهم تسمية "كِردي" وهو نطق لكلمة "كُردي" العربية ينطوي على تقليل في المرتبة. وعلى الرغم من أن جمال دخل في مشاجرات مع الطلبة بسبب تعليقاتهم، فإن هذا النوع من التعليقات لم يكن يقتصر على الطلبة وحدهم، بل قد يصدر عن المدرسين أنفسهم أثناء مخاطبتهم طلبتهم الأكراد. وقد ولّد هذا الوضع حالة من الحزن لدى جمال، إذ كانت ملاحظات كهذه تتسبب له بأذى ناجم عن إحساسه بأنه عرضة للانتقاص وغير معترَف به بوصفه فردًا. وأشار ميران إلى أنهم لم يعيشوا في قامشلو أي شيء من هذا القبيل، لأن الأكراد كانوا كثرة هناك. وأردف جمال أن سبب مثل هذا الاختلاف إنما يرجع إلى اعتبار قامشلو منطقة من كردستان، ومن ثم لم يكن في استطاعة النظام القيام بمثل هذه الممارسات هناك. في المقابل، ولأن الأكراد كانوا أقلية في دمشق، فإن أيّ فعل تجاههم كان ممكنًا. وأشار كذلك إلى أن هذا الوضع القائم في دمشق جعله حديثه بالكردية أقل يومًا بعد يوم، إذ اقتصر استخدامها على حدود الأسرة والأقرباء.

إن اختلاف الظرف القائم في قامشلو، الذي جعل الأوضاع فيها أفضل مقارنة بدمشق، إنما يرجع على نحو رئيس إلى كون الفرد محاطًا بأكراد، ما أدى إلى تحسين الشروط القائمة من خلال إتاحة الفرصة لأن يشعر الناس بالأمان أثناء حديثهم بلغتهم فيما بينهم، خلافًا لحال جمال الذي كان خاضعًا لتلصص الآخرين. من جانبها، أوردت ريتا Rita (29 عامًا)، وهي إحدى المستجيبات من قامشلو، معلومات يمكن بالاستناد إليها التوصل إلى أنّ الفرد في حال كونه محاطًا بأكراد في المدرسة فإنه من شأنه أن يُحدث فرقًا من حيث إمكان التحدث معًا بالكردية في باحة المدرسة، بل حتى داخل الصفوف في حال كون المعلم كرديًا: "ألم يكن التحدث بالكردية مقبولاً في المدرسة، ولا حتى بين الأصدقاء؟ لنقل إن اقتصار الأمر على الحديث بين الأصدقاء لم يكن ليشكل في قامشلو مشكلة كبيرة لأن جميع معلمينا كانوا من الأكراد. لكنهم كانوا يميلون إلى أن يقولوا لنا: 'لا يمكنكم التكلم بالكردية داخل الصف، عليكم التكلم بالعربية'. ومع الأصدقاء؟ كنا نتحدث الكردية مع الأصدقاء ما لم يكن المعلم عربيًا، فالمعلمون من العرب ما كانوا ليسمحوا بذلك. وإذا كان المعلم كرديًا؟ كان يسمح بذلك. هل كان معكم في الصف طلبة من العرب؟ وهل كانوا يعلقون على الأمر؟ كانوا يتعلمون الكردية أيضًا. مثلما قلت لك، عند وجود أعداد قليلة من العرب في أوساط الأكراد، فإنهم يتعلمون اللغة الكردية أيضًا".

أدرك زين (60 عامًا)، وهو من قامشلو، وكان قد بدأ دراسته في إحدى القرى ثم انتقل لمتابعتها في المدينة، أن مدرسة المدينة أشد صرامة في منع التكلم بالكردية، إلى حد عدم إمكان استخدامها في باحة المدرسة. مع ذلك، ولأن معظم الطلبة كانوا من الأكراد وبدت القلة من الطلبة العرب الموجودة بينهم ظاهرة جدًا للعيان، فقد استطاع الطلبة الأكراد التكلم بالكردية فيما بينهم ما لم يوجد معهم شخص لا يمكنهم التحدث بلغتهم أمامه. وهكذا، فخلافًا لحال ريتا التي امتلكت مساحة حرية أكبر لأن معظم معلّميها كانوا من الأكراد، لم يكن في استطاعة زين استخدام الكردية بحرّية في

المدرسة لأن معظم معلّميه كانوا من العرب. وكما ذكر رودي (62 عامًا)، وهو أحد المستجيبين من الدرباسية، كان هنالك مدرسون من مصر في زمن عمّته التي تكبره ببضعة أعوام. أما في زمنه فبات المعلمون في معظمهم من الساحل السوري وقلة منهم كانت من أبناء المنطقة. ثم مع ازدياد أعداد المعلمين من الأكراد بمرور الزمن، صار التحدث بالكردية بحرّية أكبر ممكنًا في البلدات الصغيرة. أما في القرى، فقد وصل الأمر أحيانًا ببعض المعلمين إلى حد تقديم إيضاحات وشروح إضافية باللغة الكردية داخل الصفوف. لكن، لما درس كل من رودي وعمّته المرحلة الابتدائية في القرية مثلما هو حال زين، فإنهما لم يواجها أيّ مشكلة في استخدام الكردية لأن مَن حولهم كانوا جميعًا من الأكراد، وبذا سينزع المعلمون القادمون للعمل في القرية إلى التكيف مع حياة أبنائها، لا إلى فرض نمط حياة مغاير عليهم.

"هل اختلفت حياتكم المدرسية كثيرًا عن حياتكم خارج المدرسة؟ لا، على الإطلاق! كانت المدرسة بيتًا من بيوت القرية، فأنى لنا أن نذهب إلى أي مكان آخر؟! بل على العكس، كان يأتي إلينا المدرسون ويصيرون مثل الأكراد. حتى الدجاج كان كرديًا [يضحك]. كانت القرية برمتها كردية، وكذلك القرى المحيطة بها، لم يكن هنالك عرب، ما من عرب بيننا".

بيد أن التحدث بالكردية يصير أشد تعقيدًا حيث يكون الأكراد أقلية. يذكر ديار الذي درس وعاش في دمشق 8 سنوات، بعض ما واجه من صعوبات أثناء دراسته في جامعة دمشق: "كان هنالك ذاك الشاب، من محافظة في الجنوب السوري، في أقصى الجنوب، من مدينة تدعى درعا. مرة كنا نتحدث باللغة الكردية مع زميل في الجامعة فسألنا: 'ما اللغة التي تتكلمون؟' قلت له: 'إنها الكردية'. لم يستطع أن يعرف اللغة، ولعله لم يكن يعرف شيئًا عن الأكراد. قال: 'ممنوع تحكي كردي'، ما يعني أنه من المحظور عليك التكلم بالكردية، فقلت: 'لم هذا المنع، ما الذي فعلناه لكم؟ جاء الفرنسيون واضطهدوكم، وتعدّوا على كرامتكم وشرفكم (ناموسكم)، وعلى نسائكم، لكن اللغة الفرنسية تُدرس في جامعات دمشق وحلب [...] كان إبراهيم هنانو كرديًا قاد الثورة ضد الانتداب الفرنسي لينقذكم، وبدلًا من شكرنا، تأتي لتقول لنا إن لغتنا ممنوعة؟' صمت تمامًا بعدها ولم يقل شيئًا".

عاشت ريتا تجربة مشابهة أثناء دراستها في جامعة حماة، قبيل اندلاع الحرب الأهلية بقليل، حيث كانت تتابع دراستها الجامعية إبان المرحلة المبكرة الأولى من الحرب. وفي حين كانت تُحادث إحدى صديقاتها بالكردية، حذّرها أحد المحاضرين من استخدامها إياها داخل الحرم الجامعي. أجابته بأنها لم تكن تتكلم معه، بل مع صديقة كردية، ومن الطبيعي تمامًا أن تتحدث بالكردية مع الأكراد. ولأن المحاضِر ظن أنها كانت أكثر عنادًا من أن تقبل الإقرار بخطأ فعلتها، ولم يكن هنالك أيّ أساس قانوني لتبرير عدم مقبولية استخدامها اللغة الكردية داخل الحرم الجامعي؛ فقد لجأ إلى طالب كردي أقدم منها في القسم وطلب منه أن يتحدث إليها في هذا الشأن. غير أن الطالب الأقدم لم يجد بدوره في الأمر خطأً يُذكر، فلم يتمكن المحاضر من الإلحاح أكثر.

ثالثًا: الجسد الاجتماعي وسلطة العلاقات العادية

لم تقتصر الفروق بين مناطق الأكثرية ومناطق الأقلية الكردية، وكذلك بين المجال العام والبيئة الاجتماعية، على ترسيم حالة تمايز تتسم بحرّية أكبر في التكلم باللغة الكردية، بل تعدتها إلى تمايز في تعلّم اللغة أيضًا، اقتصر على حدود التخوم الأنثروبولوجية الهامشية من المجتمع الكردي. ونجد مثالًا حيًا على ذلك في الأكراد الذين يستخدمون اللغة العربية في حياتهم اليومية في المخيمات التي زرتها. كان بعض المستجيبين في المقابلات حين سؤاله عن سبب عدم معرفته بالكردية، يفسر الأمر بنشأته في مناطق لا تضم الكثير من الأكراد، وقد أدى الدفع باستخدام الكردية ضمن إطار الحدود الضيقة للمجال الخصوصي إلى الحد من تعلّمها أيضًا، فاقتصر هذا التعلم على ما عبّر عنه يوسف، وهو مستجيب من قامشلو في أوائل العقد السابع من عمره، في حدود "البيوت الكردية والشوارع الكردية". ويرجع الأمر إلى أنه لم يكن في إمكان الأكراد التحدث بالكردية إلا مع أفراد أسرهم وأقربائهم كحال ما أورده جمال في دمشق كذلك. ومن جانبه، أخبرني فيصل وهو في أواخر العقد السادس من عمره من قامشلو، وسياسي ومدرس مفصول من عمله، عن مدى إحساسه بأنه شاكر وممتن لنشأته في أوساط الأكراد، وذلك بعد أن التقى صبيًا كرديًا لا يعرف اللغة: "في طفولتي، عرفت أنني كردي من خلال لغتي [...] لدينا مثلًا ذلك الشاب الذي كان في زيارتنا يوم أمس، وهو دمشقي النشأة بينما ترجع أصوله إلى كوباني. إنه لا يعرف لغته، وقلت إنني محظوظ جدًا لأنني لم أكبر في أماكن كدمشق واستطعت بذلك تعلّم لغتي وتعرّف غايتي وقضيتي (الكردية). إنه لفضل كبير أن نكون قد نشأنا في المجتمع الكردي حيث يكون المرء كرديًا بشكل طبيعي. وكذلك اتسمت نشأتنا بعدم وجود احتكاك كبير مع قوميات أخرى، بحيث إن جميع من في قريتنا كانوا من الأكراد".

ومع ذلك، لم تكن هذه الفروق بين مناطق الأكثرية ومناطق الأقلية الكردية موضوع انشغال دائم لدى الناس، باعتبار أنهم كانوا قادرين على تكييف أنفسهم بعضهم مع بعض من دون أن يعني ذلك استبدال حياة بأخرى في المجال الاجتماعي للحياة اليومية. وعبّر الكثيرون أيضًا عن سعادتهم بحياتهم في دمشق وحلب، ومن بينهم جوان، وهو أحد المستجيبين في بداية العقد السادس من عمره، وقد أمضى حياته بين ديريك وقامشلو طوال 22 سنة، ثم انتقل لاحقًا إلى حلب للدراسة وعاش فيها إلى حين مغادرتها عام 2012، ففي أثناء حديثه عن الفروق بين التجربتين وعن مدى سعادته بحياته في حلب، كشف المزيد عن السلطة الموجهة إلى الجسد الاجتماعي، والتي أشار إليها بمسمى "القوقعة": "فضلًا عن النجاح الدراسي، فإن مرحلة الدراسة الجامعية، بوجه خاص، هي باعتقادي المرحلة الأفضل في حياتي كلها. إنها مرحلة تفتح العقل والقلب معًا، وهي تجربة تتيح معرفة ثقافة جديدة ومجتمع جديد، مجتمع متنوع؛ ذلك أننا عندما كنا نعيش في القرية [في ديريك حتى سن الثانية عشرة]، ثم في قامشلو التي كانت مدينة متعددة الإثنيات حتى إن بإمكاننا القول إن جميع المكونات السورية كانت حاضرة فيها؛ كنا مع ذلك كله ما نزال نحيا في قوقعة، إما قوقعة القومية الكردية أو المجتمع الكردي أو الجماعة العائلية. أما في الجامعة، فتجد أشخاصًا قادمين من المناطق كلها وينتمون إلى ثقافات مختلفة، ويمكننا القول إن تبادلًا يحدث بين الثقافات والمعتقدات، تزدهر به شخصية الفرد وتتطور".

أثناء الانطلاق من منظور تفاعلات الحياة اليومية التي يخضع لها الفرد، وإزاحة أجهزة الدولة والإجراءات القانونية من نقطة المركز، يصبح في الإمكان تبيّن السلطة الموجّهة التي يمارسها عبر الأفراد العاديين الكيانُ الذي قد يبدو، من منظور المستوى الكلي، كيانًا غير فاعل. ويُظهر الاستطلاع التفصيلي لعلاقات المستوى الجزئي في الحياة اليومية كيف يكون الناس العاديون، الذين ليس لهم أي ثقل سياسي بوصفهم أفرادًا، فاعلين يمتلكون قوة التأثير في توجهات الحياة العادية في مجال الحياة الاجتماعية، على غرار أجهزة الدولة التي تهدف إلى القيام بعمليات كهذه على نطاق واسع في الفضاءات العمومية. ولما كان عمل هؤلاء الفاعلين يجري على المستوى الجزئي لعلاقات الحياة اليومية، فإنهم ينطوون في الواقع على القوة اللازمة لكي يكونوا مؤثرين في الأجساد الداخلة في علاقات متبادلة. وينطبق هذا الأمر على كل من الأجساد التي في إمكان الخطاب الأمني أن يكون فاعلًا من خلالها، والأجساد التي تعيد إنتاج اللغة الكردية وتصدّق عليها.

ولما كانت تفاعلات كهذه تتجاوز العلاقات الشخصية وتكون أكثر شيوعًا وأكثف حضورًا في الطبيعة، لأنها تحدث في كل مرحلة من مراحل الحياة، فإنها - باعتبارها "قوى شخصية"[14] - تحمل تأثير "التشكيل المتبادل للأفراد"[15]، وبذلك فهي تُعد جوهرية لظاهرة المجتمع ومقومًا رئيسًا لأي حياة اجتماعية. درس جورج هربرت ميد George Herbert Mead بدوره الظاهرة ذاتها، وعرّفها بمسمى "الاشتغال المؤسسي" Institutional functioning[16] الذي يفعل فعله من خلال "موقف/ مواقف ممأسسة"[17] يمارسها "فرد/ أفراد ممأسسـ/ون"[18]. وأسهم بيير بورديو[19] كذلك في المزيد من الانتشار لهذه الفكرة وذلك من خلال مفهومه عن "الهابيتوس" Habitus الذي يشير إلى تلك المعرفة الناجمة عن خبرات متراكمة مُستدمَجة Internalized، والتي تشكّل خصيصة حياة اجتماعية - ثقافية ما، بما فيها اللغة واستخدامها. وكما أوضح بتفصيل أكبر، فإن هذه العلاقات هي ما يقود إلى انطباع المعرفة بالخبرات المتراكمة في الأجساد، عبر أجساد يكون كل واحد منها فاعلًا في الآخر، وهي التي تصدّق على الطبيعة الاعتيادية من خلال الإبقاء على ديمومة الحياة العادية التي تحدث فيها المواقف المؤسسية "على نحو عفوي تمامًا"[20]. ومع كل هذا "التعدد لعلاقات القوة المتأصلة في المجال الذي تكون فاعلة فيه، والذي يشكّل بدوره تنظيمها الخاص"[21]، تصير السلطة التي تمارسها هذه العلاقات

(14) John Henry Wilbrandt Stuckenberg, *Introduction to the Study of Sociology* (New York: A. C. Armstrong and Son, 1898), p. 127.

(15) Georg Simmel, *The Sociology of Georg Simmel*, Kurt H. Wolff (ed. & trans.) (New York: Free Press, 1967), p. 14.

(16) Ibid., p. 155.

(17) Ibid., p. 264.

(18) Ibid., p. 211.

(19) Pierre Bourdieu, *The Logic of Practice* (Cambridge: Polity Press, 1992); Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*, Richard Nice (trans.), Cambridge Studies in Social and Cultural Anthropology 16 (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

(20) Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*, p. 167.

(21) Foucault, *The History of Sexuality*, p. 92.

كلية الوجود، إذ يمارسها الجميع في كل لحظة وفي "كل علاقة وفي جميع الاتجاهات"، وتسيطر على كل جانب من جوانب الحياة اليومية "لأنها تأتي من كل مكان"[(22)].

في سياق حديثه، أطلق جوان على هذه العلاقات تسمية قوقعة الإثنية الكردية والمجتمع الكردي والجماعة العائلية، والتي غادرها مبتعدًا حينما انتقل إلى حلب واختبر طرائق حياة جديدة مغايرة لتلك التي نشأ عليها. ومع أنه عايش بالفعل في قامشلو عربًا وآشوريين وأرمن، فإنه لم يجد الحياة في هذه المدينة مختلفة كثيرًا عما كانت عليه في إحدى قرى ديريك؛ ذلك أن حياة الأكراد في المدن ذات الأغلبية الكردية احتفظت بصلابة قوقعتها في ظل حكم النظام البعثي الذي واصل ممارسات التعريب وسياسات التلقين البعثي، والتي انطوت جميعها على الدلالة ذاتها في نظر الأكراد. كان من شأن السلطة التي مارستها تلك العلاقات أن استمرت في إعادة إنتاج اللغة الكردية والتصديق على استخدامها في الحياة اليومية. وبفضل العلاقات البينذاتية Intersubjective التي تقوم على مستوى الحياة البسيطة العادية، والتي يحدث في ضوئها الفعل المتبادل للأجساد المختلفة، لم يقتصر تعلّم الكردية على الأكراد، بل تعلّمها كذلك العرب المقيمون في مناطق الأغلبية الكردية بغرض التواصل مع جيرانهم وزملائهم وأصدقائهم، تمامًا كحال الأكراد مثل حنيفة التي تمكنت من تعلّم العربية بفضل جيرانها العرب وبتأثير التفاعل معهم. وكذلك نجد رواية مشابهة فيما أوردته ريتا التي لاحظت بدورها ظاهرة تكلّم السكان العرب بالكردية في حال إقامتهم في مناطق الأغلبية الكردية. وشاركنا رشيد أيضًا، وهو أحد المستجيبين في مطلع العقد الخامس من عمره من عفرين، تجربة مماثلة عاشها مع جيرانه، حيث كان يرسل أطفاله إلى بيوت جيرانه العرب لكي يتعلموا العربية حتى لا يواجهوا صعوبات عند بدء التعليم الرسمي: على سبيل المثال، كان عندنا جيران من العرب، وعندما كان أطفالي صغارًا، كنا نرسلهم للعب مع أبناء الجيران فيتعلمون بذلك العربية. مضى أسبوع وأسبوعان، ومع مرور بعض الوقت جاءني الجار قائلًا وهو يضحك: "بدلًا من أن يتعلم صغارك العربية، فإن صغاري هم من تعلموا الكردية".

كانت البيئة الاجتماعية بوصفها تجسيدًا للخصائص الاجتماعية - الثقافية من القوة إلى حد تقويض بعض السياسات المعادية للأكراد، مثلما يتضح من تأكيد أحمد أن النظام كان يغضّ الطرف عن استخدامهم الكردية في المدرسة على اعتبار أن المنطقة اتسمت بكثرة نسبية في عدد الأكراد، أو، إن نحن استعرنا كلمات جوان، كانت القوقعة أقسى من أن تُكسر؛ وذلك خلافًا لما ذكره في المقابل جمال وديار وريتا الذين واجهتهم بعض الصعوبات في دمشق وحماة. وعلى اعتبار أن في إمكان مجمل هذه المعطيات أن تحول دون صمود الخطاب الأمني وترسيخه، جاءت خطة التغيير الديموغرافي لتشتيت الشبكة الاجتماعية من خلال الحرمان الاقتصادي الهادف إلى تعزيز الهجرة الداخلية وتقسيم الجماعات المختلفة ببناء مستوطنات. بيد أن تجارب المستجيبين ومشاهداتهم وما قدّموه من تفصيلات أظهرت كيفية تمكُّن الجسد الاجتماعي من مقاومة إجراءات الأمننة على الرغم من اتخاذ إجراءات قمعية صارمة استمرت حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، وإلى ما قبل اندلاع الحرب الأهلية عام 2011 بفترة وجيزة.

---

(22) Ibid., p. 93.

رابعًا: الذوات وعلاقات السلطة وخطاباتها

عزا جويل ميغدال[23] ظاهرة كهذه إلى ضعف الدولة وعجزها عن النفاذ داخل المجتمع لضبط العلاقات الاجتماعية. ويقتضي النموذج الفيبري للدولة الذي انتهجه ميغدال وجود القدرة على خلق نزوع لدى الأفراد نحو السلوكات المُلزِمة[24] بغرض إعادة النظام إلى الحياة الاجتماعية[25]. وبناء عليه، فإن العجز عن توليد مثل هذه القوة المتعالية على الحياة الاجتماعية يُعدّ ضعفًا في قدرة الدولة. ومع أن الإدراك الأفضل للدولة يأتي من خلال جسدها الإداري، مثلما أكد ماكس فيبر Max Weber، بل أكثر من ذلك، يكون إدراكها الأمثل من خلال دور المؤسسات المحدّد وفق قوانين عامة مُدونة تقع على النقيض تمامًا من أيّ معالجة تعسفية، لكنّ عملياتها القمعية والأيديولوجية تشكّل قاعدة أساسٍ لها[26]. والواقع أن الدولة بوصفها مجموعة معقدة من الأجهزة، على الأقل مؤسساتيًا وتقنيًا، إنما تعمل على إعادة إنتاج شروط بقائها، ومن هنا ينبغي تأويل مسعاها في إعادة النظام إلى الحياة الاجتماعية باعتباره يهدف إلى إعادة إنتاج أساسها السياسي والأيديولوجي. وبناء عليه؛ فمع أن في الإمكان، وفق معايير ميغدال، وصف الدولة السورية بالضعف لعدم قدرتها على موضعة نفسها في موقع استراتيجي يجري فيه ضبط العلاقات من خلال آلياتها بوصفها دولة، بدا واضحًا أن في إمكان هذه الدولة ممارسة السلطة بوسائل قمعية وأيديولوجية، لكي توطّد جهازها السياسي وتعيد إنتاج خطاب أطرها الأيديولوجية بفرض سلوكات بعينها في الأجساد العادية. ولذا؛ على الرغم من أنها فشلت بوصفها مؤسسة في سلطتها التحت-بنيوية Infrastructural Power، إن جاز القول[27]، فإن تطبيع الإجراءات القمعية ضد استخدام اللغة الكردية، وما أظهره الناس العاديون من ردود فعل حيال استخدامها في الفضاءات العمومية، يؤكدان إعادة إنتاج شديدة لشروط التكييف الأيديولوجي. لذلك، ينبغي ألا تُقرأ ردود الفعل على اللغة الكردية وما يرافقها من تطبيع للإجراءات من خلال الإجراءات القمعية في حد ذاتها، التي كان يمكن لها أن تظل محصورة في إطار الجسد الإداري وعلاقته بالأفراد، وإنما يجب أن تُقرأ من خلال شروط تدخّل الناس العاديين بما يُعمّق هذه الإجراءات، إذ تصير حاضرة في سياق العلاقات الخصوصية بين الزملاء والمعلمين والطلبة. ومع أن الدولة لم تضع أيّ قانون يمنع الأكراد من استخدام الكردية في أحاديث بعضهم مع بعض في الفضاءات العمومية، أي لم يكن هنالك أيّ أساس قانوني يمنع الناس من التحدث بالكردية فيما بينهم في المدارس وداخل الحرم الجامعي، فقد أظهر الأفراد العاديون، أي أولئك الذين لم يكن التدخل مطلوبًا منهم أساسًا، نزوعًا إلى فرض الخطاب الأمني المهيمن في المجال العام في إطار العلاقات المتبادلة، وذلك من خلال تولي دور الحامل لهذا الخطاب الأمني، الذي ينتقل من خلالهم ويتجلى في عملياتهم الإدراكية وفيما يصدر منهم من أقوال.

(23) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

(24) Ibid., pp. 19–23.

(25) Ibid., pp. 33–38.

(26) Louis Althusser, *Lenin and Philosophy, and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971).

(27) Michael Mann, "The Autonomous Power of the State : Its Origins, Mechanisms and Results," *European Journal of Sociology*, vol. 25, no. 2 (November 1984), pp. 185–213.

نستطيع أن نتبين أن الخطاب الذي نادى به هؤلاء الأفراد العاديون قد تجاوز حدود المرحلة الزمنية لكل واحد منهم، إذ بدت التدخلات متشابهة رغم اختلاف الزمان والمكان، واعتمدت في ملاحظاتها الأدائية على توظيفٍ للخطاب ذاته[28]. وهكذا؛ على الرغم مما بدا من أن الخطاب يستهدف الأكراد وحدهم، فقد ظهر كذلك أن أولئك المعارضين لاستخدامه كانوا مستهدفين بدورهم، إذ إنهم حملوا الخطاب إلى مستوى العلاقات الجزئية، حيث فشلت أجهزة الدولة في أن تكون فاعلة، ومن هنا جاءت التدخلات موسومة بصفتين على حد سواء، فهي من جهة غير متوقعة، إلى حد توقّف أشخاص، مثل زين وجمال، عن الكلام بالكردية إن مرّ بهم شخص لا يعرفونه تجنّبًا لأي عواقب، وهي من جهة أخرى شخصية، بحيث إن أولئك الذين تدخّلوا قاموا بذلك بإرادتهم ومن دون أن يُطلب منهم ذلك. ولما كانت هذه التدخلات خصوصية بطبيعتها، فقد انطوت على درجة معينة من الحرية كان من شأنها أن سمحت بتحدّيها بالاستناد إلى محاجّات أخلاقية ومنطقية، مثلما فعل ديار وريتا. ولما كان الناس في تلك العلاقات المتبادلة الفاعلة على المستوى الجزئي للحياة اليومية قادرين على ممارسة السلطة لصدّ التدخلات، فقد استطاعوا كذلك العمل على تحجيمها أو التقليل من آثارها في أماكن وجود الأغلبية الكردية، ويرجع ذلك إلى أن معظم الأشخاص الذين في محيطهم كانوا من الأكراد. وبذلك استطاعت العلاقات البينذاتية أن تحول، من ناحية، دون تثبيت خطاب الأمننة في الأجساد، وهو ما حدث في المناطق التي عاش فيها العرب والأكراد معًا، واستطاعت، من ناحية أخرى، أن تعيد إنتاج استخدام اللغة وتصدّق عليه. وهذا يعني أنه، إلى جانب علاقات السيطرة ثنائية البعد، كان للعلاقات البينشخصية Interpersonal والبينذاتية التي عاشها الأفراد أثر أكبر في المستوى الجزئي لعلاقات الحياة اليومية من أثر أجهزة الدولة. ينبغي إذًا أن تفكر السلطة لا باعتبارها "صيغت بمصطلحات القانون" التي تموضع السلطة في مستوى كلي في يد الدولة أو في يد فاعل ذي دلالة سياسية[29]، بل بوصفها علاقات سلطة منتشرة في العلاقات البينشخصية التي تشتغل في كل جانب من جوانب الحياة اليومية، وتتوارى متخفية من خلال فعاليتها عبر الأفراد الذين لا يحملون أيّ دلالة سياسية، ويمارسون سلطة ضبطٍ للحياة الاجتماعية عبر أفعال جَسَدانية Bodily Actions موجّهة من بعضهم نحو بعضهم الآخر بغرضِ استدماج سلوكات جَسَدانية وفرضها، مثل اللغة بوصفها فعلًا.

وبناء عليه، فإن الذوات في علاقاتها المتبادلة، لا السيادة في بنيانها الوحيد، بل مختلف عمليات الإخضاع التي تحدث في الجسد الاجتماعي وتشتغل فيه، هي ما يجب أن تؤخذ منطلقًا لـ "فهم السلطة بأشكالها ومؤسساتها الأكثر محليةً"[30]، وذلك من أجل تجاوز علاقات السيطرة المتمحورة حول الدولة والمجموعات الثنائية والوصول إلى تحليل لعلاقات السلطة المنتشرة[31]، التي إن ولّدت، بوصفها شبكة من العلاقات، كثافة بمرورها عبر المؤسسات والأجهزة، فإنها لا تتموضع فيها[32].

(28) Foucault, *The Archaeology of Knowledge*.

(29) Foucault, *The History of Sexuality*, p. 87.

(30) Foucault, *Society must be Defended*, p. 27.

(31) Foucault, *The History of Sexuality*, pp. 92–93.

(32) Ibid., p. 96.

إنها "أشكال متعددة من السيطرة التي يمكن أن تمارس في المجتمع، وعمليات إخضاع عديدة تحدث داخل الجسد الاجتماعي وتشتغل فيه"[33]. الهدف إذًا هو تحليل السلطة بأشكالها ومؤسساتها الأكثر محلية، حيث "تصير ممارستها أكثر فأكثر ابتعادًا عن السلطة القضائية"[34] وتشتغل في المجالات الخصوصية من الحياة، حيث تتسم العلاقات بأنها شخصية. ذلك كله لاستنتاج أن السيطرة، في علاقاتها الثنائية البعد، تبقى مقتصرة على أجهزة الدولة، حيث يكون الضبط ممكنًا من خلال إجراءات قمعية. ويرجع ذلك إلى أن السلطة ليست ملكية يمكن أن تتمسك بها جماعة ما، بل هي أحد نتاجات المواقف الاستراتيجية التي تشهد انتشارًا لها في العلاقات الاجتماعية[35]. ويرجع الأمر أساسًا إلى أن علاقات السلطة تستلزم درجة معينة من الحرية لكي تشتغل[36] من جهة، وتحجُب هذه الحرية جزءًا مهمًا منها فيصير في الإمكان احتمالها[37] من جهة أخرى. وهكذا؛ فخلافًا لحال الموضوعات المادية للسيطرة القمعية، يكون هدف علاقات السلطة هو النفس والنفسية، وليس الضبط الخارجي للجسد[38]. ومع ذلك، وباعتبار أن الهدف النهائي هو تحقيق مراقبة الجسد وتوظيفه حاملًا لممارسة هذه المراقبة، فإن الجسد يصير بذلك حاملًا وهدفًا نهائيًا في آن[39]. وتفترض هذه الرؤية أن الأفراد، بما هم حامل، يشكّلون جزءًا من ممارسات كاملة للسلطة، ومن خلالهم يجري نشر السلطة في العلاقات الاجتماعية[40]. ولما كان فعلهم ينبني على أفعال آخرين بعيدًا عن نظرة الجمهور المحدقة[41] فإنهم يحملون القوة إلى عمق الرابطة الاجتماعية، إلى حد قد يصير معه المجتمع، من دون علاقة السلطة، مجرد تجريد فحسب[42].

وهكذا؛ فعلى غرار ممارسة السلطة في العلاقات المتبادلة بين الزملاء، توجد علاقات متعددة الطبقات في الحياة اليومية شبّه جوان تأثيرها بالقوقعة. ولما كانت هذه العلاقات تكوينية في غايتها، فإنها تستهدف الأجساد بمراقبتها عبر استدماج بعض السلوكات وإلزام بعضها الآخر وتقويمه وتجنّبه. لقد تمكنت الجماعات الكردية، التي تشكل أغلبيةً على امتداد الأجزاء الشمالية من البلاد، من الاستمرار في إعادة إنتاج بيئة فاعلة مؤسسيًا استطاعت إخضاع الأجساد واستدماج استعدادات Dispositions لإعادة إنتاج أفراد منظّمين مؤسسيًا. كانت اللغة الكردية استعدادًا لمثل هذه العلاقات، التي على

(33) Foucault, *Society must be Defended*, p. 27.

(34) Ibid., pp. 27–28.

(35) Foucault, *Discipline and Punish*, p. 26.

(36) H. Becker, R. Fornet & A. Gomez Muller, "The Ethic of Care for the Self as a Practice of Freedom: An Interview with Michel Foucault," P. Aranov & D. McGrawth (trans.), *Concordia: Revista internacional de filosophia*, no. 6 (July–December 1984), p. 123.

(37) Foucault, *The History of Sexuality*, p. 86.

(38) Foucault, *Discipline and Punish*, p. 30.

(39) Ibid., p. 170.

(40) Ibid., p. 171.

(41) Foucault, *Power*, p. 340.

(42) Ibid., p. 343.

الرغم من القيود المفروضة على استخدامها في الفضاءات والخدمات العمومية، فقد كان من شأن استدماجها عبر التصرفات الجَسَدانية الإبقاء على إعادة إنتاجها في المجالات الخصوصية مثل "بيوت الأكراد وشوارع الأكراد". إن حالة الانقسام بين واقع جيرانٍ وأصدقاء عرب يتعلمون الكردية في مناطق الأكثرية الكردية، وواقع أكراد نشؤوا في مناطق كدمشق من دون معرفة باللغة الكردية، وكذلك بين الطلبة الذين يقدرون على التحدث بالكردية في المدرسة في مناطق الأكثرية الكردية، في حين أنهم يواجهون صعوبات في ذلك عند وجودهم في مناطق الأقلية الكردية، يمكن فهمها باعتبارها نتاجًا لعلاقات السلطة التي تتجاوز السيطرة العمومية للدولة. في شبكات كهذه تُمارَس السلطة وتُعمّم بوصفها نفاذًا في الأجساد، التي هي المكونات الذرية الرئيسة للمجتمع، والتي أرجعها فيصل إلى كون المرء كرديًا ويتحدث الكردية بوصف ذلك حصيلةً طبيعية للنشأة في شبكة كهذه. وهو ما عبّر عنه رودي بلمحة فكاهية حين قال إن الدجاج ذاته كان كرديًا، وأبدت ريتا ملاحظة مماثلة في حجّة ردّها على المحاضر الجامعي مفادها أنه من الطبيعي تمامًا التحدث إلى كردي بالكردية. بدا طبيعيًا كذلك أن يتحدث الأكراد والعرب ممن يعيشون معًا كلتا اللغتين، وهو ما أظهرته ملاحظة ريتا بشأن تعلّم العرب الكرديةَ إن هم عاشوا بين الأكراد، وحالة حنيفة وجيرانها الذين يعرف بعضهم لغة بعضهم الآخر، وأطفال رشيد في تبادلهم اللغةَ مع أبناء جيرانهم من العرب. ومع أن جوان شبّه هذه الشبكة بالقوقعة التي تفرض قيودًا بحكم طبيعتها بالتحديد، فإنها في الوقت ذاته شبكة تمكينية تجسد طبيعة الاتّباع Subjection الذي هو أساس للفاعلية التي تحدث عبر الإكراهات[43]. وتشتغل هذه العلاقة التفاعلية بين جسدٍ وأجساد أخرى بدورها من خلال أفعال جمعية مؤثرة في التصرفات الجَسَدانية[44] بأسلوب صاغه بورديو بمسمى "السحر الأدائي للاجتماعي"[45]. ولأنها تحدث داخل شبكة، خلافًا لسيطرة الدولة، فإنها تشتغل من دون وجود قائد يتولاها[46].

لم يقتصر هدف الجسد السياسي للدولة المتمثل في الوصول إلى مثل هذه القدرة الأدائية على إخفاء حقيقة الأجهزة القمعية والأيديولوجية، بل امتد إلى تطبيعها أيضًا، بحيث تقوم بأداء دورها عبر تدخّل بضعة أفراد عاديين تمامًا لتقويم بعض التصرفات الجَسَدانية مثل التحدث باللغة الكردية، أو فرض تصرفات أو الحيلولة دون حدوثها. قام الأفراد في إطار هذه اللعبة بدور حامل للسلطة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات موجهة نحو أفعال الآخرين في المجالات الخصوصية بالاستناد إلى توظيفٍ للخطابات التأديبية من جهة، ومن خلال التصرف من جهة أخرى، بما يوافق بعض القواعد الاستراتيجية لإنتاج الحقيقة ويقود إلى ظهور تعصب جمعي Collective Prejudice وإلى تطبيعه[47]. وفي الإمكان ملاحظة كل هذا في ردود الفعل اللحظية على استخدام اللغة الكردية، وعلى التصرفات الجَسَدانية، ولا سيما أنه ما من تصريح وتطبيعه يمكن أن يمرّا من دون أن يصيرا عرضة للتساؤل

(43) Judith Butler, *The Psychic Life of Power: Theories in Subjection* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1997).

(44) Pierre Bourdieu, "Doxa and Common Life," *New Left Review*, vol. 1, no. 191 (1992), pp. 111–121.

(45) Bourdieu, *The Logic of Practice*, p. 57.

(46) Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*.

(47) Becker, Fornet & Muller, p. 129.

مثلما يجري التساؤل حول الأسباب التي تجعل التحدث بالكردية مرفوضًا. ونشهد هنا إدماجًا للأفراد في الأساس الأيديولوجي للدولة، وهو إدماج يُدرج بنية من الأفعال، ومن أمثلة ذلك وضع لغة ما في موضع استراتيجي في صلب السيطرة الحصرية، بحيث تعاني تأثير مجموعة متعددة من الأفعال المحتملة، ويصير الوصول إلى بعضها يسيرًا في حين يتعذر الوصول إلى بعضها الآخر بفعل الإكراهات والمحظورات[48]. وبذلك، فإن تطبيع التمثل الأمني للغة لم يتسبب في التضييق على إمكان الوصول إليها فحسب، بل في جعلها كذلك تمسي أقل مقبولية إلى حد استثارة بعض التدخلات الاندفاعية من أناس عاديين لم يكن هذا التدخل أو التجسس مطلوبًا منهم أساسًا. ولما كانت هذه التدخلات تهدف بطبيعتها إلى إخضاع الأجساد وتقويمها[49] فإن تحدي هذه الرغبة في الإخضاع، بالاستناد إلى معطى عقلاني وأخلاقي، كان من شأنه إفساح المجال أمام السيطرة الرمزية التي حضرت عفويًا، وكان متوقعًا تمامًا أن تنتهي عفويًا مثلما حضرت، وألّا تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. ونجد مثالًا على ذلك في رد ديار على ذلك الطالب من درعا بأن استفهمه عن سبب اعتباره التحدث بالكردية ممنوعًا على الرغم من كون الأكراد جزءًا من النسيج الاجتماعي. هنا لم يستطع ذلك الطالب أن يتابع تدخّله بتقديم حجج داعمة له فتوقّف. وينطبق الأمر ذاته على حالة المحاضر الجامعي الذي وجّه تنبيهًا إلى ريتا بألّا تتحدث الكردية في الحرم الجامعي، إذ إنه لم يستطع أن يُعلل سبب قوله هذا بمحاجّة منطقية، خلافًا لحال ريتا التي قدّمت موقفًا واضحًا بقولها إن الحديث كان موجهًا إلى صديقة كردية، وإنه لمن الطبيعي تمامًا أن تخاطب الأكراد بالكردية. كذلك نجد نزوعًا مشابهًا في مواقف الطلبة المتجسسين على جمال والزميلة التي أبلغت المدير والأساتذة المعترضين على استخدام الكردية في المدرسة، الذين عجزوا عن تعليل أفعالهم بحجج معقولة، واكتفوا بالتعويل على استخدام الإجراءات العقابية مثل الفصل المؤقت من المدرسة.

نجد في مجمل ردود الفعل هذه على استخدام اللغة الكردية، وكذلك في استمرارية استخدامها في الحياة اليومية، أمثلة حية على أسس التمكين. ففي الفضاءات العمومية، استطاعت ذوات الخطاب الأمني التدخل لإخضاع أولئك المتحدثين بالكردية وتقويمهم، في حين تمكّن الأكراد في مناطق الأغلبية الكردية من الاستمرار في إعادة إنتاج اللغة والتصديق عليها وذلك باستخدامها في الحياة اليومية، وبتحدي التدخلات في العلاقات المتبادلة. وعلى الرغم من غياب مُدرَكية اللغة الكردية في الفضاءات العمومية نظرًا إلى ما تخضع له من قيود وحظر، فإنها استطاعت أن تعاود الظهور في أجهزة الدولة الأيديولوجية كالمدارس والحرم الجامعي، وأن تتحدى الخطاب في سياق العلاقات المتبادلة. لقد أدت استمرارية استخدام اللغة وتحدي أمننتها دورًا حاسمًا في الحيلولة دون تطبيع مثل هذا الخطاب في المجالات الخصوصية في أوساط الأكراد، وهو تطبيع كان سيؤدي إلى الوقوع في خطر الاستدماج الداخلي للإخضاع، الأمر الذي كان سيقود حتمًا إلى تعميق استيعابه. وقد أدت إعادة إنتاج الاستعدادات الثقافية للغة، وتحدي محاولات أمننتها في العلاقات الخصوصية، على غرار الحد من

(48) Foucault, "The Subject and Power."

(49) Judith Butler, *Excitable Speech: A Politics of the Performative* (New York: Routledge, 1997).

حضور اللغة الكردية في المجال الخصوصي، دورًا أيضًا في التضييق على خطاب الدولة، بحيث يبقى محصورًا في أطر المجال العام حيث تنشط أجهزتها. ومثلما أوضح جيمس سكوت[50] بتفصيل كافٍ في كتابه **السيطرة وفنون المقاومة**، فإن الإبقاء على هذه الثنائية بين المجالات الخصوصية والعمومية يمكنه كذلك أن يضعضع علاقة السيطرة الثنائية البعد، حتى إن بدت متجذرة بالفعل بعمق شديد في الاستخدام اليومي للغة في المجال العام.

ملاحظات ختامية

على الرغم من أن الإجراءات القانونية وتنفيذ أجهزة الدولة لها بدت هي الأبرز للعيان، فقد اقتصرت هذه الإجراءات على نحو رئيس على هوامش أجهزة الدولة، وعلى حدود قدرتها على تولّي هذه الإجراءات والإبقاء عليها سارية المفعول.

تميل الأعمال الأكاديمية والكتابات الصحفية والتقارير الدورية الرسمية وغير الرسمية إلى التركيز على نحو رئيس على ذكر هذا النوع من الإكراهات. لكن علاقات السيطرة لم تتوقف يومًا في الواقع عند حدود هوامش أجهزة الدولة، إذ في إطار هذا الطيف الواسع من تفاصيل الحياة اليومية، يترك الأيديولوجي أثرًا يذهب إلى ما هو أبعد من هذه الأجهزة، وذلك بنفاذه في الأجساد العادية التي كان من شأنها - بوصفها حاملًا للخطاب الأمني - أن وسّعت نطاق التعامل الأمني مع اللغة الكردية ليمسّ حتى عفوية الحياة اليومية. يمكن الحد من القيود البنيوية المُدمجة في أسلوب عمل الأجهزة، والتقليل من أثرها بفضل الشبكة الاجتماعية والموطن المحلي اللذين يصدّقان على استخدام اللغة الكردية ويحافظان عليها. ومع ذلك، فإن ردود الفعل التي تأتي من أفراد رسموا أنفسهم بأنفسهم في موضع المسؤولية، بما في ذلك الموظفون العموميون كالمعلمين، أسهمت في نشرها على نحو أكبر، ففي المناطق التي يكون فيها متحدثو الكردية قلة عددية كما في مدارس دمشق، وفي إطار العلاقات غير المتكافئة، كان المتحدثون بالكردية عرضة للوقوع ضحايا تعصب جمعي، ولأن يجدوا أنفسهم في موضع ضعفٍ أمام الآخر. غير أن تحدي هذه التدخلات بدا ممكنًا تمامًا في إطار العلاقات المتبادلة باللجوء إلى تقديم حجج عقلانية وإيتيقية استطاعت بدورها أن تكشف عن الطابع الاندفاعي للتدخلات.

وللوصول إلى فهم أكثر تفصيلًا لهذا التعقيد، قدّم المفهوم الفوكوي لعلاقات السلطة أساسًا تحليليًا يتجاوز الاقتصار على فهم ثنائي البعد للسيطرة. وذلك في مسعى لفهم أجهزة الدولة في تأثيرها في الأجساد، ولتبيّن ممارسة السلطة التي تقوم بها الشبكة الاجتماعية، والتي في إمكانها أن تكفل ديمومة الاستعدادات المؤسسية المستهدفة، وفهم اشتغال علاقات السلطة في إطار التفاعل المتبادل. ويكشف اشتغال الجسد، بوصفه هدفًا لعلاقات السلطة ومؤثرًا فيها وحاملًا لها، عن ممارسة السلطة في عملياتها المحلية، كما في جسد المعلم أو الطالب، أو في تحديق أو إصغاء بغية التدخل والتقويم والمنع، وكذلك عن تأثير علاقات السلطة هذه في الأجساد التي تصير غير قادرة على أداء اللغة، أو التي يصير

(50) James C. Scott, *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven, CT/ London: Yale University Press, 1990).

أداؤها إياها محدودًا. ثم إن هذا الفهم للسلطة يساعدنا على إدراك السلطة الممارسة داخل الجسد الاجتماعي، والتي يحدث في داخلها الفعل المتبادل للأجساد وتأثير بعضها في بعض من خلال سلوكات مؤسسية كاللغة. إن عملية نقل الاستعدادات عبر الأجساد ومحاولة حظر بعضها إنما تعطي مثالًا يوضّح كيف تكون الأجساد عوامل تأثير وموضوعات أساسية في علاقات السلطة.

ومع أن الوعي بهذا الدور الأساسي للأجساد في علاقات السلطة يتسم بأهمية حيوية في فهم تأثير الخطاب الأمني في هذه الأجساد، واستهدافه إياها وأسلوب عمله الساعي إلى الكشف عنها والاتصال بها، تظل القيود البنيوية المتضمنة في الجسد السياسي حاسمة لتجنّب الخطاب الأمني. إن تبيّن اللغة واستخدامها من طرف أجهزة الدولة هو أمر بالغ الضرورة للتعامل مع هذه المشكلة. ومع ذلك، ومثلما توضح ظاهرة التعصب الجمعي في كل أرجاء العالم، فإن تناول الخطاب الأمني المتداول عبر الأجساد لا يمكنه أن يقتصر على حدود أجهزة الدولة، فيظهر بذلك كأنه ينسب السلطة إلى موضع بعينه، بل إنه يستلزم اهتمامًا كبيرًا بعملية التداول هذه في حد ذاتها.

المراجع References

Allsopp, Harriet. *The Kurds of Syria: Political Parties and Identity in the Middle East*. Library of Modern Middle East Studies 144. London: I. B. Tauris, 2014.

Althusser, Louis. *Lenin and Philosophy, and Other Essays*. New York: Monthly Review Press, 1971.

Becker, H., R. Fornet & A. Gomez Muller. "The Ethic of Care for the Self as a Practice of Freedom: An Interview with Michel Foucault." P. Aranov & D. McGrawth (trans.). *Concordia: Revista internacional de filosophia*. no. 6 (July–December 1984).

Bourdieu, Pierre. "Doxa and Common Life." *New Left Review*. vol. 1, no. 191 (1992).

________. *The Logic of Practice*. Cambridge: Polity Press, 1992.

________. *Outline of a Theory of Practice*. Richard Nice (trans.). Cambridge Studies in Social and Cultural Anthropology 16. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Burdett, Anita L. P. (ed.). *Records of the Kurds: Territory, Revolt and Nationalism, 1831–1979: British Documentary Sources*. Cambridge Archive Editions. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Butler, Judith. *Excitable Speech: A Politics of the Performative*. New York: Routledge, 1997.

________. *The Psychic Life of Power: Theories in Subjection*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1997.

Colleto, Thomas. *Syria: A Country Study*. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1988.

Foucault, Michel. *The Archaeology of Knowledge*. A. M. Sheridan Smith (trans.). New York: Pantheon Books, 1972.

________. *The History of Sexuality*. Robert Hurley (trans.). New York: Pantheon Books, 1978.

________. "The Subject and Power." *Critical Inquiry*. vol. 8, no. 4 (1982).

________. "The Ethics of Care for the Self as a Practice of Freedom: An Interview with Michel Foucault on January 20, 1984." J. D. Gauthier (trans.). *Philosophy & Social Criticism*. vol. 12, no. 23 (July 1987).

________. *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. with Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault. Graham Burchell, Colin Gordon & Peter Miller (eds.). Chicago: University of Chicago Press, 1991.

________. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Alan Sheridan (trans.). 2nd ed. New York: Vintage Books, 1995.

________. *Power: The Essential Works of Foucault 1954–1984*. James D. Faubion (ed.). London: Penguin, 2002.

________. *Society must be Defended: Lectures at the Collège de France, 1975–76*. Mauro Bertani, Alessandro Fontana & François Ewald (eds.). David Macey (trans.). New York: Picador, 2003.

Galié, Alessandra & Kerim Yildiz. *Development in Syria: A Gender and Minority Perspective*. London: Kurdish Human Rights Project, 2005.

Gunter, Michael M. *Out of Nowhere: The Kurds of Syria in Peace and War*. London: Hurst & Company, 2014.

Habitat International Coalition's Housing and Land Rights Network. "Systematic Housing and Land Rights Violations against Syrian Kurds." Habitat International Coalition. 3/10/2011.

Hinnebusch, Raymond & Tina Zintl (eds.). *Syria from Reform to Revolt*, vol. 1: *Political Economy and International Relations*. New York: Syracuse University Press, 2015.

Human Rights Watch. *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Asad Regime*. Human Rights Watch Books. New Haven: Yale University Press, 1991.

________. "Syria: The Silenced Kurds." *Middle East Report*. vol. 8, no. 4(E) (October 1996). at: https://bit.ly/3uMmQko

________. *Group Denial: Repression of Kurdish Political and Cultural Rights in Syria*. New York: Human Rights Watch, 2009.

Mann, Michael. "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results." *European Journal of Sociology*. vol. 25, no. 2 (November 1984).

McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I. B. Tauris, 2007.

McHugo, John. *Syria: A Recent History*. London: Saqi Books, 2015.

Meijer, Irene Costera & Baukje Prins. "How Bodies Come to Matter: An Interview with Judith Butler." *Journal of Women in Culture and Society*. vol. 23, no. 2 (Winter 1998).

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Romano, David & Mehmet Gurses (eds.). *Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East: Turkey, Iran, Iraq, and Syria*. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

Scott, James C. *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts*. New Haven, CT/ London: Yale University Press, 1990.

Simmel, Georg. *The Sociology of Georg Simmel*. Kurt H. Wolff (ed. & trans.). New York: Free Press, 1967.

Stuckenberg, John Henry Wilbrandt. *Introduction to the Study of Sociology*. New York: A. C. Armstrong and Son, 1898.

Tejel, Jordi. *Syria's Kurds: History, Politics and Society*. Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies 16. London/ New York: Routledge, 2009.

United States Department of State. Bureau of Democracy. *2006 Country Report on Human Rights Practices: Syria*. Geneva: Refworld, 2007.

Wieland, Carsten. *Syria at Bay: Secularism, Islamism and 'Pax Americana'*. London: Hurst & Company, 2006.

Yildiz, Kerim & Harriet Montgomery. *The Kurds in Syria: Denial of Rights and Identity*. London: Kurdish Human Rights Project, 2004.

Yildiz, Kerim. *The Kurds in Syria: The Forgotten People*. London: Pluto Press; Kurdish Human Rights Project, 2005.





موريس غودلييه

ترجمة: نصير مروة

ليفي ستروس

يتناول هذا الكتاب في قسمين، من خلال دراسته أهم مؤلفات كلود ليفي ستروس، مجالَي القرابة والأساطير؛ فيعرض في الأول نظم القرابة والزواج حول العالم وخصوصًا عند قبائل السكان الأصليين، ويصنّفها ويحللها ويقارن بينها، ويرى أن المشترك بينها هو مبدأ واحد: تبادل النساء، أو الهبة. ثم ينتقل في القسم الثاني إلى تحليل الأساطير عند السكان الأصليين، ولا سيما في قارتي أميركا وأوقيانيا، ويربطها بمحاولة هذه الشعوب تفسير نشوء الكون والإنسان والطبيعة والظواهر المرتبطة بها، ثم يخلص إلى أن ثمة عملياتٍ للعقل البشري تقوم بإنتاج هذه الأساطير وفق ترسيمات تحكمها معادلة واحدة ابتكرها ليفي ستروس، سمّاها المعادلة الأم للأساطير.

لقد تمكن غودلييه من تطوير فهم أعمال ليفي ستروس، كونه كان مساعدًا له، فشكّل كتابه هذا سبرًا لأعماله ودراسة نقدية لأفكاره وتطورها، ومرجعًا لا غنى عنه لطلاب ليفي ستروس، والباحثين في الأنثروبولوجيا البنيانية عمومًا.



دراسات

Articles



رقصة لأجل...2، 100x100سم، مواد وتقنيات مختلفة على القماش (2018).

A Dance for...2, 100 x 100 cm, mixed materials and methods on canvas, 2018.



التسلم Received 2021-2-24 | التعديل Revised 2021-9-14 | القبول Accepted 2021-11-10 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/RYLB2023

سيڤان سعيد | Seevan Saeed*

الهوية المجزأة: فهم بناء الهوية السياسية الكردية

The Fragmented Identity: Comprehension of Kurdish Political Identity Construction

ملخص: تحاول الدراسة إعادة صياغة مفهوم "الكردية" عبر تتبّع وفحص تصنيف الأكراد لذاتهم بأنهم مركبون من هويتين سياسيتين مختلفتين: واحدة "تقليدية" وأخرى "جديدة". وتجادل بأن هاتين الهويتين يتمثل أصحاب كل واحدة منهما الأخرى. وربما كما أسست كل واحدة منهما ذاتها، فقد بنت تاريخها وسياستها وأُطرها الاجتماعية والثقافية وعلاقاتها الدبلوماسية بطريقة خاصة بها. وتشرح الكيفية التي بُنيت بها هاتان الهويتان اللتان تشكلتا في خطابين متمايزين قائمين على عدة ثنائيات: الأكراد الجيدون مقابل الأكراد السيئين، الأكراد القدماء مقابل الأكراد الجدد، الأكراد الخانعون مقابل الأكراد المقاومين، الأكراد المتعاونون مقابل الأكراد الإرهابيين، الأكراد الشرفاء مقابل الأكراد الخونة. لكن تبيّن الدراسة أن كل هذه الثنائيات ليست إلا عناصر متراكبة من هوية سياسية كردية راهنة تؤدي الصراعات والانقسامات والمنافسات دورًا مهمًا في ديناميكيتها الداخلية.

كلمات مفتاحية: الكردية، الهوية السياسية، الدولة القومية، الأكراد الجدد، بناء الأمة.

Abstract: This paper is an attempt to re–conceptualise the notion of Kurdishness through classifying the Kurdish struggle into two different political identities; "raditional" and "new". Each of the two has already built its own history, politics, social and cultural frames, economic and diplomatic relations. This paper thus discusses the process of identity construction by both blocks, that has divided political identity into two different discourses and dichotomous labels: the Good Kurds vs the Bad Kurds, Old Kurds vs New Kurds, Submissive Kurds vs Subversive Kurds, Collaborator Kurds vs Terrorist Kurds and finally the Kurds with Honour vis the Kurds without Honour; have all been parts of the "New Divided Political Identity" of the Kurds from their own perspectives and self–descriptions to each other in the current time in the Kurdish political arena.

Keywords: Kurds, Political Identity, Nation–State, New Kurds, Nation–Building.

* أستاذ مشارك في دراسات الشرق الأوسط في جامعة شانشي، الصين.
Associate Professor in the Middle East Studies at Shaanxi Normal University, China.
Email: seevano80@googlemail.com

مقدمة

إذا نظرنا إلى حياة الناس في المنطقة الكردية وإلى تاريخهم وجغرافيتهم، وخاصة جوانبهم الثقافية، فإنه يمكننا القول إن للأكراد نوعًا من الهوية الموحدة ولديهم وحدتهم وعناصرهم المشتركة التي قد تجعل في الإمكان النظر إليهم بوصفهم أمةً متجانسة[1]. ولكن الهوية السياسية الكردية وتعبيراتها الاجتماعية كانت في الأغلب مجزّأة[2] وسببًا في الخلافات المستمرة[3]. لذلك، يمكن القول إن عملية بناء الهوية السياسية الكردية الموحدة تواجه العديد من الحواجز المعقدة، بل إن مصدر تلك التعقيدات آتٍ من المفهوم الحديث للهوية السياسية الذي يشترط وجود مجموعة من العناصر، مثل التاريخ الثقافيّ السياسي المشترك، على أرض واحدة، والدولة الممثلة والمجسدة لذلك التاريخ الداخلي وعلاقته بالخارج، والحدود المعترف بها، والسيادة عليها، ويقوم بتحليل الكيفية التي يجري بها تسخير تلك العناصر للتفرد الهوياتي[4]. ومن هذا المنظور، قد يمتلك الأكراد مجمل العناصر المطلوبة لتصنيفهم أمة، ولكن فقدهم الدولة الموحدة والشروط الشكلية القانونية للحدود السيادية، التي يعتبرها المفهوم السياسي الحديث للأمة – الدولة حاسمةً كي يُعترَف بأنهم أمة، يُفقدهم هذه الصفة[5]. وبعبارة أخرى، قد يشكّل الأكراد أمة، لكنهم فاقدون للدولة التي تجسدهم بصفتهم تلك في الساحة السياسية الدولية الراهنة، وهذا يمثّل إشكالًا ليس عمليًا فحسب، بل مفهوميًا أيضًا.

انطلاقًا من وجهة النظر هذه، وتبعًا للفهم الحديث للهوية السياسية، ليس في الإمكان التعامل مع فكرة "الكردية" والهوية السياسية الكردية على النحو الذي يطلبه هذا المفهوم. لذا، تحاول هذه الدراسة تقصّي بناء الهوية السياسية الكردية من خلال النظر إلى معنى "الكردية" من زوايا مختلفة. وعلى هذا النحو، تقدّم الدراسة تحليلًا نقديًا للتاريخ الحديث والوضع الحالي للأكراد في الشرق الأوسط من وجهة نظرهم إلى أنفسهم. ووفقًا لذلك، تعتبر الحالة الكردية حالةً إشكالية بالنسبة إلى القوى الخارجية، وتهديدًا للوحدة والاستقرار وانسجام الوضع الاجتماعي والسياسي في الدول التي يوجد فيها الأكراد. لهذا السبب، وعلى الرغم من ممارسة الدول ذات السيادة على المناطق التي يعيش فيها الأكراد عددًا من الأساليب لمواجهة الحالة الكردية، فإن من الممكن القول إن عناصر الهوية السياسية الكردية قد عوملت حزمةً واحدةً من تركيا وإيران والعراق وسورية طيلة المئة عام الماضية، رغم الانقسامات الداخلية الكردية حول المسألة.

(1) Cecil J. Edmonds, "Kurdish Nationalism," *Journal of Contemporary History*, vol. 6, no. 1 (1971), pp. 87–107; John Hutchinson, *Modern Nationalism* (London: Fontana Press, 1994).

(2) Ofra Bengio (ed.), *Kurdish Awakening: Nation Building in a Fragmented Homeland* (Austin: Texas University Press, 2014).

(3) Anthony D. Smith, *Nationalism* (Cambridge: Polity Press, 2001); Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 2006).

(4) Ernest Gellner, *Thought and Change* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969); Smith.

(5) Marc Edelman, "Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics," *Annual Review of Anthropology*, vol. 30, no. 1 (2001), pp. 285–317.

على الصعيد الداخلي، أي داخل الساحة السياسية الكردية ذاتها، كانت الهوية الكردية غالبًا ما تغدو موضوع انقسام، لأنها لم تكن تعتبر من الناحية العملية هوية واحدة عند الجهات السياسية الكردية الفاعلة، وقد جرى التعامل معها داخليًا من خلال مقاربات مختلفة تستند على نحو رئيس إلى الفرص السياسية وبالاعتماد على السلطات والموارد في الدول التي يقطنها الأكراد. في العقود الثلاثة الأخيرة، وخاصة بعد ظهور "حزب العمال الكردستاني Partiya Karkerên Kurdistan, PKK"[6]، وتعزيز عمله المسلح، بدأت عملية بناء الهوية السياسية تتشكّل ببطء، ولكن في إطار هويتين سياسيتين رئيستين. تناقش هذه الدراسة الهوية السياسية الكردية على أنها مكونة من هويتين سياسيتين مختلفتين بدلًا من هوية موحدة في الوقت الحالي.

أولًا: القومية الكردية الثقافية والهوية السياسية

يُعتقد أن تعداد الأكراد اليوم هو نحو 40 مليون نسمة. وبسبب القمع والحرمان من الجنسية، لم تكن هناك أي تدابير إحصائية لتحديد العدد الدقيق للأكراد على مستوى العالم[7]. أما جغرافيًا، فيقطن الأكراد في المنطقة التي يدعونها كردستان، والأكراد وكردستان وفقًا للموسوعة الفرنسية الكبرى كما يلي: "الأكراد هم أمة آسيوية تتموضع في غرب إيران والمرتفعات المحيطة بنهري دجلة والفرات، وتمتد كردستان من منطقة لُرستان في إيران حتى خاربوط، وهي نقطة تلاقي فرعي الفرات. يبلغ طول هذا الخط نحو 900 كم من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي، وعرضه من 100 كم إلى 200 كم على خطوط الطول المتوازية من 34 إلى 39، وخطوط العرض من 37 إلى 46 في الشرق. الوديان الرئيسة في كردستان هي وادي نهر بدليس، ووديان أدهم وشيروان، ومرتفعات زغرة. بحيرة وان وقلعتها هي عاصمة هذه الأمة الآسيوية الشجاعة"[8].

إن مدن ديار بكر في تركيا، وأربيل في العراق، والقامشلي في سورية وسنندج في إيران هي المدن الأربع الكبرى التي يعتبرها الأكراد عواصم إقليمية لكل جزء من أرضهم داخل الدول الأربع. واليوم، لا مكان لكردستان على الخريطة السياسية الرسمية التي تعترف بها دول العالم، أي لا توجد كردستان رسميًا. ولذا، فإن خريطة كردستان ليست سوى رغبة أو مطلب للأكراد أنفسهم. وتقع أرض الأكراد في شمال العراق وجنوب شرق تركيا وشمال سورية وغرب إيران. وعلاوة على ذلك، فإن هناك عدة ملايين من الأكراد الذين يعيشون في مدن كبرى وعواصم بلدان، مثل إسطنبول وطهران ودمشق وبغداد[9].

(6) أسس حزب العمال الكردستاني عام 1978، عبد الله أوجلان المعروف بـ Apo ورفاقه في تركيا. بدأ الحزب عمله المسلّح عام 1984، حيث نال شعبية ضخمة في أقسام كردستان الأربعة خصوصًا في تركيا وسورية. الحزب مُصنف منظمة إرهابية من تركيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، ويُعتبر أكبر حزب سياسي كردي، ولديه تأثير في غالبية الأكراد في الشرق الأوسط.

(7) David McDowall, *A Modern History of The Kurds* (London: I.B. Tauris, 2010).

(8) Najati Abdullah, *Kurdistan ya Armenistan: Shehidekan ya Milhurekan* [*Kurdistan or Armenia: Martyrs or Tyrants*] (Sulaymaniyah: Jin Publisher, 2009).

(9) McDowall.

وفي حين لا يزعم أحد من الأكراد أن تلك المدن الكبرى الإقليمية مناطق كردية، فإن العدد الهائل منهم من الذين يعيشون فيها جعلها مهمة جدًا لكفاحهم ونفوذهم وهويتهم الاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، تعتبر إسطنبول في بعض الأحيان أكبر مدينة كردية وليست ديار بكر أو أربيل، حيث إن هناك ما بين أربعة إلى خمسة ملايين كردي يعيشون في إسطنبول[10]. وعلاوة على ذلك، فإن هناك جاليات كردية كبيرة تعيش في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، مثل أرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا والعديد من الدول الأخرى. أيضًا، هناك أكثر من مليوني كردي في أوروبا والولايات المتحدة، وأكثر من مليون في ألمانيا وحدها[11].

بعد سرد هذه المعلومات الجغرافية والديموغرافية عن الأكراد فيما يتعلق بتاريخهم ووجودهم في المنطقة، من الممكن القول إن مفهوم الدولة - الأمة وما يترتب عليه من مفهوم للهوية السياسية الكردية قد لا يكون مناسبًا في المساعدة على فهم حالة القومية الكردية. ولأسباب عديدة، من الواضح أن العملية تختلف عما أوضحه العلماء عن القومية في أماكن أخرى، فمن وجهة نظر أنتوني سميث[12]، تؤدي الذكريات الجماعية دورًا حاسمًا في تشكيل الأمة وفقًا لنظريته حول الرمزية العرقية. وتختلف أيضًا عملية بناء الأمة التي يتحدث عنها سميث عن عملية بناء الدولة[13]، وبذلك فإنه يمكن القول إن الدول قد تنشأ من دون الحاجة إلى الذاكرة الجماعية والتذكر، ولكن الأمم تتطلب ذكريات مشتركة لإعطاء منتسبيها غير المتجانسين تمثلًا عامًا مشتركًا لهويتهم، ومصدرًا للفخر والاعتزاز، ومصيرًا متحدًا[14]. فمن خلال تحقيق تاريخي دقيق للحركة القومية الكردية، ربما يمكن الباحث القول إن الفشل في الحفاظ على ذاكرة مشتركة بين الأكراد هو واحد من الجوانب الإشكالية لمشروعهم القومي، ففي الإمكان ملاحظة تأثير التشرذم ودوره الحاسم في صياغة عملية بناء الدولة - الأمة الكردية والحفاظ على هويتهم القومية[15]. وربما يتشارك معظم الأكراد التاريخ الكردي الممتد حتى انهيار جمهورية مهاباد الكردية في عام 1946 بما في ذلك من إنجازات واضطرابات، لذلك فإن أفضل صياغة لعناصر التاريخ أو الذاكرة الكردية العالمية المشتركة يمكن أن نجدها في توصيف سيسيل إدموندز[16] للفكر القومي الكردي، أو ما أسماه آنذاك "الأسس التاريخية للفكر القومي الكردي" على النحو التالي: "يشكل الأكراد أمة واحدة سكنت موطنها الحالي لمدة ثلاثة آلاف سنة على الأقل. لقد عاصروا صعود العديد من الأعراق الإمبراطورية وسقوطها، مثل الآشوريين والفرس والإغريق والرومان

(10) Diar Xerib, *Xwendneweyaki New Bo Mejooy Kurdistan* [*A New Study for the Kurdistan History*] (Sulaymaniyah: Shivan Publications, 2016), p. 68.

(11) Seevan Saeed, *Kurdish Politics in Turkey: From the PKK to the KCK* (New York: Routledge, 2017), p. 43.

(12) Anthony D. Smith, "Memory and Modernity: Reflections of Ernest Gellner´s Theory of Nationalism," *Nations and Nationalism*, vol. 2, no. 3 (1996), pp. 371–388.

(13) Anthony D. Smith, "Culture, Community and Territory: The Politics of Ethnicity and Nationalism," *International Affairs*, vol. 72, no. 3 (1996), pp. 445–458.

(14) Smith, *Memory and Modernity*, p. 384.

(15) Bengio (ed.).

(16) Edmonds.

والعرب والمغول والأتراك. ولديهم تاريخهم ولغتهم وثقافتهم الخاصة. لقد جرى تقسيم بلدهم ظلمًا. لكنهم المالكون الأصليون، وليسوا غرباء حتى يتم تقبّلهم كأقليات مع امتيازات محدودة تُمنح على هوى المغتصبين"[17].

في الواقع، يحتوي هذا البيان على معظم العناصر المكونة لنوع "الأمة" كما حددتها نظرية الرمزية العرقية. إنها عناصر الروابط العرقية (المتخيلة أو الحقيقية)، والرموز والثقافة والبقعة الجغرافية، مضافة إليها المطالبة السياسية بالحق في تقرير المصير[18]، الذي يعتبر بالنسبة إلى إيلي كيدوري[19] وإرنست غلنر واحدةً من ركائز الرابطة القومية. بيد أن مفهوم الأخيرين لا ينطبق على الحالة الكردية إلا في نهاية القرن التاسع عشر كما عبّر عنها الأكراد العثمانيون من الشبان المتعلمين[20]، تلك الموجودة في مضمون أول صحيفة مطبوعة كردية (**كردستان**) نُشرت في عام 1898 في القاهرة[21].

إن هذا التمثل للأمة الكردية يمكن أن يسمح لبعضهم بالقول إن تاريخ الأكراد الحديث، خاصة بعد عام 1946، هو بمنزلة فجوة فاصلة في الذاكرة التاريخية الكردية، وخاصة بين صفوف الأكراد في إيران والعراق، وإن هناك عوامل ساهمت جزئيًا في خلق هذه الفجوة، منها جهود الدول المركزية التي يشكّل الأكراد جزءًا من سكانها، وكذلك الأحزاب السياسية الكردية الحديثة التي ظهرت مباشرة بعد انهيار جمهورية مهاباد في عام 1946[22]، وانقساماتها التي تعود في بداياتها إلى الخلافات بين قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني[23] في العراق في عام 1960 واستمرت طوال السبعينيات والثمانينيات[24]. بل إن بعضهم يبني فكرة الفجوة في تاريخ الوعي القومي الكردي ذاته على حدث المحاولة الكردية الأولى والوحيدة عام 1946 لإنشاء "شبه دولة" كردية مستقلة في القرن العشرين، مؤكدًا على هشاشتها بسبب التشرذم الاجتماعي الأصلي (ريفي عشائري - حضري يساري)[25] الذي كان يشق الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، الحامل للمشروع، وكان قد تأسس في السياق نفسه وأصبح الأكثر شعبية بين الأكراد في ذلك الوقت[26].

(17) Ibid., p. 88.

(18) Smith, *Nationalism*.

(19) Elie Kedourie, *Nationalism*, 4th ed. (Hoboken, NJ: Blackwell Publishers, 2010).

(20) Gellner.

(21) Martin Strohmeier, *Crucial Images in the Presentation of Kurdish National Identity* (Leiden: Brill; Boston: Brill Academic Publishers, 2003), p. 26.

(22) McDowall.

(23) يمكن اعتبار الحزب الديمقراطي الكردستاني أساس القومية الكردية الحديثة في العراق. أسّسه حمزة عبد الله وإبراهيم أحمد ورفاقهما تحت قيادة الزعيم الملا مصطفى برزاني الذي تصدّى للعراق مراتٍ عديدة حتى أُجبر على الفرار عام 1975 في أعقاب اتفاق الجزائر بين العراق وإيران.

(24) Saeed, p. 24.

(25) Liam Anderson & Gareth Stansfield, *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), pp. 155–184.

(26) McDowall, p. 127.

لكن لا بد من أن يخضع هذا الادعاء فيما يتعلق بالقضية الكردية لمداولات تجريبية بدلًا من اعتباره أمرًا مسلّمًا به؛ ذلك لأن القناعة السائدة داخل التاريخ القومي الكردي، كما يلاحظ عباس والي، تعتبر قناعة "بدائية" و"عرقية" على حد سواء، وهي بذلك تتجاوز الوعي المتولد عن العمل الحزبي[27]. فبالنسبة إلى القومي الكردي العادي، كما يقول والي، "الأمة الكردية كيان بدائي، تشكيل طبيعي متجذر في طبيعة كل كردي، يُعرّف هوية الناس والمجتمع عبر التاريخ"[28]. أما بالنسبة إلى الجانب العرقي للخطاب، فيشير والي إلى أن "مفهومي المجتمع الكردي والهوية الكردية يقومان على الأصل القومي المشترك، الذي يُعرف بوصفه 'إثنية' كردية موحدة"[29]. لكن علينا أن نلاحظ أن هذا التوصيف غير مواكب في الحقيقة للتحولات الهائلة التي حدثت في المجتمع الكردي، خاصة في الشمال، أي في الجنوب الشرقي من تركيا[30]. فإذا كان صحيحًا أن الهوية الكردية أخذت سمات عرقية إلى حد بعيد، فإن الخطاب القومي العرقي للهوية الكردية شهد في السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في الجزء الشمالي من كردستان، خاصة منذ عام 2005 مع تأسيس اتحاد مجتمعات كردستان Koma Civakên Kurdistan, KCK، فمنذ ذلك الحين، أصبحت مفاهيم مثل ديمقراطية "الحقوق المدنية" والتأميم والتعايش موضع نقاش بالتوازي مع المصطلحات القومية العرقية المعروفة مثل "الكردية"، باللغة الكردية "كردايتي".

هذا التحول في البنية الاجتماعية وفي الفكر السياسي الكردي أنتج حالة جديدة بشأن أسئلة الهوية والانتماء، إذ في حين تتشارك الهوية الناشئة في المكونات الأساسية مع الهوية القومية العرقية المهيمنة، تنفتح الأولى لتدمج داخلها العناصر الاجتماعية والفكرية الجديدة[31]. بعبارة أخرى، أدخلت ممارسات اتحاد مجتمعات كردستان هويةً سياسيةً كرديةً جديدة ومختلفة تتجاوز الفهم التقليدي والمشترك للرابطة القومية – العرقية الكردية. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا المنظور "الجديد" للرابطة الكردية، الذي طوره إلى حد ما اتحاد مجتمعات كردستان والحركة الكردية في تركيا، كان مستوحًى من نضال حزب العمال الكردستاني، وقد شكّل بذلك، إلى حد ما، هويةً سياسيةً تنافس المنظور "التقليدي" السابق لمعنى "الكردية".

ثانيًا: هويتان سياسيتان وكردية واحدة

كما وضحنا ذلك في بداية الدراسة، لا يمكن النظر إلى الهوية السياسية الكردية من خلال الفهم السائد للنظريات الاجتماعية للقومية المدمجة للهوية السياسية – الثقافية في مفهوم الدولة – الأمة، وبناء عليه، سنحاول إعادة تصور مفهوم الكردية من خلال تصنيفها إلى هويتين سياسيتين مختلفتين بدلًا من هوية

(27) Abbas Vali, "Genealogies of the Kurds: Construction of Nation and National Identity in Kurdish Historical Writing," in: Abbas Vali (ed.), *Essays on the Origin of Kurdish Nationalism* (Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2003), pp. 58–105.

(28) Ibid., p. 59.

(29) Ibid., p. 61.

(30) Zeynep Gambetti & Joost Jongerden, *The Kurdish Issue in Turkey: A Special Perspective* (London: Routledge, 2015).

(31) Saeed.

موحدة. لقد بَنَت كل من تلك الهويتين الرئيستين - كل منهما على حدة - تاريخها الخاص وسياساتها وأطرها الاجتماعية والثقافية وعلاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية، ولا تستطيع أي من الهويتين أن تذوب في الأخرى، كما لا يمكن لأي منهما التنازل بغية الاقتراب من الأخرى لخلق هوية كردية موحدة. كل واحد من الفريقين الحاملين للهويتين يدّعي أن هويته مبنية على جذور سليمة ضاربة في التاريخ والثقافة الكردية، وكل من الهويتين يفتقر إلى بعض الجوانب التي يُفترض أنها أساسية لمزاعم الانتماء الكردي[32]. ولذلك، فإن عملية بناء الهوية السياسية من كليهما لم تكن تحظى برضا مجمل الأكراد، وعلاوة على ذلك، يبدو أن منظور غالبية الأكراد تجاه كلتا الهويتين قد أفضى إلى صورتين مختلفتين: الأكراد الجيدون مقابل الأكراد السيئين، الأكراد القدامى مقابل "الأكراد الجدد"، الأكراد الخاضعون مقابل الأكراد المناضلين، الأكراد المتعاونون مقابل الأكراد الإرهابيين، الأكراد الشرفاء مقابل الأكراد الخونة. لكن كل هذه المتقابلات تشكّل أجزاء من "الهوية السياسية الجديدة والسياقية" للأكراد، وهي نابعة من وجهات نظرهم وتوصيفهم لأنفسهم[33].

يمكن القول أيضًا إن انقسام وجهات النظر بين الجهات الفاعلة في كلتا الكتلتين قد انعكس على التفاصيل الكبيرة والصغيرة لحياة الأكراد اليومية، وإن شركاء كل كتلة يسلطون الضوء على الاختلافات في عدة قضايا ويرفضون وجهة نظر الطرف الآخر. وفي الوقت الحالي يزداد الخط الفاصل بين الكتلتين وضوحًا أكثر فأكثر. لقد أصبح من الصعب أن تكون كرديًا وأن تكون نشطًا سياسيًا من دون أن يتم تصنيفك أو وضعك ضمن إحدى الكتلتين. وفي واقع الأمر، فإن هناك بعض الفاعلين السياسيين غير المنتمين إلى أي من الكتلتين، لكنهم ضعاف الأثر ولا تكاد ملاحظتهم. ومع ذلك، فهم ما زالوا يفكرون أو يتحركون في فلك إحدى الكتلتين[34].

وبالفعل، على الرغم من الأسماء والألقاب المختلفة لمئات الأحزاب والحركات السياسية بين الأكراد في الأجزاء الأربعة من كردستان، فإن الكتلتين في الوقت الراهن يمثلهما الحزب الديمقراطي الكردستاني - بارزاني وحزب العمال الكردستاني - أوجلان. لقد أصبحا قوتين مع منظورين مختلفين للهوية الكردية، وهناك منافسة شديدة بين الكتلتين. ويمكن بسهولة رؤية الاختلافات والمنافسات، بدءًا من الأهداف والغايات وصولًا إلى الأساليب الرمزية والعملية. والاختلافات واضحة بينهما، سواء فيما يتعلق بموضوع استقلال كردستان، أو فيما يتعلق بمفهوم الدولة القومية الكردية و"الأمة الديمقراطية" وعلاقتهما بالقوى الإقليمية والدولية، بل إن الاختلاف يشمل حتى نمط المجتمع المنشود والاختلافات الرمزية بشأن أسلوب قواتهم المقاتلة وهيئتها: البشمركة وقوات كريلا[35].

(32) Seevan Saeed, *Wercherxani Bizawti Netewiy Kurd* [*Transformation of the Kurdish National Movement*] (Tehran: Xezelnus Print House, 2018).

(33) Abdullah Ocalan, *Liberating Life: Woman's Revolution* (Cologne: International Initiative Edition & Mesopotamian Publishers, 2013).

(34) Saeed, *Wercherxani Bizawti Netewiy Kurd*, p. 249.

(35) See: Ocalan; Bengio (ed.); Xerib.

ثالثًا: الخطاب السياسي لكلتا الكتلتين والاستراتيجيات

سنفحص في الفقرات التالية - ولو باختزال - خطاب مسعود بارزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني) الذي يزعم التكلم باسم "الأكراد التقليديين"، وكذلك خطاب عبد الله أوجلان (حزب العمال الكردستاني) الذي يدّعي التكلم باسم "الأكراد الجدد". لقد استعرت هذين التصنيفين من أدبيات الكتلتين وتوصيف بعضهما لبعضٍ ولأنفسهما، وهي خطابات لا تعدّ ولا تحصى، ثم إن الأمثلة القليلة التي نقدّمها في هذه الدراسة ليست سوى جزء من قائمة أمثلة طويلة لا نهاية لها، وهي تُظهر بوضوح هذين الاتجاهين المختلفين بشأن الرابطة الكردية وأسس هويتها السياسية. كذلك سنحاول تجنّب تفصيل مرتكزات الخطابين من خلال خلفيتهما التاريخية وأنشطتهما، وبدلًا من ذلك سنعمل على تحليل عدد قليل من الأحداث المهمة التي يمكن أن تُظهر تلك الاختلافات بين الخطابين.

يقوم الخطاب السياسي الرئيس لكلتا الكتلتين على مفاهيم الأمة والدولة، وفي الغالب شكّل هذان المفهومان الهويات السياسية لكل منهما. والسؤال الذي نأخذه هنا في الاعتبار هو إذا ما كان ينبغي للأكراد أن تكون لهم دولة قومية (قومية هنا بالمعنى الذي يعطونه لهويتهم من منظور إثني ثقافي) مماثلة للدول القومية في المنطقة، فكيف يمكن تحقيق هذا الهدف[36]. في واقع الأمر، نتيجة للقمع والحرمان المستمرين اللذين عاناهما الأكراد على المستويين الفردي والجماعي، فقد تعامل الأكراد مع مفهوم الدولة بحساسية شديدة، فمن ناحية، يرغب كل الأكراد تقريبًا في إقامة دولة كردية قومية كما هي الأمم العرقية الثقافية الثلاث الأخرى - العرب والفرس والأتراك - في المنطقة، ومن النادر جدًا أن تجد شخصًا كرديًا يرفض حلم استقلال الأكراد وكردستان. ومن ناحية أخرى، كانت مسألة الثقة والولاء للدولة والتعامل بإيجابية معها معضلة دائمة للأكراد[37]، ويجادل بعض المتابعين للمسألة بأن هذا الوضع قد خلق عقدة نفسية لديهم[38].

على مرّ التاريخ الحديث، يمكن أن نلاحظ أن غالبية الأكراد تطلّعوا دائمًا إلى اليوم الذي تصبح فيه الدولة الكردية راسخة وموجودة. لكن التاريخ أظهر أن بعض الأكراد يتعاونون مع أعدائهم ضد هذا الطموح، ويمكن القول إن جميع الانتفاضات الكردية تقريبًا ومحاولات التحرر قد انكسرت بسبب تعاون بعض الجماعات الكردية ضد هذه الطموحات[39]. ومن هذا المنظور، فإن فكرة الاختلاف بين الخطابين لا تقوم فقط على قاعدة الأيديولوجيا، وانطلاقًا من مفهوم الكتلتين للأمة والدولة. ففي واقع الأمر، هناك مجال كبير للصراعات الداخلية والتنافس بين مختلف الجماعات الدينية والطائفية والقبلية والسياسية والاجتماعية داخل الأكراد أنفسهم، وفي هذا السياق تؤدي فكرة بناء دولة كردية

---

(36) Saeed, *Kurdish Politics in Turkey*.

(37) Ocalan.

(38) Dilshad H. Khdhir, "Dynamics of Kurdish Identity Formation in the Kurdistan Region–Iraq Between 1991 and 2014," PhD Thesis, University of Nottingham, Nottingham, UK, 2016. (unpublished)

(39) Yasin Serdesti, *Jiyan u Têkoşni Siyasi Ahmad Tofiq 'Abdollah Ishaqi': Lekołinewey mejoyi bałgenameyi* [*The Life and Political Struggle of Ahmad Tofiq, 'Abdollah Ishaqi': Analysing a Historical Document*] (Sulaymaniyah: Shivan Publications, 2017).

إلى إشعال محرك الخلافات التي تتشكل على هيئة خطابات أيديولوجية متصارعة. كان موقف حزب العمال الكردستاني الماركسي – اللينيني المتطرف يعارض بشدة البنية القبلية والإقطاعية التي سادت في المناطق الريفية الشاسعة في شمال كردستان، وهي المناطق ذاتها التي تشكّل محور قوة الخطاب التقليدي للحزب الديمقراطي الكردستاني في جنوب كردستان. وتاريخيًا، جرى تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني في هيكل قبلي استمد قوته منه، وهو اليوم يمارس سياسات محافظة في إقليم كردستان العراق انطلاقًا من قواعده العشائرية[40]. ومن الواضح أن أساس الخلافات كان هذا النهج والموقف الأيديولوجي تجاه مفهوم الإقطاع وملّاك الأراضي في كردستان، الذي تحوّل إلى شرخ في الهوية الكردية. وبناء عليه، يمكن الباحث أن يقف بسهولة على أسس الاختلافات الهائلة في تفاصيل النهج ووجهات النظر بين الخطابين بشأن مفهومي الأمة والدولة.

بالتوافق مع هذه البنية الاجتماعية الإقطاعية القائمة على التنظيم العشائري، ليس في أجندة زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني مشروع بناء دولة – أمة كردية بالمفهوم السياسي الحديث للعبارة، وهي في خطابهم فكرة مستحيلة التنفيذ، بل هي كما قال جلال الطالباني في عام 2009 فكرة مبنية على أوهام بعض الشعراء والفنانين الأكراد، مؤكدًا أنه ليس من الواقعي أن يطالب الأكراد بدولة – أمة بهذا المعنى[41]، وأن التعاون مع القوى الكبرى والحصول على بعض الحكم الذاتي في كل جزء من كردستان سيكون الهدف الأعلى للأكراد[42]. والمرة الوحيدة التي فكر فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومن هم في فلكه من هذه الكتلة، في مسألة تحقيق مثل هذا الهدف كان في عام 2017 بمناسبة تنفيذ فكرة الاستفتاء، أما غير ذلك فإن نشاط هذا الحزب وكتلته "التقليدية" ظل يسير وفق استحقاقات خطاب الدولة القومية من المنظور الإثني الثقافي الذي لا يمكن تحقيقه كما يقول. بعبارة أخرى، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني دائمًا ملتزمًا بكونه ضمانة لتركيا وسورية والعراق وإيران، مع التأكيد الدائم لهذه الدول على أن تأسيس الدولة – الأمة الكردية ليس جزءًا من أجندته[43].

ماذا كان خطاب الكتلة الأخرى، أي "الأكراد الجدد"؟ نشأ حزب العمال الكردستاني في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ضمن مسار فكرة الدولة – الأمة نفسه. وعلى الرغم من المشقة وانسداد جميع السبل تقريبًا أمام تحقيق هذا الحلم، فقد ادعى حزب العمال الكردستاني أنه يعمل على إنشاء كردستان اشتراكية مستقلة كبرى[44]. وكان من الصعب في ذلك الوقت حتى مجرد التفكير في هذا الادعاء، لأن تحقيق هذا الهدف كان حينها مستحيلًا وربما استمر ذلك حتى اليوم. ومع ذلك، فلطالما ميّز حزب العمال الكردستاني خطه عن "الأكراد التقليديين" من خلال الدعوة إلى

(40) Xerib, p. 236.

(41) Ausama Gulpi, "Dewleti Kurdi xewneki shaiyraneye" [The Kurdish State is an Illusion of Poets], *Rewend*, 2011, accessed on 20/2/2020, at: https://bit.ly/37jPNuT

(42) "Mulla Mustafa Barzani: Only Autonomy for South Kurdistan," Interview with Mustafa Barzani by a French Journalist, YouTube, 30/12/2015, accessed on 12/4/2022, at: https://bit.ly/3vbc0mM

(43) Ibid.

(44) McDowall.

الدولة القومية الكردية المستقلة، على غرار الدول المجاورة في المنطقة، مضيفًا إليها صفة الاشتراكية بمضمونها الماركسي[45]. غير أنه نتيجة للمراجعات التي أجراها أوجلان ودراسته لطبيعة الدولة وانتقاده لفكرة الدولة - الأمة، حوّل حزب العمال الكردستاني خطابه إلى فكرة "الكونفدرالية الديمقراطية" بوصفها حلًا بديلًا للمنطقة وللبلدان التي يشكّل الأكراد جزءًا من سكانها، بدلًا من الدعوة إلى دولة قومية كردية ذات سيادة. بعبارة أخرى، توصّل حزب العمال الكردستاني إلى فكرة أن إقامة دولة قومية كردية مماثلة للدولة القومية التركية - فضلًا عن مدى استحالة تحقيق ذلك - لا يمكن أن تأتي بالحرية والكرامة للأكراد[46]. وفي واقع الأمر، هذه نقطة مهمة يمكن الاستفاضة في شرحها، لكن هذه الدراسة غير مخصصة لتقديم عرض شامل لأفكار أوجلان حول الكونفدرالية الديمقراطية. على أي حال، يمكنني باختصار القول إن فكرة المساواة بين الجماعات الإثنية والدينية التي تسكن هذه المنطقة وتتمتع بمستوى معين من الاستقلالية والحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية ضمن الدول القائمة (العراق وإيران وتركيا وسورية حيث يعيش الأكراد) يمكن لها أن تقود إلى فكرة الكونفدرالية الثقافية من دون إلحاق ضرر بالحدود السياسية الرسمية، شرط أن تتعاون السلطات المركزية في أنقرة وطهران وبغداد ودمشق بإيجابية مع المسألة الكردية. يريد أوجلان القول إنه ليس في مقدور الأكراد أن يربحوا المعركة مع تلك الدول الأربع. ينبغي أن يكون هناك إحساس بالأخوّة بين الجماعات الإثنية والدينية والثقافية المتنوعة. يستهدف خطاب الأكراد الجدد تقديم حل لمسألة الأكراد مع الإثنيات الأخرى عبر إشاعة الحرية والمساواة في الحقوق بين الجميع، بدلًا من النضال للوصول إلى دولة كردية مستقلة كما اعتادوا أن يطالبوا في السابق.

إن قرار هذا التحول الأيديولوجي، أي التحول من فكرة استقلال كردستان بوصفها دولة قومية إثنية للأكراد ذات سيادة معترف بها، إلى فكرة إقامة دولة وطنية حرة ديمقراطية للشعب الكردستاني ضمن حدود الدول التي تقع فيها كردستان، جاء من فكرة تغيير المنظور الأيديولوجي وتطور وعي صانعي السياسة في حزب العمال الكردستاني. بعبارة أخرى، لقد تجاوز حزب العمال الكردستاني الفهم التقليدي لواقع الأكراد بوصفهم أمة عرقية بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة، ينتسب إليها كل من يعتبر نفسه كرديًا أينما كان من منظور عرقي - ثقافي. وخلال فترة سجنه، سنحت لأوجلان فرصة كبيرة لإعادة النظر في سياسة حركته وأيديولوجيتها، ففيما يتعلق بفكرة الدولة والدولة الكردستانية، جادل أوجلان بحذر بأنه "في الوقت الراهن"[47] يجب ترك فكرة الدولة القومية الكردية بمعناها الإثني الثقافي. ولذا لم يرفض حزب العمال الكردستاني فكرة الدولة القومية في حد ذاتها.

نستطيع إذًا، من خلال متابعة خطاب "الأكراد الجدد" وأنشطتهم، أن نلاحظ أن فكرة وجود دولة حرة ومستقلة، وبناء حالة وطنية سيادية للأكراد قائمة على جدول الأعمال. لكن التعامل معها تغيّر على نحو

(45) Saeed, *Wercherxani Bizawti Netewiy Kurd*, p. 236.

(46) Ocalan.

(47) Abdullah Ocalan, *Prison Writings II: The PKK and the Kurdish Question in the 21st Century* (London: Trans Media Publishing, 2011), p. 10.

أساسي في خطابهم، ويمكن أن نلاحظ في الخطاب الحالي لحزب العمال الكردستاني، الذي يقوم على فكرة الكونفدرالية الديمقراطية والحكم الذاتي الديمقراطي، أن أيديولوجية هذا الحزب لا تريد حاليًا الإضرار بسيادة الدول التي تقتسم كردستان. ومع ذلك، فإن وجهة نظر حزب العمال الكردستاني تجاه الدولة والأمة تختلف عما جرى تعريفه من خلال السياسة والنظريات السياسية السائدة. يقترح أوجلان وحزب العمال الكردستاني كيانًا بديلًا من الدولة – الأمة بالمفهوم القومي، هو دولة جمهورية ديمقراطية لا تقوم على قاعدة العرق كما هو الحال في الشرق الأوسط على مدار المئة عام الماضية[48].

يجب القول إن هذا القرار كان حقًا قرارًا صعبًا، ليس بالنسبة إلى الشعب الكردي فحسب، بل إلى قادة حزب العمال الكردستاني أيضًا، وخاصة بالنسبة إلى أوجلان نفسه الذي يجادل بأن خروجه من هيمنة التفكير في الدولة القومية لم يكن سهلًا على الإطلاق[49]. ويُرجع ذلك إلى حقيقة أنه لفترة طويلة من تاريخ الأكراد كانت الدولة حلمًا كبيرًا، وكان كل الأمل في المستقبل مرتبطًا بفكرة وجود دولة على غرار الدول المجاورة، على الرغم من أن جميع الأحزاب الكردية كانت تستبعد هذ الفكرة. لقد جاء حزب العمال الكردستاني بفكرة إنشاء "دولة كردستان الاشتراكية المستقلة الحرة"[50]، وكانت النقطة التي جعلت تأثيره يزيد بسرعة بين الأكراد هي التركيز على فكرة إقامة دولة كردستان الكبرى المستقلة، في حين أن "الأكراد التقليديين" كانوا يطالبون بالحكم الذاتي فحسب داخل حدود دول العراق وسورية وإيران وتركيا[51]. وبمعنى ما، أوجد حزب العمال الكردستاني حلًا بديلًا من القضية الكردية خارج نموذج الدولة القومية، فمن ناحية، اقترح فكرة تحقيق وضع سياسي واجتماعي للشعب الكردي على أساس الكونفدرالية عوضًا عن تكرار المحاولات الفاشلة لتأسيس دولة قومية كردية[52]. ومن ناحية أخرى، اعتمد الأكراد التقليديون، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما هو الحال دائمًا، على القوى الكبرى والإرادة الدولية لصياغة السياسات وحماية الوضع الراهن للدول القومية في المنطقة.

لم يكن خطاب "الأكراد التقليديين" ينوي أبدًا الإضرار بالحدود الرسمية لهذه الدول القومية التي يقطن فيها الأكراد. الاستثناء الوحيد الذي يمكن ملاحظته في تاريخ "الأكراد التقليديين" هو إجراء الاستفتاء في أيلول/ سبتمبر 2017، وكان هذا الادعاء هو المطالبة بدولة كردية في المناطق الكردية داخل العراق فحسب. أعلن بارزاني ودعاته أنهم يريدون أن يكونوا جارًا جيدًا لجميع الدول الأربع المحيطة بالدولة الكردية المقبلة، ولن يضروا بهم ولن يدعموا النضال الكردي في أراضيهم. وعلاوة على ذلك، دعا بارزاني، بعد فشل عملية الاستفتاء في كردستان العراق في عام 2017، الحكومة العراقية إلى استئناف الحوار مع حكومة إقليم كردستان، وقال بوضوح إنهم لا ينوون إعادة ترسيم الحدود وإلحاق أي ضرر

(48) Saeed, *Wercherxani Bizawti Netewiy Kurd*, p. 258.

(49) Ocalan, *Prison Writings II*, p. 49.

(50) Xerib, p. 239.

(51) "Interview with Murat Karaylan," *Sterk TV*, 2019, accessed on 20/8/2019, at: https://bit.ly/37QJpLO

(52) Saeed, *Kurdish Politics in Turkey*.

بالحدود السيادية العراقية[53]. ومع ذلك، وعلى الرغم من مشاكلها التي لا نهاية لها، فقد هاجمت الدولة العراقية الجيش الكردي (البشمركة) وتمت استعادة سيطرة الحكومة العراقية على مدينة كركوك بعد 14 عامًا من السيطرة الكردية عليها، واضطر بارزاني إلى ترك منصبه رئيسًا لإقليم كردستان العراق[54]. ومن ثم، يمكن القول إن العملية كانت مجرد خطوة تكتيكية من بارزاني وحلفائه في إقليم كردستان العراق لتمديد فترة حكمهم وسلطتهم، وتجنّب التعرض للعزل من قبل الحكومة العراقية على خلفية مسألة صفقات النفط المستقلة مع تركيا من دون العودة إلى بغداد[55]. وفي هذا السياق، غالبًا ما يرفع ممثلو كلتا الهويتين السياسيتين، بعضهما في وجه بعض، مظاهر الاختلاف مع الآخر، ويطلقون الصفات السلبية على بعضهما البعض. على سبيل المثال، يزعم حزب العمال الكردستاني أن "الأكراد التقليديين" يخضعون للأعداء ويتعاونون معهم من أجل تحقيق مصالحهم القبلية والسياسية على حساب المصلحة الوطنية لكردستان. في حين يتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني "الأكراد الجدد" بأنهم بعيدون عن المفهوم الأصيل للانتماء الكردي، وأنهم يستخدمون رموزًا غير كردية في نضالهم، بما في ذلك استعارة مصطلحات "حرب العصابات" من أميركا اللاتينية بدلًا من استخدام مصطلح "البشمركة" الذي أنشأه الأكراد في عهد جمهورية مهاباد.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة حالة الهوية الكردية المجزأة، والكتلتين الرئيستين اللتين صاغتا بنية الهوية السياسية الكردية المعاصرة: "الأكراد التقليديون" و"الأكراد الجدد". وبغضّ النظر عن كيفية وصف كل من الكتلتين بعضهما بعضًا واستمرار التنافس بينهما، فإن خصوم الحرية القومية الكردية ينظرون إلى كلتا الكتلتين بالطريقة ذاتها. وعلى الرغم من الخلافات التي لا حصر لها بين كل من سورية وتركيا والعراق وإيران، فإن هذه الدول متفقة بطريقة أو بأخرى على مسألة مواجهة إرادة الأكراد وحلمهم في السير بعملية بناء حالة وطنية كردية. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم تسمية "الأكراد الجيدين" لوصف أولئك الذين يتعاونون مع تلك الدول (أساسًا الحزب الديمقراطي الكردستاني وكتلته)، في حين تُستخدم تسمية "الأكراد السيئين" لوصف أولئك الذين لا يذعنون لإرادة تلك الدول (أساسًا حزب العمال الكردستاني وكتلته). ومع ذلك، وعلى المستوى الاستراتيجي، يُنظر إلى كلتا الكتلتين على أنهما تشكّلان تهديدًا وعقبةً في وجه المشاريع الوطنية للدول الأربع في المنطقة.

ويبدو أن كلتا الكتلتين تطالب بالوحدة القومية الكردية، وتسعى لخلق بيئة جديدة تظهر فيها الهوية الكردية بهيئة موحدة، وهذا مطلب دائم لحزب العمال الكردستاني الذي يمثل كتلة "الأكراد الجدد"،

(53) "Barzani Holds Press Conference Ahead of Referendum," *Russia Today English* (2017), accessed on 12/10/2019, at: https://bit.ly/3jJGR4x

(54) "Is it the End for Kurdish Leader Masoud Barzani? – Inside Story," *Aljazeera*, 29/10/2017, accessed on 12/4/2022, at: https://bit.ly/3uPMPaN

(55) Seevan Saeed, "Partiya Boykote Bi Ser Ket" [The Party of Boycott Had Victory], Yeni Özgür Politika, accessed on 28/10/2019, at: https://bit.ly/3OdVuLK

فهو غالبًا ما يدعو إلى إحياء حزب المؤتمر الوطني الكردستاني KNK الذي يمكن أن يضم تحت جناحه جميع الأحزاب السياسية والحركات والمنظمات الاجتماعية(56). ولطالما حذّر القادة الكبار في حزب العمال الكردستاني، بمن فيهم أوجلان نفسه، من أنه إن لم يقم الأكراد بإحياء المؤتمر الوطني الكردستاني فلن يقدروا على مواجهة المتغيرات الجديدة التي قد تقود إلى إعادة صياغة سياسات الشرق الأوسط(57). ومع ذلك، يبدو من الناحية العملية أن القادة وأصحاب المصلحة في كلتا الكتلتين يعملون على جعل الفجوة أكبر وأكبر، نتيجةً لعدة أسباب سياسية وأيديولوجية، وحتى قَبَلية وشخصية.

ذلك من الناحية العملية. لكن موضوع الأكراد يثير على المستوى النظري قضايا أخرى شديدة التعقيد تتعلق بالروابط المفاهيمية بين مفهوم الدولة – الأمة والدولة الوطنية بالمفهوم السياسي، والدولة القومية بالمفهوم الثقافي والمتخيل الإثني، وكل هذه المفاهيم تتصادم على مستوى الممارسة مع مفهوم الدولة – الأمة القائم على المواطنة والديمقراطية التي هي شبه مفقودة في المنطقة. وما يزيد من هذا الوضع النظري والمفاهيمي تعقيدًا هو أن الدول المجاورة لا تبني شرعيتها على متغيرات الانتماء السياسي فحسب، بل كذلك على متغيرات إثنية تثير الهوية الإثنية الكردية، وهي تظهر جليًا في العلاقة بين العروبة والفارسية، والفارسية والتركية المشوشة بمفهوم كلاسيكي آخر سقط سياسيًا في بداية القرن الماضي وبقي ذهنيًا واستراتيجيًا، هو العثمانية.

المراجع

References

Abdullah, Najati. *Kurdistan ya Armenistan: Shehidekan ya Milhurekan* [*Kurdistan or Armenia: Martyrs or Tyrants*]. Sulaymaniyah: Jin Publisher, 2009.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*. New York: Verso, 2006.

Anderson, Liam & Gareth Stansfield. *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division*. New York: Palgrave Macmillan, 2004.

Bengio, Ofra (ed.). *Kurdish Awakening: Nation Building in a Fragmented Homeland*. Austin: Texas University Press, 2014.

Edelman, Marc. "Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics." *Annual Review of Anthropology*. vol. 30, no. 1 (2001).

Edmonds, Cecil J. "Kurdish Nationalism." *Journal of Contemporary History*. vol. 6, no. 1 (1971).

Gambetti, Zeynep & Joost Jongerden. *The Kurdish Issue in Turkey: A Special Perspective*. London: Routledge, 2015.

Gellner, Ernest. *Thought and Change*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

(56) "Interview with Murat Karaylan."

(57) S. Huseyin, "Interview with Cemil Baiyk on Kurdish National Unity," *Roj News* (2016), accessed on 20/7/2019, at: https://bit.ly/3EdDeNS

Hutchinson, John. *Modern Nationalism*. London: Fontana Press, 1994.

Kedourie, Elie. *Nationalism*. 4th ed. Hoboken, NJ: Blackwell Publishers, 2010.

Khdhir, Dilshad H. "Dynamics of Kurdish Identity Formation in the Kurdistan Region–Iraq Between 1991 and 2014." PhD Thesis. University of Nottingham. Nottingham, UK, 2016.

McDowall, David. *A Modern History of The Kurds*. London: I.B. Tauris, 2010.

Ocalan, Abdullah. *Prison Writings II: The PKK and the Kurdish Question in the 21st Century*. London: Trans Media Publishing, 2011.

________. *Liberating Life: Woman's Revolution*. Cologne: International Initiative Edition & Mesopotamian Publishers, 2013.

Saeed, Seevan. *Kurdish Politics in Turkey: From the PKK to the KCK*. New York: Routledge, 2017.

________. *Wercherxani Bizawti Netewiy Kurd* [*Transformation of the Kurdish National Movement*]. Tehran: Xezelnus Print House, 2018.

Serdesti, Yasin. *Jiyan u Têkoşni Siyasi Ahmad Tofiq ´Abdollah Ishaqi´: Lekołinewey mejoyi bałgenameyi* [*The Life and Political Struggle of Ahmad Tofiq, 'Abdollah Ishaqi': Analysing a Historical Document*]. Sulaymaniyah: Shivan Publications, 2017.

Smith, Anthony D. "Culture, Community and Territory: The Politics of Ethnicity and Nationalism." *International Affairs*. vol. 72, no. 3 (1996).

________. "Memory and Modernity: Reflections of Ernest Gellner´s Theory of Nationalism." *Nations and Nationalism*. vol. 2, no. 3 (1996).

________. *Nationalism*. Cambridge: Polity Press, 2001.

Strohmeier, Martin. *Crucial Images in the Presentation of Kurdish National Identity*. Leiden: Brill; Boston: Brill Academic Publishers, 2003.

Vali, Abbas (ed.). *Essays on the Origin of Kurdish Nationalism*. Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2003.

Xerib, Diar. *Xwendneweyaki New Bo Mejooy Kurdistan* [*A New Study for the Kurdistan History*]. Sulaymaniyah: Shivan Publications, 2016.



ترجمة

Translated Paper



رقصة لأجل ...3، 100x100 سم، مواد وتقنيات مختلفة على القماش (2018).

A Dance for ...3, 100 x 100 cm, mixed materials and methods on canvas, 2018.



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/IQUR8113

ميشيل د. فايتسل | Michelle D. Weitzel*
ترجمة معين رومية | Translated by Moeen Roumeih**

هندسة الانفعال: سياسة الشارع والأسس الجزئية لممارسة الحكم***

Engineering Affect: Street Politics and Microfoundations of Governance

ملخص: كان الانفعال مكونًا أساسيًا في الانتفاضات العربية، ولا يزال وسيطًا مهمًا لتشكيل السياسة اليومية في الشرق الأوسط وخارجه. مع ذلك، وإن كنّا نشهد بدايات التفكير في الانفعال باعتباره جزءًا لا يتجزأ من دراسات الحركات الاجتماعية، فإن محاولات التحكم في الانفعالين الفردي والجماعي في ممارسة فن الحكم تظل غير مدروسة على نحو كافٍ، رغم الأدلة القوية على أن الانفعال والعاطفة مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالسلوك السياسي وصنع القرار في مجموعة واسعة من القضايا تمتد من تفضيلات الناخبين إلى السياسة الخارجية. تبحث هذه الدراسة في كيفية حدوث مثل هذا التحكم، وتنظر إلى الجسد الحسي جسرًا وموقعًا رئيسًا للتفاعل والمنافسة لمشاريع متنوعة تسعى للتأثير في النتائج السلوكية، من خلال التلاعب بالفضاء العام. ومن بين الحواس الجسدية، تميّز الدراسة المجال السمعي بصفته مولِّدًا فعالًا للانفعال، وتفحص تشابك الصوت والسمع والسلطة في الأساليب التي ينخرط بها الجسد الحسي روتينيًا في مشاريع الدولة. وتعتمد الدراسة على أمثلة من الاحتجاجات التي تردد صداها عبر الشرق الأوسط خلال الفترة 2010–2012، وتؤطرها مع سوابق تاريخية مستقاة من أعمال الأرشيف الأصلي، لتربط بين الخبرة الفينومينولوجية والنتائج السياسية بغية الكشف عن الكيفية التي تهندس بها النخبة والفاعلون الثانويون، على حد سواء، المدخلات الحسية مثل الصوت، لإحداث تأثير سياسي. وبذلك أحاجّ بأن كلًّا من الفهم الأفضل لتقنيات وطرائق التحكم التي تدخل في هيكلة البيئة الحسية شرطٌ مسبق ضروري لإدراك دور الانفعال والعاطفة في السياسة.

كلمات مفتاحية: الانفعال، العواطف، الصوت، الانتفاضات العربية، الفضاء العام.

* باحثة ما بعد الدكتوراه في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بازل، سويسرا.
Postdoctoral Researcher, the Department of Social Sciences at the University of Basel, Switzerland.
Email: weitzel@newschool.edu

** كاتب ومترجم من سورية.
Author and Translator from Syria.
Email: mrou100@gmail.com

*** نشرت في الأصل في:
Middle East Law and Governance, vol. 11, no. 2 (2019), pp. 203–243.

Abstract: Affect was an essential component of the Arab uprisings, and it remains an important medium for shaping everyday politics in the Middle East and beyond. Yet while affect is beginning to be conceived as integral to studies of social movements, endeavors to control individual and collective affect in the praxis of statecraft remain understudied–despite robust evidence that affect and emotion are intimately entwined with political behavior and decision–making on a wide range of issues spanning voter preference to foreign policy. This article examines how such control takes effect, situating the sensory body as a bridge and key site of interaction and contestation for diverse projects that seek to influence behavioral outcomes via the manipulation of public space. From among the bodily senses, it singles out the auditory realm as a particularly potent generator of affect and examines the entanglement of sound, hearing, and power to foreground ways the sensory body is routinely engaged in state projects. Drawing on examples from the protests that ricocheted across the Middle East from 2010–2012, and framing these with historical antecedents from original archival work, this article bridges phenomenological experience and political outcomes to reveal how sensory inputs such as sound, wielded by elite and subaltern actors alike, are engineered for political effect. In so doing, I argue that a necessary prerequisite for grasping the role of affect and emotion in politics is a better understanding of technologies and modalities of control that go into the structuring of the sensory environment.

Keywords: Affect, Emotions, Sounds, Arab Springs, Public Space.

الشعب يريد إسقاط النظام

حدثت مؤخرًا طفرة في التوصيفات التي تموضع تجارب الشارع المشتركة في قلب التعبئة الجماعية والمقاومة. وتفسر بعض الدراسات الأكاديمية، التي تعتمد على تصورات سابقة عن الحشود باعتبارها غير عقلانية، طاقة الشارع هذه سلبيًا - في تلميحٍ إلى الغوغاء ومخاطر ذهنية القطيع[1]. لكنّ بعض التوصيفات المتفائلة تتحدث عن طاقة شعبية تتفجر إذا توافرت لها الشروط الملائمة. ففي هذا المعسكر الأخير، وصف مارك ليفين وبريان رين احتجاجات الشوارع في عامي 2010 و2011 في شارع الحبيب بورقيبة في تونس، وميدان التحرير في القاهرة، ودوّار اللؤلؤة في المنامة، وساحة التغيير في صنعاء، والعديد من الأماكن الأخرى في الشرق الأوسط، بأنها "طارئة" Emurgent (لفظة مبتكرة تجمع بين منبثق Emergent وعاجل Urgent)، في محاولة لالتقاط العناصر العاطفية في الضرورات الملحّة والتحولات التي سادت حينئذ[2]. وبالمثل، سعت هيلغا طويل-الصوري لتتبع

(1) كان كتاب غوستاف لوبون مؤثرًا في النظر إلى التجمعات السياسية في مثل هذا الضوء السلبي:

Gustave Le Bon, *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (New York: MacMillan, 1896).

(2) يجادل المؤلفان بأن سيرورات الشوارع "الطارئة" هذه تزعزع الاستقرار، بل تعيد حتى تشكيل علاقات القوة التي كانت مهيمنة ومستقرة سابقًا. ينظر:

Mark LeVine & Bryan Reynolds,"Theatre of Immediacy: Dissident Culture, Revolutionary Performance, and Transversal Movements in the Arab World," in: Karin Van Nieuwkirk, Mark LeVine & Martin Stokes (eds.), *Islam and Popular Culture* (Austin: University of Texas Press, 2016).

وفي موضع آخر، يشير ليفين إلى التجربة المقارنة لمصر وفلسطين لتسليط الضوء على "الأهمية المطلقة للقدرة على الانتقال من العالم الافتراضي إلى العالم المادي في عملية تحويل الذاتيات السياسية". ينظر:

Mark Levine, "Theorizing Revolutionary Practice: Agendas for Research on the Arab Uprisings," *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3 (2013), p. 196.

أهمية الأجواء التي سادت الشارع، ولفتت الانتباه إلى الكيفية التي مكّن بها الفضاء العام المواطنين من "الالتقاء، والتجول، والتسكّع، والتجمع، والمناقشة، والمشاركة [...] والاحتجاج"، وحذرت من نزعة الحتمية التكنولوجية في التوصيفات التي تركز حصريًّا على الأهمية السببية لوسائل التواصل الاجتماعي في التعجيل بالانتفاضات[3]. تقاوم هذه البحوث التي تتناول سياسة الشارع العربي إغراء خطاب "الثورة 2.0"[4]، وتعتمد بدلًا من ذلك عدسة دوركهايمية جديدة ترى بوساطتها الغليان الجماعي بغية استكشاف دور الفضاء والمكان والمعالم المادية في الفعل الجماعي وفن الحكم[5].

اندمجت دراسات سياسة الشارع والأسس الجزئية[6] للحكامة في الشرق الأوسط في ثلاثة خطوط

(3) Helga Tawil–Souri, "It's Still About the Power of Place," *Middle East Journal of Culture and Communication*, vol. 5 (2012), p. 90.

(4) تمحورت كثرة من تفسيرات حوادث الانتفاضات العربية على وسائل التواصل الاجتماعي وأكثر الأشكال التقليدية لوسائل الإعلام، مثل التلفزيون والراديو. ينظر على سبيل المثال:

Linda Herrera, *Revolution in the Age of Social Media: The Egyptian Popular Insurrection and the Internet* (London: Verso, 2014); Marc Lynch, "After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State," *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2 (2011), pp. 301–310; Mark Lynch, *The Arab Uprisings: The Unfinished Revolutions of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012); Mark Lynch,"Media, Old and New," in: Marc Lynch (ed.), *The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East* (New York: Columbia University Press, 2014); Habibul Haque Khondker, "The Role of the New Media in the Arab Spring," *Globalizations*, vol. 8, no. 5 (2011), pp. 675–79; Craig McGarty et al., "New Technologies, New Identities, and the Growth of Mass Opposition in the Arab Spring," *Political Psychology*, vol. 35, no. 6 (2014), pp. 725–740; Zeynep Tufekcip & Christopher Wilson, "Social Media and the Decision to Participate in Protest: Observations from Tahrir Square," *Journal of Communication*, vol. 62, no. 2 (2012), pp. 363–379.

(5) على سبيل المثال، علق رشيد الخالدي على "الطاقة" و"الدينامية" التي أطلقها الشباب العرب من خلال احتشادهم الجماعي. وبالمثل تحدث ديريك غريغوري عن أن "حيوية" الجمهور المتنوع كانت عنصرًا أساسيًا لاستعادة الفضاء والاستيلاء عليه من جديد. ينظر:

Rashid Khalidi,"Preliminary Historical Observations on the Arab Revolutions of 2011," in: Bassam Haddad, Rosie Bsheer & Ziad Abu–Rish (eds.), *The Dawn of the Arab Uprisings: End of an Old Order?* (London: Pluto Press, 2012), p. 10; Derek Gregory, "Tahrir: Politics, Publics, and Performances of Space," *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3 (2013), pp. 235–246.

وفيما يخص الغليان الجماعي، ينظر:

Emile Durkheim, *Elementary Forms of Religious Life*, Carol Cosman (trans.) (Oxford: Oxford University Press, 2001 [1912]).

(6) كما هو الحال غالبًا، تتطور الكلمات المفتاحية في الوسط الأكاديمي على طول مسارات حوارية. انبثق أحد هذا المسارات في النصف الثاني من القرن العشرين بوساطة الفيلسوفين الفرنسيين جيل دولوز وفيليكس غوتاري، ويعتمد على مصطلح "السياسة الدقيقة" لوصف التدخلات الصغيرة الحجم الهادفة إلى تشكيل تفضيلات ومواقف وتصورات الذوات الفردية على نحو يحقق مصلحة الحكم. ينظر:

Gilles Deleuze & Félix Guattari, "1933: Micropolitics and Segmentarity," in: *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum Press, 2003).

يعتمد المسار الثاني من الأدبيات، الأكثر انتشارًا في العلوم السياسية الأميركية، على مصطلح "الأسس الجزئية للسلطة" الذي طُبِّق، على عكس "السياسات الدقيقة"، بأكثر مرونة وأقل اتساقًا إلى حد ما. لمراجعة المفهوم، ينظر:

Jay Barney & Teppo Felin, "What are Microfoundations?" *The Academy of Management Perspectives,* vol. 27, no. 2 (2013), pp. 138–155.

في هذه الدراسة، أتعامل مع مصطلحي "الأسس الجزئية" و"السياسات الدقيقة" على أنهما مترادفان.

أساسية، موحَّدة جزئيًا بتوجه معرفي يمنح أفضلية لتكوين المعنى محليًا ولأشكال السياسة "اليومية". ركز أحد خطوط الاستقصاء على التأثير السياسي للجماليات، معتمدًا تأكيد رولان بليكر، في عام 2001، أنّ التمثيل هو دائمًا فعل سلطة/ قوة[7]، متحديًا الأسس الوضعية لأبحاث العلوم السياسية. يستمد باحثو هذا "المنعطف الجمالي" أدواتهم من مجالات الأدب والفنون البصرية والموسيقى والسينما بغية تقديم فهم أفضل للعالم السياسي[8].

في الأبحاث التي تخص الشرق الأوسط، ألقى مؤخرًا الاهتمام بالجماليات الضوء على استراتيجيات المقاومة ودوافع الفعل الجماعي[9]، حتى مع وجود أبحاث أقدم وثّقت استخدام الدولة للرموز البصرية في تشكيل النزعة القومية والحفاظ على التحكم السلطوي[10]. وقد أدخلت هذه الأبحاث آليات ثقافية على المستوى الجزئي في التفسيرات السببية، مشكِّلة بذلك ثقلًا موازنًا مقابل التركيز الشديد على العوامل البنيوية، وهو أمرٌ طالما ميّز الأبحاث بشأن الحركات الاجتماعية، والسياسة من منظور أدنى إلى منظور أعلى[11].

(7) Roland Bleiker, "The Aesthetic Turn in International Political Theory," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 30, no. 3 (2001), p. 515.

(8) Bleiker, pp. 509–533.

من المساهمين الآخرين في هذه القضية:

Chris Brown, Susan Carruthers, Costas Constantinou, James der Derian, Bülent Diken, Mark Lacy, Carsten Lausten, Iver Neumann, Louiza Odysseos, Thaddeus Oliver, Michael Shapiro, Anthony Smith, and Christine Sylvester

وللاطلاع على آخر البحوث حول هذا المنعطف الجمالي، ينظر:

"Forum: The Aesthetic Turn at 15," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 45, no. 2 (2017).

(9) يوضح تشارلز تريب، على سبيل المثال، أن الملصقات والكتابة على الجدران و"فن التشويه" والفنون الجميلة يمكنها أن تؤطر الوضع الطبيعي، حتى في الوقت الذي تلفت فيه الانتباه إلى "سماته الشاذة جدًا".

Charles Tripp, "The Art of Resistance in the Middle East," *Asian Affairs,* vol. 43, no. 3 (2012), pp. 393–409.

وبالمثل، تأخذ جيسيكا وينيغر الجماليات على محمل الجد في بحثها حول الفعل السياسي في مصر. تكتب وينيغر "لقد أدت أعمال الترتيب الجمالي، من التزمير الإيقاعي للسيارة والزغاريد، إلى تنظيف القمامة طواعية في 'يوم تجميل ميدان التحرير'، دورًا رئيسًا في تحفيز الفعل السياسي الجماعي".

Jessica Winegar, "A Civilized Revolution: Aesthetics and Political Action in Egypt," *American Ethnologist*. vol. 43, no. 4 (2016), p. 609.

وينظر أيضًا فيما يخص جماليات انتفاضات الربيع العربي:

Simon Hawkins, "Teargas, Flags and the Harlem Shake: Images of and for Revolution in Tunisia and the Dialectics of the Local in the Global," and Dalia Wahdan, "Singing the Revolt in Tahrir Square: Euphoria, Utopia, and Revolution," both in: Pnina Werbner, Martin Webb & Kathryn Spellman–Poots (eds.), *The Political Aesthetics of Global Protest: The Arab Spring and Beyond* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2014).

(10) ينظر على سبيل المثال:

Lisa Wedeen, *Peripheral Visions*: *Publics, Power, and Performance in Yemen* (Chicago: Chicago University Press, 2008); Timothy Mitchell, *Colonizing Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1991).

(11) James M. Jasper, "The Doors that Culture Opened: Parallels Between Social Movement Studies and Social Psychology," *Group Processes and Intergroup Relations*, vol. 20, no. 3 (2017), pp. 285–302.

وبالنظر إلى ميلهم المعرفي، فقد احتفل الباحثون في الجماليات وأثرها في السياسة بالأدلة "اليومية" المتعلّقة بالأشياء، والطرز المعمارية، والتشكيلات الحضرية، والحوادث المرئية والملموسة و"الصلبة"؛ سعيًا لإضفاء شرعية أنطولوجية على أبحاثهم. وثمة خطٌّ ثان، متداخل جزئيًا، من الأبحاث حول الأسس الجزئية وسياسة الشارع، ركّز اهتمامه على السياسةً المادية للفضاء[12]. وتعدّ معالجة آصف بيات لـ "الانتهاك الهادئ للأحوال العادية"[13] في تحليله للثورة الإيرانية أحد الأمثلة التأسيسية لهذا الخط. ومؤخرًا، تضمنت التوصيفات التي تؤكد العلاقات المكانية للسلطة تحليل ديان سينغرمان للمطالبة الشعبية بالفضاء في القاهرة قبل الانتفاضات العربية[14]؛ ومعالجة جيليان شويدلر للاحتجاجات في مسجد الكالوتي المناهضة لإسرائيل في الأردن[15]؛ وتصوير منى الغباشي الرائع للتكتيكات المكانية التي تضمنها نشاط الشارع في مصر (من إغلاق الطرق إلى التجمع في الشوارع الجانبية الصغيرة)[16]؛ وتتبع ناصر رباط لفضاءات التعبير السياسي والتجمع من المساجد إلى الساحات العامة[17]؛ وتحليل حسام حسين سلامة للتحول الذي حدث في تصور ومعنى واستخدام الفضاء العام في القاهرة[18].

(12) تتبع الدراسات التي تؤكد أهمية العلاقات المكانية للسلطة تراثًا فكريًا يعود إلى هنري لوفيفر في كتابه (**إنتاج الفضاء**) الصادر عام 1974، وقد لفت الانتباه فيه إلى الطرائق التي تضفي بها الأفعال والظروف والسلوكيات خصائص على المكان/ الفضاء تُكتسب بمرور الوقت وتشكّل الوقائع اللاحقة. ينظر:

Henri Lefevbre, *The Production of Space* (Malden: Blackwell Publishers, 1991).

وغالبًا ما تتشابك دراسات إنتاج الفضاء مع الأبحاث التي تؤكد على الممارسات اليومية؛ لأن أفعالنا تتجسد في علاقات مكانية، حتى لو أن التركيز على الفعل يحول التركيز بمهارة بعيدًا عن البنى المادية. يلفت ميشيل دي سيرتو الانتباه إلى الابتذال المحتمل لعلاقات السلطة، مُبرزًا الممارسات المكانية اليومية الصغيرة الحجم، موضِّحًا كيف أنها تمثّل تمردات جزئية ضد الترتيب الطبيعي المعتاد للأشياء من خلال الكشف عن الكيفية التي يغير بها سوء الاستعمال المقصود للأشياء معانيها عبر الزمن. ينظر:

Michel de Certeau, *The Practice of Everyday Life* (Berkeley: University of California Press, 1984.)

وعن العلاقة بين الموسيقى والمكان/ الفضاء، ينظر:

Ana Maria Ochoa Gautier, *Aurality: Listening an Knowledge in 19th Century Columbia* (Durham: Duke University Press, 2014); Ted Swedenburg, "From Sayed Darwish to MC Sadat: Sonic Cartographies of the Egyptian Uprising," in: Valerie Hoffman (ed.), *Making the New Middle East: Politics, Culture, and Human Rights* (Syracuse: Syracuse University Press, 2019).

(13) Asef Bayat, *Street Politics: Poor People's Movements in Iran* (New York: Columbia University Press, 1997).

(14) Diane Singerman, "The Siege of Imbaba: Egypt's Internal 'Other' and the Crimimalization of Politics," in: Diane Singerman (ed.) *Cairo Contested: Governance, Urban Space, and Global Modernity* (Cairo: Cairo University Press, 2009), pp. 111–144.

(15) Jillian Schwedler, "Routines and Ruptures in Anti–Israeli Protests in Jordan," in: Frédéric Volpi & James M. Jasper (eds.), *Microfoundations of the Arab Uprisings: Mapping Interactions between Regimes and Protesters* (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2018), pp. 67–88.

(16) Mona El Gobashy, "The Praxis of the Egyptian Revolution," *Middle East Report*, vol. 258, People Power (Spring 2011), pp. 2–13.

(17) Nasser Rabat, "The Arab Revolution Takes Back the Public Space," *Critical Inquiry*. vol. 39, no. 1 (August 2012), pp. 198–208.

(18) Hussam Hussein Salama, "Tahrir Square: A Narrative of Public Space," *Archnet–IJAR: International Journal of Architectural Research*, vol. 7, no. 1 (2013), pp. 128–138.

وعلى الرغم من أن مؤلفين مثل سينغرمان، والغباشي، وآخرين، يلمحون إلى التحول النفسي الذي حصل بفعل التجمع في الأمكنة العامة، فإن معظم التوصيفات الجمالية والمكانية، التي تسلط الضوء على التغيرات الجسدية المذهلة عبر مدن الشرق الأوسط، لم تفعل سوى القليل في مجال التنظير لتجربة الاندراج الجسدي في هذه العملية التحويلية. وتظل القدرات الفعالة والإنجازات للأجساد الفردية والجماعية في مجال الجماليات والفضاء، في أغلب الأحيان، ضمنية، أو مسلَّمًا بها، أو يشار إليها على أنها طاقة الجوّ العام، كما في الأمثلة الافتتاحية. وتمثّل صياغة جوديث بتلر لمصطلح "الأجساد المتحالفة" استثناءً ملحوظًا، فهي تضع الجسد في مركز سياسة الشارع إبّان الانتفاضات العربية. تقول بتلر: "إن إعادة التفكير في فضاء الظهور من أجل فهم قوة المظاهرات العامة في عصرنا وتأثيرها، تتطلب منّا فهم الأبعاد الجسدية للفعل، وما يتطلبه الجسد، وما يمكن أن يفعله الجسد، خاصة عندما يجب علينا أن نفكر في الأجساد وهي معًا، وما الذي يجعلها هناك، وما شروط ثباتها وقوتها"[(19)]. ويمثل تصور بتلر لـ "الأبعاد الجسدية للفعل" جسرًا يربط بين علم الأحياء وعلم النفس والإمكان البنيوي والأيديولوجيا، وحزمة كثيفة من العلاقات التي تعدّ في حد ذاتها من مقومات المشاعر والعواطف وصانعة لها.

تتشابك الجماليات والفضاء على نحوٍ لا ينفصم مع تجربة الجسد والانفعال والعاطفة. وعلى الرغم من غزارة الأبحاث عن العاطفة والفعل الجماعي، فإن توصيفات قليلة فقط تضمّ الجماليات والفضاء والجسد معًا بصفة صريحة؛ ربما لأن الارتباط بينها يعتبر من المسلَّمات، أو ربما لأن العلاقة بين الأجزاء المكونة لم تُدرس نظريًّا دراسة كافية على نحو يجعلها موقعًا واضحًا للبحوث التجريبية. وبهذا المعنى، قد تكون هذه السلاسل البحثية تتّبع مسارات متوازية، وليست متشابكة؛ لأن النسيج الضام الذي يربطها لم يتبلور تمامًا موضوعًا للدراسة. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تجنح البحوث في سياسة الجماليات إلى سجالات في موضوعات التمثيل والخطاب، في حين تميل التوصيفات المكانية إلى مفاهيم التخطيط المديني؛ الأمر الذي يغيّب التجربة الجسدية بوصفها موضوعًا متميزًا. ثمّ إن الدراسات الأكاديمية الناشئة التي تتناول دور العاطفة في الحركات الاجتماعية (والسياسة بعامة) تحصر بحوثها في الاستكشافات النفسية، وتسأل عن الكيفية التي يؤدي بها تصاعد أو تقلص الخوف

(19) Judith Butler, "Bodies in Alliance and the Politics of the Street," Lecture held in Venice, September 7/9/2011, by the Office for Contemporary Art Norway, The European Institute for Progressive Politics, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/34KyKR3

مايكل فيولا هو باحث آخر يكتب في هذا السياق، وإن لم يكن عن الشرق الأوسط أو انتفاضات الربيع العربي. ينظر:

"The Body Politic: Bodily Spectacle and Democratic Agency," *Political Theory*, vol. 46, no. 2 (2018), pp. 197–217.

وتمثّل بانو بارغو Banu Bargu صوتًا مهمًّا آخر في هذا النوع من الدراسات. ويدرس كتابها *Starve and Immolate: The Politics of Human Weapons* استراتيجيات السجناء في تحويل الجسم البشري إلى سلاح كأسلوب للمقاومة السياسية في مواجهة العجز. ينظر:

Starve and Immolate: The Politics of Human Weapons (New York: Columbia University Press, 2014).

أو الغضب أو الاشمئزاز أو الحب أو التعاطف أو الفرح إلى التأثير في مأزق سياسي معيّن[20]. إنّ علماء نظرية الانفعال هم الأقرب إلى تجسير هذه الانقسامات، ودراسة الجسد على نحوٍ صريح. لكنهم في مساعيهم لاقتطاع فضاء مفاهيمي لموضوع تحليلي "جديد" يميلون إلى التقليل من أهمية العوامل البيئية، ولا تزال دراسات الحالة التجريبية بشأن الانفعال نادرة. ومن ثمّ، فإن تحسين فهمنا لكيفية توليد الانفعال، وهندسته، ومشاركته، والتلاعب به، لا يمثل وسيلة لإثراء مختلف خيوط البحث حول الأسس الجزئية للسياسة فحسب، بل يوفر فرصة لمساعي فهم السيطرة السياسية أيضًا.

تعترف هذه الدراسة بالطابع المنتَج للفضاء الاجتماعي، وتعيد تأكيد أهمية العوامل والحوادث الجمالية اليومية العادية من حيث هي مواقع للسياسة. لكنها تسعى لإدراك والتقاط العناصر التي تُحيي الرابطة بين العلاقات المكانية للسلطة وجماليات الحياة اليومية، وذلك تحديدًا عن طريق عزل الظواهر التي تُسهم في هندسة الانفعال والعاطفة والتلاعب بهما، وننظر إليهما بصفة مشتركة على أنهما إدراك متجسد، كما أوضّح أدناه. يُغذي الإدراكَ المتجسد طيفٌ واسع من الظواهر؛ لذا سوف أقتصر على الأدلة المستمدة من مجال السمع والصوت. وأنا أضبط البحث بالمجال السمعي؛ لأن العلاقة بين الرؤية البصرية والسياسة سبق أن رُسِّخت على نحوٍ أكمل ومن ثمّ فهي أكثر بداهة، وكذلك أيضًا لأن الصوت يُفهم على أنه مرتبط خاصة بالمشاعر[21]. ومع أن هذا الارتباط معترف به، فإنّ تأثير الصوت في المشاعر والسياسة لا يزال غير مدروس على نحو كافٍ.

يُبرز الشارع تنوعًا كبيرًا في الأصوات، حتى قبل اعتبار الاختلافات في المكان والزمان. وأبدأ في هذه الدراسة بالإصغاء إلى الأصوات الأيقونية للانتفاضات العربية: الهتافات، والشعارات، والأغاني التي أصبحت أناشيد المقاومة، وأزيز الحشود. وبعد ذلك، أضع هذه اللحظات الأكثر استثناء للسياسة "الصاخبة" في سياق المحاولات اليومية المتعلقة بتنظيم وهندسة المشهد الصوتي للشارع في الشرق الأوسط، وأعتمد في ذلك على أمثلة تاريخية ومعاصرة. يكشف النطاق الزمني للأدلة عن استمرارية لهذا النمط من الضبط والتحكم، حتى عندما يشير تنوع الأصوات إلى قابليتها للتطويع ومداها. ولا أسعى لتقديم دراسة شاملة لمسار الصوت، بل أعمل بدلًا من ذلك على إبراز

(20) ينظر على سبيل المثال:

Todd Hall, "We will Not Swallow This Bitter Fruit: Theorizing a Diplomacy of Anger," *Security Studies*, vol. 20, no. 4 (2011), pp. 521–555; Naomi Head, "Costly Encounters of the Empathetic Kind: A Typology," *International Theory*, vol. 8, no. 1 (2016), pp. 171–199; Oded Löwenheim & Gadi Heimann, "Revenge in International Politics," *Security Studies*, vol. 17, no. 4 (2008), pp. 685–724; Paul Saurette "You Dissin Me? Humiliation and Post–9/11 Global Politics," *Review of International Studies*, vol. 32, no. 4 (2006), pp. 495–522.

(21) يعود الفهم الاجتماعي لقدرة الصوت على التأثير في السلوك إلى الأساطير اليونانية التي تورد قصصًا عن موسيقى أرفيوس التي تتمتع بقدرة حاسمة على تحريك كل شيء، من الصخور الثقيلة إلى قلب هادِس، ويعزفها أرفيوس لإله الموتى كي يمنح يوريديس حبيبته فرصة أخرى في الحياة.

"Orpheus," in: *D'Aulaires' Book of Greek Myths* (Delacourt Press, 1962), p. 102;

ينظر أيضًا:

A.J. Racy, "Domesticating Otherness: The Snake Charmer in American Popular Culture," *Ethnomusicology*, vol. 60, no. 2 (2016), p. 200; Joscelyn Godwin, *Music, Mysticism, and Magic: A Sourcebook* (London: Routledge, 1988).

الأمثلة التي تكشف، على نحو أفضل ما يمكن، عن نمط من القوة والمشاركة السياسيتين، وهو أمرٌ مرّ غالبًا من دون أن يلاحظه أحد.

يربط الصوت بصفته قوة مادية اهتزازية الفضاء والجماليات والعواطف معًا. والصوتُ مكاني بطبيعته، تنتقل موجاته عبر الأجسام، ويرتد عن الأسطح الصلبة، ويتردد صداه عبر ممرات المدن، وينتشر بصخب أو هدوء وفقًا للتقنيات التي تنتجه والشروط الفيزيائية - السمعية التي تمكّنه. إن الأصوات حاضرة تلقائيًا في كل موضع في الفضاء العام، لكنها أيضًا تُصمَّم جماليًا وتنظَّم وفقًا للمعايير الثقافية، وتتجلى في الموسيقى أو الترانيم أو الإيقاعات المتواترة. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في الأداء العام للسياسة. والصوت أيضًا متشابك على نحو معقد مع الجسد: يخترق الأجساد كاهتزاز، ويجري تحليله ويصير ذا معنى بوساطة آذاننا الحاذقة وقشرتنا الدماغية السمعية. وفي الوقت نفسه، ينبعث من داخلنا؛ يخرج من معدتنا وصدرنا وحنجرتنا وفمنا منطوقًا لينعش وجودنا الدينامي والحيوي في العالم. لذلك فإن فهم كيفية اشتغال الصوت في الفضاء العام، وعلاقته بالإدراك المتجسد، يَعِد بتعميق فهمنا لدور البيئة الحسية في اللحظات السياسية غير العادية مثل الانتفاضات العربية، وكذلك في النماذج اليومية للسيطرة وممارسة الحكم.

في الجزء المتبقي من هذه الدراسة، أوضح ما أعنيه بالإدراك المتجسد، وأضع عملي ضمن الأدبيات التي تدرس الانفعال والعاطفة في السياسة العالمية، قبل أن أبيّن كيف يشكّل الصوت عنصرًا حيويًا في التنشيط، و"الأوضاع الطارئة" و"الأجساد المتحالفة"، ولذلك سعى الباحثون الذين ينظّرون للأسس الجزئية للمقاومة في الانتفاضات العربية لفهم دوره. والأمثلة التي أعرضها تلفت الانتباه إلى الطريقة التي يقوِّض بها الصوت في الفضاء العام المسافة بين الأجساد، وكيفية استخدامه لتحفيز الروح المعنوية أو إضعافها، وكيف يعمل بصفته "اقتباسًا" ثقافيًا؛ ما يؤدي إلى تنشيط المرجعيات الإدراكية المشتركة التي توجّه صناعة المعنى اللحظية. وأختم بمناقشة موجزة للطرائق التي أُعيد بها إنتاج آليات التأثير الصوتي هذه في خدمة مشاريع الدولة الهادفة إلى السيطرة، من أعلى إلى أدنى، على سكانها وأراضيها. يستند تحليلي للصوت في الانتفاضات العربية إلى الشهادات الشفوية وأرشيف الفيديو والمدونات والتقارير الصحفية والتسجيلات الصوتية والصور. واستُمدت الأمثلة التاريخية لاستخدام الصوت في هندسة الانفعال من العمل الأرشيفي الأصلي الذي أُجري باللغة الفرنسية في مركز أرشيف ما وراء البحار في مدينة آكس أون بروفانس.

قضايا نظرية مهمة

قبل الانتقال إلى التأثير الصوتي في الانتفاضات العربية، يبدو ضروريًا تعيين الحدود بين انشطارين مهمين ضمن الباحثين الذين يدرسون المشاعر السياسية.

يختص الانشطار الأول بالتمييز بين الانفعال والعاطفة. إنّ نظرية الانفعال التي طورها برايان ماسومي على نحوٍ بارز في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم تبناها باحثون عبر أدبيات

متعددة، تميّز الانفعال من العاطفة، واصفةً إياه بأنه غير معرفي، أو بدائي، أو "تلقائي"؛ بمعنى أنه رد فعل ارتكاسي أو لاإرادي[22]. على هذا النحو، يُفهم الانفعال على أنه "سابق" لأشكال المعرفة التي تتفاعل مع المعنى الثقافي. ويميز سيمون طومسون وبول هوغيت بوضوح بين الانفعال والعاطفة بصفتهما شكلين من أشكال المشاعر البشرية، حتى مع تأكيدهما تداخلهما وتشابكهما، ويقولان في هذا السياق: يتعلق الانفعال بالبعد الأكثر تجسّدًا وغير المتشكل والأقل وعيًا للمشاعر الإنسانية، في حين أن العاطفة تتعلق بالمشاعر الأكثر وعيًا؛ ذلك أنها أكثر رسوخًا في اللغة والمعنى. إنّ انفعالًا، مثل القلق، يُختبر بطريقة جسدية، في حين أن عاطفة، مثل الغيرة، تتجه نحو موضوعات (عاشق أو غريم)، وهو ما يعطيها معنى وتركيزًا وقصدًا[23].

وإذا كان لهذا التمييز فائدة تحليلية واضحة ومهمة، فإن الصيغة تؤسس لمفارقة مفاهيمية متأصلة. إن حصر الانفعال في عالم الاستجابة التلقائية وإفراغه من القصدية الواعية، ينزع الفاعلية عن المجال الانفعالي. وقد أشارت روث ليز إلى أن الانقسام الدلالي بين الانفعال والعاطفة يكرر الثنائية نفسها، ثنائية "العقل – الجسد" التي تؤثر في المنظِّرين الذين يدّعون رغبتهم في تفكيكها[24]. أتفق مع نقد ليز، لكنني أعتقد أن المبالغة في تأكيد هذه النقطة تغفل قيمة المداخلة التي يطرحها منظرو الانفعال ومفادها أن المعرفة تتجسد بطرائق لا يمكن استيعابها كليًّا بوساطة المفاهيم التقليدية حول التفكير والدماغ[25]. وعدا ذلك، فإن القدرة على التمييز بين الانفعال والعاطفة لها قيمة استكشافية، من حيث إنها تخلق مساحة لتحليل أدقّ للسلوك السياسي، إضافة إلى لفت الانتباه إلى مواقع جديدة للسجال السياسي.

وعلى الرغم من الصعوبة التي تلازم دراسة كيفية ارتباط شيءٍ ما، هو على حافة الفكر الواعي، بالعالم السياسي، فإن علم الأحياء وعلم الأعصاب يوفران أدوات متطورة لفهم ردود الفعل النفسية – الفيسيولوجية على المحفِّزات تتيح لنا البدء في فك تشابكات الانفعال، وكذلك العاطفة. زِدْ على ذلك أنه إضافة إلى تعزيز الخيارات التحليلية، ثمة رهانات تخص العدالة الاجتماعية تتضمنها مساعي دراسة

(22) Brian Massumi, *Parables for the Virtual: Movement, Affect, Sensation* (Durham: Duke University Press, 2002), p. 28.

(23) Simon Thompson & Paul Hoggett, *Politics and the Emotions: The Affective Turn in Contemporary Political Studies* (New York: Continuum Publishing, 2012), pp. 2–3.

مسألة إن كانت العاطفة تتكون من عنصر مادي هي مسألة قديمة. جادلت نظرية العاطفة لوليم جيمس وكارل لانغ في عام 1884 بأنه يجب فهم العواطف باعتبارها ناشئة عن الإثارة الفيسيولوجية. وفي عام 1927 جادل والتر كانون وفيليب بارد عكس ذلك، زاعمين أن العواطف هي التي تثير ردود فعل فيسيولوجية. وللاطلاع على نظرة إجمالية إلى نظرية جيمس ولانغ في العواطف، ينظر:

Joseph Palencik, "William James and the Psychology of Emotion: From 1884 to the Present," *Transactions of the Charles S. Pierce Society*, vol. 43, no. 4 (2007), pp. 869–786.

وللاطلاع على نظرة إجمالية إلى نظرية كانون–بارد، ينظر:

Larry E. Sullivan (ed.), "Cannon–Bard Theory," *The Sage Glossary of the Social and Behavioral Sciences* (Los Angeles/ London/ New Delhi/ Singapore: Sage Publications, Inc., 2009).

(24) Ruth Leys, "The Turn to Affect: A Critique," *Critical Inquiry*, vol. 37, no. 3 (2011), pp. 436–438.

(25) لهذا أهمية خاصة في الدراسات التي تتعامل مع "الاختيار العقلاني"، لأنه يقع في صميم كيفية بناء العقلانية.

الانفعال مجالًا متميزًا: ففي توثيق وإشراك التجارب العاطفية والحسية التي تتجاوز النصوص، قد نزيل طبقة من التمثيل ونخلق فرصًا للناس تتيح لهم تبادل خبراتهم "مباشرة"[26].

وفي سياق الانشطار الثاني، يختلف الباحثون في دور العاطفة في العلم السياسي في مدى عمق تنظيرهم للانفعال، ومدى اشتراكهم في هذا النقاش. ويُسقط معظمهم الفرق بين الانفعال والعاطفة ويتعاملون معهما بصفتهما مترادفين أو يستخدمون طرائق أخرى لتحليل العاطفة وتشريحها[27]، ويتجاهل بعضهم المضامين الجسدية تمامًا[28]. ومن بين هؤلاء الباحثين، يتعامل جوناثان ميرسر مع الصفات المتجسدة للعاطفة على نحوٍ صريح، لكنه لا يدرج تلك الصفات في باب الانفعالات. كتب ميرسر في الدفاع عن بروز "المعتقدات العاطفية" في العلاقات الدولية وإثبات أن الإدراك والعاطفة لا يمكن تمييزهما تقريبًا في الدماغ: العاطفة ليست بالضرورة ما بعد إدراكية. يستطيع الناس تجربة المشاعر من دون دراية واعية ومن دون وساطة الإدراك. فالشخص الذي لا يستطيع الشعور بجسده (بسبب الشلل، على سبيل المثال) يكون لديه طيف عاطفي ضيق: كلما زاد الشلل، وهنت المشاعر. يَعرف علماء النفس أن حركة الوجه وحدها يمكن أن تحدث تغييرات صغيرة في المشاعر الذاتية. وبصفة عامة، يكون الناس أكثر عدوانية في الطقس الحار. إن الجسد هو الذي يولّد هذه المشاعر وليس الإدراك[29].

ولذلك، يتشبث ميرسر بالظواهر التي يصنفها ماسومي في باب الانفعال، لكنه يتخطى تمييز العاطفة من الانفعال دلاليًا[30]. وينظّر عالم الاجتماع جيمس غاسبر أيضًا في موضوع دور الجسد عند الكتابة عن المشاعر في الاحتجاجات الاجتماعية، ويقدّم المصطلح المربك "عملية التفكير- الشاعر" سعيًا منه لالتقاط التآزر والتلازم بين العمليات الجسدية والتصورات العقلية، وتقويض النزعات التي اعتادت

(26) Walter Gershon, "Vibrational Affect: Sound Theory and Practice in Qualitative Research," *Cultural Studies Critical Methodologies*, vol. 13, no. 4 (2013), p. 259.

(27) ينظر على سبيل المثال:

Benski Tova & Lauren Langman, "The Effects of Affects: The Place of Emotions in the Mobilizations of 2011," *Current Sociology*, vol. 61, no. 4 (2013), pp. 525–540; Wendy Pearlman, "Emotions and the Microfoundations of the Arab Uprisings," *Perspectives on Politics* 11, no. 2 (2014), pp. 387–409.

(28) ينظر على سبيل المثال:

Lauren Young, "The Psychology of State Repression: Fear and Dissent Decisions in Zimbabwe," *American Political Science Review*, vol. 113, no. 1 (2019), pp. 140–155; Shanto Iyengar et al., "The Origins and Consequences of Affective Polarization in the United States," *Annual Review of Political Science*, vol. 22 (2019), pp. 129–146; Shanto Iyengar, Gaurav Sood & Yphtach Lelkes, "Affect, Not Ideology: A Social Identity Perspective on Polarization," *Public Opinion Quarterly*, vol. 76, no. 3 (2012), pp. 405–431; Martijn van Zomeren & Winnifred Louis, "Culture Meets Collective Action: Exciting Synergies and Some Lessons to Learn for the Future," *Group Processes and Intergroup Relations*, vol. 20, no. 3 (2017), pp. 277–284.

(29) Jonathan Mercer, "Emotional Beliefs," *International Organization*, vol. 64 (2010), p. 4.

(30) في إحدى مقالاته الأخيرة، يجادل ميرسر بأنه يمكن إرجاع العاطفة سببيًا إلى الجسد (لأنه لا شيء آخر غير الجسد يمكن أن يسبب العاطفة)، لكن لا يمكن إرجاعها أنطولوجيًا إلى الجسد.

Jonathan Mercer, "Feeling Like a State: Social Emotion and Identity," *International Theory*, vol. 6, no. 3 (2014), pp. 518–519.

التفريق بين التفكير والمشاعر(31). وحين يرفض غاسبر "الانفعال" يبتكر بديلًا يتمثل في تصنيف للمشاعر يمكن فهمه بأنه يضع العاطفة والانفعال على مقياس متدرج يبدأ بـ "العواطف الارتكاسية" و"المُحِثّات"، وينتهي بـ "العواطف الأخلاقية" بناءً على مبادئ مشكَّلة اجتماعيًا(32). ومن بين المصطلحات التي ظهرت لاستيعاب العملية التأسيسية المشتركة التي يولِّد من خلالها الجسد والعقل المعرفة (مفهومة، وفق ميرسر، بأنها عاطفية وعقلانية في الوقت نفسه)، أفضّل وأستعمل مصطلح "الإدراك المتجسد" الذي ظهر في حقول علم النفس وعلم الأعصاب، والفلسفة، وذلك لأناقته الدلالية وإيجازه(33). وأحافظ في تحليلي اللاحق على التمييز بين الانفعال والعاطفة لأغراض استكشافية وأستعمل المصطلحين بحرص لتأكيد أهمية تمايزهما. ومع ذلك، أنا لا أفهم الانفعال على أنه منفصل عن العاطفة أو موازٍ أو غير مساوٍ لها أو لضروب أخرى من الإدراك المستند إلى اللغة. وعندما يتداخلان في الأمثلة التجريبية اللاحقة، أستخدم مصطلح "الإدراك المتجسد" ليشمل كلًّا من الانفعال والعاطفة. تُسخَّر في العالم التجريبي القدرة الإكراهية/ الإقناعية للصوت على المستويين الانفعالي والعاطفي معًا، خدمة لمشاريع سياسية متنوعة. ويعد تحليل طرائق استغلال الصوت خطوة مهمة في فهم الأسس الجزئية لممارسة الحكم.

وتتطلب قضية نظرية ثانية بعض الاستفاضة، ولا سيما فيما يخص البحوث التي تعوِّل على الإدراك المتجسد لتعزيز فهم المجالين الاجتماعي والسياسي. تتعلق القضية بالمناقشات بشأن السؤال التالي: أيكون الإدراك المتجسد فرديًا دائمًا أم يمكن تجربته جماعيًا؟ وبتعبير آخر، أتكون التأثيرات السياسية لحالة عاطفية معيّنة أم رد فعل عاطفي معيّن قابلة للقياس؟(34) يعبِّر جون بروتيفي، أحد منظِّري الانفعال،

(31) James M. Jasper, *The Emotions of Protest* (Chicago: Chicago University Press, 2018), p. xi.

(32) Ibid., p. 4.

يمكن بسهولة العثور على أمثلة أخرى عن الدراسات التي تتجاهل الانفعال لمصلحة مصطلح بديل أو صياغة بديلة، ولكن لا يمكن تناولها هنا لأسباب تتعلق بالحيز المتاح. ومع ذلك، فإن توصيف روز ماكديرموت يستحق الذكر لأنه حصيلة مقاربة غير عادية. ففي "المقاربة الجسدية" التي تتبناها في دراسة العاطفة، تجادل ماكديرموت بالحاجة إلى التركيز على الدور الذي يؤديه "التباين العاطفي القائم على السمات في النتائج والتفضيلات السياسية"؛ بالنظر إلى أن الناس يولدون أو يتطورون بميول جينية وبيولوجية مختلفة تتدخل في اختبارهم هذه العاطفة أو تلك. وهذه مقاربة للإدراك المتجسد تتناسب مع العمل الذي أُجري في دراسات الإعاقة. ينظر:

Rose McDermott, "The Body Doesn't Lie: A Somatic Approach to the Study of Emotions in World Politics," *International Theory*, vol. 6, no. 3 (2014), p. 558.

(33) يمكن تتبع هذا الخط الفكري إلى إطار العمل الظاهراتي لدى موريس ميرلوبونتي وإرثه الفكري المستند إلى أعمال فرانتز برنتانو وإدموند هوسرل ومارتن هايدغر، لكنْ له أيضًا أصول في علم النفس تمثلها أعمال ج. ج. غيبسون وآخرين. ينظر:

James J. Gibson, *The Perception of the Visual World* (Oxford: Houghton Mifflin, 1950); James J. Gibson, *The Senses Considered as Perceptual Systems* (Boston: Houghton Mifflin, 1966); James J. Gibson, *The Ecological Approach to Visual Perception* (New York: Taylor and Francis, 1986).

(34) في العلوم السياسية، تذكِّر إيما هاتشيسون ورولان بليكر بالحاجة إلى فهم العمليات الملموسة التي من خلالها تصبح المشاعر الفردية جماعية وسياسية؛ باعتبار أن هذا الأمر يمثل التحدي الرئيس الذي يواجهه الباحثون الذين يدرسون دور العواطف في العلاقات الدولية. إنهم يدافعون عن المقاربات الكلية التي تجد خصائص قابلة للتعميم حول سياسات العاطفة، إضافة إلى المناهج الدقيقة التي تبحث في كيفية اشتغال عواطف معينة في سياقات سياسية وثقافية محددة، مع الاهتمام بـ "الآليات" التي من خلالها تصبح العواطف مهمة اجتماعيًا وسياسيًا.

Emma Hutchison & Roland Bleiker, "Theorizing Emotions in World Politics," *International Theory*, vol. 6, no. 3 (2014), pp. 497–498.

عن هذين المنظورين المتباينين بصيغة "المنبثق" و"الفرداني"، مشيرًا إلى أنّ القائلين بالانبثاق يفترضون ذاتًا جمعية هي في أساس العواطف الجمعية، في حين يفهم الفردانيون العاطفة المشتركة باعتبارها ليست أكثر من تجميع للعواطف المنفردة[35]. وعلى هذا النحو يفترض الباحثان نيتا كروفورد وجوناثان ميرسر أن المشاعر متجسِّدة في البيئات الاجتماعية، وأن الأنظمة العصبية قابلة للتكيف اجتماعيًا، وأنه يمكن معاينة المشاعر الجمعية على مستوى الجماعات والدول والمؤسسات. ومع ذلك، لا تخلو مواقفهما من الاختلافات. يجادل ميرسر بأن هوية الجماعة تستند إلى مقولات عاطفية مبنية اجتماعيًا وتؤثر في العواطف التي يختبرها أحدهم باعتباره فردًا[36]. وفي المقابل، تنظِّر كروفورد حول مأسسة المشاعر داخل الدول وفيما بينها؛ مثل مأسسة الخوف في الممارسات الأمنية الأميركية عقب هجمات 11 سبتمبر 2001[37]. ويعتمد باحثون آخرون على المدة، أو استمرارية حالة عاطفية معينة، طريقةً لفهم تأثير العاطفة الجمعية. وتتحدث ديبورا غولد عن "الاعتياد العاطفي" Habitus بوصفه طريقة لوصف الأنماط المستمرة التي تشكّل المجموعات الاجتماعية وفاعليتها[38]. ويستند جيمس غاسبر، أيضًا، إلى مفهوم الزمانيّة، ويميز بين "ردود الفعل العاطفية" على المدى القريب و"التأثيرات الراسخة"، مقترحًا أن هذه الأخيرة أهمّ في تفسير الفعل السياسي. ربما تطول زمانية العاطفة السياسية؛ وقد لاحظت دراسة سابقة أجراها ريموند ويليامز أن المشاعر يمكن أن تتغلغل في مجتمع بأكمله على امتداد فترة طويلة من الزمن، وهي ظاهرة وصفها بأنها "بنية المشاعر" تتجلى في كل شيء؛ من التصميم المعماري والتخطيط الحضري إلى الفنون الجميلة والتفاعلات اليومية[39].

يتماشى تحليلي لسياسة الشارع في الشرق الأوسط مع مقاربة ويليامز حول "بنية المشاعر"، ولذلك يقلل من أهمية التفاعلات النفسية الفردية للتركيز بدلًا من ذلك على قوة هازّة خارجية وداخلية في آنٍ واحد؛ تلك التي تبث الحيوية في الفضاء العام الخامل، حتى أثناء إعادة ترتيب الأجساد البيولوجية[40]. وأستخدمُ الصوت وحدةً تحليلية لقدرته على تجسير الفجوة بين السجالات الدائرة حول ما إذا كانت المشاعر فردية دائمًا أم أنه يمكننا التحدث عن إدراك متجسد جمعي، وكذلك بين السجالات حول ما إذا كان يجب أن يكون المحل الأساسي للبحث هو الانفعال أم العاطفة. وبالتوافق مع المحفزات البيئية التي يدركها الجسد الحسي المتموضع في مكان، أغطي كلًا من المقاربات الكلية والجزئية

(35) John Protevi, "Political Emotion," in: Christian Von Scheve & Mikko Salmela (eds.), *Collective Emotions: Perspectives from Psychology, Philosophy, and Sociology* (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 326.

(36) Jonathan Mercer, "Feeling Like a State: Social Emotion and Identity," *International Theory*, vol. 6, no. 3 (2014), pp. 523–525.

(37) Neta Crawford, "Institutionalizing Passion in World Politics: Fear and Empathy," *International Theory*, vol. 6, no. 3 (2014), pp. 535–557.

(38) Deborah Gould, *Moving Politics: Affect, Emotions, and Shifting Political Horizons in the Fight Against Aids* (Chicago: Chicago University Press, 2009).

(39) Raymond Williams, *Marxism and Literature* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977).

(40) بالتركيز على الجو المحيط، أتبنى ما قد يسميه بروتيفي نموذجًا "طبيعيًا" أو "ماديًا" للعواطف السياسية الجماعية.
Protevi, "Political Emotion," p. 328.

وأقترح أن المدخلات الحسية قد تمثل موقعًا يمكن بوساطته صياغة تعميمات بشأن سياسة الإدراك المتجسد، حتى مع أنني، كما في القسم التجريبي الذي يلي، ألفت الانتباه إلى كيفية حدوث هذه المعاملات في أوضاع سياسية مخصوصة.

الصوت والإدراك المتجسد: الانتفاضات العربية

ذكرنا، من قبلُ، أن الباحثين عبر مختلف التخصصات أكدوا أهمية العواطف في الانتفاضات العربية، مجادلين بقدرتها على التأثير في صنع القرار وإحداث نتائج سياسية. ولكن، كيف تتولد هذه العواطف في المقام الأول؟ وما الدور الذي تؤدّيه البيئة المحيطة في هذه المعادلة؟ وكيف "تنتقل" هذه العاطفة الفردية إلى الجماعة؟ ذلك على غرار سؤالَي بتلر: ما الذي يُسند الأجساد في الشارع؟ وما شروط دوامها وقدرتها؟[41] يستمد هذا القسم أمثلة من احتجاجات الشوارع في الانتفاضات العربية لإظهار الآليات الصوتية والمحفزات الحسية التي تكمن وراء الإدراك المتجسد وتشكيل نتائج سياسية محددة. ومع أن الإدراك المتجسد غالبًا ما يتم تخيله على أنه يتبلور في أثير التفاعل النفسي، فإنه يمتد إلى المجالين المادي والنفسي؛ وبذلك يتنقل بين الأفراد والجماعات[42]. يمكن أن ينتشر الإدراك المتجسد عبر الخبرات الجسدية والأحاسيس المشتركة – تلك التجارب التي تؤطر أنماط الوجود – في العالم. وفي هذا الصدد، تمثّل البيئة الصوتية المحيطة وسيطًا يتم بوساطته إنتاج المعرفة العاطفية – العقلانية الحسية المتعلقة بالاحتجاج السياسي. وفي سياق فهم كيفية اشتغال المجال السمعي ضمن هذا الحِواء، أُدرج الأدلة في ثلاث فئات من النتائج السياسية المترابطة: 1. الأصوات التي تخفف من الاختلاف المادي، وتعمل على إحداث تحولات في الجموع أثناء العملية؛ 2. الأصوات التي تحفز أو تحبط أو تسبب التعاطف بطرائق تؤدي إلى تغيير المواقف تجاه الأوضاع المباشرة؛ 3. الأصوات التي تُنشِئ أطرًا معرفية مشتركة إما عن طريق الاستفادة من الذاكرة الجماعية وإما من خلال الانتشار عبر الثقافات والجماعات بوساطة قنوات الإعلام العالمية. وتعمّق هذه العوامل معًا فهم سياسة الشارع وتقنيات التحكم والضبط التي تُؤطِّر البيئة الحسية.

تأكّل الفروق المادية وإعادة صوغ الجموع

يجادل هنري لوفيفر بأنه "كي يحدث تغيير، يجب أن تتدخل جماعة اجتماعية، طبقة أو كاست، من خلال طبع إيقاعٍ لها في حقبة ما، سواء أكان ذلك بالقوة أو بأسلوب الانتشار المتدرج"[43]. ففي

(41) Butler, "Bodies in Alliance."

(42) لا أقترح بهذا أن الأفراد جميعًا يفسرون المحفزات على نحوٍ متماثل؛ ببساطة إنهم في تموقعهم المشترك يتعرضون لنسخٍ من المحفزات نفسها، ومن المرجح أن يتشاركوا في إطار عمل يمكنهمٌ من خلاله فهم هذه المدخلات.

(43) Henri Lefebvre, *The Production of Space* (Malden: Blackwell Publishing 2004), p. 14.

يمكن قراءة هذه الفكرة على نحو مثمر بالتوازي مع دعوى تشارلز تيلي القائلة إنّ القدرة القسرية للحكومة تتراجع "عندما تتغير بسرعة شخصية السكان المعرضين للسيطرة وتنظيمهم وروتينهم اليومي".

Charles Tilly, "Does Modernization Breed Revolution?" *Comparative Politics*, vol. 5 (1973), pp. 425–447.

احتجاجات الشوارع والحركات الاجتماعية، يتخذ طبع الإيقاعات غالبًا شكل الشعارات الهادرة، أو القوافي القصيرة المتكررة. لقد صدحت حناجر المتظاهرين من تونس إلى البحرين مرددة فعل الأمر "ارحل" الذي يحث القادة السلطويين على "المغادرة" أو "الخروج"، وائتلف مع مجموعة متنوعة من الأغاني والشعارات والأناشيد والنداءات التي برزت على مدار الاحتجاجات. ثمة شريط مصور على موقع "يوتيوب" لمتظاهرين في حماة، بسورية، منذ المراحل الأولى من الحرب الأهلية السورية، يبيّن طاقة الإيقاع وجهارته ووتيرته التي ميّزت المظاهرات المناهضة للأسد في تلك المحافظة الشمالية، ويعرض الشريط عناصر عامة من تجربة الاحتجاج تتجاوز السياق الجزئي. يصور فيديو "الدبكة الثورية السورية"، حشدًا من المتظاهرين المناهضين للنظام متجمعين بعد حلول الظلام في ساحة عامة[44]. تصطف الأجساد معًا بإحكام، ووجوه الأفراد غير مرئية بوضوح، وكذلك الرجل الذي يقود الحشد صادحًا بنشيدٍ حماسي مستفِز يرافقه دق الطبول[45]. وبدلًا من الصور المرئية الواضحة، تبرز الإسهامات الصوتية - الحركية لنشاط اجتماعي يحدث وجهًا لوجه ويشارك فيه كل فرد في الإطار. يبيّن طابع الابتهاج ووتيرة وإيقاع النشيد الحالة المزاجية وترتّب الفضاء مركزيًا بحسب نداء المغني، حتى عندما توفر جهارة الصوت ورجعه أدلة حول حجم الحشد والمعالم المادية للفضاء الصوتي/ السمعي. النشيد مرتّب في نمط من النداء - الرد، ويتتابع أحد المقاطع على النحو التالي:

شرعيتك سقطت عنّا

يالله ارحل يا بشار

يالله ارحل يا بشار

يالله ارحل يا بشار

ويا بشار ويا كذّاب

تضرب إنت وها الخطاب

الحرية صارت ع الباب

يالله ارحل يا بشار

يالله ارحل يا بشار

(44) "Syrian Revolutionary Dabke," YouTube, 3/7/2011, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/3Fr40kH

(45) تنطوي هوية المغني على قصة معقدة ومتنازع عليها تعزز الأهمية الرمزية والمجازية للصوت والتعبير الصوتي في السياسة. حينما انتشر الفيديو بسرعة في عام 2011، عُرف المغني إبراهيم القاشوش. وسرعان ما أكسبت دينامية الأغنية وشعبيتها القاشوش لقب "عندليب الثورة"، وهو لقب لم يحظَ بالانتشار والشعبية إلا بعد أسبوع من إعلان الصحفيين عن العثور على القاشوش مقتولًا "وقد اقتلعت حباله الصوتية" وألقيت جثته في نهر العاصي، وهي رسالة لإسكات المحتجين المناهضين للنظام. وفي عام 2016، نشر المراسل الاستقصائي جيمس هاركين قصة مفادها أن القاشوش على قيد الحياة وأن القوى الموالية للثورة استفادت من مقتل شخص آخر لإثارة التعاطف العالمي مع الثورة. للاطلاع على المعلومات الأساسية، ينظر:

James Harkin, "The Incredible Story Behind the Syrian Protest Singer Everyone Thought Was Dead," *GQ*, 7/12/2016, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/33c3oCM

تَبرز بعض العناصر الإيقاعية التي تحظى بأهمية بالنسبة إلى الطريقة التي يولِّد بها الصوتُ الانفعالَ في هذا الترتيب. يتكون النشيد كلّه تقريبًا من قوافٍ قصيرة متكررة. وربمّا تُضجر هذه الأسطر المكتوبة على الصفحة القارئ، غير أن الصيغة المتكررة كثيرًا في سياق سياسة الشارع تتيح لأشخاص كثيرين من مختلف الخلفيات والمؤهلات الموسيقية الانضمام بتكاليف محدودة اجتماعيًا أو زمنيًا[46]. وفي اللغة العربية، إيقاعات السطور الأطول، التي تسرد المآخذ على بشار الأسد، تتبع على نحوٍ مُطمْئِن قفلة وثّابة ومُنظَّمة جيدًا تمنح اللازمة التي يرددها الحشد هيكلًا. يوفر فهم التواقت البسيط للإيقاعٍ وثباته نوعًا معينًا من الأمان والثقة، ومن ثمّ يمكن أن يشعر المشاركون بالأمان وهم يصرخون فرديًا، لأنهم يعرفون الأصوات التي قد يتوقعونها من المجموعة وكذلك متى يتوقعونها. وهكذا، فإن الشعور بالأمان والقدرة ينبع من الاندراج الفردي في مجموعة أكبر[47]. وقد تبيّن أن الحركة الجماعية المتزامنة، كما في المسيرات والغناء والرقص، تُضعف الحواجز النفسية بين الذات والجماعة، وهو ما يتيح التماهي مع الآخرين؛ وقد اكتشف علماء النفس السلوكي أن العمل المتزامن يمكّن الجماعات من "التخفيف من أثر مشكلة التهرّب من التكلفة Free–rider Problem، والتنسيق الناجح عند المبادرة بأفعال اجتماعية قد تكون باهظة التكلفة"[48]. يكفي أن نفكر في الصيحات المنغّمة التي يرددها الرقيب في التدريبات العسكرية الأساسية، أو الألحان التي رافقت تاريخيًا الأشغال الشاقة؛ مثل قطف القطن في مزارع العبيد، أو استخراج الفحم، أو إرساء عوارض السكك الحديدية، أو التجذيف في البحر. ففي مثل هذه الحالات، تتم هندسة الانتماء الانفعالي من خلال المشاركة الصوتية بغية جمع الناس معًا وتوحيد هدفهم بوساطة إرساء بصمة القوة والأداء.

تحدث "المعيّة العضلية" Muscular bonding[49] أو التزامن الجسدي الذي يقوّي الأواصر بين المتظاهرين في الشوارع، على مستويات مختلفة. يصدر الصوت من الفرد وكأنه رسالة متولدة بيولوجيًا – مجاز مرسل عن الذات – تطلب الانضمام والاندماج في وئام مع الآخرين من حوله. ومن ثمّ، فإن التعبير الصوتي الجماعي يصدح حرفيًا بذاتية جديدة تنبثق في الوجود؛ ذات تركّز، خلال فترة وجيزة من الزمن، على هدف مشترك غير مدفوع بالطبقة أو الدين أو الأيديولوجيا السياسية[50].

(46) Thomas Turino, *Music as Social Life: The Politics of Participation* (Chicago: University of Chicago Press, 2008), p. 40.

(47) يتعلق التحليل هنا بليلة معينة في مدينة حماة السورية، لكن الآليات المتبعة قابلة للتعميم عبر الزمان والمكان. إنّ الفيديو الموسيقي الذي أعده عمر أفندم، والذي أصبح هو نفسه أيقونة موسيقية خلال الانتفاضات، يكشف عن سلوكيات مماثلة حول هتاف "الشعب يريد إسقاط النظام". ينظر:

Omar Offendum, "#SYRIA," Facebook, 3/4/2012, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/3tojpjz; https://bit.ly/3zVY6XT

(48) Scott Wiltermuth & Chip Heath, "Synchrony and Cooperation," *Psychological Science*, vol. 20, no. 1 (2009), p. 5.

(49) William H. McNeill, *Keeping Together in Time: Dance and Drill in Human History* (Cambridge: Harvard University Press, 1997).

(50) يُعتقد أن التزامن الجسدي يُنتج تآلفًا جماعيًا يضعف الحدود بين الذات والآخرين. ينظر على سبيل المثال:

Barbara Ehrenreich, *Dancing in the Streets: A History of Collective Joy* (New York: Metropolitan Books/ Henry Holt and Co., 2006).

في المقابل، أجرى ويلترموث وهيث تجارب لتقدير درجة التزامن الجسدي المطلوبة لحث الرابطة الجماعية، محاجًا بأن المعيّة العضلية قد لا تكون شرطًا مسبقًا للتعاون. Wiltermuth & Heath, p. 5.

تتسامى الفردانية مؤقتًا حين يركز الناس انتباههم، بعضهم تجاه بعضهم الآخر، لإدراك الإشارات المرتبطة بتواتر الاستجابة الانفعالية - العاطفية وحجمها وطاقتها. هذه الفعاليات المتمثلة في الغناء، والهتاف، والصراخ في تناغم تامّ، تصل إلى حدّ تنظيم التنفس الجماعي، وتُحدِث في مئات وأحيانًا آلاف الأجساد يقظة جسدية وتقديرًا متبادلًا. وهكذا، فإن الحواجز والواسمات المادية التي تفصل بين المشاركين، بل حتى الانقسامات بين المنادي والمستجيب، تتضاءل وتُجترَح المسارات المادية للإدراك المتجسد المشترك[51].

إذا افترضنا أن الأجواء الجماعية منتشرة انتشارًا كافيًا، فإنّ هذا التعايش يمكن أن يحدث على الرغم من أن نشاطات المشاركين قد تتنوع؛ فبعضهم يغني، وبعضهم يرقص أو يتحدث، وآخرون يعزفون على آلات موسيقية. لذلك، على الرغم من أن بعض المتظاهرين في حماة هزوا قبضاتهم بالتزامن مع الهتافات بينما وقف الآخرون ساكنين وقاموا بالتصوير بهواتفهم المحمولة، فإن التأثيرات الفيسيولوجية ومشاعر الانتماء والوحدة الاجتماعية المصاحبة تكون متماثلة بين الأفراد. يعتمد مفهوم "الجذب التزامني" Entrainment، المألوف لدى علماء الموسيقى الحيوية، على آليات تخص الذبذبات الداخلية؛ مثل التنفس، وإيقاع ضربات القلب التي "تتناغم مع الإشارات من البيئة المحيطة وتتيح لنا بناء توقعات بشأن توقيت الحوادث المستقبلية [...] والتفاعل بكفاءة مع البيئة"[52]. وعلى هذا النحو، تؤثر الاهتزازات الصوتية في الأجساد المهتزة في توقيت ملائم لتوليد اتصال عميق الإحساس، أو إدراك جماعي متجسد، يفعّل اصطفافات وتفاهمات سياسية جديدة. ومع أن الهتاف يفرض نفسه على الأجساد المادية الحاضرة، فإنّ البشر، بعد كل ذلك، ليسوا مجهزين بـ "غطاء للأذن" - لكنه لا يكون قسريًا تمامًا في تأثيره. إنه يؤثر في الأجساد المادية بطرائق تؤهلها للوحدة والتعاون والتماهي مع ما حولها، لكن هذا لا يتجاوز حتمًا البئر العميقة للبصيرة التي يتيحها الفكر الواعي. انفجر الأفراد في حماة بصيحات الابتهاج حين ترديد الاتهامات اللاذعة خاصة، حيث كانت الوخزة السياسية تنتشر مثل اختلاجٍ بين الجمهور في اللحظة نفسها التي يؤدي بها قرع الطبول إلى تسريع وتيرة الأغنية.

إنّ قدرة الصوت على حتّ الاختلاف المادي بين الأجساد - إضافة إلى تمكينه العدوى الانفعالية وإمكانية تأطير الإدراك المتجسد - لها أيضًا فائدة بصفتها آلية ترتيب وتنظيم عملانية في سياقات الحركة الاجتماعية. وكما يجب أن يكون واضحًا مما ذكرناه سابقًا، فإن الخطب والشعارات والشعر والغناء لا تنحصر قيمتها في محتواها الدلالي، بل إنّ جهارتها وإيقاعها يحددان الوتيرة الزمنية والترتيب المكاني للمسيرة، ويفصلان المتظاهرين عن المتفرجين، أو يميزان ما بين نشاطات متنوعة في فضاءات ضخمة مثل ميدان التحرير. يقول مارك ليفين: "إنّ سرعة المسيرة وانسيابها في ميدان التحرير أو في شارع الحبيب بورقيبة، أو حول دوّار اللؤلؤة في المنامة تقررها الأشعار التي تُردَّد"[53]. ولعلّنا نفهم

(51) Turino, pp. 40–43.

(52) Jon Bispham, "Rhythm in Music: What is it? Who Has It? And Why?" *Music Perception*, vol. 24, no. 2 (2006), p. 128.

(53) Mark Levine, "When Art Is the Weapon: Culture and Resistance Confronting Violence in the Post–Uprisings Arab World," in: John Esposito (ed.), *Religion and Violence* (Basel: MDPI, 2016), p. 29.

هذه الاستعانة بالأساليب التنظيمية العضوية – البيولوجية على أنها تقوي الجسد السياسي عبر مطلب **الفعل والوجود**، ويجب توقّع ذلك أيضًا في الحالات التي يتجمع فيها عدد كبير من الناس في ظروف غير معتادة ويُجبرون على اجتراح طرائق غير مكلفة وسريعة للتغلب على التحديات التنظيمية وقوانين النظام العام الموضوعة للحفاظ على أجواء الوضع الراهن.

على سبيل المثال، يؤدي استخدام تقنية "تضخيم الصوت البشري" إلى محاولات تكنولوجية لإغلاق مكبرات الصوت بواسطة التحكم في الوصول إلى منافذ الطاقة الكهربائية، أو بتطبيق قوانين النظام العام مثل تلك التي تحد من التلوث الضوضائي. أمّا في هذه التقنية، فإن المتحدث يقصر خطابه على "بايتات" (وحدات) صوتية قصيرة يكررها كل جزء من المتظاهرين؛ بحيث تكون داخل نطاق سمع الأذن، وتتعاقب وصولًا إلى الجزء الخلفي من الجمهور حتى تصل إلى سمع الجميع، ومن ثمّ يتجاوبون مع الرسالة[54]. ففي فيديو مصوَّر للقاهرة، في 25 كانون الثاني/ يناير، ظهر النداء "ارحل" وقد تمّ التقاطه في جزء واحد من الحشد، ثمّ تدفّق عبر الساحة مثل موجة سائلة من الطاقة[55]. امتد إنتاج الصوت أسلوبًا للمشاركة أو رمزًا للتضامن إلى خارج الحشود والساحات العامة؛ ففي كل أنحاء المنطقة، رفعت درجة الصوت في أجهزة الراديو في المقاهي والأسواق إلى أعلى مستوى، وغالبًا ما كانت السيارات تنضم إلى الحشود وتشجعها، حيث تمشي جنبًا إلى جنب وتطلق أبواقها على سبيل الدعم[56]. ولم يكن من الضروري دائمًا أن يكون شكل الاحتجاج الصوتي مسموعًا. لقد تبنى داعمو مجموعة/ صفحة "كلنا خالد سعيد" الطقس الأسبوعي المتمثل في ارتداء الملابس السوداء والوقوف بصمت مهيب إحياء لذكرى وفاة خالد سعيد بطريقة وحشية وللتوعية بقضيتهم[57]. هنا، يؤدي الصمت المتجسد سياسته الحسية: إنه قويّ على وجه التحديد بسبب انقطاع الصوت الذي يفرضه الصمت في مشهدٍ صوتي كان من شأنه أن يعج بالضوضاء.

وعلى هذا، فإن تتبع تداول الصوت واستغلاله يقدّمان تفسيرًا ماديًا – بيولوجيًا – نفسيًا لكيفية انبثاق مشاعر الهوية الجماعية والتضامن، وهو الأمر الذي يميّز في سياق العملية المتظاهرين عن الآخرين. كتب بندكت أندرسون في كتابه **الجماعات المتخيلة** عام 1983عن هذه التجربة الصوتية المتجسدة، وسكّ مصطلح "توافق الأصوات على طبقة واحدة" Unisonance، أو "صدى الواقع المادي لدى جماعة متخيلة للدولة

---

(54) لمزيد من التفاصيل عن "تضخيم الصوت البشري" في سياق حركة "احتلوا وول ستريت"، ينظر:

David Graeber, *The Democracy Project: A History. A Crisis. A Movement* (London: Allen Lane, 2013), p. 51.

(55) نذكر، على سبيل المثال، مقطع الفيديو هذا لميدان التحرير في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، والذي تمّ الوصول إليه من خلال أرشيف الجامعة الأميركية بالقاهرة على الإنترنت، ينظر:

"#Jan25 (2011–01–25) at Downtown, Cairo," 858.MA, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/3GwS3eJ

(56) Haroon Siddique, Paul Owen & Adam Gabbatt, "Protests in Egypt and Unrest in the Middle East–as It Happened," *The Guardian Newsblog*, 25/1/2011, accessed on 13/1/2022, at: https://bit.ly/3nshdUf

(57) للاطلاع على أمثلة لتغطية الفيديوهات لهذه الاحتجاجات الصامتة، ينظر:

"Standing Up for Said," YouTube, 26/6/2010, accessed on 13/1/2022, at: https://bit.ly/3fmVc4L; or "Silent Protest for Khalid Said," YouTube, 24/7/2010, accessed on 13/1/2022, at: https://bit.ly/3fmzRZx

القومية"[58]. يرى أندرسون أن الحوادث الصوتية – مثل الشعر المنطوق، والأغاني، وعلى وجه التحديد النشيد الوطني المضخَّم – التي تصل إلى قطاعات كبيرة من الناس في وقت واحد، تتيح "تجربة التزامن" لتربط الناس بعضهم ببعض وتعزز الأواصر بينهم وبين بلدانهم. ولا تتطلب تجربة التزامن التي يصفها أندرسون مزايدة أيديولوجية كي تترسخ، بل يحدث توافق الأصوات على طبقة واحدة ضمن الجمهور سواء أكان المستمعون في صفّ المشروع السياسي أم لم يكونوا في صفّه.

استخدام الصوت في رفع الروح المعنوية أو إضعافها

يعمل الصوت وسيطًا يتم عبره محو الاختلافات مؤقتًا وتتجلّى وتُمارس الهوية الجماعية والمشاعر المشتركة، وإضافة إلى ذلك، تحظى الخصائص الجمالية للصوت بالقدرة على الإقناع، سواء على المستوى الانفعالي قبل الإدراكي أو على مستوى الأفضلية الفكرية. إن قدرة هذه القوة العاطفية على إثارة التفاعلات مهمة فيما يخص النتائج السياسية؛ إذ تزعم ويندي بيرلمان أن مشاعر الفرح والفخر والغضب جعلت الثورتين في تونس ومصر ممكنتين من خلال دفع الناس إلى الشوارع، في حين أن مشاعر الخوف والحزن والعار المتعلقة بالذكريات الصادمة المؤلمة لأعمال الشغب الواسعة الانتشار وفقدان الأرواح في عام 1988 "أوهنت إرادة التمرد" في الجزائر[59]. وإضافة إلى علاقة الصوت بالانفعال، كما هو موصوف آنفًا، يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه يؤدي دورًا مبشّرًا في إنتاج العاطفة وتعديلها، قد يجري تسخيره، على نحوٍ متناقض، في خدمة الخوف والشجاعة.

يقترح مارك ليفين، بالإحالة على فالتر بنيامين، أن "هالة" الموسيقى – أي تفردها وعدم إمكانية استبدالها – هي التي تضفي عليها قوة مُلهمة كافية لحث الناس على المخاطرة بكل شيء في سبيل فرصة تغيير النظام جذريًا. ويجادل ليفين مفصّلًا القول في ذلك بأن التداول الديمقراطي المعاصر

(58) Benedict Anderson, *Imagined Communities*: *Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 1983), p. 145.

(59) Pearlman, p. 399.

لا يتضح من التفسير السببي الذي تقدمه بيرلمان ما إذا كانت تعتقد أن الجزائريين لم يكونوا قادرين على تنمية المشاعر الجريئة بصفة شخصية، الأمر الذي منعهم من النزول إلى الشوارع بأعداد ضخمة، أم أنّ المحتجين في الجزائر حين شاركوا في المظاهرات لم يتمكنوا من تكوين دينامية تنضج بوساطتها مشاعر الفرح أو الفخر أو الغضب الجريئة. شهدت الجزائر تصاعدًا في احتجاجات الشوارع في عامي 2010 و2011 ولوحظت أعداد ثابتة من الاحتجاجات السنوية حتى يومنا هذا؛ وفي عام 2019، تلاقت هذه الاحتجاجات في مظاهرات موحدة ساهمت في إطاحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لكنها فشلت في استئصال السلطة. ونظرًا إلى ارتفاع عدد الاحتجاجات في الجزائر، فإن أخذ حجة بيرلمان على محمل الجد من شأنه أن يوحي أن ديناميات أجواء الاحتجاجات نفسها تختلف بحسب البلد؛ إذ ولّدت الاحتجاجات العامة الجزائرية، بصورة عامة، حالة عاطفية محبطة وليست مشجعة، في حين أن الاحتجاجات في تونس ومصر ولّدت مشاعر تغلبت على الخوف. وإذا كنتُ أميل إلى التركيز على العواطف باعتبارها أحد الأسس الجزئية للانتفاضات العربية، فإنني أقل اقتناعًا بالتطبيق المجرد والمقارن لحجة بيرلمان على المستوى الكلّي. وعلى الرغم من طابعها المرهِق بصفتها نظرية واسعة في دراسة العواطف والحركات الاجتماعية، أعتقد أن القدرة التحليلية للعواطف في دراسة السياسة تتطلب مقاربة أكثر دقة. يمكن الانطلاق على نحو مفيد من بحث روبرت ب. باركس حول أعمال الشغب الصغيرة، أو "الاحتجاجات" العفوية في الجزائر؛ إذ يعتبرها في منزلة عروض مسرحية عن العنف تقدّم نظرة ثاقبة للنظام بشأن مزاج السكان وكيفية التعامل معه، ينظر:

Robert P. Parks, "Voter Participation and Loud Claim Making in Algeria," *Middle East Report*, no. 281 (Winter 2016).

للموسيقى في الشرق الأوسط على الإنترنت – وخاصة موسيقى الراب والهيب هوب الجديدة – قد مكّن تلك "الهالة" من العودة إلى الموسيقى "مما أتاح لها الاتصال بالناس وتحريكهم بطرائق ضرورية ولازمة لتشجيع الفعل الثوري وتعزيزه"[60]. وبالمثل، تضع داليا وهدان الموسيقى الجديدة في صلب الثورة، زاعمة أن نشر الموسيقى الثورية عبر الإنترنت قد ألهم الثورة حيث ابتعد الموسيقيون عن قنوات التوزيع التجارية التقليدية، حتى لو أن الأغاني كانت لها صلة بالتجربة السياسية القمعية[61].

صعد فنانون سلّم الشهرة من خلال دورهم في الانتفاضات العربية، ومن أشهرهم مغني الراب التونسي حمادة بن عمر، المعروف باسم "الجنرال"، والمطرب المصري رامي عصام. احتجت أغنية الراب التي غناها الجنرال عام 2010 بعنوان "ريس البلاد" على فساد الرئيس آنذاك زين العابدين بن علي، وبدا أنها تعبّر عن مشاعر الشباب في كل أنحاء العالم العربي الذين كانوا يدعون إلى حياة أفضل. تردد جوقة أغنية "ريس البلاد" اللازمة التالية التي تحكي عن تفشي الفساد والظلم:

ريس البلاد، شعبك مات

وبَرشة عباد من الزبلة كلات

هاك تشوف آش قاعد صاير في البلاد

مآسي باردو والناس ما لقاتش وين تبات

هاني نحكي باسم الشعب

اللي انظلموا واللي انداسوا بالصباط[62]

بدأ الجنرال موسيقى الراب في عام 2008، منجذبًا إلى ما اعتبره الإمكانات الثورية لهذا النوع الفني، مع أن موسيقى الراب كانت لا تزال هامشية إلى حدٍّ ما في الموسيقى التونسية آنذاك. ومنذ البداية، تحدّت كلماته الحكومة التونسية وجهرت بمشاعر السخط والإذلال[63]. لم يُتح له وصول سهل إلى قنوات الإنتاج الرئيسة، ولذلك نشر موسيقاه عبر الإنترنت على فيسبوك ويوتيوب حيث حظي بالمتابعة.

(60) Levine, "When Art Is the Weapon," p. 19.

(61) Dalia Wahdan, "Singing the Revolt in Tahrir Square," p. 56.

(62) للاطلاع على الفيديو الأصلي، ينظر:

El General, "Rais Lebled," YouTube, 14/1/2014, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/33ztkI7

للاطلاع على ترجمة للفيديو بعناوين فرعية باللغة الإنكليزية، ينظر:

"Rais LeBled – El General music video with English subtitles," YouTube, 29/1/2011, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3IaB3eW;

وللاطلاع على نسخة كاملة من الكلمات باللغتين العربية والإنكليزية، ينظر:

Sean O'Keefe, "Revolutionary Arab Rap: The Index," accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3nwavg3

(63) Vivienne Walt, "El General and the Rap Anthem of the Mideast Revolution," *Time*, 15/2/2011, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3Gxgo49

وسرعان ما أخضعته وزارة الداخلية التونسية للمراقبة؛ فمُنع من الأداء العلني، ومنع في الإذاعة، ومُنع من إصدار الأقراص المدمجة.

أُطلقت أغنية "ريس البلاد" على الإنترنت في كانون الأول/ ديسمبر 2010، قبل فترة وجيزة من حادثة محمد البوعزيزي الصارخة التي أشعلت شرارة ثورة الياسمين. على هذا النحو، يمكن القول إنها استحوذت على الروح الشعبية الكامنة في الفعل الجماعي الذي سرعان ما تبعها. وبصفة عامة، يمكن فهم الثقافات الفرعية الموسيقية التي تعمل على هامش الرقابة في السياقات السلطوية على أنها قوى جمّعت الناس معًا من خلال الممارسات الحسية التي قوامها الاستماع والتعبير الصوتي(64). لذلك، فإن موسيقى وأغاني الراب والهيب هوب قبل الثورة، تلك التي عملت على توحيد مستمعين متنوعين عبر التقدير المشترك لنوع فني وخلق فضاء للمشاركة وتبادل الأفكار، ربما تُرى من حيث إنها كانت أساسية في انطلاق الحركات الاجتماعية التي تلت. إذا كانت أشكال بسيطة من التحدي والاحتجاجات الأولية ساهمت في تعزيز المشاعر بمرور الوقت(65)، فقد يكون لحضور جماعات على الأرض وعلى الإنترنت يربطها الذوق الموسيقي دورٌ محوري في تعريف هوية الجماعة والتغلب على الخوف بطرائق جعلت المقاومة الأوسع ممكنة(66). فمع بدء المشاركة الشعبية، استحوذت "ريس لبلاد" وأغانٍ أخرى مماثلة مثل "ارحل" لرامي عصام، وأغنية "عمر أفندم #25 يناير مصر"، و"يلّا ارحل يا بشار" للقاشوش، على مخيلة الآلاف، وباتت "أناشيد وطنية" غرست الشجاعة وهي تُنجز توحيد الجموع.

يختلف التضامن المستمد من ممارسات الاستماع المشترك عن الأثر الانفعالي الناجم عن الأناشيد في الهواء الطلق الموصوفة سابقًا (على الرغم من أن التزامن الجسدي قد يحدث في أوضاع الاستماع الجماعي للموسيقى أيضًا). إن هذا الشعور بالوحدة، الذي غُربل عبر مجموعة متنوعة من الأطر الثقافية والتقنيات الوسيطة، يمكن فهمه على نحوٍ أفضل من جهة الاستجابة العاطفية. ولذلك كان عرضة لتأثيرات وتفسيرات لاحقة بطرائق لم تحظَ بها أكثر الأصوات مباشرةً وتحريضًا للانفعال؛ أصبحت موسيقى الراب والهيب هوب الثورية أكثر إثارة للانقسام بعد عام 2011، لأن الموسيقى ارتبطت بسياسات معيّنة أو تبنّاها سياسيون معيّنون. وعندما أصبح المحتوى العاطفي للموسيقى متوافقًا مع منصات سياسية بوساطة سيرورات خطابية، اكتسب الصوت قدرة تفاعلية جديدة، متجاوزًا "مجرد" قدرته على الإلهام.

يأتي جزء مهم من قدرة الصوت على التشجيع من فعل التعبير الصوتي أو إصدار الضوضاء؛ سواء صدر رسميًا عن موسيقيّ، أو عفويًا وعشوائيًا عن محتج. سرد المتظاهرون في الإسكندرية أن رفع الأصوات جماعيًا كان له القدرة على وقف قمع الشرطة، وقالوا إن رجال الشرطة عند نقاط التفتيش لم

(64) وصف كريم بوزويتة الموسيقى بأنها "الأوفر حظًّا" في التعبير عن روح الشعب.

Kerim Bouzouita, "Music of Dissent and Revolution," *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3 (2013), p. 288.

(65) Pearlman, p. 393.

(66) للمزيد بشأن الكيفية التي سُيِّست بها الثقافات الموسيقية الفرعية في الشرق الأوسط، ينظر:

Levine,"When Art Is the Weapon," p. 18.

يهاجموا عندما كان الحشد يهتف مترنمًا "سلمية، سلمية"[67]. يتجلى استخدام الصوت لحث الأجساد على المبادرة إلى الفعل في وصف منى الغباشي لحوادث مشابهة. فقد كتبت في وصف اقتراب شرطة مكافحة الشغب من حشد مؤلف من حوالى 600 متظاهر في التحرير: هرول المجندون ذوو الخوذات السوداء في المكان وأطلقوا الهمهمات الإيقاعية لجنود يندفعون إلى قتال عن قرب. وحينما صدر الأمر لهم، اندفع الجنود صوب الحشد. هتف المتظاهرون: "سلمية! سلمية!" وحثوا بعضهم بعضًا على اللاعنف وتثبيت أقدامهم بالأرض بينما تراجعت القوات إلى مواقعها[68].

تؤثر في الأفراد، أيضًا، القدرة التي تكون للصوت في إثارة نوع من المقاومة الشخصية من خلال إنشاء غلاف صوتي آمن. أحد المتظاهرين المصريين، الذي عانى نوبات هلع متقطعة منذ العنف العام في عام 2013، وجد أن العزف والتركيز على نغمة واحدة على كمانه خفف من قلقه: "حاولت التمسك بصوت واحد، صوتي أنا، وسط هذا الجحيم من الأصوات الخارجية [...] إنها طريقة للدخول في نشوة"[69].

ومثل قدرة الصوت على التحفيز، فإن علاقته الوثيقة بطيف المشاعر المرتبطة بالخوف تحظى بالاستحسان أيضًا، بناءً على الفهم البيولوجي للحاجة التطورية المتعلّقة بالدفاع عن النفس[70]. يمكن أن يؤدي الصوت، خاصة الصاخب أو غير المعروف، إلى إثارة استجابة القتال أو الهروب أو التجمد، مما يفضي إلى ارتفاع مستويات الأدرينالين في الجسم، وزيادة معدل ضربات القلب، واتساع حدقة العين. وفي بيئة الجماعة، قد يتم تكثيف رد الفعل هذا بسبب الطريقة التي يتفاعل بها البشر، بصفتهم كائنات اجتماعية، مع الإشارات الحركية لمن حولهم. على هذا النحو، حينما أحسّت الحشود في ميدان التحرير بإطلاق الرصاص، أو سمعت اقتراب شرطة مكافحة الشغب، فإن معرفة تلك الحشود بأن هذا الصوت يولّد حافزًا انتشرت فيما بينها كإدراك ملموس ومتجسد، حتى حينما فسّر الأفراد الأصوات وفقًا لسماتهم الإدراكية الخاصة بهم. وتسلط هذه الأمثلة الضوء على الكيفية التي يشكّل بها الصوت جسرًا بين الفرد والجماعة بطرائق تعدّ مهمة لفهم كيفية تأثير الإدراك المتجسد في المشاركة السياسية.

(67) Sara Hany, "It Is Just…The Beginning," in: Asaad Al Saleh (ed.), *Voices of the Arab Spring* (New York: Columbia University Press, 2015), p. 68.

وتحدثت منى الغباشي عن ظروف مشابهة، مستشهدة بالمتظاهرين الذين صرخوا في مواجهة تهديدات الشرطة: "اهتفْ اهتفْ علّي الصوت اللى هيهتف مش هيموت!". ينظر: El Gobashy, pp. 7–8.

(68) El Gobashy.

(69) Quoted in: Darci Sprengel, "More Powerful than Politics': Affective Magic in the diy Musical Activism after Egypt's 2011 Revolution," *Popular Music*, vol. 38, no. 1 (2019), pp. 54–72.

تجادل سبرينغل بأن "تبجيل الصوت" يُعتقد (لدى بعض المصريين) أنه يكوّن شكلًا أكثر طوباوية من السياسة؛ بمعنى أن الأشخاص الذين يصدرون الصوت أو يشاركون في إنتاجه يعتبرونه وسيلة للتقليل من أثر السياسة الخطابية والأيديولوجيا والسجالات، التي يرون أنها غير بنّاءة بسبب الاستقطاب العميق أو الفساد أو غيرها من العوائق. وبدلًا من ذلك، يفهمون إنتاج الموسيقى وتجربتها على نحو مشترك باعتباره يمثل تحولًا سياسيًا في حد ذاته حيث "يصبح" المستمعون النسخة الجديدة والمثالية للمواطنين السياسيين.

(70) للمزيد بشأن العلاقة بين الصوت والخوف، ينظر:

Steve Goodman, *Sonic Warfare: Sound, Affect, and the Ecology of Fear* (Cambridge: MIT Press, 2012).

الصوت حافزًا لنشوء الأطر الإدراكية الجمعية

أريد أن أناقش بإيجاز طريقة أخيرة يعمل بها الصوت على توليد الإدراك المتجسد في سياق الانتفاضات العربية قبل وضع سياق لها من خلال أمثلة تاريخية لعمليات استخدام الصوت من أعلى إلى أدنى في خدمة سيطرة الدولة. وتتعلق هذه الوظيفة بالخصائص الاستذكارية للصوت، وقدرتها على إثارة الذكريات والمعاني الثقافية المشتركة التي تدفع الأفراد إلى تبني أطر إدراكية مشتركة. يكتب كريم بوزويتة عن تونس ويجادل بأنه يجب تأريخ بداية الثورة وإرجاعها إلى وقت أبكر - إلى الحركات اليسارية في الستينيات والسبعينيات - وبأن الموسيقى التحتية كانت في منزلة العربة التي حملت قيم المعارضة وصولًا إلى الانفجار في ثورات عام 2010[71]. تكمن قدرة الموسيقى على نقل القيم إلى الأمام عبر الزمن في الرسائل الدلالية التي تنقلها كلمات الأغاني، وتثير معها ذكرى الحوادث والدلالات والعواطف المحيطة بعصر معيّن، ولكن أيضًا في اللحن، الذي غالبًا ما يُستذكر حتى بعد أن تُنسى كلمات الأغاني، ويمكنه أن يثير، أحيانًا بقوة أكبر من الكلمات، المشاعر التي كانت لدى المرء عندما أصبحت الأغنية ذات مغزى أوّلَ مرة. وفي سياق المخيلة البصرية، أشار سيمون هوكينز إلى هذا النوع من مفعول انهيار الزمن Time–collapsing على أنه "اقتباس"، مفترضًا أن صور الشباب الذين رشقوا الحجارة في بواكير الانتفاضات كانت أيقونية بسبب الطريقة التي استُرجعت بها صور الانتفاضة الفلسطينية[72]. ولذلك تثير الأغاني والصور وغيرها من طرائق استعادة الحوادث الماضية إطارًا ثقافيًا لفهم الفعل السياسي المعاصر والمستقبلي؛ ما يسلط مزيدًا من الضوء على كيفية "انتقال الإدراك المتجسد من الوعي الفردي إلى الوعي الجمعي.

اكتسبت المطربة وردة الجزائرية شعبية وشهرة واسعة في الستينيات، حيث قدمت أغاني عن القمع الاستعماري، والوطنية الجزائرية، والديمقراطية. وحين وفاتها في عام 2012، دوّت أغنية "الوطن الأكبر" وغيرها من الأغاني الشهيرة من عصرها في الساحات العامة والمقاهي وأجهزة الراديو عبر العالم العربي مرة أخرى، تمامًا كما كانت قبل خمسين عامًا[73]. ربط المتظاهرون، بترديدهم هذه الأغاني وإحيائها والاحتفال بها، النضالات المعاصرة بإرث من التطلعات الديمقراطية، وضمّنوا الحوادث الجارية معاني ثقافية أقدم وأكثر رسوخًا حتى حين كانوا يسعون إلى اجتراح أسس سياسية جديدة. بدا المشاركون على دراية بعملية الاستذكار والتضمين هذه، ولم يتنازلوا عن قوتها في مقابل أغاني المشاهير. غنّى أحد مدرّسي الثانوي المصريين أغنيتين للثورة ونشرهما على موقع يوتيوب؛ تلك كانت

---

(71) Bouzouita, p. 283.

توجد بالطبع دعاوى متنافسة عديدة بشأن الجذور الجماعية للثورة التونسية. جادل الباحثون في أهمية نوادي كرة القدم ومجموعات القراءة والفرق المسرحية وحركة النهضة والحركات الوطنية الأخرى، من بين عوامل عديدة غيرها.

(72) Hawkins, p. 36.

(73) Vivian Salama, "Algerian Singer Warda United the Arab World," *Newsweek*, 11/6/2012, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3tr8V2U

ينظر أيضًا:

Nabila Ramdani, "Warda Gave Us a Soundtrack for the Arab Spring," *The Guardian*, 21/5/2012; "Songs of 'Algerian Rose' soundtrack to Arab Spring," *Sydney Morning Herald*, 31/5/2012, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3nva7hT

طريقته للإسهام في بثّ الروح في الانتفاضة. لقد كان صريحًا بشأن أمله في أن تؤدي الأغاني إلى تفاهمات مشتركة عبر الزمن، قائلًا: "[أغنيتي] تدور حول شخص غير معروف، لكنك عندما تسمع – حين تُصغي إلى الأغنية – تعتقد أنك هذا [الشخص]. إنك أنت الشخص نفسه الذي كان حاضرًا هناك في ذلك الوقت. ربما يُصغي شخص آخر إلى الأغنية نفسها ويتذكر أنه كان الشخص نفسه أيضًا. لذا فالأغنية تذكّرك بما حدث في ميدان التحرير في ذلك الوقت"(74). يغدو فعل الإصغاء مرجعًا ثقافيًا يطوي الزمن، إلى حدّ أنّ الإصغاء نفسه، كما يؤكد المدرس، لا يتم فيه إحضار ذكرى ما حدث إلى العقل الواعي فحسب، بل إنّ المستمع **يصير** أيضًا الشخص الذي كان في ميدان التحرير وقت الثورة. يكشف بيان المدرس عن انهيار الذات الإدراكية والذات الأنطولوجية من خلال ممارسة الاستماع التي تحتضن الطريقة التي يدمج بها الصوت عنصري الانفعال والعاطفة في تفسيرات وتمثيلات العالم الاجتماعي – السياسي.

إن إعادة بث محتوى الوسائط الإعلامية العالمية، ونشر أصوات الانتفاضات العربية، تفضي بوساطة الذاكرة الاجتماعية إلى بعث أطر سيميائية مقبولة ثقافيًا، كما أنها تَضْمن عبور الموسيقى والأناشيد ووصولها إلى مجتمعات لا تشترك بالضرورة في ذكريات جمعية أو ماضٍ مشترك. إنّ تشارك الموسيقى على الإنترنت لم يوحّد الناس محليًا فقط، بل عبر الشرق الأوسط وخارجه أيضًا؛ وهو أمرٌ خلق فضاءً لتبادل الأفكار والنقاش في كيفية تفسير الحوادث اليومية المتغيرة واستذكارها على نحوٍ ملائم. وإلى جانب الأغاني والأناشيد، جرى تداول ممارسات المقاومة وصور أخرى في كل أنحاء العالم ما إن اكتسبت احتجاجات الشوارع زخمًا. نشأ هتاف "الشعب يريد إسقاط النظام" في تونس، وسُجِّل في شكل شريط مصور وردده الجماهير في مصر وليبيا واليمن والبحرين والأردن وسورية(75). وغالبًا ما كان المحتجون صريحين بشأن الروابط الانفعالية التي كانوا يشكّلونها عبر الحدود الدولية، مستخدمين الهتافات والأناشيد لتأكيد التضامن(76). شجعت حوادث تونس المصريين الذين نسخوا ونقّحوا الهتافات التي سمعوها من جهة الغرب، وأطلقوا هتاف "ثورة حتى النصر!" "ثورة في تونس! ثورة في مصر!"(77). وهذا الشعار يضرب بجذوره فيما قبل الانتفاضات العربية. إنه يرتبط بحركة المقاومة الفلسطينية وتحديدًا بحركة فتح بقيادة ياسر عرفات. وبذلك كان المصريون أنفسهم "يقتبسون" شعارًا

(74) "22102012, Interview," Oral Histories, The American University in Cairo: Rare Books and Special Collections Digital Library, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3qsWNfM

(75) ينظر على سبيل المثال:

Rashid Khalidi, "Reflections on the Revolution in Tunis and Egypt," *Foreign Policy,* 24/2/2011, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3GzR4uc; "Thousands gather at Bahrain's 'Tahrir Square,'" *Channel 4 News*, 15/2/2011, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/34TrmmF; "Sa'ada Rallies Repeat: 'The People Want the Fall of the Regime'," *National Yemen*, 2011, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3MqpIdo; Anne Barker, "Beirut Protestors Demand End to Sectarianism," *Australian Broadcast Corporation*, 6/3/2011, accessed on 15/1/2022, at: https://ab.co/3207q0c

(76) يتواصل انتشار الشعارات ومراكمة طبقات المعنى في مظاهرات الشوارع الجزائرية الجارية حاليًا والمجتمعة تحت اسم "ثورة الابتسامة" أو "الحراك".

(77) Randa Ali, "Egypt's Revolution Continues: One Chant at a Time," *Ahram Online*, 23/1/2012, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/3rify4N

فلسطينيًا سابقًا[78]. وكما حدث من قبل، لم تقتصر المشاركة الصوتية على تداول المحتوى اللغوي. لقد أطلق المتظاهرون في احتجاجات حملة "طلعت ريحتكم"، في آب/ أغسطس 2015، التي اندلعت في ساحة الشهداء في بيروت، هتافهم "يلا انزل على الشارع" على إيقاعات أنغام "يلا ارحل يا بشار" للقاشوش، بأسلوب النداء أو الرد نفسه الموصوف آنفًا[79].

سعى هذا القسم من الدراسة إلى توضيح كيفية توليد المجال السمعي للإدراك المتجسد، وأظهر اللحظات التي تدخّل فيها المحتجون والمقاومون لتكوين بيئة تتوافق فيها الأجساد والعقول مع المشروع السياسي للمقاومة الشعبية والفعل الجماعي. اعتمد المتظاهرون على الحواس الجسدية والمجال السمعي لإنشاء حدود جماعية، من حيث الذاتية والفضاء المادي معًا: للتأثير "على نحوٍ مباشر" في العواطف بطرائق تحفز وتمنح الشجاعة وتعمل على هندسة الآمال والمخاوف والمتعة والغضب؛ وحفز نشوء أطر إدراكية جمعية شجعت الأفراد على تفسير الحوادث السريعة المتلاحقة بطرائق تتوافق مع مفاهيم الثورة والظلم والمقاومة والمجد. تضاءلت في السنوات العشر منذ اندلاع الانتفاضات العديد من الآمال التي غذت احتجاجات الشوارع واسعة النطاق وأسقطت الأنظمة في تونس ومصر وليبيا، فقد فشلت الظروف الاقتصادية والسياسية للمواطنين العاديين في إصلاح السياسات الرسمية[80]. وتبيّن بقية الدراسة أن هندسة الجماهير وانفعالاتها هي في صلب ممارسات الدول القوية، ولا تقتصر على الأوقات الاستثنائية؛ إنها تشكل جزءًا لا يتجزأ من الممارسة اليومية للحكم.

الأسس الجزئية لممارسة الحكم: الجهود من أعلى إلى أدنى لتنظيم الإدراك المتجسد

نظرًا إلى سهولة إنتاج الصوت (حتى من دون الأدوات أو التكنولوجيا، فالأجساد البشرية يمكنها أن تولد الأصوات، سواء عبر الحنجرة والفم أو بوسائل أخرى، مثل التصفيق أو ضرب الأرض بالأقدام)، سيكون يسيرًا افتراض أن الأشكال الصائتة للمشاركة هي خاصة بأولئك الذين هم في أوضاع ضعف نسبية. لكنّ

---

(78) أنا ممتن لمراجع مجهول بخصوص الإشارة إلى هذا الأمر.

(79) الاستماع إلى الهتافين على التوالي هو الطريقة الأكثر فاعلية لاستيعاب هذه النقطة. يمكن مشاهدة لقطات فيديو لمتظاهرين لبنانيين وهم يهتفون، وقد نشرها أليكس رويل على الإنترنت:

"#YouStink (#طلعت_ريحتكم) chant to tune of 'Yalla Irhal Ya Bashar', Beirut, 29 August, 2015," Posted by Alex Rowell, 30/8/2015, at: https://bit.ly/3hLwvQX

نشأت احتجاجات "#طلعت ريحتكم" ردًا على أزمة بلدية ناجمة عن إغلاق مكب نفايات إقليمي في الناعمة بالقرب من بيروت. أدى الإغلاق إلى تراكم القمامة في الشوارع. استخدم المتظاهرون الفرصة لتسليط الضوء على عجز الحكومة عن إيجاد حل. هذا الحدث مفيد أيضًا من حيث إنه يلفت الانتباه إلى الرائحة باعتبارها سجلًا حسيًا مهمًا آخر قد يتم تسييسه وقد يبدو من مزايا الإنتاج المتجسّد للمعرفة. أُعيد توظيف اللحن في سياقات عديدة، بما في ذلك لغايات موالية للنظام في سورية. للاطلاع على اللحن نفسه في أغنية "نحنا رجالك يا بشار"، ينظر أغنية البوب في:

"Syria New Song–Rami Kazoor Nehna rejalak ya Bashar," YouTube, 2/6/2012, Posted by MyFilm–Speech, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/3FwrXqM

(80) هذا لا يعني أن المنطقة لم تتغير كليًا عقب الانتفاضات. إن جماعات المجتمع المدني التي تمحورت حول الاحتجاجات خلقت فضاءات سياسية جديدة وذات مغزى. أنا ممتنّ لرايسا تشومياك Laryssa Chomiak لتأكيدها ذلك.

التلاعب بالمجالين السمعي والحسي ليس ميدان الخاضعين حصريًّا، حتى لو كان من المثير للدهشة أن ننظر في جهود الدولة الهادفة إلى التنظيم العاطفي. قد تشير أهمية الجهارة – كما لاحظناها في العلاقة بين ارتفاع درجة الصوت وقوته/ سلطته – إلى أن الصوت مهم أساسًا في الأماكن التي تسود فيها الحشود. ومع ذلك، سأحاول توضيح أن تطبيق الصوت لا يقتصر على التجربة الجمعية أو المشاهد السياسية[81]. إن الجهود من أعلى إلى أدنى الساعية إلى تنظيم الإدراك المتجسد وضبطه تمثل موضوعًا كبيرًا في حد ذاتها. وفي هذا الحيز المحدود، أُلمح فحسب إلى هذه الموضوعات هنا في محاولة لوضع نماذج الأمثلة التي أوردناها من قبلُ في سياقها، وإشعار القارئ بمدى انتشار النماذج الصوتية لهندسة الانفعال.

تعي الجهات الفاعلة الحكومية والعسكرية الاحتمالات الكامنة في الفوضى، عندما يحتشد الناس بأعداد كبيرة في الأماكن العامة. تباينت الإحاطة النظرية باستجابات الدولة تجاه الفوضى العامة عبر الزمان والمكان، وتغيرت مع تطور المعايير والتقنيات. يتخذ بعض النخبويين خطوات لاستهداف العواطف والجسد الحسي بصفة صريحة سعيًا لتحقيق نتائج معينة؛ ويهتم البعض الآخر في المقام الأول بالضبط المكاني، وتحويل ممارسة الحكم إلى ما يشبه التمرين على قيادة القطيع/ الجموع. وفي كلتا الحالتين، تتخذ الحكومات، على شاكلة الجنرالات في ساحة المعركة، خطوات لتغيير البيئة المحيطة أو تنظيمها وضبطها لمصلحتها. قد تكون هذه الخطوات شاملة ودائمة أو تكتيكية وعابرة، وهذا يعتمد على قدرة الدولة ووعي النخبة بهذا الشكل من ممارسة الحكم. وبمعنى آخر، قد يتم إضفاء الطابع المؤسسي على التحكم في استخدام الفضاء العام إمّا قانونيًا وإمّا عبر تضمينه في البنى والمسارات الصوتية التي تشكل نسيج الحياة اليومية. وقد تكون الجهود المبذولة للسيطرة على البيئة الحضرية سريعة عابرة وظرفية، يتغيّر شكلها كلما ظهرت ضرورة سياسية لذلك. يعرض هذا القسم مخططات استُخدمت في حقبة الاستعمار من أجل هندسة الإدراك المتجسد في السكان المستهدفين عبر التحكم في المشهد الصوتي العام وضبطه. ويكشف النطاق التاريخي عن مدى انتشار هذا النمط المعين من السيطرة؛ سواء من حيث المدة باعتباره أحد الأسس الجزئية لممارسة الحكم، أو من حيث كونه طريقة يمكن تطبيقها في خدمة المقاومة.

في 13 نيسان/ أبريل 1937، وقّع حكام المقاطعات الثلاث في الجزائر قانونًا يحظر استخدام مكبرات الصوت في الشوارع العامة[82]، الأمر الذي ضاعف تأثير القوانين السابقة التي يرجع تاريخها إلى عامَي 1929 و1935 وأصدرت حظرًا عامًّا على استخدام مكبرات الصوت لأغراض الإعلان أو الدعاية، فضلًا

(81) على الرغم من ذلك، فإن الأبحاث في المحاولات من أعلى إلى أدنى لتوليد حالات واستجابات عاطفية معينة بصفتها وسيلة للهيمنة أو السيطرة السياسية الحيوية كانت محدودة نسبيًا. تشمل الاستثناءات البارزة:

Illan Rua Wall, "Policing Atmospheres: Crowds, Protests, and 'Atmotechnics'," *Theory, Culture & Society*, vol. 36, no. 4, (2019), pp. 143–162; Moshe Maor & James Gross, "Emotion Regulation by Emotional Entrepreneurs: Implications for Political Science and International Relations," Paper Presented at the 73rd Annual MPSA Conference, 2015, accessed on 14/1/2022, at: https://bit.ly/3FwsPvy

(82) ملاحظة على مصطلح "الشوارع العامة": تستخدم السجلات الإدارية الفرنسية مصطلح "la voie publique" الذي أترجمه بـ"شوارع عامة" و"فضاء عام"، اعتمادًا على السياق. الكلمة الفرنسية "voie" تترجم حرفيًا إلى طرق "ways" في اللغة الإنكليزية.

عن حظر التجمعات العامة[83]. وبواسطة هذا القانون المسالم نسبيًا، نظمت الحكومة الاستعمارية المجال الصوتي في المستعمرة بالتوافق مع التصورات الحضرية الفرنسية لما يعنيه "الضجيج"؛ ما أدى إلى إدراج المجالين السمعي والبصري للبيئة المبنية في هوية جمالية فرنسية متخيَّلة. ولكن عبر السماح بمنح إعفاءات بقرار من حاكم المقاطعة، طبق المسؤولون أيضًا قوانين الضوضاء "المحايدة" على نحوٍ غير متساوٍ بغية السيطرة على ما اعتبروه عناصر تخريبية في المجتمع[84].

كانت "المقاهي الشعبية المغاربية" أحد أماكن التجمع التي طُبِّقت فيها قوانين مكبرات الصوت هذه. وقد شكّلت هذه المقاهي عقدة فريدة في المشهد الصوتي الاستعماري الأوسع فيما يخص مراقبة ضروب معينة من الممارسات الصوتية. كانت هذه المقاهي، قبل انتشار امتلاك الراديو الخاص على نطاق واسع، مراكز مهمة يتجمع فيها الرجال للاستماع إلى نشرات الأخبار الإذاعية. وبحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تحتفظ بقوائم لجميع المقاهي المغاربية التي تمتلك راديو، وتراقب بعناية مشتريات أي أجهزة استقبال جديدة[85]. لكنّ البث الإذاعي لم يكن مصدر القلق الوحيد؛ إذ لم يكن الفرنسيون مرتاحين أيضًا بشأن التأثير الخطير المفترض لتسجيلات الموسيقى الأجنبية (غير الفرنسية) في روّاد هذه المقاهي. ففي التسجيلات "الشرقية" - التي كانت أصواتها تنطلق في الشارع والمباني المحيطة - كان موظفو مكتب شؤون السكان الأصليين يسمعون ألحانًا وأغانيَ يفوح منها الشعور القومي الصاعد الذي ربط من خلال اللغة المشتركة والأسلوب الموسيقي المشترك بين الجزائريين المسلمين وإخوتهم في الدين في مصر وتونس ولبنان وسورية والعراق. ويورد أحد التقارير أن هذه التسجيلات احتوت على "ترسانة كاملة من الوسائل التي يمكن بواسطتها شحذ عزائم المستمعين، وسحر ألبابهم، وجعلهم يحلمون بمشاعر منسية منذ زمن طويل"[86]. لقد كانت جِدّة الموسيقى الأجنبية هي التي حولت هذه التسجيلات إلى آلية خطيرة من الدعاية المعادية للفرنسيين، خاصة أن الوسيلة الصوتية التي نُقلت عبرها الرسالة القومية العربية كانت "خبيثة"[87].

---

(83) *Archives National d'Outre Mer*, Algérie, Département d'Oran, Série 3040/1, Ministère de l'Intérieur aux Monsieurs les Préfets, Paris, 21 Juin 1947.

(84) المواد الواردة في هذا القسم مستمدة من ورقة مقدمة في مؤتمر جمعية العلوم السياسية الأميركية في عام 2017. ينظر:
Michelle D. Weitzel, "Amplifying Frenchness: Sound Regulation as Nation–Making in Colonial Algeria, 1937–1962," *APSA Annual Meeting*, 2017.

(85) للمزيد من المناقشة التفصيلية عن الاستماع إلى الراديو والمقاهي المغاربية، ينظر:
Rebecca Scales, *Radio and the Politics of Sound in Interwar France, 1921–1939* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), pp. 231–234.

(86) Causerie faite par Mr. le Bachagha Smati au Cours de Perfectionnement des Affaires Indigènes, "Les Disques de Langue Arabe," *Archives National d'Outre Mer*, Algérie, Gouvernement Général d'Algérie, Série 15 H 99.

(87) جزئيًا، كان القلق الرسمي الفرنسي بشأن البث باللغات الأجنبية مرتبطًا بمعلومات محددة تتعلق بالدعاية المعادية للفرنسية التي كان ينشرها **راديو باري** الإيطالي الفاشي، وبتسجيلات الموسيقى الصادرة عن شركة Baidaphone، التي كان لها مكتب في برلين. اشتبه المسؤولون الفرنسيون في أن مايكل بيدا، الذي كان يجوب المنطقة فيما يتعلق بأعماله التجارية في مجال التسجيلات، عميلٌ ألماني. لكن محفوظات الأرشيف تعكس أيضًا رغبة أكثر انتشارًا في مراقبة عمليات الإرسال السمعي؛ سواء من أجل الترويج على نحوٍ مميز للإذاعات الفرنسية، أو لنُسخ الخطاب الإسلامي المقبولة فرنسيًا. ينظر: .Ibid

إن قدرة الصوت على الإخلال بالنظام العام وإعادة تشكيل التسلسلات الهرمية الاجتماعية والمكانية، ولو موقتًا، اعتُبرت كلّها تهديدًا حقيقيًا لقدرة الإدارة الاستعمارية على السيطرة على البلاد. حظر الحاكم العام الاستيراد الحر لتسجيلات اللغات الأجنبية[88] بمرسوم صدر في 14 شباط/ فبراير 1938، ثمّ اتخذ إجراءات صارمة ضد الأساليب القائمة على الصوت في تمثيل الذات وتكوين الهوية في الفضاء العام[89]. ووفق هذا المرسوم، تتطلب كلّ التسجيلات بغير اللغة الفرنسية موافقة لجنة شكّلها الحاكم العام، مؤلفة من رئيس (يختاره الحاكم العام)، ومدير الأمن العام أو من ينوب عنه، والمدير العام لشؤون السكان الأصليين، والنائب العام للجزائر أو من يفوضه، ومدير الأكاديمية أو من يفوضه، وضابط من مديرية الأمن العام. وتقرر توفير مترجم لغة أجنبية لترجمة كل تسجيل.

لم تقتصر السيطرة الاستعمارية الفرنسية على المشهد الصوتي الجزائري على الرقابة؛ لقد تضمنت محاولات استباقية لإشباع البيئة بأصوات اعتبرتها وطنية وتربوية؛ أصوات من شأنها، بمرور الوقت، أن تساعد في تكوين مواطنين فرنسيين صالحين. ضُخِّمت المواكب والشعائر والاحتفالات الكاثوليكية وصُرف عليها بسخاء؛ وبُثت نتائج كل مرحلة من سباق الدراجات الفرنسي السنوي عبر مكبرات الصوت حتى عندما كانت البلديات الاستعمارية في الجزائر تنظم سباقات الدراجات المحلية تزامنًا مع حدث فرنسا الكبير، الأمر الذي يوحِّد رمزيًا المستعمَرة والبلد المستعمِر. واحتُفل بالانتصارات العسكرية الفرنسية التاريخية بكامل الأبهة والفخامة.

ربما كانت هندسة الانفعال، من خلال التحكم في المشهد الصوتي العام في التجربة الجزائرية الاستعمارية، مثالًا صارخًا على هذا النمط من التحكم، لكنها لم تكن فريدة من نوعها؛ إذ يمكن العثور على أمثلة قابلة للمقارنة في سلوك الأنظمة السلطوية في المنطقة. تمثل الرقابة في الشرق الأوسط حتى في يومنا هذا نمطًا مألوفًا نسبيًا من القمع، ولكن تأثيرها يُفهم عمومًا من خلال المصطلحات اللغوية، التي تتمحور حول قمع رسالة دلالية أو برنامج سياسي معيّن. وفي الواقع، تفلت الفنون أحيانًا من الرقابة، وذلك على وجه التحديد لأن شكلها غير النصي يمكّن من تفسيرها على أنها شيء آخر غير سياسي. وأقترح أن يمتد مفهوم الرقابة ليشمل اعتبارات الجو العام من أجل لفت الانتباه إلى أنماط من السيطرة تشكّل عامل ضغط غير مرئي وتؤثر في التجربة اليومية والمشاركة السياسية.

على شاكلة الحقبة الاستعمارية، تواصل دول ما بعد الانتفاضات العربية الاعتماد على الصوت لتشكيل نظام اجتماعي وعاطفي يدعم سلطة الدولة على ما يُظن. ويبرز هذا الأمر إلى الواجهة بعدة طرائق. ففي مصر، حيث المدن الشهيرة بصخبها، طرحت السلطات المصرية علاجًا لهذه المشكلة فكرة مفادها بث

(88) حُدِّدت أنه تسجيلات بأي لغة أخرى غير الفرنسية، وذلك في مذكرة من مدير شؤون السكان الأصليين إلى حكام المقاطعات في 8 شباط/ فبراير 1938، وقّعها لويس ميليو. ينظر:

Archives National d'Outre Mer, Série 15 H 32.

(89) *Archives National d'Outre Mer*, Série 15 H 32, Arrêté– République Française, Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de la Sécurité Générale, Signé par G. Le Beau, 14 Février 1938.

أذان واحد منسق للصلاة من العديد من مساجد القاهرة. يضغط المدافعون عن الأذان الموحد لتنفيذ هذه الخطوة على أساس أنها تفضي إلى مشهد صوتي عام أكثر راحة للسمع، وأنها أصلح في توصيل الرسالة التي يتنافس المؤذنون على جذب الانتباه إليها في أماكن حضرية صاخبة، وأنها تتيح تحكمًا أكثر في التوقيت الدقيق لبث الأذان، وكل ذلك مع مراعاة أحكام السنة النبوية. ويجادل المعارضون بأن هذه الخطوة تركّز السلطة في أيدي الحكومة، وتُسكت أصوات مئات المؤذنين المحليين، وتفضي إلى استئثار الدولة بالسيطرة الدينية على نحوٍ غير مقبول، وبطريقة يقول بعضهم إنها ترقى إلى "الخيانة"[90]. ويتواصل السجال في هذا الموضوع مع قيام حكومة عبد الفتاح السيسي باختبار بث تجريبي موحد للأذان من 113 مسجدًا في شباط/ فبراير 2019[91].

ويُعدّ السماح بإنتاج وتداول الأصوات التي تعتبر غير عدائية استراتيجيةً سياسية أيضًا. ففي جميع أنحاء الشرق الأوسط، طالما كانت كرة القدم وسيلة حاسمة تلقفتها الأنظمة الحاكمة وسعت بوساطتها إلى إضفاء الشرعية على حكمها وإلهاء شعوبها عن الإجراءات السياسية غير الشعبية. ظهرت الهتافات في ملاعب مباريات كرة القدم بصفتها من المواقع التي يحافظ فيه مسؤولو النظام والشباب على الوضع القائم الحذر، على الرغم من الحضور المتكرر لهتافات معادية للسلطة والشرطة والنظام. كانت ملاعب كرة القدم قبل الانتفاضات العربية أماكن يُسمح فيها موقتًا بالتمرد والعصيان، وكانت بمنزلة "صمام أمان" مجتمعي ضد الشباب الساخطين والمستائين. وغالبًا ما يأتي في مقدمة هذه التفاعلات ظاهرة "الألتراس" المتمثّلة في مشجعي أندية كرة القدم الشغوفين بأفكار خاصة عن الأشكال الملائمة للتشجيع التي تشمل "الغناء والقرع على الطبول والهتاف بلا توقف، جنبًا إلى جنب مع رفع اللافتات الضخمة والأعلام وإطلاق الألعاب النارية و'الرقص على المدرجات'"[92]. يصف محفوظ عمارة، في مقالته عن الألتراس في الجزائر، المشهد بأنه إحدى المناسبات القليلة التي قد يجتمع فيها الشبان المهمشون، و"يعبرون عن إحباطهم، ويسخرون من رموز سلطة الدولة، وينتهكون حدود الخطاب المؤسساتي عن الشرعية السياسية للدولة وأخلاقيتها وخطابها الوطني"[93]. على هذا النحو، احتوت الدولة الأصوات الهدامة وقصرتها على مجال مادي معيّن، وغطّتها بحجاب غير سياسي قوامه المنافسة الرياضية، وسمحت بها في الوقت نفسه وسيلةَ تنفيس ضغط اجتماعية مضبوطة. لم تنتشر هذه الاستراتيجية في كل مكان. ففي مصر ما بعد الانتفاضة، اتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد هذه العروض المذهلة من التشجيع؛ إذ منعت حضور المباريات تمامًا عقب اضطرابات على صلة بكرة القدم اندلعت في

(90) "Unified Call to Prayer Planned in Cairo," *Middle East Economic Digest*, vol. 48, no. 40 (September 2004).

(91) "Experimental Unified Adhan Applied in 113 Cairo Mosques," *Egypt Today*, 28/2/2019, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/33gGaeK

(92) Robert Woltering, "Unusual Suspects: 'Ultras' as Political Actors in the Egyptian Revolution," *Arab Studies Quarterly*, vol. 35, no. 3, Special Issue: Perspectives on the Arab Uprisings (2013), p. 291.

(93) Mahfoud Amara, "Football Sub–Culture and Youth Politics in Algeria," *Mediterranean Politics*, vol. 17, no. 1 (2012), pp. 41–58. On this topic, see also: Laryssa Chomiak, "Spectacles of Power: Locating Resistance in Ben Ali's Tunisia," *Portal*, vol. 9, no. 2 (2013), pp. 71–84.

بورسعيد في عام 2012. وكان الحظر ساري المفعول حتى عام 2018، حينما سُمح لمشجعي كرة القدم - ولكن ليس الألتراس - بالعودة إلى الملاعب[94].

أريد أن أختم بمثال أخير من تونس متعلّق بتبني الدولة للصوت بصفته وسيلةً في خدمة الأمن والسيطرة. وهذا الحادث غير معتاد، إلى حد ما، من حيث إنه يقع خارج نطاق الجهود المبذولة لتنظيم العواطف وضبطها عبر السيطرة على الفضاء العام. وبدلًا من ذلك، فإنه يعرض كيف أنّ التقنيات الحديثة تمكّن، على نحو متزايد، من نشوء أشكال متطورة ومحكمة من السلطة السياسية - الحيوية. ففي عام 2005، أصدر مغني الراب فريد المازني، المعروف باسم فريد المهاجر (رحل إلى إسبانيا هربًا من القيود التونسية المفروضة على موسيقاه)، أغنية عبر الإنترنت مناهضة للنظام عنوانها "العباد في التركينة" (الناس في سجن الهواء الطلق). تتناول الأغنية قضايا وحشية الشرطة والإذلال وكآبة الحياة في تونس حيث تكون فرص التشغيل محدودة. حرصت السلطات التونسية على الإيقاع بالمغني، ولذلك عمدت إلى تجميع عدد من مغني الراب، وأحضرتهم إلى مركز للشرطة، وأجبرتهم على تأدية أغنية "العباد في التركينة" أثناء استخدام أحد برامج التعرف على الصوت سعيًا لتحديد من منهم المازني والإيقاع به[95]. على هذا النحو، قامت الدولة بعزل الخصائص الصوتية من محتوى الكلام الدلالي، في محاولة لتكون أصوات المطربين ضدهم والكشف بالقوة عن الهوية الصوتية التي تدينهم[96].

خاتمة

تجمع هذا الدراسة في طيّاتها أدبيات تدرس الجماليات والفضاء والعواطف في السياسة العالمية بغية فحصها من زاوية غير معتادة، ولا سيما المحفزات الحسية السمعية التي تربط بين هذه المجالات في موقع هو الجسد البشري. وتبين كيف أنّ البيئة السمعية تندرج في التقنيات وطرائق التحكم والسيطرة وتغذيها، وبذلك تساهم في المناقشة النظرية حول كيفية تجلّي الإدراك المتجسد في الجموع وكيفية ترجمته إلى صناعة قرار وسلوك سياسي. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار الطرائق التي يتم بها إنتاج الفضاءات العامة؛ ليس فقط من الناحية البصرية والمعمارية، بل أيضًا حسيًّا بوصفها بيئات تفرز ضغوطًا ثابتة غير مرئية وتوجه تفسيرات الحوادث السياسية. وقد أوضحت، من خلال تحليل الشعارات والموسيقى والهتافات، كيفية استفادة المحتجين في الانتفاضات العربية من القدرات الانفعالية للصوت على تحفيز المشاركة، وضبط الحشود الضخمة، وخلق ذواتٍ جديدة موحدة، وتنظيم كثافة المشاركة

(94) Middle East Eye Staff Writer, "Egypt Allows Football Fans – but not Ultras Back into Stadiums," *Middle East Eye*, 18/9/2018, accessed on 15/1/2022, at: https://bit.ly/3FA0vZo

للاطلاع على نظرة أكثر تفصيلًا عن كرة القدم في الشرق الأوسط، ينظر:

James Dorsey, *The Turbulent World of Middle East Soccer* (London: Hurst, 2016), or Dorsey's eponymous blog online, accessed on 15/1/2022, at: http://mideastsoccer.blogspot.com/

(95) Bouzouita, p. 287.

(96) لمزيد من التفاصيل عن موضوع التعرف إلى الصوت بصفته ممارسة أمنية، ينظر:

Michelle D. Weitzel, "Audializing Migrant Bodies: Sound and Security at the Border," *Security Dialogue*, vol. 49, no. 6 (2018), pp. 421–437.

الجسدية. وبغية المقارنة بالمساعي من أعلى إلى أدنى، ولإظهار مدى تأثير هندسة الحواس بصفتها طريقة تتبعها السلطة السياسية، فإنني ألفت الانتباه أيضًا إلى مشاريع الدولة التي تهدف إلى التلاعب بالمشاعر العامة. تاريخيًا، حاولت الإدارات الاستعمارية الفرنسية في الشرق الأوسط السيطرة على المحيط الصوتي وضبطه، وقمع الأصوات "غير الفرنسية" وتضخيم الوقائع الصوتية التي تسهم في تنشئة مواطنين مثاليين وموالين. كان من الصعب حتمًا فرض السيطرة على المشهد الصوتي، ولا يمكن تحقيقه بأي معنى مهيمن، لكنه مع ذلك شكّل أحد جوانب السياسة الفرنسية الرسمية في مواجهة "التهديد" الذي قد تتعرض له السيادة الفرنسية. وحاليًا، تستمر أنظمة الشرق الأوسط في استخدام هندسة الانفعال عبر الوسائط الصوتية وغيرها من الوسائط الحسية بصفتها طريقة للسيطرة والقمع، وبصفتها استراتيجيات في ممارسة الحكم غالبًا ما تمر من دون أن يلاحظها أحد، بسبب الطريقة التي يتم بها تحليل الفضاء العام والأجساد البشرية على حدة، بدلًا من اعتبارها وحدات تكوينية في التحليل.

References المراجع

Al–Saleh, Asaad (ed.). *Voices of the Arab Spring*. New York: Columbia University Press, 2015.

Amara, Mahfoud. "Football Sub–Culture and Youth Politics in Algeria." *Mediterranean Politics*. vol. 17, no. 1 (2012).

Anderson, Benedict. *Imagined Communities*: *Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. New York: Verso, 1983.

Archives National d'Outre–Mer. Algérie, Départment d'Oran. Série 3040/1. Ministere de l'Interieur à Monsieurs les Préfets. Paris, 21 Juin 1947.

Archives National d'Outre Mer. Série 15 H 32. Arrêté–République Française. Gouvernement Général de l'Algérie. Direction de la Sécurité Générale. Signé par G. Le Beau, 14 Février 1938.

Bargu, Banu. *Starve and Immolate: The Politics of Human Weapons*. New York: Columbia University Press, 2014.

Barney, Jay & Teppo Felin. "What are Microfoundations?" *The Academy of Management Perspectives*. vol. 27, no. 2 (2013).

Bayat, Asef. *Street Politics: Poor People's Movement in Iran*. New York: Columbia University Press, 1997.

Bispham, Jon. "Rhythm in Music: What is it? Who Has It? And Why?" *Music Perception*. vol. 24, no. 2 (2006).

Bleiker, Roland. "The Aesthetic Turn in International Political Theory." *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 30, no. 3 (2001).

Bleiker, Roland, & Emma Hutchinson. "Fear No More: Emotions and World Politics." *Review of International Studies*. vol. 34 (2008).

Bouzouita, Kerim. "Music of Dissent and Revolution." *Middle East Critique*. vol. 22, no. 3 (2013).

Butler, Judith. "Bodies in Alliance and the Politics of the Street." Lecture held in Venice, 7/9/2011, by the Office for Contemporary Art Norway. The European Institute for Progressive Politics. at: https://bit.ly/31WTy6U

Chomiak, Laryssa. "Spectacles of Power: Locating Resistance in Ben Ali's Tunisia." *Portal*. vol. 9, no. 2 (2013).

Crawford, Neta. "Institutionalizing Passion in World Politics: Fear and Empathy." *International Theory*. vol. 6, no. 3 (2014).

d'Aulair, De Ingri & Edgar Parin d'Aulaire. *D'Aulaires' Book of Greek Myths*. New York. Delacourt Press, 1962.

De Certeau, Michel. *The Practice of Everyday Life*. Berkeley: University of California Press, 1984.

Deleuze, Gilles & Felix Guatarri. *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*. Brian Massumi (trans.). London: Continuum Press, 2003.

Dorsey, James. *The Turbulent World of Middle East Soccer.* London: Hurst, 2016.

Durkheim, Emile. *Elementary Forms of Religious Life*. Carol Cosman (trans.). Oxford: Oxford University Press, 2001 [1912].

Ehrenreich, Barbara. *Dancing in the Streets: A History of Collective Joy*. New York: Metropolitan Books/ Henry Holt and Co., 2006.

El Gobashy, Mona. "The Praxis of the Egyptian Revolution." *Middle East Report*. vol. 258. People Power (Spring 2011).

Esposito, John (ed.). *Religion and Violence*. Basel: MDPI, 2016.

Feola, Michael. "The Body Politic: Bodily Spectacle and Democratic Agency." *Political Theory*. vol. 46, no. 2 (2018).

Flam, Helena & Debra King. *Emotions and Social Movements*. New York: Routledge, 2005.

"Forum: The Aesthetic Turn at 15." *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 45, no. 2 (2017).

Gershon, Walter. "Vibrational Affect: Sound Theory and Practice in Qualitative Re–search." *Cultural Studies Critical Methodologies*. vol. 13, no. 4 (2013).

Gibson, James J. *The Perception of the Visual World*. Oxford: Houghton Mifflin, 1950.

_______. *The Senses Considered as Perceptual Systems*. Boston: Houghton Mifflin, 1966.

_______. *The Ecological Approach to Visual Perception*. New York: Taylor and Francis, 1986.

Goodale, Greg. *Sonic Persuasion: Reading Sound in the Recorded Age*. Champaign: University of Illinois Press, 2011.

Goodman, Steve. *Sonic Warfare: Sound, Affect, and the Ecology of Fear*. Cambridge: MIT Press, 2012.

Goodwin, Joscelyn. *Music, Mysticism, and Magic: A Sourcebook*. London: Routledge, 1986.

Gautier, Ana Maria Ochoa. *Aurality: Listening and Knowledge in 19th Century Columbia.* Durham: Duke University Press, 2014.

Gould, Deborah. *Moving Politics: Affect, Emotions, and Shifting Political Horizons in the Fight Against aids*. Chicago: Chicago University Press, 2009.

Graeber, David. *The Democracy Project: A History. A Crisis. A Movement*. London: Allen Lane, 2013.

Gregory, Derek. "Tahrir: Politics, Publics, and Performances of Space." *Middle East Critique.* vol. 22, no. 3 (2013).

Haddad, Bassam, Rosie Bsheer & Ziad Abu–Rish. *The Dawn of the Arab Uprisings: End of an Old Order?* London: Pluto Press, 2012.

Hall, Todd. "We will not Swallow this Bitter Fruit: Theorizing a Diplomacy of Anger." *Security Studies*. vol. 20, no. 4 (2011).

Harkin, James. "The Incredible Story Behind the Syrian Protest Singer Everyone Thought Was Dead." *GQ*. 7/12/2016. at: https://bit.ly/33c3oCM

Head, Naomi. "Costly Encounters of the Empathetic Kind: A Typology." *International Theory*. vol. 8, no. 1 (2016).

Herrera, Linda. *Revolution in the Age of Social Media: The Egyptian Popular Insurrection and the Internet.* London: Verso, 2014.

Honig, Bonnie. *Public Things: Democracy in Despair*. New York: Fordham University Press, 2017.

Hutchison, Emma & Roland Bleiker. "Theorizing Emotions in World Politics." *International Theory.* vol. 6, no. 3 (2014).

Iyengar, Shanto et al. "The Origins and Consequences of Affective Polarization in the United States." *Annual Review of Political Science*. vol. 22 (2019).

Iyengar, Shanto, Gaurav Sood & Yphtach Lelkes. "Affect, Not Ideology: A Social Iden–tity Perspective on Polarization." *Public Opinion Quarterly*. vol. 76, no. 3 (2012).

Jasper, James. "The Doors that Culture Opened: Parallels Between Social Movement Studies and Social Psychology." *Group Processes and Intergroup Relations.* vol. 20, no. 3 (2017).

_______. *The Emotions of Protest*. Chicago: Chicago University Press, 2018.

Khalidi, Rashid. "Reflections on the Revolution in Tunis and Egypt." *Foreign Policy*. 24/2/2011. at: https://bit.ly/3GzR4uc

Khondker, Habibul Haque. "The Role of the New Media in the Arab Spring." *Globalizations*. vol. 8, no. 5 (2011).

Le Bon, Gustave. *The Crowd: A Study of the Popular Mind*. New York: MacMillan, 1896.

Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Malden: Blackwell Publishers, 1991.

Levine, Mark. "Theorizing Revolutionary Practice: Agendas for Research on the Arab Uprisings." *Middle East Critique*. vol. 22, no. 3 (2013).

Leys, Ruth. "The Turn to Affect: A Critique." *Critical Inquiry*. vol. 37, no. 3 (2011).

Löwenheim, Oded & Gadi Heimann. "Revenge in International Politics." *Security Studies*. vol.17, no. 4 (2008).

Lynch, Marc (ed.). *The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East*. New York: Columbia University Press, 2014.

Lynch, Marc. "After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Au–thoritarian Arab State." *Perspectives on Politics*. vol. 9, no. 2 (2011).

_______. *The Arab Uprisings: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*. New York: Public Affairs, 2012.

Maor, Moshe & James Gross. "Emotion Regulation by Emotional Entrepreneurs: Implications for Political Science and International Relations." Paper presented at the 73rd Annual MPSA Conference, 2015. at: https://bit.ly/3FwsPvy

Massumi, Brian. *Parables for the Virtual: Movement, Affect, Sensation*. Durham: Duke University Press, 2002.

Mattern, Janice Bially, "On Being Convinced: An Emotional Epistemology of International Relations." *International Theory*. vol. 6, no. 3 (2014).

McDermott, Rose. "The Body Doesn't Lie: A Somatic Approach to the Study of Emotions in World Politics." *International Theory*. vol. 6, no. 3 (2014).

McGarty, Craig et al. "New Technologies, New Identities, and the Growth of Mass Opposition in the Arab Spring." *Political Psychology*. vol. 35, no. 6 (2013).

McNeill, William H. *Keeping Together in Time: Dance and Drill in Human History*. Cambridge: Harvard University Press, 1997.

Mercer, Jonathan. "Emotional Beliefs." *International Organization*. vol. 64, no. 1 (2010).

_______. "Feeling Like a State: Social Emotion and Identity." *International Theory*. vol. 6, no. 3 (2014).

Mitchell, Timothy. *Colonizing Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1991.

Palencik, Joseph. "William James and the Psychology of Emotion: From 1884 to the Present." *Transactions of the Charles S. Pierce Society*. vol. 43, no. 4 (2007).

Parks, Robert P. "Voter Participation and Loud Claim Making in Algeria." *Middle East Report*. vol. 281 (Winter 2016).

Pearlman, Wendy. "Emotions and the Microfoundations of the Arab Uprisings." *Perspectives on Politics*. vol. 11, no. 2 (2013).

Rabat, Nasser. "The Arab Revolution Takes Back the Public Space." *Critical Inquiry*. vol. 39, no. 1 (August 2012).

Racy, A.J. "Domesticating Otherness: The Snake Charmer in American Popular Culture." *Ethnomusicology*. vol. 60, no. 2 (2016).

Reus–Smit, Christian. "Emotions and the Social." Forum: Emotions and World Politics: *International Theory*. vol. 6, no. 3 (2014).

Ross, Andrew. *Mixed Emotions: Beyond Fear and Hatred in International Conflict*. Chicago: University of Chicago Press, 2014.

Rua Wall, Illan. "Policing Atmospheres: Crowds, Protests and 'Atmotechnics.'" *Theory, Culture & Society*. vol. 36, no. 4 (2019).

Salama, Hussam Hussein. "Tahrir Square: A Narrative of Public Space." *Archnet–IJAR: International Journal of Architectural Research*. vol. 7, no. 1 (2013).

Saurette, Paul. "You Dissin Me? Humiliation and Post–9/11 Global Politics." *Review of International Studies*. vol. 32, no. 3 (2006).

Scales, Rebecca. *Radio and the Politics of Sound in Interwar France, 1921–1939*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Scott, James, C. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. New Haven: Yale University Press, 1998.

Singerman, Diane (ed.). *Cairo Contested: Governance, Urban Space, and Global Modernity*. Cairo: Cairo University Press, 2009.

Solomon, Ty. "Ontological Security, Circulations of Affect, and the Arab Spring." *Journal of International Relations and Development*. vol. 21, no. 2 (2017).

Sprengel, Darci. "'More Powerful than Politics': Affective Magic in the DIY Musical Activism after Egypt's 2011 Revolution." *Popular Music*. vol. 38, no. 1 (2019).

Sullivan, Larry E. (ed.). "Cannon–Bard Theory." *Sage Glossary of the Social and Behavioral Sciences*. Los Angeles/ London/ New Delhi/ Singapore: Sage Publications, Inc., 2009.

Tawil–Souri, Helga. "It's Still About the Power of Place." *Middle East Journal of Culture and Communication*. vol. 5, no. 1 (2012).

Thompson, Simon & Paul Hoggett. *Politics and the Emotions: The Affective Turn in Contemporary Political Studies.* New York: Continuum Publishing Group, 2012.

Tilly, Charles. "Does Modernization Breed Revolution?" *Comparative Politics*. vol. 5, no. 3 (1973).

Tova, Benski & Lauren Langman. "The Effects of Affects: The Place of Emotions in the Mobilizations of 2011." *Current Sociology*. vol. 61, no. 4 (2013).

Tripp, Charles. "The Art of Resistance in the Middle East." *Asian Affairs.* vol. 43, no. 3 (2012).

Tufekci, Zeynep & Christopher Wilson. "Social Media and the Decision to Participate in Political Protest: Observations from Tahrir Square." *Journal of Communication*. vol. 62, no. 2 (2012).

Turino, Thomas. *Music as Social Life: The Politics of Participation*. Chicago: Chicago University Press, 2008.

Van Zomeren, Martijn & Winnifred Louis. "Culture Meets Collective Action: Exciting Synergies and Some Lessons to Learn for the Future." *Group Processes and Inter–group Relations*. vol. 20, no. 3 (2017).

"Unified Call to Prayer Planned in Cairo." *Middle East Economic Digest*. vol. 48, no. 40 (September 2004).

Volpi, Frédéric & James M. Jasper (eds.). *Microfoundations of the Arab Uprisings: Mapping Interactions between Regimes and Protesters*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2018.

Von Scheve, Christian & Mikko Salmela (eds.). *Collective Emotions: Perspectives from Psychology, Philosophy, and Sociology*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Walt, Vivienne. "El General and the Rap Anthem of the Mideast Revolution." *Time Magazine*. 15/2/2011. at: https://bit.ly/3Gxgo49

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. Chicago: Chicago University Press, 2008.

Weitzel, Michelle D. "Amplifying Frenchness: Sound Regulation as Nation–Making in Colonial Algeria, 1937–1962." Paper presented at the annual American Political Science Association conference, 2017.

Weitzel, Michelle D. "Audializing Migrant Bodies: Sound and Security at the Border." *Security Dialogue*. vol. 49, no. 6 (2018).

Werbner, Pnina, Martin Webb & Kathryn Spellman–Poots (eds.). *The Political Aesthetics of Global Protest: The Arab Spring and Beyond*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2014.

Williams, Raymond. *Marxism and Literature*. Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

Wiltermuth, Scott & Chip Heath. "Synchrony and Cooperation." *Psychological Science*. vol. 20, no. 1 (2009).

Winegar, Jessica. "A Civilized Revolution: Aesthetics and Political Action in Egypt." *American Ethnologist*. vol. 43, no. 4 (2016).

Woltering, Robert. "Unusual Suspects: 'Ultras' as Political Actors in the Egyptian Revolution." *Arab Studies Quarterly*. vol. 35, no. 3 Special Issue: Perspectives on the Arab Uprisings (2013).

Young, Lauren. "The Psychology of State Repression: Fear and Dissent Decisions in Zimbabwe." *American Political Science Review*. vol. 113, no. 1 (2019).

مراجع إضافية

Goodwin, Jeff & James M. Jasper (eds.). *Rethinking Social Movements: Structure, Meaning, and Emotion*. New York: Rowman and Littlefield Publishers, 2004.

Hofman, Ana. "The Affective Turn in Ethnomusicology." *Musicology*. vol. 18, no. 1 (2015).

Wedeen, Lisa. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. Chicago: Chicago University Press, 2015.



مراجعات الكتب
Book Reviews



رقصة لأجل ...4، 100x110 سم، مواد وتقنيات مختلفة على القماش (2018).

A Dance for ...4, 110 x 100 cm, mixed materials and methods on canvas, 2018.



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/ZKPQ6630

كريس هتشكوك | Chris Hitchcock*

قراءة مقارنة في كتابي استيعابات سلطوية وحكم العنف

A Comparative Reading of *Authoritarian Apprehensions* and *The Rule of Violence*

عنوان الكتاب الأول:	استيعابات سلطوية: الأيديولوجيا والحكم والحداد في سورية.
عنوان الكتاب في لغته:	*Authoritarian Apprehensions: Ideology, Judgement and Mourning in Syria.*
المؤلفة:	ليزا ويدين Lisa Wedeen.
الناشر:	شيكاغو: دار نشر جامعة شيكاغو The University of Chicago Press.
سنة النشر:	2019.
عدد الصفحات:	257 صفحة.
عنوان الكتاب الثاني:	حكم العنف: الذاتية والذاكرة والحكومة في سورية.
عنوان الكتاب في لغته:	*The Rule of Violence: Subjectivity, Memory and Government in Syria.*
المؤلفة:	سلوى إسماعيل Salwa Ismail.
الناشر:	كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج Cambridge University Press.
سنة النشر:	2018.
عدد الصفحات:	225 صفحة.

* مترجم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Translator, the Arab Center for Research and Policy Studies.

Email: christopherhuw.hitchcock@dohainstitute.org

في نيسان/ أبريل 2021، تكون قد مضت عشر سنوات على بدء الثورة السورية. في تلك السنوات، أنتج الأكاديميون والمفكرون والناشطون أدبيات غنية تناولت العديد من أوجه النظام السوري وأحداث عام 2011 والانزلاق لاحقًا نحو حرب أهلية مريرة. وقد ظهر عملان جديدان، هما كتاب ليزا ويدين **استيعابات سلطوية: الأيديولوجيا والحكم والحداد في سورية**، وكتاب سلوى إسماعيل **حكم العنف: الذاتية والذاكرة والحكومة في سورية**، يسعيان لرسم معالم بعض الجوانب غير المتعيّنة من السياسات السورية: العلاقات التي يطوّرها النظام السوري مع مواطنيه، مع التركيز على استخلاص الأنواع المختلفة للفاعل السوري. ويتمحور تركيز إسماعيل على استخدامات العنف في صياغة تجربة المواطنين السوريين وذاكرتهم وضمان إذعانهم السياسي. وينظر كتاب ويدين، وهو نوعًا ما أشمل، في تحصيل أنواع مختلفة من العواطف لدى السوريين وكيف يتيح ذلك للنظام السوري أن يصنع التناقض والحيرة، بدلًا من الكثير من الخضوع والولاء.

ومع أنّ الكتابين يتعاملان مع مواضيع مختلفة قليلًا، فإنّهما يستأهلان المقارنة نظرًا إلى أوجه التشابه الكبيرة بين إشكاليات أبحاثهما – مسألة الذات هي في صميم كلا النهجين – ولأنّ كليهما يخصّصان قدرًا كبيرًا من الاهتمام لدراسة بُعد مُهمل حتّى الآن من أبعاد الصراع السوري. إنّ الأدبيات التي تُعنى بسورية غنية؛ فهناك العديد من الدراسات التي تغطي مسائل الاقتصاد السياسي والبنية الاجتماعية وتنظيم الدولة، منذ فترة حافظ الأسد والسنوات الأولى من حكم بشّار الأسد. وتحاول مجموعة كبيرة أخرى من الأعمال تفسير أحداث الثورة والحرب التي تلتها[1]. لكنّ أغلبية الأعمال الحالية اختارت أن تركّز على الجوانب التنظيمية – السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية للسياسة السورية. وفي المقابل، ركّزت ويدين وإسماعيل على الجوانب العاطفية للتجربة السورية، وكيفية ارتباطها بالحياة السياسية.

أولًا: استيعابات سلطوية: عرض كتاب ليزا ويدين

ينقسم الكتاب الأول، **استيعابات سلطوية**، إلى خمسة فصول. من الناحية النظرية على الأقل، تتناول فصول الكتاب قصة الأيديولوجيا في سورية، حيث توقّف كتاب ويدين السابق **غموض الهيمنة: السياسة والبلاغة والرموز في سورية المعاصرة**[2] عند وصول بشّار الأسد إلى الرئاسة في عام 2000. تقول ويدين إن الكتاب يتناول "سوريتين": سورية في الفترة 2000–2011، وسورية السنوات الأولى من الثورة. ولكنّنا من الناحية العملية، لا نجد حضورًا كبيرًا لسورية ما قبل الحرب سوى في الفصلين الأوّلين، وحتى في هذين الفصلين نجد فقط ما يتعلّق بالإجابة عن الأسئلة المتعلّقة بالثورة. وبدلًا من ذلك، يدور كل فصل في المقام الأول حول واحدة من النقاط الأيديولوجية في سورية الثورية في المرحلة المبكرة (2011–2015)، وهي الفترة التي أُلّف فيها الكتاب. بعد فصل تاريخي يتتبّع الخطوط العامة للأيديولوجيا في سورية في ظل حكم بشّار، تدور الفصول الأربعة المتبقية حول كيفية توظيف "تأثيرات" عاطفية محددة في

(1) مشار لاحقًا في هذه الورقة إلى بعض هذه الأعمال.

(2) Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols of Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 2019).

هذه الفترة. والسؤال المركزي الذي تنبني عليه أطروحة ويدين برمّتها هو: كيف تمكّن النظام من إنتاج قدر كبير من الحيرة والتناقض وليس الولاء، وتعزيز إحساسٍ باللامبالاة لدى أعداد كبيرة من المواطنين مما يُسمّى "الشعب الرمادي"؟ ومن بين المسائل المحورية في تحليلها مفهوم لوي بيير ألتوسير عن "الاستجواب"، وعن سياسة "كما لو"، وهي الفكرة القائلة بأنّ عمل الأيديولوجيا، في كثير من الحالات، لا يعتمد على الإيمان التام والصادق بادعاءاتها بقدر ما يعتمد على الرغبة في الاستثمار فيها على الرغم من إدراك أنّها ليست الأفضل (ص 7).

يعالج الفصل الأول، "الاستبداد النيوليبرالي وتفكيكه"، سؤال: لماذا لم تشهد حلب ودمشق احتجاجات كبيرة في الأشهر الأولى من الثورة السورية في عام 2011؟ تتمثّل الفكرة المركزية لهذا الفصل في أن "أيديولوجية الحياة الجيدة انتشرت بين السكان الحضريين الرئيسيين لتنظيم الرغبة وقمع المعارضة"، وهي أيديولوجية تنطوي على "أكثر من مجرد التطلعات المعتادة إلى رفاهٍ اقتصادي، ولكنها أيضًا تشمل تخيّلات احتواء الثقافات المتعددة وخلق هوية وطنية آمنة وذات سيادة ومدعاة للفخر" (ص 20). إنّ الحملات الإعلامية "لتسويق الرئيس والسيدة الأولى بوصفهما من أعضاء الطبقة النيوليبرالية الأخلاقية" (ص 27)، والأفلام التي تشجع العمل التطوعي (ص 30)[3] والتزام النظام بنشاط المجتمع المدني والإصلاحات السياسية (المؤجلة إلى ما لا نهاية) (ص 32) كانت جميعها بمنزلة حوامل لهذه الأيديولوجية. ونتيجة لذلك، فإنّ أولئك الذين انساقوا وراء "الحياة النيوليبرالية الجيدة" ربما لم يتحوّلوا كليًّا إلى أنصار للنظام. ولكنّ ذلك الانسياق أنتج على الأقل التناقض والحيرة. وهذا بدوره كان كافيًا لإبقاء العديد من الناس "رماديين" وغير راغبين في التصرف، حينما اجتاحت الاحتجاجات البلاد في آذار/ مارس 2011 (ص 35).

يحلّل الفصل الثاني، "الفكاهة في الأوقات المظلمة"، سيف الكوميديا ذا الحدين، انطلاقًا من أنّها "تعيد إنتاج [الأيديولوجية] وتعرّضها أيضًا للخطر" (ص 49). توضّح ويدين هذه النقطة، من خلال تحليلها لكتاب **أمل ما في**، للكاتب ليث حجّو (2004)، و"ضيعة ضايعة" (2008–2010). يمكن اتّهام هذين العملين الكوميديين بـ "أداء الاستقالة السياسية نفسها التي يشخصانها" (ص 55)، وبأنهما يعملان بما يشبه التفريغ الآمن للمشاعر التي كان من الممكن توجيهها نحو تحقيق تغيير سياسي (ص 60)، وتعزيز فكرة الدكتاتورية الناعمة المستعدة لتحمّل النقد. لكنهما أيضًا وفّرا أرضية لـ "إنتاج جماهير صاعدة قد تسعى للتغيير" (ص 60) من خلال "مواجهة سياسات الفصل والعزلة التي تعززها آليات السيطرة الاجتماعية" (ص 50). حينما حدثت الانتفاضة، أعاد ناشطو المعارضة استخدام العديد من مسرحياتهم الهزلية لخلق جماهير معارضة جديدة وتوصيف تجارب معيّنة بأنها "سورية" بصفة عامة (ص 61). بيد أنّ هذه المحاولات المبكرة لمخاطبة جمهور سوري جديد أفسحت المجال في نهاية المطاف أمام كوميديا المعارضة التي توجهت بصورة متزايدة إلى مجتمعات سياسية مستقلة وحصرية (ص 73).

(3) تقوم ودين بتحليل فيلم "مرّة أخرى". ينظر: "حصريًا فيلم مرة أخرى – قيس الشيخ نجيب – كندة علوش – بياريت قطريب – فادي صبيح"، يوتيوب، شوهد في 2021/5/20، في: https://bit.ly/3bF4GHp

يستكشف الفصل الثالث، "حول عدم اليقين"، انهيار "العوالم المشتركة" الافتراضات (ص 76) في سورية؛ نتيجة للحمل الزائد للمعلومات. ويرجع هذا الحمل الزائد للمعلومات جزئيًّا إلى التلاعب المتعمّد من النظام. لكنّ ويدين تجادل أيضًا بأنّ صحافة المواطن – التي كان يعتقد ذات يوم بأنّها تبشّر بنهاية دعاية النظام وبداية حقبة جديدة من الانفتاح – قد ساهمت في الواقع في الشعور العام بعدم اليقين الذي كان من المفترض أن تهدّئه في الأصل (ص 79–80). ومع وجود الكثير من المعلومات التي لا يمكن مقارنتها والتحقّق منها على نحو فعّال، عاد الناس بصفة متزايدة إلى الرواياتٍ التي تتماهى مع تصوراتهم المسبقة الخاصة، سواء أكانت مؤيدة للنظام أو معارضة له أو متناقضة وباعثة على الإحباط (وهو ما يتفق مع الدور الأيديولوجي الذي يؤديه البقاء على الحياد) (ص 86). وفي بعض الحالات، قام الناشطون والمواطنون الصحافيون "الذين كان شعورهم بقيمة الذات مستمدًّا في السابق من نشر الحقائق بمسؤولية" بالاستسلام لهذا النقص في اليقين (ص 93).

ينظر الفصل الرابع، "القومية والعاطفة والحكم"، إلى مسألة تنظيم الحزن والأسى خلال الحرب في سورية من خلال عدسة الميلودراما. تمامًا مثل الكوميديا السياسية ومصادر المعلومات، جذبت النداءات الميلودرامية العاطفية الجمهور السوري العادي في البداية، لكنّ هذا أفسح المجال على نحوٍ متزايد للجماهير "المنعزلة" والخاصة التي تحتكر الحزن (ص 110). وقد تجلّى ذلك بخاصة في دعاية النظام (ص 113)؛ إذ "لا يوجد شيء اسمه تضحية غير موجّهة نحو النظام" (ص 119)، على الرغم من أنّ ويدين تلاحظ بعض الغموض في دور السيدة الأولى أسماء الأسد، التي غالبًا ما تعبر عن حزن ذي طابع عمومي لوفاة "الأبرياء" (ما يسهم في الكياسة الدولية ويوفّر وجهًا "أكثر ليونة" للنظام) حتى في الوقت الذي يدين فيه زوجها كل أولئك الذين يعارضون النظام باعتبارهم إرهابيين (ص 120). ويناقش الفصل أيضًا، بشيء من الإسهاب، عددًا من الأفلام السورية التجريبية التي تعبر عن تناقض أكثر تعمّدًا حول الوضع في سورية (ص 120–138).

ويتناول الفصل الخامس، "الخوف والنذير"، نموّ الشعور الطائفي بين السكان العلويين مدفوعًا بزراعة المخاوف "الوجودية" والقلق بشأن المستقبل بين مجتمعات الأقليات حتى قبل أن تتحول المعارضة إلى العنف (ص 142). وفي الوقت نفسه، اكتسب نوعٌ من خطاب "عبادة الشخصية" خلال فترة ولاية بشّار أهميةً جديدة، بعد أن اقتصر إلى حدّ كبير على التجمعات الحزبية في فترات سابقة، مؤكّدًا على التضامن العنيف والولاء الصارم (ص 148–151). وإذ تؤكّد ويدين على الشعور الطائفي، باعتباره واحدًا من "الأوضاع الاجتماعية المتبقّية" التي يمكن أن "تنفجر" في أوقات الأزمات، فإنّها تتساءل: لماذا تجلّى الرابط الطائفي بالتحديد، في مقابل التضامن الطبقي أو الديمقراطي، خلال الصراع السوري. وتشير إلى أنّ هذا كان في جزء منه نتيجة جهود متعمدة قام بها النظام، وجزئيًّا نتيجة لحرص مماثل من بعض جماعات المعارضة على إضفاء الطابع الطائفي على الثورة (ص 156–158)، وجزئيًّا نتاج تجربة التعزيز الذاتي (ص 154).

إنّ مفهوم ويدين للأيديولوجيا ضارب الجذور في أعمال الفلاسفة الماركسيين عن الانعطاف الثقافي، وخاصة ألتوسير، الذي تؤكّد على فكرته عن "الاستجواب" (اللحظة التي يجري فيها

وضع الأفراد بوصفهم فاعلين داخل أيديولوجيا). والفكرة الرئيسة هي أن الأيديولوجيا "مجموعة من الخطابات المجسّدة والمشحونة عاطفيًّا" التي يجري تناقلها من خلال الممارسات اليومية. وممّا له أهمية خاصة بالنسبة إلى النقاش العام فكرة سياسة "كما لو" التي تقضي بأنّ عمل الأيديولوجيا، في كثير من الحالات، لا يعتمد على الإيمان الكامل والصادق بادّعاءاتها، بقدر ما يعتمد على الرغبة في الاستثمار فيها، على الرغم من إدراك أنها ليست الأفضل (ص 7).

ثانيًا: العنف في سورية: عرض كتاب سلوى إسماعيل

أمّا الكتاب الثاني، **حكم العنف**، لسلوى إسماعيل، فدائرة تركيزه أضيق. تستكشف إسماعيل دور العنف في البيئة السياسية في سورية. وعلى عكس ويدين، التي تبذل قصارى جهدها للتأكيد على الطبيعة "المثيرة" للأسئلة الأيديولوجية التي تتعامل معها، فإنّ القسم الأكبر من كتاب إسماعيل مكرّس على وجه التحديد للعنف الموجّه من أعلى إلى أسفل في الدولة السورية والأغراض التي يخدمها (على الرغم من أنّ بعض المساحة مخصّص لعنف فصائل المعارضة خلال الحرب الأهلية). ومثل ويدين، ينصبّ تركيز إسماعيل على تكريس ذوات فاعلة سياسية سورية معيّنة، على الرغم من أنّ تركيزها النظري على "الاستجواب" أقل مما هو لدى ويدين. إسماعيل مهتمة على نحوٍ خاص بكيفية تشكيل عنف الدولة - بالسجون والمذابح والوجود المستمرّ لقوات الأمن - للذاتية السياسية.

في الفصل الأول، "العنف [طريقةً] للحكم في سورية"، تركّز سلوى إسماعيل على عهد حافظ الأسد، مستعرضةً الوظائف الاجتماعية لشكلين مهمّين من أشكال العنف: المذابح والتعذيب في السجون. وتجادل بأنّ الأسد الأب دشّن نظام "حرب أهلية" أصبح فيه الاعتراض على (أو الفشل في إظهار الاحترام الكافي) لتأليه "الزعيم الأب" والرؤية الطوباوية للبعث علامات على العناصر السامّة "المريضة وطنيًّا" (ص 34–5) التي هدّدت الجسم السياسي. وقد أبرزت مذابح، مثل تلك التي ارتكبت خلال انتفاضة حماة في عام 1982، هذا الانقسام من خلال مقتل العشرات ممّن يسمّون "المنشقّين" (هم) ولكن أيضًا من خلال الاختيار المشترك لقطاعات واسعة من المجتمع المدني (نحن) جلّادين عبر المنظمات الشبابية والميليشيات (ص 60–65). إنّ المعاملة المهينة والوحشية التي يتعرّض لها السجناء - وهي تقدم قائمة طويلة من الأمثلة المروّعة المستمدة من روايات المعتقلين السابقين في سجن تدمر سيئ السمعة (ص 40–53) - تفكك الذاتية السياسية المتمرّدة من خلال إجبار المعارضين على التخلّي عن قناعاتهم السياسية و"تحطيم" إنسانيّتهم (ص 39).

يناقش الفصل الثاني، "الحكومة الاستبدادية ودولة الظلّ والذاتية السياسية"، كيفية تعريف الذاتية السياسية السورية من خلال الأمننة ومن خلال "دولة الظلّ"؛ وهي شبكة من العلاقات بين الراعي والعميل مرتبطة بنشاط غير مشروع (ص 65). ومن خلال ما يسمّى المنظمات الشعبية، تنتج الدولة شريحة عسكرية من السكان يمكن قلبها بسهولة ضد المنشقين (ص 73). وتخلق شبكةٌ من المخبرين والعملاء منتشرة في كل مكان شعورًا دائمًا بأنّ "الجدران لها آذان"؛ ما يجبر السوريين على تطوير وسائل لتحديد متى يتحدثون ومتى يظلّون صامتين (ص 78). وكثيرًا

ما انتهى تطور هذه الشبكات إلى الارتباط الوثيق بالانقسامات الهوياتية والطائفية، ولا سيما بسبب الوجود العلوي الكثيف في قوات الأمن (ص 94). وإضافةً إلى ذلك، فإنّ هاتين المؤسستين تقومان على إجرام تقرّه الدولة (يشير التشبيح إلى كلّ من العنف السياسي الموالي للنظام والتهريب أو الابتزاز) (ص 84). لكن الدولة نفسها التي تغض الطرف عن جرائم عملائها – والتي يجبر النقص والفساد المستشري المواطنين العاديين على أن يصبحوا متواطئين فيها – ستعاقب المواطنين أيضًا إن أمسكت بهم في عمل غير قانوني؛ ما يضعهم في حالة من عدم الاستقرار المستمر، ويغذّي المناخ العام للخوف (ص 80).

يستكشف الفصل الثالث "ذكريات الحياة في ظلّ الديكتاتورية: الحياة اليومية في سورية البعثية" كيفية يتذكّر السوريون نشأتهم وبلوغهم سنّ الرشد في ظل حكم حافظ الأسد؛ وهي ذكريات تشكّل بوضوح الذاتية السياسية (ص 98). وتشترك ذكريات الطفولة لدى المنشقين في العديد من السمات المشتركة، بما في ذلك التركيز على عسكرة الحياة اليومية (ص 101)، وشبكات المخبرين (ص 105)، والدور البارز للمنظمات الحزبية في المدرسة وأماكن أخرى (ص 104–106). القهر – أحد المفاهيم الرئيسة عند إسماعيل – هو الإطار المعتاد الذي يفسّر من خلاله المنشقون نقص الغذاء والتفاعلات المهينة مع الدولة، وغيرها من التجارب الشائعة في مرحلة الطفولة (ص 115–116). من ناحية أخرى، تميل الذكريات المؤيدة للنظام (على الرغم من أنّ إسماعيل تخصّص صفحة واحدة فقط لهذا الموضوع) إلى تقديم فكرة "الخلاص الوطني" التي يبرّر فيها العنف بالحاجة إلى إنقاذ سورية (ص 122). بالنسبة إلى المثقفين العموميين الأكبر سنًّا الذين يحاولون مراجعة مساراتهم الشخصية، فإنّ الصراع مع إسرائيل هو المفتاح لفهم علاقتهم مع النظام (ص 122). غير أن الشعور المستمر بالاغتراب وعدم الاستقرار هو الذي يحتلّ مركز الصدارة بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة (ص 125).

يسلّط الفصل الرابع، "ذكريات العنف: حماة 1982"، الضوء على الدور الذي أدّته ذكريات ما يُسمّى "أحداث حماة" في الثمانينيات – وهي مذبحة حصدت عشرات الآلاف من الناس في تلك المدينة في أعقاب ثورة إسلامية – في غرس أنواع معيّنة من الموضوعات السياسية (ص 131). وفي حين أنّ النظام نفسه قمع، إلى حدّ كبير، ذكريات حماة، حتى روايته الخاصة عنها، فإنّ الأحداث ما زالت حاضرة في محاولات لإثبات "الحقائق" (ص 141). بعد عرض مطوّل لروايات وتحليلات مختلفة قدمها الذين أجريت معهم المقابلات والروائية منهل السرّاج في كتابها **النهر يجب أن يكون**، تستكشف إسماعيل كيف أنّ عنف حماة "مدرج" في الحياة اليومية (ص 152). وتجادل بأنّه، بالنسبة إلى كل من الحمويين والسكان السوريين على نطاق أوسع، فإنّ ذكريات الإذلال والقبح اللذين تعرّضت لهما المدينة خلال المذابح تسهم في تشكيل الذاتية السياسية، وتعمل بوصفها تذكيرًا بما سيقوم به النظام لقمع المعارضة (ص 154): المخاوف من أنّ حماة سوف "تتكرّر" كانت موجودة في الأذهان بانتظام قبل ثورة عام 2011 وبعدها (ص 155). ثمّ تخصّص إسماعيل بضع صفحات لوصف بناء الذات العلوية من خلال روايات الضحية، موضّحةً كيف تستحضر الجماعات المختلفة ماضيًا مختلفًا في "عمل الذاكرة" (ص 157). وتخلص إلى أنّ "التوترات

بين ممارسات الذاكرة وبناء الذاكرة تثير التساؤل عن أفكار الأمّة والانتماء التي كان يعتقد أنّه قد جرت تسويتها بإنشاء الدولة القومية ورسم الحدود الإقليمية الوطنية" (ص 158).

يناقش الفصل الأخير "أداء العنف وعواطف الحكم في الانتفاضة السورية" كيف تجلّت سياسات العنف الموصوفة في أماكن أخرى من الكتاب خلال ثورة عام 2011 (ص 159). ويركّز الجزء الأول من الفصل على نوعية العنف "المرعبة"، مع التركيز على حالة امرأة شابة قتلت على ما يبدو ثمّ أعادتها قوات الأمن إلى الحياة (ص 162). وهنا، تستخلص إسماعيل النوعية الغريبة من الرعب (ص 163)، فضلًا عن بعض الأطر التفسيرية المستخدمة لفهم ما لا معنى له، ولا سيّما فكرة أنّ النظام "دبّر" الحادث بأكمله (ص 165). ثمّ تعتبر المذابح عروضًا ليست ذات أهداف استراتيجية أو عسكرية فحسب، بل إنّها "منتجة للرعب" ومن ثمّ لها ذاتية سياسية معيّنة (ص 175). "رعب الجسد"، بما في ذلك تقطيع أوصال الجثث وتشويهها، يدمّر حرفيًّا الوحدة الجسدية وسلامة الذات (ص 178). إنّ عدم الوضوح فيما يتعلّق بهوية الجناة يخلق شعورًا بالريبة وعدم الاستقرار حيال كل ما هو غير مألوف (ص 182–183). وعندما تحاكي جماعات المعارضة عنف النظام، فإنّها تعيد إنتاج الحكومة بالعنف بدلًا من تحديها (ص 187).

استبداد المشاعر: خلاصة نقدية

من المفترض أن يكون واضحًا، من هذه الملخصات المتتابعة فصلًا فصلًا، أنّ كلا الكتابين يسعيان لتسليط الضوء على بعد غير مدروس نسبيًّا للسياسة في سورية: تكريس أنواع محدّدة من الذوات السياسية. هناك اختلافات بالطبع. تتقصّى ويدين تلك العملية باستخدام فكرة ألتوسير عن "الأيديولوجيا" بوصفها نوعًا من شبكة المعنى المشتّتة يجري تجسيدها في أعمال "الاستجواب" اليومية بدلًا من أن تكون من أعلى إلى أسفل وموجّهة خاصةً من الدولة ("Acephalous"، أي بلا رأس، بحسب صياغة ويدين). ويركّز التحليل الذي تقدمه إسماعيل بدلًا من ذلك على عنف (الدولة) بوصفه أداة للحكومة. في حين ينصبّ تركيز ويدين على نطاق أوسع ويؤكّد على دور المنتجات الثقافية الأكثر تفاهة – لقد خلق عملها السابق، **غموض الهيمنة**، صناعة منزلية حقيقية في تحليل البرامج التلفزيونية السورية – في حين أنّ إسماعيل مهتمة على وجه التحديد بالتعذيب والمذابح. لكنّ ذلك يعني أنّ الكتابين يتكاملان. في الواقع، يمكن قراءة **حكم العنف**، بوصفه إجابة بديلة عن السؤال الذي يطرحه كتاب **استيعابات سلطوية**: كيف تمكّن النظام من الحفاظ على ولاء، أو لامبالاة، أجزاء كبيرة من الشعب السوري في عام 2011؟

أحد الانتقادات، التي يمكن توجيهها إلى كتاب ويدين على سبيل المثال، هو أنّه في بعض الأحيان يركز كثيرًا على عالم المشاعر المزروعة أيديولوجيًا – الخوف من مذبحة قد تحدث، ترتكبها العصابات الطائفية أو النظام على سبيل المثال – بحيث يصبح هذا المجال غير مرتبط بحقائق عنف النظام (والمعارضة) بوصفه وسيلة لضمان الامتثال. يؤكّد ألتوسير نفسه أنه لا يوجد جهاز أيديولوجي يعمل من دون عنف[4] وأنّ

(4) Louis Althusser, *On Ideology* (London: Verso, 2020), p. 19.

العنف والأيديولوجيا وجهان لعملة واحدة. ولم يختر كلمة "استجواب" *Interpellation* اعتباطًا، وهي كلمة فرنسية تعني "الاستجواب من جانب الشرطة"، لوصف عملية "استدعائه" إلى هوية معينة. بطبيعة الحال، هذه ليست بالضرورة مشكلة كبيرة في نقاش ويدين: إنه لنقدٌ سهلٌ إلى حدّ ما أن نقول إنّ المؤلف كان يجب أن يكتب كتابًا مختلفًا، فقد شرعت ويدين في تأليف كتاب ليس عن العنف بل عن الأيديولوجية. لكنّ رواية إسماعيل عن عنف الدولة الفعليّ تسدّ هذه الثغرة مع الحفاظ على التركيز على الذاتية (أو منح الذات).

وبالمثل، فإنّ تركيز إسماعيل على الجوانب الأكثر رعبًا وإثارة لعلاقة الدولة بمواطنيها في بعض الأحيان يرسم صورة قاتمة للغاية عن الحياة في سورية قبل الثورة؛ وهي صورة ملوّنة، بطبيعة الحال، بمشاعر مثقّفي المعارضة الذين شكّلوا أغلبية محاوري إسماعيل. يركّز سردها على لحظتين من الأزمة: (المواجهة مع الطلائع المقاتلة في الثمانينيات، والثورة في عام 2011) حيث جرى تكثيف عنف النظام بصفة كبيرة. لكن في الفترة الفاصلة، انتهت الاعتقالات الجماعية إلى حدّ بعيد وتراجعت الدولة الأمنية نوعًا ما إلى الخلفية. لكن لا شيء من هذا يعني أنّ المخابرات أصبحت قوة أكثر لطفًا أو لينًا في هذه الفترة، أو أنّ رعب السجون والمذابح السابقة لم يعد يُستخدم سياسيًّا. إنّه مجرّد إشارة إلى أن الذاتية السياسية السورية، والتجربة السورية (حتى التجربة السياسية)، لا يمكن اختزالها في حالة دائمة من الرفض. يستكشف كتاب ويدين بعض "الجزرات" الأيديولوجية المستخدمة جنبًا إلى جنب مع "العصي"، التي تتحدّث عنها إسماعيل، فضلًا عن العديد من الطرائق الأكثر تفاهة التي يجري بها تكريس الفاعلين (وصناعة المواقف وردود الأفعال).

وإن كان ثمّة نقطة ضعف واضحة يشترك فيها الكتابان، فهي أنّهما يمثّلان، إلى حدّ كبير، صوت شريحة ضيّقة نسبيًّا من المجتمع السوري[5]. إذ تستشهد كلا المؤلفتين بآراء مجموعة واسعة من المحاورين، لكن يبدو أنّ معظمهم دمشقيون أو حلبيون، وربما من المنطقي افتراض أنّهم لا ينتمون إلى الطبقات الوسطى. إنّ كلا المؤلفتين تعتمدان كثيرًا على العمل الأدبي أو السينمائي للفنانين المنخرطين في السياسة، وإسماعيل على وجه الخصوص تأخذ الكثير من شواهدها من الحسابات الشخصية لمفكري المعارضة. ونادرًا ما يظهر مؤيّدو النظام النشطون في أي من التحليلين. ونظرًا إلى اهتمام ويدين بالحيرة والتناقض، فإنّ هذا ليس مفاجئًا. لكنّ استكشافات إسماعيل لكيفية ارتباط المواطنين السوريين بالعنف ربّما كانت ستستفيد من معالجة أوسع تشمل روايات الموالين للنظام لأحداث حماة. وعلى الرغم من أنّ ويدين محقّة في إشارتها إلى أنّ أيديولوجية "الحياة النيوليبرالية الجيدة" لا تقتصر على الأغنياء الفعليين، فإنّ تحليلها يحمل في طياته دلالات طبقية قوية جدًّا ومناطقية.

وهذا يقودنا إلى نقطة أوسع؛ فعلى الرغم من أنّ ويدين وإسماعيل تؤكّدان على أن الأيديولوجية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد السياسي، فإنّ أيًّا منهما لا تدخل في الكثير من التفاصيل حول هذه القضايا أو تحاول تقديم رسم دقيق للاقتصاد السياسي السوري (على عكس طريقتَي مناقشتهما لدور المنظمات الحزبية، على سبيل المثال). وهما أيضًا ليستا مهتمّتين

(5) أنا مدين لنيروز ساتيك للإضاءة لي على هذه النقاط.

بمسائل مثل البنية الداخلية للنظام السوري. هذه ليست بالضرورة مشكلة لدى أي من المؤلفتين: فهما صريحتان تمامًا بشأن تركيزهما الضيق، ولا يمكن توقّع أن تقدّما وصفين شاملين للثقافة السياسية السورية. لكنّ المهتمين بكيفية ارتباط أجزاء مختلفة من المجتمع بالنظام - والطرائق التي عمل بها الحلم النيوليبرالي بوصفه محرّكًا للاستياء من النظام وكذلك لموالاته - يجب أن يقرؤوا هذين الكتابين إلى جانب أعمال أخرى. وتشمل التوصيات بالضرورة الأقسام المتعلقة بسورية، في كتاب ميلاني كاميت وآخرين **الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط**[6]، وكتاب أدام باكزكو وجيل دورونسورو وآرثر كيسني **الحرب الأهلية في سورية**[7]، وكتاب ياسين الحاج صالح **الثورة المستحيلة**[8]، وكتاب عزمي بشارة **سورية: درب الآلام نحو الحرية**[9]. بالنسبة إلى هيكل النظام في الأيام الأخيرة من حكم حافظ الأسد، يقدّم كتاب بيرثيس **الاقتصاد السياسي في سورية**[10]، وكتاب نزيه الأيوبي **تضخيم الدولة العربية**[11]، رؤى مفيدة.

(6) Melani Cammett et al., *A Political Economy of the Middle East*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2015).

(7) Adam Baczko, Gilles Dorronsoro & Arthur Quesnay, *Civil War in Syria: Mobilization and Competing Social Orders* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018).

(8) Yassin Al–Haj Saleh, *The Impossible Revolution: Making Sense of the Syrian Tragedy* (London: Hurst, 2017).

(9) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

لكنّ هذه التوصيات لا شك في أنّها تكمل هذين الكتابين بدلًا من أن تحلّ محلّهما؛ فالقارئ الذي لا يعرف الكثير عن المجتمع السوري أو الثورة، ولا يهتم بعموميات الصراع، قد يخرج بخيبة أمل من التركيز المحدود نسبيًّا لكتابيْ ويدين وإسماعيل. ولكن نظرًا إلى أنّ البعد الأيديولوجي لم يكن موضع دراسة في كثير من الأعمال (باستثناء مقالات ياسين الحاج صالح، الذي يقدم حججًا مماثلة لويدين في مقالته حول أصول "الفاشية السورية")، فإنّ هذا التركيز الضيّق له ما يبرره. يقدّم الكتابان **استيعابات سلطوية، وحكم العنف**، مساهمة ثاقبة ومطلوبة في موضوع دراسة الأيديولوجية في سورية، وغيرها من الأنظمة السلطوية العربية، ونأمل أن تشجّع الدراستان على المزيد من الأعمال البحثية في هذا الموضوع المهمّ.

(10) Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Hafez al–Asad* (London: IB Tauris, 1995).

(11) Nazih Ayubi, *Over–stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995).

المراجع

References

العربية

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

الأجنبية

Al–Haj Saleh, Yassin. *The Impossible Revolution: Making Sense of the Syrian Tragedy*. London: Hurst, 2017.

Althusser, Louis. *On Ideology*. London: Verso, 2020.

Ayubi, Nazih. *Over–stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1995.

Baczko, Adam, Gilles Dorronsoro & Arthur Quesnay. *Civil War in Syria: Mobilization and Competing Social Orders*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Cammett, Melani et al. *A Political Economy of the Middle East*. 2nd ed. New York: Routledge, 2015.

Perthes, Volker. *The Political Economy of Syria under Hafez al–Asad*. London: IB Tauris, 1995.

Wedeen, Lisa. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols of Contemporary Syria.* Chicago: University of Chicago Press, 2019.



DOI المعرّف الرقمي
https://doi.org/10.31430/PMWQ8221

راما سحتوت | Rama Sahtout*

سورية: تشكل دولة اللجوء وتفككها

Syria: The Making and Unmaking of a Refuge State

عنوان الكتاب:	سورية: تشكل دولة اللجوء وتفككها.
عنوان الكتاب في لغته:	*Syria: The Making and Unmaking of a Refuge State*.
المؤلفة:	داون تشاتي Dawn Chatty.
الناشر:	أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد Oxford University Press.
سنة النشر:	2018.
عدد الصفحات:	269 صفحة.

* مُحاضرة في مركز الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، المملكة المتحدة.
Lecturer in Institute of Arabic and Islamic Studies, University of Exeter, UK.
Email: R.Sahtout@outlook.com

عرض الكتاب

يقدم كتاب **سورية: تشكل دولة اللجوء وتفككها** مراجعة تفصيلية مهمة عن سورية بصفتها التي كانت دولة ملجأ، قبل أن تصبح دولة مُصدّرة للاجئين، من خلال التركيز على الهجرات القسرية الجماعية المتعددة نحو بلاد الشام في القرنين التاسع عشر والعشرين. وتُبيّن المؤلفة أن سوريا الكبرى/ بلاد الشام وسورية الدولة المعاصرة شكّلتا ملجأً لجماعات من إثنيات وديانات مختلفة، وتؤطر الهجرة الجماعية الحالية من سورية وتضعها في غضون 150 عامًا من الحركة غير الطوعية للسكان التي ميّزت المنطقة، بدءًا من العقود الأخيرة للإمبراطورية العثمانية. وتجادل المؤلفة بأن الجهود لتعزيز وجود أمة متعددة الأعراق خلال مرحلة التنظيمات العثمانية، وأزمات لجوء جماعات مختلفة من المهاجرين وطرائق الاستجابة المنظمة التي تبنّتها الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها، والتي سهلت اندماج أولئك المهاجرين مع الحفاظ على هويتهم الخاصة Integration without Assimilation، ساهمت في تشكيل ثقافة قبول "الآخر" والعيش المحلي والتسامح مع الاختلاف الذي ميّز على نحو خاص دولة سورية الحديثة.

بذلك، تحاول المؤلفة، عبر صفحات الكتاب، تسليط الضوء على سمتين أساسيتين اتسمت بهما سوريا/ بلاد الشام: "الكرم" و"التعددية الإثنية والدينية". وشكلت هاتان النقطتان الرسالة الأساسية للكتاب والخيط الجامع بين مختلف فصوله. فالأعراف الاجتماعية والأخلاقية، مثل الكرم وتوفير الملاذ والتكافل في بلاد الشام، سهلت استضافة اللاجئين في تلك البلاد على الرغم من العبء الكبير الذي تحمّلته تلك المنطقة. ومن خلال إعادة بناء التعددية الإثنية والدينية في سورية، ترسم المؤلفة صورة كاملة للأفراد والمجتمعات التي شكلت سورية الحديثة بوصفها دولةَ لجوءٍ ومجتمعًا نازحًا لاحقًا لا ينتمي أفراده إلى دين أو عرق أو إثنية محددة. وبذلك تواجه المؤلفة في كتابها هذا الخطاب الذي يحاول اختزال الشعب السوري والحرب في سورية في ثنائية سُنّي – علوي.

يمثّل الكتاب مساهمة قيّمة في دراسة تاريخ الهجرات القسرية الكبرى في المنطقة، ويسعى لاستخلاص الدروس والتعلّم من ذلك التاريخ المهم والمنسي، فيوظف التأريخ في تحليل سياقات هذه الهجرات ونتائجها ويوضح دورها في فهم أزمة اللجوء السوري وجذورها، اعتمادًا على المنظور الأنثروبولوجي. ويوضح الكتاب أيضًا الإثنوغرافيا والتجربة الفردية التي يعيشها الفرد داخل مجتمعات إثنية وأقلية منفصلة، إضافة إلى المجتمعات المختلطة والحديثة التي ظهرت بعد زوال الإمبراطورية العثمانية. وعلى نحو خاص، ركّزت المؤلفة في هذا الكتاب على استراتيجيات التكيّف وآليات دمج الغرباء والضيوف على مستوى المجتمع، معتمدة، في عملها هذا، على إحدى وأربعين مقابلة، أُجري عشرٌ منها بعد عام 2011، وإحدى وثلاثون قبل ذلك، في أعمالها السابقة، في التاريخ الشفوي، وقد أضفى استخدام المقابلات مع المهاجرين القسريين، خصوصًا أولئك الذين ينتمون إلى أقدم الأجيال الباقية على قيد الحياة من المهاجرين الذين شُرِّدت عائلاتهم على مدار المئة عام الماضية، بُعدًا إنسانيًا مهمًا.

يستند هذا الكتاب على نحو كبير إلى أعمال المؤلفة السابقة حول تاريخ الهجرة والنزوح في

الشرق الأوسط، خصوصًا كتابها الصادر في عام 2010، بعنوان **النزوح ونزع الملكية في الشرق الأوسط المعاصر**[1] الذي تناول أيضًا قضايا اندماج الأقليات مع الحفاظ على هويتها وما نتج من ذلك من تنوع ثقافي استثنائي في الشرق الأوسط. ولم تتطرق المؤلفة في كتابها محل المراجعة إلى دراسة المفاهيم النظرية التي تحكم جوانب الهجرة القسرية في الشرق الأوسط التي كانت قد بحثتها في كتابها السابق، مستندة إلى المصادر الثانوية في المقام الأول.

لذا، يمثّل هذا الكتاب مرجعًا مهمًا للمهتمين بقضايا الهجرة القسرية الذين يسعون لفهم تاريخ الهجرات القسرية الكبرى وسياقاتها في المنطقة، ولفهم جذور التعددية الدينية – الإثنية للمجتمع السوري وسيرورة تشكُّل الملجأ المستقبل للهجرة في سورية قبل تفككه وتحوّله إلى مصدر للهجرة القسرية مع اللجوء السوري في ظل الحرب. وهو قراءة سلسة وممتعة تشد القارئ المتخصص وغير المتخصص.

يأتي الكتاب في ثمانية فصول، راعت التراتبية الزمنية لفهم قضايا اللجوء والاندماج في الدولة السورية الحديثة، ومن ثم التهجير واللجوء السوريِّين خارج سورية. وما عدا الفصل السادس الذي تناول أنماط الاندماج في حي الشعلان في دمشق، يتناول كل فصل حالة لجوء جماعي/ هجرة قسرية إلى سورية، متضمنًا الخلفية التاريخية لتلك الحالة، متبوعًا باستجابات معاصرة من المهاجرين قسريًا الذين وجدوا الملجأ في سورية. ويقدم الفصل الأخير مُلخّصًا عامًا حول اللجوء السوري إلى الدول المجاورة: تركيا، ولبنان، والأردن.

يبدأ الفصل الأول (ص 15–48) بخلفية تاريخية مهمة حول الهجرة القسرية واللجوء في سوريا/ بلاد الشام في أواخر العهد العثماني خلال الفترة الممتدة بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس – بيكو. ويركز ابتداءً على نظام الملّة العثماني ودوره في الاستجابة للهجرات القسرية الكبرى ودمج المهاجرين في نسيج مجتمعات الشرق الأوسط وثقافاته، فيشرح دور هذا النظام في التعامل مع اللاجئين الوافدين إلى الإمبراطورية وتعقيداته وانهياره. فكل مسلم، بحسب ذلك النظام، وبغضّ النظر عن جنسيته وأصله أو إثنيته، يتمتع بالحقوق كلها التي يتمتع بها أي مسلم في الأراضي العثمانية. وتستدرك المؤلفة أنه على الرغم من التسامح مع باقي الأقليات الدينية، فإن ذلك النظام كان نظامًا متحيّزًا وأسّس لعدم المساواة بين المسلم وغير المسلم في حقوق المواطنة. وتنتقل المؤلفة إلى رسم السمات الخاصة للإصلاحات العثمانية المتأخرة (التنظيمات) التي بدأت منذ عام 1839، وترى أنها شجعت وغذّت الكوزموبوليتانية المحلية المستمرة التي ميّزت بلاد الشام. ومن النقاط المهمة التي تناولتها المؤلفة في هذا الفصل، وفي الفصل اللاحق، الاستجابة المنظمة التي تبنّتها الإمبراطورية العثمانية للتعامل مع حالات التدفق الجماعي للمهاجرين قسريًا نحو أراضيها في القرن التاسع عشر التي ركّزت على الاندماج المحلي للاجئين في أراضي الدولة العثمانية. وهكذا، تُبيّن المؤلفة أن أزمات اللجوء الجماعي والاستجابة المنظمة لمثل هذه الحالات لم تظهر في أوروبا في القرن العشرين، كما الاعتقاد السائد.

(1) Dawn Chatty, *Displacement and Dispossession in the Modern Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

في حين يتناول الفصل الثاني (ص 49–84) الهجرات القسرية من القوقاز والبلقان إلى سوريا الكبرى/ بلاد الشام في نهاية القرن التاسع عشر، وطرائق استجابة الدولة العثمانية لهذه الهجرات. فيعرض هجرات الشركس والشيشان والتتار التي كانت أولاها من حدود روسيا القيصرية إلى بلاد الشام في مجرى الحروب العثمانية – الروسية. ويُسلّط الضوء على تاريخٍ لم يلقَ الاهتمام الواجب حول معاناة الجماعات المسلمة في الإمبراطورية في أثناء الحروب والمذابح وحملات التطهير العرقي والتهجير القسري في البلقان والقوقاز. وتشرح المؤلفة النظام المؤسساتي الذي حكم جوانب اللجوء والهجرة في الإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة، وتركز تركيزًا خاصًا على سياسات إعادة التوطين والدمج المحلي خلال العهد العثماني المتأخر، وتطرح نقاشًا مثيرًا للاهتمام في هذا السياق، موضحة أن السياسات التي تبنّتها الإمبراطورية العثمانية تجاه اللاجئين الوافدين من القوقاز في روسيا كانت سياسات مُعقّدة وبراغماتية ومتطورة. فعلى سبيل المثال، أصدرت الحكومة العثمانية في عام 1857 قانون اللاجئ Refugee Code الذي منحت بموجبه الأراضي للاجئين، ما ساهم في تسهيل اندماجهم وعزّز مشاركتهم الاقتصادية في الأقاليم التي تم توطينهم فيها. وتختم المؤلفة هذا الفصل بمحاولة موفّقة لفهم أنماط اندماج الشركس في سورية باعتبارها دولة حديثة، حيث اعتمدت على مقابلات عدة، أجرتها في عامي 2005 و2006، لتُبيّن أن التعريف الذاتي للأفراد الشركس يرتكز بالأساس على العرق واللغة والثقافة والعادات، ومع ذلك لا يوجد نقيض بين أن تكون شركسيًا أو أن تكون سوريًا. وتُفسّر المؤلفة تلك الحالة بأنها اندماج، وليست انصهارًا، وأن هذه الصورة هي أحد الحلول المتعددة للاستجابات المعقدة لكونك "الآخر" في مجتمع أكبر غير متجانس، يتكوّن أيضًا من العديد من "الآخرين" مثل سورية (ص 83).

أما الفصل الثالث (ص 85–110) الذي جاء بعنوان "الأرمن وغيرهم من المسيحيين يلتمسون الملجأ في سورية"، فيركز على الموجة الثانية من اللاجئين الذين نزحوا من الأناضول خلال الحرب العالمية الأولى، ومن العراق في عشرينيات القرن الماضي، ووجدوا ملاذًا في سوريا الكبرى؛ ولا سيما الأرمن، ويتطرّق على نحو محدود جدًا إلى مسألة لجوء الآشوريين. تناول الفصل هجرة الأرمن منذ عام 1915 والمذابح وحملات التطهير العرقي التي تعرضوا لها، ويخوض في نقاط حرجة مثل الدور الأوروبي في تلك الأحداث، ويعرض قصة الأرمن، ابتداء منذ الفترة العثمانية المتأخرة، حين كان الأرمن الأقلية المحمية الأكثر موثوقية في الإمبراطورية العثمانية، ثم يتناول مرحلة تطور القومية الأرمنية والسياقات التي رافقتها وتحركات الأرمن في سبيل الحصول على دولتهم المستقلة. وفي سياق بحثها في موضوع اندماج الأرمن في الدولة السورية الحديثة، تشير المؤلفة إلى الدور المهم الذي قامت به الكنيسة الأرمنية في تطور هوية الأرمن الثقافية الأرمنية وازدهارها، والتعبير عنها، إضافة إلى دور السياسة الدينية للانتداب الفرنسي في سورية التي ساهمت في توسع الكنائس الأرمنية في سورية. ومن خلال الشهادات الشفوية والمقابلات التي أجرتها المؤلفة مع أفراد من المجتمع الأرمني في حلب ودمشق، تخلص إلى أن الأرمن في سورية يُعبّرون عن "هوية مزدوجة"، بوصفهم مواطنين في سورية، فضلًا عن أرمنيتهم وارتباطهم بـ"الوطن" الذي تبلور في جنوب القوقاز (ص 109).

قضية الأكراد وهجرتهم القسرية من الجمهورية التركية إلى سورية، ابتداء من عشرينيات القرن الماضي، هي محور الفصل الرابع (ص 111-144) الذي يتناول قصة إقامتهم في سورية بصفتهم أشخاصًا عديمي الجنسية واندماجهم بين المجتمعات الكردية السورية الراسخة. يبدأ الفصل بتقديم خلفية تاريخية عن الأكراد وتاريخهم في الإمبراطورية العثمانية، خصوصًا في عقودها الأخيرة. ويناقش تطوّر الحركة القومية الكردية في ظل التجاذبات العسكرية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية، خصوصًا منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الجمهورية التركية على أنقاض مشاريع الكيانات الكردية والأرمنية. ويُبيّن الفصل الأحداث التي أدّت إلى هجرتهم القسرية في اتجاه سورية في عشرينيات القرن الماضي، بدءًا من ثورة الشيخ سعيد في عام 1925، ومنحهم الجنسية السورية في ذلك الوقت، ثم تجريد العديد منهم منها في عام 1962. ويشكل هذا الفصل قراءة ممتعة من حيث تناوله موضوع الاندماج المحلي من دون الانصهار (الاستيعاب)، وكذلك قضايا الجنسية وانعدامها في دولة استبدادية. ويُبيّن العوامل التي أعطت الأكراد في سورية مساحة للاندماج، مع الحفاظ على لغتهم وثقافتهم الكردية، على الرغم من التحديات. وبناء على شهادات فردية من أشخاص أكراد عديمي الجنسية (بدون) أو (مكتومي القيد)، تُبيّن المؤلفة أن الاندماج الكامل للأكراد المحرومين من الجنسية لا يمكن أن يتم من دون منحهم الجنسية السورية (ص 142)، وتُبيّن أيضًا أن الأكراد في سورية يسعون لتعزيز أجندتهم السياسية والثقافية والاجتماعية لإضفاء الطابع الرسمي على اندماجهم في البلاد من خلال الحصول على طلبات الجنسية للجميع والاعتراف بهم على أنهم "سوريون"، مع الحق في التحدث بلغتهم الكردية في الأماكن العامة وتعليمها لأطفالهم (ص 143).

ثم يتناول الفصل الخامس (ص 145-176) اللجوء الفلسطيني، ويُلقي الضوء على قصص بعض الأفراد من اللاجئين الفلسطينيين ولجوئهم إلى سورية، ويُقدّم عرضًا تاريخيًا تفصيليًا عن الأحداث التي أدّت إلى هذا اللجوء منذ منتصف القرن التاسع عشر، حين كانت فلسطين جزءًا من الولايات السورية الجنوبية للإمبراطورية العثمانية وحتى النكبة في عام 1948. فتتحدث المؤلفة عن موقف الإمبراطورية العثمانية من طلبات الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين وظهور الحركة الصهيونية وسياسات الانتداب البريطاني في هذا السياق، وتشرح كيف حصل التهجير، وذلك من خلال العرض التاريخي والمقابلات التي أجرتها مع أفراد من الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين. وتخلص المؤلفة إلى أن "اللاجئين الفلسطينيين هم نتيجة سياسات عصبة الأمم وخليفتها، الأمم المتحدة، أي إن محنتهم وانعدام الجنسية ومأساتهم هي نتيجة مباشرة لسوء تفسير ميثاق عصبة الأمم، وسوء إدارة الانتداب البريطاني وقرار الأمم المتحدة بتقسيم وطنهم وإقامة دولتين" (ص 167). إن عرض هذه الأحداث التاريخية التي يتم تجاهلها عمدًا في الغرب، في هذا الكتاب الصادر باللغة الإنكليزية عن مطبعة جامعة أكسفورد، هو مساهمة مهمة في مواجهة الدعايات المضلّلة في الغرب التي تدّعي أن رفض العرب قرار التقسيم كان سبب اللجوء الفلسطيني. وتناولت المؤلفة اللاجئ الفلسطيني في سورية بوصفه اللاجئ الذي يتطلّع إلى العودة إلى وطنه في فلسطين. وعلى الرغم

من أن المؤلفة أشارت إلى المعاملة الحسنة التي حظي بها الفلسطيني في سورية، حيث يتمتع عمومًا بحقوق مساوية لحقوق المواطنين، ما عدا حق الانتخاب والترشح لمنصب سياسي (ص 169)، فإنها تجنّبت مقاربة مسألة اندماج اللاجئ الفلسطيني في سورية استنادًا إلى التوجهات والسياسات السورية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومسألة القومية العربية. وفسّرت سهولة اندماج الفلسطينيين في المجتمع السوري على نحو أسهل مما هو عليه في الدول المجاورة الأخرى، بأنه نتيجة الاعتراف بالارتباط التاريخي للفلسطينيين ببلاد الشام، وأن "العديد من العائلات الفلسطينية كانت لديها بالفعل فروع عائلية مستقرة منذ فترة طويلة في ذلك الجزء من سوريا الكبرى/ بلاد الشام الذي أصبح الدولة السورية في عام 1946" (ص 175). ولم تناقش المؤلفة المساهمة الاقتصادية والسياسية للاجئين الفلسطينيين في سورية، كما لم تتطرق إلى مشكلة اللاجئ الفلسطيني في سورية اليوم، وكيف أثّرت قرارات الدول المجاورة بعدم استقبال الفلسطينيين في قرارات التنقل واللجوء في ظل الحرب في سورية.

تشكُّل حي الشعلان الكوزموبوليتاني في دمشق في القرنين العشرين والحادي والعشرين هو محور الفصل السادس (ص 177–197)، حيث اعتمدت المؤلفة فيه منهجية البحث الإثنوغرافي لتقديم بحث أصيل حول هذا الحي ونشوئه وتطوره وتحوّله إلى مكان ينتمي قاطنوه إلى ثقافات وجنسيات منوّعة. ذلك الحي الذي كان في الأصل منطقة بساتين فاكهة، وتحوّل منذ عهد الانتداب الفرنسي إلى مكان يقيم فيه المنفيون من الثورة البلشفية الروسية والمهنيون السوريون العائدون من التدريب في الخارج مع زوجات أجنبيات، وأرمن ودروز وشركس، والثوريون الفلسطينيون والقادة والمغتربون الأوروبيون؛ وذلك من خلال التركيز على سلسلة من المقابلات مع السكان الحاليين والسابقين فيه، ومع التجار وأصحاب المتاجر. وشرعت المؤلفة فيه في استكشاف الظروف الخاصة التي جعلت من هذا الحي مكانًا يضجّ بالحياة والتنوع حتى في ظل الحرب الحالية. وهكذا على عكس باقي الفصول التي ركزت على مجموعات محددة من اللاجئين، ركّز هذا الفصل على المكان لفهم أنماط الانتماء والاندماج في الدولة السورية المعاصرة.

ثم ينتقل الفصل السابع (ص 198–218) لتناول حالة لجوء أخرى هي اللجوء العراقي المستمر منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وصولًا إلى التهجير واللجوء الواسعين نتيجة الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 وما تلاه من فوضى وعنف طائفي. وركّزت المؤلفة فيه على علاقة اللاجئ العراقي بنظام العمل الإنساني القائم في الغرب، موضحة كيف أربك العراقيون ذلك النظام، وتجلّى ذلك على نحو خاص في توجههم نحو المدن، عوضًا عن الخيام التي أُعدّت لهم. وترى المؤلفة أن هذا السلوك يمثّل رفضًا من العراقيين للمفهوم الغربي المعاصر لفصل الغريب، أو طالب اللجوء، عن باقي المجتمع. ولتفسير هذا الرفض وشرح طبيعة اللجوء والملجأ في سورية ما بعد العثمانية، تستند المؤلفة إلى الإرث الذي خلّفه نظام الملّة العثماني بشأن الانتماء المرتكز على العوامل غير الإقليمية، مثل الدين والعرق؛ على عكس الخطاب السائد عن الضيافة في الغرب، وفي بيئة المساعدة الإنسانية، حيث يُحتجز طالبو اللجوء في مراكز ومخيمات اللاجئين، وترى المؤلفة أن مفاهيم الضيافة والكرم في سورية وغيرها

من دول المنطقة، جعلت من المستحيل، تقريبًا، على الحكومات أن تتبنى "اللامبالاة البيروقراطية" لحاجات الإنسان ومعاناته (ص 207). وعلى الرغم من أن المؤلفة أشارت إلى أن سورية، مع ما وقع فيها من حرب، لا تزال تشكل ملاذًا للعراقيين، خصوصًا المسيحيين، فإنها لم تتطرق إلى وضع العراقي اليوم في سورية، ولا إلى مواضيع أخرى، مثل إعادة التوطين وكيفية تعامل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR مع هذه المسألة في ظل الحرب المشتعلة في البلد الملجأ سورية.

وأخيرًا، اللجوء السوري هو محور الفصل الثامن (ص 219-246) الذي يقدم مُلخّصًا عامًا عن أوضاع اللاجئين السوريين في ثلاث دول مجاورة: تركيا ولبنان والأردن؛ إذ ترى المؤلفة أن السوريين تعلموا الدرس من اللجوء العراقي والفلسطيني، ولم يحاولوا عبور الحدود في عامي 2011 و2012، لكن مع تصاعد العنف، بدأ هذا اللجوء على نطاق واسع، ولأن المناطق الحدودية في سورية تتمتع بشبكات اجتماعية واقتصادية كبرى، تعود إلى أجيال عدة، ترى المؤلفة أن "الهجرة القسرية الواسعة عبر الحدود السورية، قد تم تحديدها إلى حد بعيد من خلال تاريخها الأخير 'الاستعماري الجديد' والتاريخ العثماني المتأخر" (ص 229). وفي سياق سردها أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المجاورة الثلاث، تقارن المؤلفة طرائق الاستجابة التي تبنّتها تلك الدول، وتخلص إلى أن الأعراف الاجتماعية والأخلاقية، مثل الكرم وتوفير الملاذ والتكافل، عزّزت نجاح التوطين الذاتي السوري واستضافة المجتمع المحلي للاجئين في البلدان المجاورة الثلاثة، على الرغم من العبء الهائل الذي تتحمّله دول الجوار. وتختم المؤلفة بأن الدروس المستفادة من الإصلاحات العثمانية المتأخرة في ما يتعلق بإيواء المهاجرين ودمجهم قسريًا، لا تزال صحيحة في المنطقة، وتأمل أن تقدم للغرب الذي أغلق حدوده في وجه اللاجئين بعض الدروس المفيدة.

مناقشة الكتاب

يقدم الكتاب أساسًا متينًا عن سورية في ظل الإمبراطورية العثمانية وتاريخها، لكنه لا يحتوي تحليلًا كافيًا حول سورية ما بعد العثمانية باعتبارها دولة معاصرة. ويغيب عن هذا الكتاب تحليل كافٍ حول أنظمة الجنسية في سورية منذ عهد الانتداب، وهذه فرصة ضائعة كان من الممكن أن تُغني النقاش في سياسات الاندماج في سورية. واختارت المؤلفة في هذا العمل ألّا تتطرق إلى نقاط متعددة متصلة بسياق هذا الكتاب، مثل نشوء الدولة السورية ونظامها السياسي والمؤسساتي وأيديولوجية حزب البعث في سورية وفكرة القومية العربية، وتأثير ذلك كله وتأثّره بمسارات اللجوء والهجرة وقضاياها. ويبدو أن القصد من هذا التوجه هو إبراز سورية بوصفها دولة متعددة الأعراق والإثنيات والأديان، منسجمة في ذلك مع توجهها الأنثروبولوجي، وتجاوز الحديث عن سورية بوصفها دولة قومية تتبنّى القومية العربية منطلقًا رسميًا. ويظهر جليًّا عبر صفحات الكتاب أن المؤلفة صممت على أن تتجنّب أي حديث مباشر بالسياسة، واختارت ألّا تخوض في أسباب الحرب الحالية. وقد يلحظ القارئ وهو يقرأ كلماتها عن سورية، وهي الخبيرة بتاريخ المنطقة، وزارت دمشق في مناسبات متعددة وأقامت وعملت فيها وقتًا طويلًا وأحبّتها، أنها تحاول أن تُظهر وجه سورية الآخر الذي غفلت عنه وسائل الإعلام، بملامحه المرتكزة على التعددية الإثنية والدينية وقبول

الآخر المختلف، والذي لا يمكن اختزال جذوره ومرتكزاته بأيديولوجيا أو نظام سياسي أو حقبة محددة. ومع ذلك كان ممكنًا لمناقشة أدبيات أساسية في سياق دراسة سورية مثل كتاب عزمي بشارة حول الثورة السورية[2]، وكتاب حنا بطاطو حول سورية[3] أن توفر إطارًا تحليليًا غنيًا للكتاب الحالي.

نلاحظ أيضًا أن المؤلفة، في سياق مناقشتها حالات لجوء الأرمن والأشوريين والأكراد إلى سورية، ركزت على نحو خاص على المرحلة العثمانية المتأخرة، ثم تجاربهم في الدولة السورية المعاصرة من خلال المقابلات تحديدًا؛ إذ لا نجد تحليلًا كافيًا لسياسات الاندماج في سورية خلال الانتداب الفرنسي، وكذلك للتلاقي الموضوعي بين السياسة الإثنية الفرنسية وسياسات القمع والتطهير الإثنية الكمالية في تركيا في ما يخص موضوع الهجرات بين عامي 1921 و1939 التي حدثت خلال فترة الانتداب الفرنسي (1920–1943)، كما لا يوجد تحليل كافٍ لهجرة الآشوريين إلى سورية. أما طرائق اندماج المهجرين خلال فترة الانتداب وما بعدها، خصوصًا في منطقة الجزيرة السورية، وهي المنطقة التي استقبلت أكبر عدد منهم، قسرًا، فتغيب على نحو كبير عن هذا الكتاب[4].

(2) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(3) حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(4) ينظر في ذلك: محمد جمال باروت، **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

من النقاط التي تطرقت إليها تشاتي في كتابها، ظاهرة تقديم الملجأ في دول مثل سورية والأردن ولبنان وتركيا، على الرغم من غياب الالتزام القانوني، بحسب رأيها، وذلك بسبب عدم انضمام هذه الدول إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين[5]. وتُفسّر تشاتي تلك الحالة بقولها "الواجب بأن تكون كريمًا، وأن توفّر الملاذ للغريب" (ص 243). وترى أن "سورية، مثل معظم دول الشرق الأوسط، ليس لديها قوانين لجوء محلية إلى حد بعيد، لأن اللجوء متجذّر بعمق في مفاهيم سمعة الفرد والأسرة والجماعة" (ص 207). وتستند إلى فكرة الكرم في تحليل العوامل المحددة لاستجابات اللجوء على مستوى الفرد والمجتمع تارة، وعلى مستوى الدول وسياساتها تارة أخرى. وقد يكون هذا الطرح غير محدد بعض الشيء وفي حاجة إلى ضبط، وذلك لأسباب عدة، منها:

أولًا: على الرغم من أهمية إظهار هذه الخصوصية التي اتّسمت بها المنطقة ودورها في مسائل التكافل وإغاثة الملهوف وتقبّل اللاجئين على المستوى المجتمعي والشعبي، فإن فكرة "الكرم"، في ظل غياب تحليل واضح وعميق للسياقات السياسية الوطنية في كل من هذه الدول، لا يمكن أن تشكّل وحدها مدخلًا لفهم سياسات اللجوء على مستوى الدولة. على سبيل المثال، لا تساعدنا فكرة "الكرم" في فهم سياسة الباب المغلق التي اتّبعتها هذه الدول، ابتداء من بداية الحرب في سورية، مع الفلسطينيين اللاجئين في سورية.

(5) تركيا طرف في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، لكنها تبنّت القيد الجغرافي الاختياري للاتفاقية الذي يحصر نطاق تطبيقها على اللاجئين من أوروبا فحسب.

ثانيًا: اعتمدت المؤلفة في بناء رؤيتها لـ "واجب الكرم" ودوره بوصفه بديلًا اجتماعيًا من القوانين الخاصة باللجوء، على وجود فراغ قانوني تام نتيجة عدم انضمام معظم الدول المستضيفة للاجئين في منطقة الشرق الأوسط إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وأرى هنا أنه لا يمكن التسليم بفكرة وجود فراغ قانوني تام في هذه الدول في ما يخص قضايا اللجوء. فهذه الدول وإن لم تكن طرفًا في الاتفاقية، فإنها طرف في اتفاقيات متعددة، مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب التي تفرض التزامات واضحة على الدول تجاه الإنسان اللاجئ، خصوصًا في ما يتعلق بمبدأ عدم الرد الذي يمثّل اليوم، بحسب رأي أغلبية فقهاء القانون الدولي، جزءًا من العرف الدولي الملزم للدول، بغضّ النظر عن التزاماتها التعاقدية[6]. وهناك الكثير من الأدوات الأخرى التي ترتب التزامات على هذه الدول، حتى لو لم تكن أطرافًا في اتفاقية عام 1951 التي قد تشكل شكلًا من أشكال القانون. إضافة إلى ذلك، في ظل الجهود التي تقوم بها المفوضية على الأرض، والتي وُصفت في دول مثل لبنان والأردن بأنها "دولة المفوضية"، لدورها وقيامها بواجبات كان لا بد من أن يقوم بها دول، لا يستطيع "الكرم"، في أفضل الأحوال، أن يمثّل أكثر من عامل مساهم تجاه سياسات أكثر تسامحًا مع اللاجئين. إن وجود أعراف اجتماعية بديلة لا يكفي لتفسير ظاهرة عدم انضمام هذه الدول إلى أدوات قانون اللاجئين الدولي، وهي التي انضمت أصلًا إلى معظم اتفاقيات حقوق الإنسان، بل ساهمت في صياغتها أساسًا. وتتطلّب دراسة هذا الموضوع تفصيلًا في القانون الدولي للاجئين وتاريخه، وفي النظام الدولي الحالي الذي يحكم جوانب اللجوء وحماية اللاجئ ومشكلاته[7]، إضافة إلى دراسة السياقات الوطنية لتلك الدول.

(6) لمزيد من التفاصيل، ينظر:

Guy S. Goodwin–Gill, "Non–refoulement, Temporary Refuge and the 'New Asylum Seekers'," in: David Cantor & Jean–François Durieux (eds.), *Refuge from Inhumanity? War Refugees and International Humanitarian Law* (Leiden: Brill Nijhoff, 2014).

(7) Rama Sahtout, "Temporary Refuge as a Response to Large – Scale Refugee Influxes," PhD Thesis, Law Department, Exeter University, 2019, accessed on 2/8/2021, at: http://hdl.handle.net/10871/35908

المراجع

References

العربية

باروت، محمد جمال. **التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**. ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الأجنبية

Cantor, David & Jean–François Durieux. *Refugee from Inhumanity? War Refugees and International Humanitarian Law*. Leiden: Brill Nijhoff, 2014.

Chatty, Dawn. *Displacement and Dispossession in the Modern Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Sahtout, Rama. "Temporary Refuge as a Response to Large – Scale Refugee Influxes." PhD Thesis. Law Department. Exeter University, 2019. at: http://hdl.handle.net/10871/35908



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/HJUU2741

سنان حواط | Sinan Hawat*

الدولة والقبائل في سورية: تحالفات وصراعات

State and Tribes in Syria: Informal Alliances and Conflict Patterns

عنوان الكتاب: الدولة والقبائل في سورية: تحالف وصراعات.

عنوان الكتاب في لغته: *State and Tribes in Syria: Informal Alliances and Conflict Patterns*.

المؤلف: حيان دخان Haian Dukhan.

الناشر: لندن: راوتليدج Routledge.

سنة النشر: 2018.

عدد الصفحات: 174 صفحة.

* باحث متخصص في إدارة الأزمات والمساعدات الإنسانية.
Researcher in Risks Management and Humanitarian Aids.
Email: sinanhawat@yahoo.com

عرض الكتاب

يقدم حيان دخان في كتابه دراسةً مهمةً عن القبائل والعشائر في سورية والعوامل التي ساهمت في تعزيز سلطاتها ودورها العام في المجتمع السوري منذ سقوط الخلافة العثمانية إلى ما بعد الثورة السورية عام 2011 والصراع المسلح في سورية، ويقدم لمحة تاريخية سريعة عنها خلال الحقبة السابقة الممتدة من عصر ظهور الإسلام حتى الوقت الحالي. ولهذا الأمر أهمية كبرى للدارسين والمهتمين بالشأن السوري؛ فالعشائر العربية في سورية أثبتت قدرتها على إظهار المرونة والتأقلم لحماية نفسها في المراحل التاريخية العديدة التي مرّت بها؛ ما جعلها ورقة مهمة سعت السلطات الحاكمة في سورية في المراحل المختلفة لامتلاكها أو تطويعها أو تحييدها لأغراض سياسية أو اقتصادية، أو تحقيقًا لنظرة أيديولوجية ترى فيها الدولة الحديثة نفسها باعتبارها متناقضة بنيويًا مع المفهوم العشائري القبلي.

تُظهر الوقائع بوضوح لمتابعي الشأن السوري المعاصر أهمية هذا الكتاب؛ فخلال الصراع المسلح الأخير في سورية، سعت القوات المتحاربة، بما فيها القوات الحكومية والمعارضة وغيرها من المجموعات المسلحة، لتجنيد العشائر لما لرجالها من أهمية عسكرية حاسمة في كثير من أنحاء البلاد. وإضافة إلى الدور التحشيدي الذي يطمح كل طرف إلى الحصول عليه، أدّت العشائر دورًا في إدارة مناطق حيوية لم تمتلك فيها الدولة المركزية أو قوات المعارضة قدرات كافية للسيطرة عليها والتحكم فيها. كذلك فعلت الجماعات المتطرفة التي حاولت الاستفادة من الاختلافات بين العشائر واستغلال حاجتهم إلى الحماية أو تأمين مصادر الدخل. ويوضح الكتاب أيضًا علاقة العشائر بالأنظمة الحاكمة في سورية ودورها في تعزيز الاستقرار فيها، كما هي الحال في زمن الرئيس حافظ الأسد (1970–2000). أما فيما يتعلق بالظروف السياسية والعسكرية التي سيطرت على سورية في العقد الأخير، فيقدم الكتاب شرحًا مفيدًا لفهم دور الدول الإقليمية وعلاقتها وتأثيرها في الأطراف المتصارعة في الداخل السوري، وكيف ساهمت علاقات القربى التي تعتمد عليها العشائر العربية في توسيع شبكة علاقاتها وتعزيز قدراتها التفاوضية مع السلطات الحاكمة.

يُجيب دخان في كتابه عن مجموعة من الأسئلة بشأن السياسات التي اتّبعتها الأنظمة المتعاقبة تجاه القبائل والعشائر، ونوع العلاقة بين الدولة والقادة العشائريين وتأثيرها في الدور السياسي للعشائر مؤخرًا. كما يقدم أجوبة عن تأثير طرائق احتواء العشائر وإدارتها في تقوية النظام الحاكم وبناء الدولة، إضافة إلى تأثير السياسات الحكومية تجاه الأكراد والإسلاميين في موقف العشائر في سورية والدور الذي قامت به في الحرب الدائرة فيها.

يعتمد الكتاب في ذلك على سبر واسع لعدد كبير من الوثائق التاريخية والحكومية والدراسات الأكاديمية، وعلى مجموعة من المقابلات التي أجراها المؤلف مع أفراد القبائل وبعض القادة القبليين المؤثرين، سواء من خلال اللقاء المباشر في تركيا أم باستخدام وسائل الاتصال المختلفة. كما اعتمد المؤلف على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى كثير من الأفراد القادرين على تقديم معلومات قيّمة حول القبائل، فأسّس صفحة متخصصة في القبائل العربية على فيسبوك لاقت انتشارًا واسعًا. إضافة إلى استفادته من

اليوتيوب كمصدر للكثير من المعلومات الأولية، حيث شاع استخدام هذه المنصة خلال الحرب في سورية على نحو كبير.

يقع الكتاب في ستة فصول مرتبة زمنيًا، ابتداء من ظهور الإسلام حتى بداية الصراع المسلح في سورية. يتضمن الفصل الأول، إضافة إلى المقدمة التي تُمهّد للدراسة وتشرح أهميتها، معلومات مهمة عن العشائر المختلفة في سورية وتوزُّعها الجغرافي في البلاد، مع ذكر أبرز أعلامها وأدوارهم ومناصبهم السياسية. ويتضمن الفصل أيضًا طريقة البحث الأكاديمية ومعوّقات الدراسة، ويُقدّم إطارًا نظريًا لتعريف القبيلة والعشيرة والفخذ، مشيرًا إلى عدد من الباحثين الاجتماعيين، على رأسهم ابن خلدون وفيليب خوري وإرنست غلنر وغيرهم. لكن أهم ما يقدمه هذا الفصل هو الإطار التحليلي التاريخي الذي يعتمد عليه الكتاب في دراسة العلاقة بين العشائر والدولة، يصنفها المؤلف في ستة أطوار:

- أولًا، عندما تكون الدولة قوية، تكون القبائل ضعيفة، والعكس صحيح.

- ثانيًا، عند تفاعل القبيلة مع الدولة تظهر مجموعة من النتائج: إما أن يتم احتواء القبيلة مع الاعتراف بسلطة الدولة وهيكلية القبيلة، وإما أن يتم إخضاع القبيلة في هيكلية الدولة بهدف إنهاء الثقافة القبلية. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تحالف القبائل مع الدولة ضد قبائل أخرى للإبقاء على سلطاتها.

- ثالثًا، في أثناء محاولات بناء الدولة في الشرق الأوسط، ولا سيما في القرن الماضي مع ظهور الأفكار القومية والاشتراكية، اعتبرت السلطات الحاكمة القبيلة حجر عثرة أمام "مشاريع التحديث"، وسعت لإزالتها كوحدة اجتماعية، كما هي الحال في فترة النظامين الناصري والبعثي في سورية.

- رابعًا، عند دخول الأنظمة الاستبدادية مرحلة تثبيت السلطة وفقدان مرجعيتها الثورية، عملت هذه الأنظمة على قبول بعض التشكيلات القبلية بغرض السيطرة على المجتمع، من خلال التغلغل في العلاقات الزبائنية Patron–client Relations مع أعيان القبائل والعشائر لضمان ولائها والتحكم فيها.

- خامسًا، في مرحلة ما بعد تعزيز السلطة، وعند تزايد الحاجة إلى الاستثمار الخاص والفرص الاقتصادية، عملت السلطة الحاكمة على تفضيل المجموعات ذات الامتيازات، كأصحاب الثروات والأعمال، ما عزّز الشرخ بين الطبقات القريبة من السلطة وعموم الشعب، وظهر الأمر ذاته على مستوى القبيلة، حيث تعزّز الشرخ بين الشيوخ وأفراد القبيلة إلى الحد الذي سلخ القيادة القبلية عن محيطها وضمّها إلى الطبقة الاقتصادية العليا في المجتمع، تاركةً أفراد القبيلة من دون دعم اقتصادي، ما سبّب خللًا في شبكة المحسوبيات التي كانت تربط القبيلة بمشيختها والنظام الحاكم، كما حصل في فترة حكم الرئيس بشار الأسد.

- سادسًا، تدفع الظروف السابقة القبائل إلى التمرد على السلطات وتغذية الحركة الاحتجاجية، كما هي الحال في مرحلة الحرب السورية.

أما الفصل الثاني فيطرح مقدمة تاريخية مختصرة للعلاقة بين الإسلام ودول الخلافة الإسلامية من ناحية، والقبائل في شمال الجزيرة العربية من

ناحية أخرى حتى سيطرة العثمانيين والانتداب الفرنسي. ويُظهر الفصل بداية العلاقة المتصارعة بين الهوية القبلية والإسلامية التي أثّرت في مراحل عدة في التاريخ الإسلامي، كما هي الحال بين الدولتين الأموية والعباسية. ويتطرق الفصل أيضًا إلى العلاقة بين المماليك والقبائل التركمانية والعربية حتى قيام الدولة العثمانية، حيث قسّمها المؤلف مرحلتين: المرحلة العثمانية المبكرة الممتدة بين عامي 1516 و1840، والمرحلة المتأخرة الممتدة حتى نهاية الدولة العثمانية. ويظهر الفصل محاولات العثمانيين السيطرة على القبائل لضمان حركة القوافل وأمانها، انتهاءً بمرحلة التنظيمات التي حاول فيها العثمانيون إخضاع القبائل بالقوة العسكرية أو بالترغيب ومحاولات التوطين وغيرها من دون جدوى تُذكر. كما مرّ الفصل على محاولات الانتداب الفرنسي السيطرة على القبائل باستخدام القوة ومحاولة تنظيمها من ناحية، واستخدامها ورقةً ضد الحركة الوطنية من ناحية أخرى.

يعالج الفصل الثالث المرحلة الممتدة بين ظهور الدولة الوطنية في عام 1946 حتى عام 1970؛ إذ مرّت سورية خلال تلك الفترة بمراحل مختلفة أثّرت في العلاقة بين المؤسسات السياسية والقبائل. ففي المراحل الأولى بعد الاستقلال، لم تنجح الحكومات في السيطرة على القبائل بسبب ضعف مؤسساتها والتحديات السياسية الداخلية والخارجية التي واجهتها، الأمر الذي سمح للقبائل بالحفاظ على استقلاليتها وقوتها السياسية والاقتصادية. أما في مرحلة الوحدة وحكم حزب البعث بعد عام 1963، فتلقّت القبائل ضربة كبرى مع تدخّل مؤسسات الدولة القوية في الحيّز القبلي وعملها على إضعاف بنية القبيلة، ولا سيما مع إجراءات الإصلاح الزراعي وإلغاء الحمى[1] والتضييق على العرف وانتشار الأفكار القومية الأيديولوجية بين أفراد القبائل، ما أثّر في حصرية دور شيوخ القبائل بصفتهم مرجعًا قياديًا في القبيلة.

ينتقل الفصل الرابع ليتناول فترة الرئيس حافظ الأسد في الفترة 1970–2000 التي عمل فيها على احتواء العشيرة في بنية الدولة سياسيًا وثقافيًا واستخدامها في دعم شرعيته بعد وصوله إلى السلطة. وخلال تلك الفترة، عمل الأسد على بناء شبكة علاقات نفعية مع العشائر لضمان ولائها ودعمها، وسمح لأفراد العشائر الأضعف تاريخيًا بالحصول على امتيازات أكبر، مقارنة بالعشائر العريقة. وفي الوقت نفسه، عمل النظام على مراجعة قوانين الإصلاح الزراعي التي اعتُبرت ظالمة ضد كبار المُلّاك من شيوخ العشائر، ودعا من غادر البلاد إلى العودة إليها، وسمح لهم بمساحة واسعة لممارسة دورهم الاجتماعي والاعتراف الرسمي بهم. وقد أتاحت هذه السياسة للأسد فرصة الاستفادة من العشائر داخليًا وخارجيًا، كما هي الحال في استفادته من دعم أفراد العشائر المتحالفة معه في حربه مع الإخوان المسلمين والأكراد، وفي بناء العلاقات مع دول الخليج.

يناقش الفصل الخامس الفترة الأولى لحكم الرئيس بشار الأسد حتى اندلاع الاحتجاجات في سورية ودخول البلاد في حالة الصراع المسلح. فخلال تلك الحقبة، اتّبع نظام الأسد (الابن) سياسات ليبرالية اقتصادية، أدّت إلى استبدال الطبقات الداخلية التي شكلت القاعدة الشعبية

(1) يقصد بإلغاء الحمى إزالة النظام الرعوي التقليدي الذي كان يعطي للقبيلة حق حماية مساحات من أراضي الرعي بهدف الاستفادة منها.

لنظام الأسد (الأب) من سكان الأرياف الفقراء بالنخب الثرية من المستفيدين من سياسات التحديث الاقتصادية. وترافقت هذه السياسات مع حالة جفاف، ساهمت في إفقار كثيرين من سكان الأرياف وأفراد العشائر وهجرتهم إلى ضواحي المدن، الأمر الذي أدّى إلى تفكيك الروابط النفعية العشائرية التي كانت تربط العشيرة بالسلطات. ويعرض الفصل أيضًا الظروف الإقليمية في تلك المرحلة، ولا سيما احتلال العراق وسماح النظام السوري للنفوذ الإيراني والحركات السلفية بالتغلغل في شرق سورية، مساهمًا في تقويض دور السلطة في أن تكون المصدر الوحيد لحاجات السكان، كما كان الأمر في عهد الأسد الأب.

أخيرًا، يسبر الفصل السادس دور العشائر خلال الصراع السوري الدامي المستمر، فيعرض أحداث الثورة السورية وتحوّلها إلى صراع مسلح، ويظهر الصورة المعقدة لتحالفات العشائر بين المعارضة والنظام والمجموعات المتطرفة، ويوضح كيف أحدث تحالف كثيرٍ من شيوخ العشائر مع النظام شروخًا في العشائر بين مؤيدين ومعارضين في ظل تفكك البنية العشائرية وضعف شرعية القيادات التقليدية. ويسلط الفصل أيضًا الضوء على دخول قوى جديدة على خط التحالف مع العشائر لكسبها في الحلبة السورية، مثل إيران وتركيا والأكراد.

مناقشة الكتاب

بناء على ما تقدم، يتميز هذا الكتاب في مقاربته موضوع العشائر بدراسة العوامل التاريخية والاقتصادية وتأثيرها في الخيارات المختلفة للعشائر وأفرادها اليوم، بعيدًا عن المقاربة البدئية Primordial Approach التي يتبنّاها بعض الكتّاب في دراسة الشرق الأوسط وسورية، ولا سيما دراسة الطوائف والمجموعات الإثنية المختلفة. كما يتمثل أحد إسهامات هذا الكتاب المميزة في توسيع العلاقة بين الدولة والعشيرة، بعيدًا عن العلاقة الدائرية البسيطة (دولة قوية – قبائل وعشائر ضعيفة، والعكس بالعكس)، فجعل العلاقة تتوسع لتشمل أطوارًا تفاعلية تعمل فيها الدولة على احتواء التشكيلات القبلية أو تفضيل قياداتها على النحو الذي يُعزّز السلطة الاستبدادية ويُثبّت أركانها. كما يمتاز الكتاب بطرح أمثلة كثيرة تعكس معرفةً بالشأن السوري السياسي، ما يُسهّل المتابعة والربط بين الأحداث لمتابعي الشأن السوري من غير المتخصّصين.

لم يتطرق الكتاب بعمق، ربما لضرورة الاختصار والتركيز على الجانب السياسي لوضع التحالفات القبلية اليوم، إلى التمييز النظري بين العشائر والقبائل في سورية. ففي الحالة السورية، يزعم عدد من الباحثين أن ما يوجد في سورية ليس قبائل، بل أمشاج عشائر، ما عدا الجبور وشمّر، إضافة إلى وجود تحالفات عشائرية أوسع، مثل طيء العربية والجوالة الكردية[2]. كما ينقص الكتاب البناء النظري لفهم خيارات العشائر خلال فترة الحرب الأهلية.

شرح الكتاب بنجاح العوامل العامة التي أثّرت في بعض قرارات العشائر وأفرادها في سورية، مثل الحميّة والتعاضد بين أفراد القبيلة الواحدة وغيرها من العوامل الموضوعية والذاتية، مثل الخوف والانتقام، وأظهر الانقسام بين القبائل وأفراد

(2) محمد جمال باروت، **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)؛ أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام** (دمشق: دار الفكر، 1947).

القبيلة الواحدة في الموقف من أطراف الصراع في الحرب السورية. لكن لم يفسر الكتاب بعمق هذا الانقسام، ولا حالة التشظّي في الولاءات العسكرية والسياسية التي ظهرت بين العشائر السورية. والإطار الذي قدمه الكتاب في ربط الانقسامات بين أفراد القبيلة الواحدة بحدوث خلل في البنية القبلية، ناتج من عوامل اقتصادية وسياسية متعلقة بممارسات السلطة الحاكمة في سورية، إضافة إلى استخدام العنف المفرط في قمع الحراك الثوري هو أمر مفهوم، لكنه لا يكفي لتفسير الاختلافات الكبيرة، ليس في مواقف العشائر والقبائل المتعددة فحسب، بل بين أفراد العشيرة والقبيلة الواحدة. هل كان هذا التشظّي متوافقًا مع النظرة التي طرحها كثيرون من الكتّاب، مثل كاثلين كاننغهام[3]، الذين اعتبروا حالة الانقسام في ولاءات الجماعات المسلحة هو الأمر "العادي الجديد" في الصراعات المعقدة الحديثة، أم أن هناك عوامل أخرى تتعلق بوجه خاص بالوضع السوري؟ على سبيل المثال، في دراسة حول تشظّي المجموعات المسلحة في الحرب الأهلية في ليبيا، يعتبر المؤلف وولفرام ليشر أن التموضع المجتمعي Social Embeddedness للجماعات المسلحة يفرض جملة من الالتزامات المجتمعية التي تحدّ من إطلاق يد هذه المجموعات في مناطقها، ويمنع طغيان مجموعة على حساب الآخرين، ما يساهم في تشظّي القوى العسكرية[4]. من ناحية أخرى، لم يدرس المؤلف العلاقة بين العشائر المقاتلة خلال الحرب السورية والمجتمعات التي وُجدت فيها، على النحو الكافي، وركز أكثر على العلاقة بين الدولة والجماعات المسلحة، بما فيها العشائر، وليس على العلاقات بين المجتمعات المتجاورة، بصرف النظر عن السلطة المركزية الحاكمة. وأدّى هذا الأمر إلى إغفال بعض الجوانب الأخرى المؤثرة في الوضع القبلي والعشائري والمحددة لخيارات أفراد العشائر في سورية، مثل المناطقية والطائفية والعوامل الإثنية.

على نحو متصل، في حين عمل المؤلف على شرح السياق السياسي والاقتصادي في سورية وأثره في العشائر في البلاد، لم يتعمّق في العوامل التي قد تكون أثّرت في أفراد القبائل والعشائر في سورية في سياق الربيع العربي، مثل أثر وسائل التواصل الاجتماعي والأسئلة المتعلقة بالهوية الذاتية. كان يمكن أن تضيء الإشارة إلى أثر هذه العوامل في أفراد العشائر مقارنة بأثرها في باقي السوريين، بعض الجوانب المهمة في تطور الهوية العشائرية وتميّزها في السياق السوري.

مما لا شك فيه أن التشظّي والانقسام في خيارات العشائر في سورية وتأثُّرها بالعوامل العامة التي تؤثر في جميع أفراد المجتمع السوري يعيد إلى الواجهة السؤال الإبستيمولوجي المعرفي الذي طرحه المولدي الأحمر في كتابه حول القبيلة في الثورة السورية[5]، بشأن مدى جدوى تحليل الوضع السوري بالاعتماد على القبيلة بشكلها التقليدي، آخذين في الحسبان أن العوامل المختلفة التي تربط أفراد كل قبيلة وتُحدّد علاقاتهم بعضهم ببعض، وبالقبائل الأخرى،

(3) Kathleen Gallagher Cunningham, *Understanding Fragmentation in Conflict and its Impact on Prospects for Peace*, Oslo Forum Papers (Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue, 2016).

(4) Wolfram Lacher, *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict* (London: I.B. Tauris, 2020).

(5) المولدي الأحمر، **القبيلة في الثورة السورية: المفهوم وقيمته** (تونس: منشورات تبر الزمان، 2018).

لا تختلف عن علاقات القربى والمصالح التي تربط أفرادًا آخرين لا ينتمون إلى المكوّن القبلي. لم يعالج الكتاب هذا السؤال، ولكن يبدو أنه افترض أن الرابطة المتخيّلة التي تجمع أفراد القبائل في سورية كافية لتزويد بعض الأفراد والكيانات بالقدرة على تحفيز فعل جماعي في اتجاه أهداف معيّنة على نحو مختلف عما هي الحال بين أولئك الذين لا يعتبرون أنفسهم جزءًا من منظومة القبائل. على أيّ حال، لا تقلل خيالية الرابطة من واقعية وجودها وقدرتها على الفعل والتأثير؛ فالهويات، سواء كانت قبلية أم وطنية أم إثنية، هي علاقات متخيّلة، تتفعّل بسبب الظروف وبوجود العوامل الملائمة[6].

يبقى الكتاب مرجعًا أساسيًا مهمًا لمتابعي الشأن السوري والأكاديميين الذين يرغبون في فهم الدور الذي قامت به القبائل العربية في تاريخ سورية الحديث، كما يفتح الباب واسعًا لمزيد من البحث لتسليط الضوء على مستقبل العلاقة بين هذه القبائل وسورية بعد الحرب.

(6) Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1983).

المراجع

References

العربية

الأحمر، المولدي. **القبيلة في الثورة السورية: المفهوم وقيمته**. تونس: منشورات تبر الزمان، 2018.

باروت، محمد جمال. **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

زكريا، أحمد وصفي. **عشائر الشام**. دمشق: دار الفكر، 1947.

الأجنبية

Anderson, Benedict. *Imagined Communities*. London: Verso, 1983.

Gallagher Cunningham, Kathleen. *Understanding Fragmentation in Conflict and its Impact on Prospects for Peace*. Oslo Forum Papers. Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue, 2016.

Lacher, Wolfram. Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict. London: I.B. Tauris, 2020.


صدر حديثًا
هاشم نعمة فياض
العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية
من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/KOOT5352

مولدي الأحمر | Mouldi Lahmar*

فهم الثورات: بدايات تونسية

Understanding Revolutions: Opening Acts in Tunisia

عنوان الكتاب:	فهم الثورات: بدايات تونسية.
عنوان الكتاب في لغته:	*Understanding Revolutions: Opening Acts in Tunisia*.
المؤلف:	عزمي بشارة Azmi Bishara.
الناشر:	لندن: أي بي توريس I.B. Tauris.
سنة النشر:	2021.
عدد الصفحات:	328 صفحة.

* أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معهد الدوحة للدراسات العليا.
Professor of Sociology and Anthropology at the Doha Institute for Graduate Studies.
Email: mouldi.lahmar@dohainstitute.edu.qa

مقدمة: حقل معرفي جديد

خلال العشرية الأولى من انطلاق ما أصبح يعرف بـ "الربيع العربي"، صدرت آلاف المقالات والكتب والتحقيقات وصفت أحداث هذه الظاهرة وحلّلتها وناقشتها، ونُظِّم بشأنها عدد هائل من الندوات والمؤتمرات العلمية عبر العالم، كما خُصِّص لها وقت معتبر من اللقاءات السياسية على المستويين الإقليمي والدولي. وبذلك تحوّل الربيع العربي إلى حقل بحثي جديد تتجند له مراكز البحث، وتُخصّص له مقررات تعليمية في الجامعات، وتُعدّ في مجاله أطروحات بحث أكاديمية، وتشتغل به اليوم، بصفة مباشرة وغير مباشرة، جماعة علمية دولية في اتساع مستمرٍّ، تعود جذورها إلى فترة موجات التحوّل الديمقراطي التي عرفتها أوروبا الشرقية بداية من منتصف القرن الماضي وقبلها أميركا اللاتينية.

يأتي كتاب عزمي بشارة في هذا السياق السياسي والمعرفي المُركّب، ليضع إحدى اللبنات الأساس المساهمة على نحو جدّي في مناقشة هذه الجماعة العلمية بشأن الحالةً العَربية. وبذلك فإن هذا الكتاب لا يمكن أن يُقرأ إلّا ضمن هذا السياق المعرفي النقدي الطويل النفس، الذي استدعى في مجادلاته ونقاشاته كل تاريخ أدبيات الثورة والاصلاحات السياسية بمختلف أنواعها في الشرق والغرب.

على مستوى الهندسة الداخلية للكتاب، وزّع المؤلّف بحثه - الترتيب هنا من عندي - على خمسة فصول ومقدمة وخاتمة، تناول فيها - معتمدًا على الكتاب الذي نشره في الموضوع نفسه باللغة العربية سنة 2012[(1)] - يوميات الثورة أي مادتها وأزمنتها قبل الأحداث وخلالها - ما هو تونسي فيها وما هو عربي - إضافة إلى الخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية للقوى التي حمَلتها أو قاومتها، واضعًا الكل في سياقه الإقليمي والعالمي. غير أنه تَوّج هذا الإصدار الإنكليزي - ربما هذا هو الأهم - بتمهيد نظري في موضوع الثورة اعتمد فيه على ما نشره سابقًا وزاد عليه، كما ذَيّل الكتاب بما يُمكن اعتباره خاتمة ما بعد الخاتمة، وهي عامة ومفتوحة تضمّنت رأيًا وموقفًا مما كان يجري في تونس خلال كتابة البحث.

أولًا: على خط رفيع بين أعمدة ثلاثة

حينما يفتح الباحث العربي اليوم تحقيقًا علميًا في ظاهرة الربيع العربي، ما الصعوبات المعرفية التي سيُواجهها؟ الجواب هو: أنه سيُجابه تحديات ثلاثة متأصلة في عملية التفكير ذاته: معضلة تشتُّت الوقائع الإمبريقية ولا يقينيتها؛ ومعضلة النظرية ومخاطر التعميم؛ ومعضلة الهشاشة الإبستيمولوجية للوضعية الإدراكية للذات العارفة في علاقتها بموضوعها. خلال كل الفترات الأكثر خصوبة من كتابه، ظل بشارة يحاول المشي بحذر على الخيط الرفيع الذي يربط بين هذه الأعمدة الثّلاثة. وكل الإضافة هي وليدة النجاح في السَّير لأطول مسافة ممكنة على هذا الخيط الرفيع.

1. الإمبريقية

يمكن القول إن المؤلف كان محظوظًا إلى حد معقول في ما يخصّ توافر المعلومات عن الثورة التونسية، التي لم يَجرِ الانقلاب عليها مُبكّرًا لتُكمّم الأفواه أو تُدجّن، ولَم تَحِد عن مسارها السّلمي لتدخل في دمار الحروب الأهليّة التي انفجرت في بعض بلدان الربيع العربي، جاعلة الكتابة فيها شبه ترف بالنسبة إلى ضحاياها. وهي ثورة لم تندلع في بيئةٍ مسطحة فكريًا ومؤسساتيًا رغم الاستبداد السياسي الذي جثم على نفوس أهلها. كما أن

(1) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

النّخب السياسية – على ترهلها الجيلي والضعف التنظيمي لغالبيتها – لم تكن غارقة فكريًا ومعياريًا في بنية مجتمع محافظ، يَجرُّ المنتمين إليه إلى معارك جَماعَوية أفقية، فالمجتمع التونسي لم يعرف في العصر الحديث صراعات إثنية أو مذهبية هدّدت وحدته. سمحت هذه البيئة الاجتماعية بوفرة نسبية للمعلومات والكتابات الأكاديمية والدراسات الميدانية والمذكرات والمواقف، وهي مفيدة للبحث العلمي بسبب تنوعها والحرية الفكرية التي كُتبت بها، انطلاقًا من قناعاتهم الأيديولوجية أو من مواقع مستقلّة. وهذا ما استفاد منه بشارة فجاء كتابه حافلًا بالمعلومات التفصيلية التي استقاها من كمّ هائل من المصادر، وأعطى مساره التحليلي سندًا إمبريقيا قويًا. لكن المعلومات الإمبريقية لا تصنع بشكل تلقائي كُلًّا، مهما كانت هذه المعلومات غزيرة ومتنوعة، لأن فجوات اللّامعلوم بين "الوقائع" أوسع بكثير من تلك التي تغطيها المعلومات التي هي في حد ذاتها إشكالية. سنرى أن المؤلف كان واعيًا بهذا التحدي وحافظ على "ريبته" من كل تعميم.

2.النظرية

إذا كانت المعلومات الإمبريقية – التي هي انتقائية وجزئية واصطناعية (بمعنى مُنتجة) كما يقول ماكس فيبر – لا تَصنع وحدها كُلًا مفهومًا، فإن المخاطرة بالنظرية تصبح هي الحل، ولكنه لا يكون إلا حلًا إشكاليًا بسبب مُعضلة التعميم. ولكي نفهم إمبريقيا، إن صح التعبير، هذه المعضلة أسوق النُّكتة – الأُحجية التالية عن جُحا، كنت أستخدمها بيداغوجيًا لمناقشة طلبتي في الموضوع؛ "كان جُحا جالسًا يومًا تحت شجرة إلى جانب الطريق، فمرّ به قوم توقّفوا أمامه وسألوه: يا جُحا هل مرّ من أمامك اليوم جملٌ أسودُ؟ إننا نقتفي أثره! فأجابهم: نعم لقد مرّ بي جمل، الجهة المقابلة لي سوداء، أما الجهة الأخرى فلا أعرف عنها شيئًا"[2]. وضع هذا الجواب أولئك القوم في ورطة، فالأخذ بكل شهادة جُحا لا يُفيدهم في تقفّي أثر الجمل، ومن ثمّ في حسم قرار مواصلة تقفّي أثره من عدمه. أما الاكتفاء بالجزء الأول من الجواب فهو مفيد فقط في حالة أضافوا إليه تعميمًا احتماليًا. تلك هي معضلة النظرية التجريبية التي تَظلّ دائمًا في حالة اختبار كلّما غادرت الحالة الإمبريقية المخصوصة في اتجاه أشمل. وفي الخلفية المنهجية لسير بشارة على هذا الخط الرفيع هناك حضورٌ لهذا الهاجس.

لكن معضلة النظرية ليست فقط في مُشكل التعميم، بل في الرِّداء الكثيف الذي تُسدِله على "الواقع"، وما تُنتجه بشأنه من "قناعات معرفِية" تختبئ في ثنايا المفاهيم والفرضيات والسياق الإبستيمولوجي – الاجتماعي المُنتج لها. عندها يمكن النظرية أن تتحوّل إلى ما يُطلق عليه البعض كلمة "سردية". وفي الواقع لا تتحول النظرية إلى سردية بالمعنى الذي يريده لها أصحاب التيار "التأويلي الروائي" – إن صحّ الوصف – إلّا عندما تُغادر طابعها النقدي الاحتمالي وتصبح أداة سُلطة وفعل و/ أو أداة إنتاج و"أنسنة" لباحثين يطلبون الانتماء إلى جماعات تُحقّق لهم منافعهم ويتجندون للدفاع عنها. أما على المستوى المعرفي النقدي، فإن إشكالية "الرّداء الرمزي" الذي تُلقيه النظرية على "الواقع" تأخذ بُعدًا آخر، يتلخص في حظوظ الباحث في أن يتحرر من ذلك "الرّداء الرمزي" الذهني ليعيد علاقته الخاصة بـ"الواقع التجريبي"؛ ما يسمح له بالنظر إليه بأسئلة وهواجس جديدة، ذات علاقة بالسياق الإبستيمولوجي – الاجتماعي الذي يُمارس فيه – هو بحد ذاته – عملية التفكير. من هذه الزاوية فقط نفهم سبب تخصيص بشارة صفحات طويلة،

(2) كانت أمي تستخدم هذه النكتة – الأحجية كي تشرح لنا ونحن صغار مساوئ الكذب!

في مقدمة الكتاب وفي التمهيد الذي وضعه له، لمناقشة – تقريبًا – كل أدبيات الثورات التي جرت في العالم من منظور فوائدها في فهم الثورة التونسية تحديدًا و"الربيع العربي" عمومًا، وهذا هو الخيط الرفيع الثاني الذي كان يسير عليه المؤلِّف بحذر.

3. الالتزام

هل يمكن التفكير بشكل عام – وفي موضوع الثورة تحديدًا – من دون التزام معياري أو سياسي؟ هذه المعضلة قديمة دشّنها في العصر الحديث رينه ديكارت حينما زعم أن كل شيء مشكوك في وجوده إلّا الذات العارفة التي لها وجود أصلي مستقل. فالعلوم الاجتماعية أعطت المقاربة الوضعية زخمًا لفكرة إمكانية فصل الذات عن الموضوع، بل دعت إلى ضرورة القيام بذلك من أجل إنتاج معرفة "صحيحة". وقد تجنّد للمشروع كبار مؤسسي هذه العلوم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (أوغيست كونت، وهاربرت سبنسر، وإميل دوركهايم، وماكس فيبر وغيرهم) والنقاش في الموضوع لا يزال مستمرًا، فمن العلوم التي ترفع اليوم لواءه عاليًا "سيكولوجيا الأعصاب". لكن الأطروحة التي واجهت هذه المعضلة رأسًا وبلا مواربة، كانت أطروحة فيبر في موضوع ذي علاقة مباشرة بمضمون كتاب بشارة: أطروحة "العالِم والسياسي" التي زعم فيها بأنه ما دام أن ما يقود العالِم في غايته هو الوصول إلى الحقيقة، وأن ما يقود السياسي هو تغيير العالم بكل ما يتضمنه ذلك من انخراط في مجالي المنافع والقيم، فإن كليهما يسير في طريق مختلف من الصعب أن يلتقيا.

هذا ما واجهه بشارة في كتابه، حتى إن لم يُعلن عن ذلك صراحة. لكن هل مازال طرح فيبر قائمًا؟ منذ كارل ماركس ومدرسة فرانكفورت، مرورًا بميشال فوكو وحتى طروحات برينو لاتور اليوم، تم الكشف عن العلاقة الدفينة والمتأصلة بين المعرفة والسلطة ونماذج التفكير الأيديولوجية، بما تُحتّمه من مواقف في الغالب من وراء ظهر الباحثين. ومن ناحية أخرى، في موازاة لذلك، زعمت المدرسة التأويلية عن طريق كليفورد غيرتز وغيره بأن النظريات ليست إلّا سرديات شبه ذاتية، يمكن أن نُنتج منها العشرات بصيغ مختلفة لا تشترط العلمية بمفهومها الوضعي.

مع ذلك مازال هناك مدافعون عن الموضوعية في العلوم الاجتماعية رغم ما يحمله المفهوم من غموض، وقد حاول بيير بورديو حل المشكل، ولو نسبيًا، عن طريق مقترح المعرفة الانعكاسية بغاية التمسك بإمكانية إنتاج المعرفة ومراكمتها. وانطلاقًا من الخلفية النظرية والمنهجية لكتاب بشارة، يمكن القول إن المؤلف مازال ينتمي إلى هذا المعسكر في وجه تيارات السرديات والسجال على السجال، ولذلك أفرد الصفحات الأخيرة من كتابه، في قسم خاص، للتعبير عن موقفه الشخصي من المسار الذي تسير فيه الثورة التونسية اعتمادًا على ما توصل إليه من نتائج تحليلية، ومن ثمّ فهو في وضعية إدراكية تشبه تلك التي لخّصها رامون أرون في كتابه **الشاهد الملتزم**.

ثانيًا: معضلات "سرديات" الثورات

1. مشكل الأدبيات: ما الثورة؟

في أدبيات الثورات هناك مشكلان أساسيان واجها الباحث بمجرد فتحه هذا الملف[3]:

(3) واجهنا سنة 2011–2012 هذا المشكل بكل ثقله خلال إنجاز دراستنا الميدانية عن الثورة التونسية في مناطق انطلاقها، وقد بينا أن أحداث الثورة التونسية تُشبه في بدايتها الثورة الفرنسية، وأن السردية "الرسمية" للثورة الفرنسية أيديولوجية ولا تطابق الواقع، مستشهدين في ذلك بما كتبه عنها إريك هوبزباوم، يُنظر: مولدي الأحمر [وآخرون]، **الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، مقدمة الكتاب.

الأول: يتعلق بالثورات بوصفها سرديات أيديولوجية، وهذه تكون دائمًا حصيلة عمل سياسي وإعلامي وأدبي - فلسفي طويل النفس، تُنجزه قوى اجتماعية تنجح في فرض "روايتها" التاريخيةَ للأحداث على أوسع نطاق، وتَستخدم في إعادة إنتاجها أدوات شتى أهمها الأجهزة الأيديولوجية للدولة وخاصة المدرسة. وعندما تستقر السردية في الأذهان والأشياء تُصبح تمثّلًا أيديولوجيًا صلبًا للتاريخ، يشتغل مثل الهابتوس بمفهوم بورديو، فيُوجِّه الذّات الجماعية في تمثّلها لذاتها وللآخر. وعندما تنجح هذه القوى في أن تكون مهيمنة على نطاق عالمي، تغزو سرديتها أذهان المُهيمن عليهم فتتحول عند هؤلاء إلى نموذج مرجعي يُحيلون إليه واقعهم الخاص لفهمه وتقييمه، إلى الحدّ الذي يعجزون فيه، أحيانًا، عن تمثّل عالمهم في صورة مختلفة عن تلك التي يُولّدها النموذج المرجعي في أذهانهم.

الثاني: يتعلّق بالثورات، بوصفها موضوعًا للتفكير الأكاديمي النقدي، وهنا يجد الباحث نفسه يتعامل مع نظريات معرفية هدفها المُعلن الوصول إلى "الحقيقة"، وهذا يُحتّم عليه الوعي بتأثير السياق التاريخي الاجتماعي والمعرفي في عملية بناء تلك "الحقيقة" (إبستيمولوجيا المعرفة).

في كتابه **فهم الثورات** واجه بشارة هذا المشكل المزدوج بكل وضوح. ففي المخيال الثوري العالمي، نماذج قليلة من الثورات يمكن اعتبارها كذلك: الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية، وإذا تكرّم "الناطقون الافتراضيون" العالميون بمخيال الثورات الكبرى يُمكن أن يقبلوا بالثورة الإيرانية نموذجًا، ولكن بكثير من التحفظ والرِّيبة. سؤال المؤلف كان: أيُخبرنا ما نعرفه من سرديات عن الثورات بما جرى خلالها في الواقع، أم هو فقط عملية أيديولوجية تركيبية أُنتجت "بعد الحدث"؟ هنا يعتمد بشارة على المؤرخين المحترفين ليُبيّن أن الكثير من وقائع هذه الثورات لا تتناسب مع السرديات التي أُلِّفت بشأنها؛ فهي في أحداثها الأولى لم تكن تختلف كثيرًا عن بدايات أحداث "الربيع العربي"، وعن الثورة التونسية تحديدًا. ويجب أن يُحسب للمؤلف تتبعه الدقيق لهذه المسألة، خاصة حينما وضع إصبعه على التشابه بين ما أشعلته الثورة الفرنسية في أوروبا من رغبة في التغيير الثوري لأنظمتها الاستبدادية المتخلفة (مقارنة بالإنجاز الفرنسي)، وما أشعلته الثورة التونسية في العالم العربي من رغبة في الاقتداء بها. ولأنه واعٍ بفخاخ الإمبريقية فقد حذّر من أن التشابه الشكلي لا يُحيل بالضرورة إلى التشابه في المضمون. فعلى سبيل المثال: في حين انتشرت الثورة الفرنسية في أوروبا جزئيًا بفضل حروب نابوليون، انتشرت الثورة التونسية كالهشيم في النار في كثير من البلدان العربية بسبب توافر ما سمّاه في كتاب آخر له **القابلية للثورة**، التي وإن توافرت في السياق نفسه في أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإن سياقها العربي كان مخيال الانتماء إلى ثقافة عامة واحدة والاعتقاد في إمكانية إنجاز مستقبل مشترك تحت راية موحدة، أكثر من مطلب الحرية ذاته. والخلاصة التي وصل إليها المؤلِّف هي أن التفكير في "الربيع العربي" بمرجعية المخيال السردي الغربي للثورة قد يجعلنا لا نفهم الثورة التونسية.

هل هناك نظرية في الثورة؟ هنا تعود معضلة الإمبريقي. لذلك للإجابة عن هذا السؤال، يَفحص المؤلِّف عشرات المؤلَّفات التي ناقشت مفهوم الثورة، وحاولت أن تبني لها نموذجًا نظريًا يمكن أن يحصر مختلف تقاطعات الحالات التجريبية التاريخية في متغيرات بعينها، تسمح للباحث بأن يُصنّف الحالة موضوع المشاهدة على أنها ثورة إذا ما اجتمعت فيها هذه المتغيرات. لكن النتيجة كانت محبطة لسببين على الأقل:

السبب الأول هو أن الوصف الإمبريقي لحالة ما لا يُنتج نظرية تتمتع بقدرة كشفية عالية. والمثال النموذجي على ذلك كرين براينتن في محاولته تشخيص العناصر المفصلية للثورة الفرنسية[4]. صحيح أن هناك الكثير من العناصر التي ذكرها براينتن تتكرر في كثير من الحالات، مثل وضعية الإفلاس العام للدولة، وتصدّع النخب الحاكمة وغير ذلك، لكن السياقات المختلفة للثورات لا تجعل هذه العناصر تجتمع بالطريقة نفسها في كل حالة، وتأخذ المعنى نفسه في أذهان المعنيين بها، بل أنها قد لا تتكرر في أي حالة مختلفة، ومع ذلك تحدث الثورة. فالثورة التونسية لم تنطلق على خلفية أزمة مالية حادة للدولة عجزت خلالها عن مواصلة القيام بوظائفها الأساسية، بل يمكن حتى القول إن النخبة الحاكمة لم تتصدع بل بقيت محايدة وربما كانت عاجزة عن استخدام أجهزة الدولة إلى جانبها.

يتعلّق السّبب الثاني بعدم تركيز المفهوم على المبدأ الأساس الذي تقوم عليه جميع الثورات في كل زمان ومكان؛ وهو طابعها الإصلاحي، مهما كانت مجريات تحققها؛ سواء كانت سياسة تأتي من فوق تقودها قوى معنية بتغيير البنى والقيم، أو جاءت من تحت بدفع من المحرومين الباحثين عن العدل، وسواء كانت سلمية هادئة وطويلة النفس، أم عنيفة سريعة تعكس انسداد أفق التفاوض والتوافق السياسي. ومن هذا المنظور يستدعي المؤلّف فكرة ألكسيس دي توكفيل[5] الذي كان يزعم، بصفته محافظًا، بأن الثورة العنيفة لسنة 1789 لم تكن ضرورية قياسًا على ما أنجزته لاحقًا؛ لأن أهم التحولات التي نسبتها إلى نفسها كانت بصدد التشكل والتأسيس قبل الثورة عن طريق الإصلاحات السياسية الجارية آنذاك. ويجادل بشارة العديد من المؤلّفين المشهورين في موضوع مفهوم الثورة؛ سكوكبول، تلي، بورك، بارنغتون مور، غولدستون، وكثيرًا غيرهم (ص 7–14). بل يذهب في نقده لنظريات الثورة حدّ التشكيك في وظيفية مقترح حنا أرندت، رغم الاتفاق معها من ناحية المبدأ، التي تحصر الشرط الأساس، لاعتبار أحداث سياسية ما بأنها تُمثّل ثورة "حقيقية"، في مقولة الحرية. ذلك أن أرندت اعتمادًا على هذه المقولة ترى أن أميركا أنجزت ثورة عظيمة؛ لأن موضوعها كان الحرية في شتى معانيها، ناسية أن هذه الثورة أعدمت حرية السكان الأصلانيين في القارة بأن مارست عليهم سياسة إبادة جماعية !(ص 13).

ما الثورة إذًا؟ يحاول المؤلف بحذر تقديم تعريف، يمكن اعتباره إجرائيًا أكثر من أن يكون نظريًا، يساعد في رأيه على تمييز الثورة من الاحتجاجات المحدودة في الزمان والمطالب، ومن الحركات الإصلاحية السياسية الفوقية التي لا تستهدف تغيير النظام، ومن الانقلابات العسكرية (مع بعض التحفظ عن التجارب الناجحة مثل ما حدث في البرتغال). وبذلك تكون الثورة من منظور المؤلف حركة شعبية واسعة، تنشأ خارج الحدود الدستورية المعتمدة أو الشرعية السّارية بهدف تغيير النظام المتحكم في الدولة، حتى وإن لم تقدها كتلة سياسية مُوحَّدة (ص XIV). لكنه يُضيف أيضًا، بتفاعل مع تيموتي آش، أن بين الثورات والإصلاح علاقة وطيدة، فالإصلاحات الحقيقية تولد بالتراكم، والثورة لا تنجز ذاتها إلا بوسيلة الإصلاحات.

2. في الحالة التونسية

بمجرد الاشتغال على حالة بعينها تستعيد مشاكل الإمبريقي كل وهجها، ومنها ديناميكية تطور

(4) Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Vintage, 1965).

(5) Alexis de Tocqueville, *The Ancient Regime and the Revolution*, Jon Elster (ed.), Arthur Goldhammer (trans.) (Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2011).

الأحداث وتعرجات مسارها، وصعوبات بناء الجديد وما ينتجه عن ذلك أحيانًا من ارتدادات ضدّ الوعي بالثورة ذاتها وبأهدافها، وكل ذلك يربك كيفية الاشتغال بالمفاهيم المستخدمة. هل يمكن اعتبار ما جرى في تونس ثورة؟ هنا يلاحظ المؤلف - قد يكون بوحي من قصيدة أبي القاسم الشابي - بأن الثورة تحدث عندما يتوقف الناس عن النظر إلى واقع الظُّلم الذي يعيشونه على أنه "طبيعي" فيأخذوا على عاتقهم التخلص من وهم القدرية (ص 2). وبالفعل كان نشيد الثورة التونسية "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر". وبطبيعة الحال ليس هذا الشرط كافيًا لتنطلق شرارة الثورة بحظوظ وافرة للاستمرار حتى بلوغ الهدف وهو "إسقاط النظام"؛ إذ أن هناك شروطًا بنيوية أخرى لا بدّ من توافرها، من أهمها تشكُّل قطبين متعارضين تمامًا بشأن التغيير المطلوب، من دون أن يكون هناك وسيط مؤسساتي للتقريب بينهما فيما اختلفا فيه، وعندها يمكن الوصول إلى نقطة اللاّعودة وتصبح الثورة السياسية الراديكالية هي البديل. وهنا ينتقد المؤلّف بأسلوب لاذع المثقفين العرب الذين بقوا أوفياء لنظريات قرؤوا عنها في الكتب بدلًا من أن ينظروا إلى ما كان يجري تحت أبصارهم، فجزء كبير منهم لم يعتبر ما كان يجري في بلدان "الربيع العربي" ثورة ولم يشارك فيها (ص 4).

هل تشبه الثورة التونسية الثورات التاريخية الكبرى المعروفة؟ الجواب: ليس ذلك ضروريًا كي يمكن اعتبارها ثورة، فحتى إن كانت بعض العناصر متشابهة، فهناك اختلافات في تراكب مكوناتها ومساراتها وديناميّاتها بحسب السياق التاريخي وكذلك الوطني والإقليمي والعالمي في كلّ زمن. وبهذه المناسبة، يوجّه المؤلِّف نقدًا إلى من يعتقد، انطلاقًا من تجربة ساحة التحرير بمصر، أن الثورات الجديدة تنشأ وتتطور من دون حاجة إلى قادة سياسيين، وأن الشعب هنا قد تحرر من هيمنة التنظيمات على توجهاته (ص 18). وعند بلوغ هذا المستوى من التحليل يدخل بشارة في تفاصيل الثورة وأحداثها، مُقيمًا مقارنات بينها وبين الثورة المصرية، خاصة فيما يتعلق بتاريخ التحديث الاجتماعي الثقافي في البلدين، وخصائص المجتمع المدني والنخب الفكرية والسياسية، وأصول الدولة الحديثة وعلاقتها بالجيش، وأخيرًا بالموقع الاستراتيجي لكلا البلدين وثقله بالنسبة إلى علاقة القوى الدولية بالمنطقة.

بطبيعة الحال، كما يُقرّ المؤلّف، لا يمكن دراسة الثورة التونسية والمصرية وفهمهما خارج برادايم الانتقال الديمقراطي، الذي تفترض مقولته الأساسية أن مآل مثل هذه التحولات الكبرى هو بناء الديمقراطية. لكن الديمقراطية لا ينبغي أن تكون مجرّد أيديولوجيا، فالأصل فيها هو أنها بديل من الاستبداد وليست أداة لإعادة إحياء أسسه. ولذلك يلاحظ بشارة أن هناك غموضًا يحوم حول مفهوم الديمقراطية بصفتها نظامًا سياسيًا عند القوى العلمانية والقوى الدينية التي تصدرت أحداث "الربيع العربي". فالعلمانيون يتكلمون عن دولة مدنية يفهمونها ضد القوى الدينية، في حين تستخدم القوى الدينية مفهوم الدولة المدنية ضد نموذج الدولة العسكرية، بينما الأصل هو بناء نظام ديمقراطي يقبل به الجميع ويحددون مواقفهم بعضهم من بعض بناءً على المبدأ الديمقراطي الذي لا يمكنه أن يكون إقصائيًا، وقد اعتمد بوصفه ضد الاستبداد والاقصاء.

ثالثًا: في المعرفة غير المحايدة

ليس الهدف من هذا التقديم عرض كل أفكار المؤلّف في تفاصيلها وفي تعرجات مسارها التفكّري الخصب، بل هو تحفيزٌ على قراءة الكتاب ومناقشته على نحوٍ جدي يناسب الجدية التي تعامل بها المؤلف مع الظاهرة ومع أدبيات

حقلها المعرفي العالمي. وفي الحقيقة أتى بشارة، بناءً على ما نشره سابقًا بشأن الثورة التونسية وقضايا عربية أخرى، على تفاصيل كثيرة من هذه الثورة، وبيّن ما هو محلي وما هو كوني فيها، ونبّه إلى الصعوبات المنهجية في التعامل مع هذين المستويين من المشاهدة في مثل هذا النوع من الدراسات. لكن بحثه ينتهي، في رأيي، بشيء من الإحباط أو التشاؤم، فيما يتعلق بالمرحلة التي تمر بها الآن الثورة التونسية، متوجّسًا خيفة من طابع الشعبوية الذي بدأ يطغى عليها في المُدّة الأخيرة بما يهدد مسارها الديمقراطي.

في الواقع أنهى المؤلِّف كتابه قبل أن يتّخذ رئيس الدولة التونسية ما يعرف بإجراءات 25 تموز/ يوليو 2021، التي جمّد بموجبها عمل البرلمان وحلّ الحكومة ليصبح الوحيد الذي يجمع بين يديه جميع السلطات، معلنًا أن ما قام به كان باسم الإرادة الشعبية[6]. لكنّ تحليل بشارة أفضى به إلى تَوجّس من المستقبل ينبع مما رأى فيه عودة للاستقطاب الأيديولوجي الحاد بين الحداثيين والتيار الاسلامي السياسي بمختلف روافده، في سياق تميّز بضعف أداء الأحزاب وبهشاشة النخب السياسية المؤمنة فكرًا وممارسة بالديمقراطية. وفي نظره لا يمكن الانتقال الديمقراطي أن يَرسُخ في الأذهان والمؤسسات ما دام أن نتائج صندوق الاقتراع لم تُحتَرم، بوصفها ممارسة عملية لـ"قانون اللعبة" الجديد الذي تم الاتفاق عليه بوسيلة الدستور. ومن ثم يتخوّف المؤلِّف، اعتمادًا على تجارب تاريخية كثيرة، من انقلاب على الديمقراطية أو من سقوط الثورة التونسية في الشعبوية السياسية، وهو مسار يمكن أن يؤدي، في رأيه، إلى عودة نظام الاستبداد السياسي الذي جاءت الثورة لتضع حدًّا له؛ إذ أن في نقض نتائج الانتخابات نقضًا لمسار الانتقال الديمقراطي برمته.

من الناحية المنطقية، أي عند الالتزام بالمنطق الشّكلي لشروط ممارسة الديمقراطية، نتفق تمامًا مع بشارة فيما يذهب إليه. غير أن مضمون الثورة التونسية الثقافي ومساراتها، والمعلومات بشأنها، وعلاقة القوى الاجتماعية المتصارعة بشأن مخرجاتها تضفي تعقيدًا كبيرًا على الظاهرة، ما يستوجب حذرًا أكبر بشأن الموقف من تطوراتها. وإذا ما كان هناك نقدٌ للكتاب فإنه سيكون في مجال مكانة الثقافي في دراسته. ففي الحالة التونسية هناك خاصية سوسيولوجية اجتماعية تشكّلت عبر التاريخ الحديث للبلاد بفعل عمليات التحديث قُبيل وخلال وبعد الاستعمار، مفادها أن النّخب القيادية التونسية التي حكمت البلاد منذ الاستقلال حتى عام 2011، وأقسام أخرى واسعة من المجتمع، تنتمي كلّها إلى عصر "نزع السحر عن العالم"، ليس كأيديولوجيا تحديثية فحسب بل كتمثّل للعالم. فعلى سبيل المثال، خلال السبعين سنة الأخيرة، فقد علماء الدين شرعيتهم في إبداء رأيهم، انطلاقًا من العقيدة، بشأن مسائل تهم سير الحياة السياسية والمدنية العامة. ولم يعُد جامع الزيتونة مرجعية في أي من هذه الأمور (إلا ما تعلق بقضايا تمس شأن الانسان بوصفه من خلق الله مثل زرع الأعضاء والإجهاض وغيره)، خلافًا لحالة الأزهر أو المراجع الشيعية في العراق. بل أنه انتهى مؤسسةً تعليمية فقهية تقليدية مستقلة، وفقد كلّ موارده المالية بفعل حلّ ومنع الأوقاف في كامل البلاد، وتحوّل إلى مؤسسة أكاديمية يُدرَّس فيها طالب الفقه والفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس. وبذلك لم يعد هناك علماء دين بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، ولم تعد أوسع شرائح المجتمع التونسي تنتظر منهم أن يُدلوا برأيهم في

(6) قبيل نشر الكتاب طلب المؤلف –كما يذكر ذلك– من دار النشر أن يضيف بعض الصفحات في آخر الكتاب خصصها لهذه المسألة.

قضايا عامة[7]. لا يعني ذلك أن التونسيين توقفوا عن ممارسة عقيدتهم وأداء شعائرهم الدينية، أو أنهم لا يلجؤون في قضايا حميمية إلى الزوايا الطرقية والمشعوذين، أو إلى المفتي، فُرادى، لأخذ رأيه في قضايا دينية خاصّة، إنما يعني ذلك أن أقسامًا واسعة منهم لم تعُد تَرى للعلوم الدينية فائدة في إدارة الشأن العام أو أن تكون مرجعية في ذلك.

ما علاقة هذه الخاصية بالتحول الديمقراطي؟ هنا تكمن المشكلة، وهي في الحقيقة ليست خاصة بتونس. ذلك أنه في حين تخلّت التيارات اليسارية في تونس عن نموذج المجتمع الاشتراكي - بالمعنى الكلاسيكي للمفهوم - المؤدي للمجتمع الشيوعي، وفكّكت الثورة العلاقة التي كان يُقيمها الاستبداد بين ممارسة المؤمنين لعقيدتهم وتهديد نظام الحكم السائد، بما ترتّب على ذلك من فصل بين حرية الضمير والسياسة، جاء التيار السياسي الإسلامي بمجمله بمشروع إعادة "أسلمة المجتمع والدولة" شرطًا لاسترجاع الهوية الحضارية والتحرر من الهيمنة الثقافية، وهو أمر مختلف تمامًا عن فكرة هابرماس التي حاولوا الاستناد إليها بشأن حضور الدين في مجال الحياة المدنية. وهذا المشروع ليس خاصًّا بالتيارات الدينية المتشددة فحسب، بل أيضًا بحزب النهضة الإسلامي الذي لم يستطع في مؤتمره العاشر سنة 2016 تجاوز هذه العُقدة[8]. ماذا كانت تَبِعات ذلك على مسار التحول الديمقراطي؟ أصبح فوز الإسلاميين في الانتخابات التشريعية في تونس يُهدد، بالنسبة إلى شرائح واسعة من التونسيين، باستعادة العالم لرداء الفكر الغيبي، وما يُمكن أن يترتب عليه من عودة لرموز هذا العالم و"علومه الشرعية" (التي يشكك العلمانيون في أُسسها) ومؤسساته، للعمل في المجال العام بمنطق العقيدة التي تسعى لتحويل المجتمع إلى مرآة لها. وهذا لا يزال يعني بالنسبة إليهم العودة من باب آخر للاستبداد، وهذه المرة ليس باسم العلمانية بل باسم الدين، خاصة بعد أن بدأت بعض قواعد الإسلاميين وأحلافهم من الأحزاب المتطرفة، تدعو إلى تطبيق الشرع في مجالات مثل صوم رمضان وعرض أشرطة سينمائية أو إقامة معارض فنون تشكيلية، كانت تراها غير مناسبة من منظورها الديني، وطالب حزب النهضة في موازاة لذلك بإعادة تأسيس الأوقاف من منظور ديني. وقد زاد من تخوّف أقسام واسعة من الناشطين في المجتمع المدني (النقابات والجمعيات والأحزاب العلمانية) الخطاب المزدوج لقيادات التيارات الإسلامية بمختلف أطيافها، التي كانت تعد قواعدها، التي جنّدتها على أساس هوية إيمانية وليس مواطنية، بأن مرحلة التمكين السياسي سابقة لمرحلة استرجاع الهوية الدينية للدولة والمجتمع، ما جعل حالة الانتقال الديمقراطي في أذهان هذه القواعد مُجرّد وسيلة تقنية لبلوغ الهدف المنشود، حتى وإن اضطر القادة إلى التنازل السياسي في عدة مرات، تحت ضغط الشارع، عن فكرة التشبث باستحقاقات ما أفرزه صندوق الاقتراع.

(7) عندما استدعى الحبيب بورقيبة سنة 1956 فقهاء جامع الزيتونة "المتنورين" لإبداء آرائهم في مشروع "مجلة الأحوال الشخصية"، كانت وضعيتهم استشارية ولم يكونوا يُمثلون مؤسسة مستقلة يمكن أن تفرض رأيًا دينيًا محددًا. أما بعد الثورة فقد حاول أساتذة من كلية الشريعة الانتصاب كهيئة علوم شرعية تفتي في قضايا سياسية عامة، ومنها محاولة الإفتاء بعدم التصويت لصالح كل مترشح يدعو إلى المساواة بين النساء والرجال في الميراث. لكنها لم تجد في ذلك الوقت أي أساس مؤسساتي تقف عليه، وجوبهت بالسخرية من أوساط كثيرة من الناشطين الحداثيين في المجتمع المدني. ينظر: "'التصويت لهم حرام'.. مشايخ بتونس يصعّدون ضد داعمي المساواة بالميراث"، **الجزيرة نت**، 2018/12/19، شوهد في 2022/4/5، في: https://bit.ly/3LDBCQ0 (ينظر الدقيقة الثلاثين)

(8) ينظر بحثنا:

Mouldi Lahmar, "Islamists and Politics in Tunisia Today: Is the Foundation of a Democratic Islamic Party Possible?" in: Eid Mohamed & Dalia Fahmy (eds.), *Arab Spring: Modernity, Identity and Change* (Cham: Palgrave Macmillan, 2020), pp. 39–53.

إن الدستور التونسي الحالي لا يعكس تطورًا في تفكير الإسلاميين بشأن هذه القضية الشائكة، التي هي كما نعرف في قلب إشكالية علاقة الثورة بالحرية عند حنا أرندت، بل كان يعكس موازين القوى في فترة حرجة من المسار المتعرج والمتعثر للثورة التونسية. وفي رأيي لن ينجح التونسيون في الإرساء النهائي للديمقراطية في بلادهم إذا لم تُحل قضية فصل الدين عن السياسة (وليس إقصاء الدين من الحياة العامة)، ويُمكن أن نفهم التَصدّع الداخلي الذي يعرفه اليوم حزب النهضة على أنه نابعٌ من مشكلة غياب الديمقراطية داخله - وهو بذلك لا يختلف عن الأحزاب الأخرى التي تعاني المشكلة نفسها - ومن تعامله الأداتي مع العقيدة، ما جعله يتعثّر في الفصل بين مفهومي مجتمع المواطنين ومجتمع المؤمنين، ويتناقض في سلوكه السياسي بل يتعثر أكثر في تحالفاته المخالفة أخلاقيًا لمرجعياته الدينية.

خاتمة: كتاب لا يريد أن ينتهي

لم يؤلف بشارة كتابه ليجيب عن كل أسئلة الثورة التونسية المطروحة والتي تنتظر أن تُطرح، وهو يُدرك تمامًا أن الثورة مسار طويل من الإصلاحات والصراعات والتحولات. والقارئ لكتابه يشعر أن المؤلف يكاد لا يقدر على إنهاء كتابه بسبب زخم القضايا التي يُثيرها، وبسبب رغبته في محاولة تثبيت معالم نظرية ومنهجية للحقل المعرفي الذي ينبغي أن يجري تأصيلها فيه. فقد وضع المؤلف لكتابه مقدمة وتمهيدًا وخلاصةً وتذييلًا في مقام خاتمة، وتذييلًا بعد التذييل في محاولة للحاق بتطوّرٍ الأحداث. ومع ذلك ظلّت العديد من القضايا تُؤرقه وتحتاج إلى مزيد النظر والتحقيق كما يقول ابن خلدون، ومن هذا المنظور يقدُّم الكتاب للقارئ مفاتيح نقدية غاية في الأهمية للتفكير في ظاهرة الربيع العربي، وهو يُمثّل في رأيي لبنة مهمة جدًّا في التأسيس لجماعة علمية عربية تُفكّر بتفاعل أفقي وعمودي في ما يجري في مجتمعاتها وفيها.

المراجع

References

العربية

الأحمر، مولدي [وآخرون]. **الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الأجنبية

Brinton, Crane. *The Anatomy of Revolution*. New York: Vintage, 1965.

De Tocqueville, Alexis. *The Ancient Regime and the Revolution*. Jon Elster (ed.). Arthur Goldhammer (trans.). Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2011.

Mohamed, Eid & Dalia Fahmy (eds.). *Arab Spring: Modernity, Identity and Change*. Cham: Palgrave Macmillan, 2020.



مجلة **عمران** للعلوم الاجتماعية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (p-ISSN: 2305-2473)، والرقم الدولي المعياري الإلكتروني (e-ISSN 2789-3286). وقد صدر عددها الأوّل في صيف 2012. وهي دورية فصلية محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ ثلاثة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية مختصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالقراء (المحكّمين) في الاختصاصات كافة.

يستوحي اسم المجلة مفهوم "العمران" الخلدونيّ بمدّخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد ولدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربيّة في مرحلة التغيّرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربيّ. وتندرج المجلة في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربيّ والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها مجلّةً/ مشروعًا، مستعيدةً تقاليد المجلات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تمثّل نقلةً نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقاربة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة في ما هو قريب من "المنهج التكاملي" العابر للاختصاصات في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي "الحرية" بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

تعتمد مجلة **عمران** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخّص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.
3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
5. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية بالمعنى الواسع للعلوم الاجتماعية شاملًا الدراسات الاقتصادية والسكانية والبيئية، وما شاكل ذلك.
6. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 – 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
7. تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 2800 – 3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
8. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 – 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، ويجب تسليم البحث منضّدًا على برنامج وورد (Word)، على أن يكون النص العربي بنوع حرف واحد وليس أكثر من نوع، وأن يكون النص الإنكليزي بحرف (Times New Roman) فقط، أي أن يكون النص العربي بحرف واحد مختلف تمامًا عن نوع حرف النص الإنكليزي الموحد.
9. في حال وجود صور أو مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة (High Resolution) كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

- **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين

في قائمة القرّاء في المركز. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

- **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقراء وفريق التحرير (ملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
2. لا تدفع المجلة مكافآتٍ ماليّة عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

(الملحق 1)

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1- الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين [وآخرون]، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

– ياسين، السّيد [وآخرون]. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2- الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

– محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، مج 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

– حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. مج 15. العدد 1 (2009).

3- مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

– إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

4- المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

– "ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، **الجزيرة نت**، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

– "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

(الملحق 2)

أخلاقيات النشر في مجلة عمران

1. تعتمد مجلة عمران قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والقراء (المحكّمين) على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.

2. تعتمد مجلة عمران قُراء موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد مجلة عمران تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليهِ من خلال القراءة قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصيّة.
5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
7. تلتزم مجلة عمران بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد مجلة عمران بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
11. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
12. تتقيد مجلة عمران في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
13. المجانية: تلتزم مجلة عمران بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

(Annex II)
Ethical Guidelines for Publication in *Omran*

1. The editorial board of Omran upholds the confidentiality and the objectivity the peer review process. The peer review process is anonymized, with editors selecting referees for specific manuscripts based on a set of pre–determined, professional criteria. In where two reviewers cannot agree on the value of a specific manuscript, a third peer reviewer will be selected.
2. *Omran* relies on a network of experienced, pre–selected peer reviewers who are current in their respective fields.
3. *Omran* adopts a well–defined internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge of the editing process (normally the Editor–in–Chief or designated deputies), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and must be treated in confidence and must never be used for personal financial or other gain.
5. When deemed necessary based on the reviewers' reports, the journal may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. The editors of *Omran* are committed to notifying the authors of all submitted pieces of the acceptance or otherwise of their manuscripts for publication. In cases where the editors of *Omran* reject a manuscript, the author will be informed of the reasons for doing so.
7. *Omran* is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing services.
8. Impartiality: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and academic merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflicts of interest: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which there is a conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. The editorial board of *Omran* fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will seek the right to translate and publish any work from the copyright holder before proceeding to do so.
13. *Omran* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.



– Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99–100.

– Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.) (London: Cape, 1988), pp. 242–55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

– Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

– Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220–221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

– Michael Gibbons et al. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

II– Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/ season Year), page numbers.

– Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

– Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009).

III– Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

– Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

IV– Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

– John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

– Policy Analysis Unit–ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

iv. All research papers submitted for consideration must adopt the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

v. All submitted works must fall within the broad scope of *Omran*, including economics, demographics, and environmental science.

vi. Book reviews of between 2,800 and 3,000 words in length will be considered for submission to the journal, provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous three years. Book reviews are subject to the same quality standards which apply to research papers.

vii. *Omran* carries a special section devoted to discussions of a specific theme which is a matter of current debate within the social sciences. These essays must be between 2,800 and 3,000 words in length. They are subject to the same refereeing standards as research papers.

viii. All submissions are to be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of a bibliography, footnotes, appendices and the caption texts on images. The editors retain the right to publish longer pieces at their discretion. Research papers should be submitted typed on "Word". The Arabic text should be in the same font and not several fonts, and the English text should only be in "Times New Roman" font. Accordingly, the Arabic text should be in one single font totally different from the unified English font.

ix. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high–resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

4. The peer review process for *Omran* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader–reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. The editorial board of *Omran* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors (cf. Annex II).

   i. The sequencing of publication for articles accepted for publication follows strictly technical criteria.

   ii. *Omran* does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication.

(Annex I)
Footnotes and Bibliography

I– Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.



Omran is a quarterly, peer reviewed academic journal dedicated to the social sciences and published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN: 2305–2473). First published in the summer of 2012, *Omran* is overseen by an academic editorial board composed of experts as well as an actively engaged board of international advisers. Publication in *Omran* is governed by a strict code of ethics which guides the relationship between the editorial staff and contributors.

The name of the journal evokes Ibn Khaldun's concept of *ilm al Omran*, often viewed as a precursor to the social sciences. Born out of the perceived methodological and functional crises faced by the social sciences and humanities during an era of massive social transformations sweeping through the Arab region, *Omran* aims to establish for itself a distinct identity among prominent Arab journals and periodicals, as a journal/ project aspiring to build new intellectual trends and schools of thought. It thus seeks to bring about a qualitative leap in its multidisciplinary field (encompassing anthropology, sociology, social history, political science, political economy, population sciences, environment, and development studies), espousing in this an integrated interdisciplinary approach. It views freedom as the guiding principle and ultimate goal of the social sciences, since freedom is the essence of thought, which is also the essence of humanity.

Submission to and publication in *Omran* is governed by the following guidelines:

1. Only original work which is submitted exclusively for publication within the journal is accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Omran*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.
2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
   i. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
   ii. An abstract, ranging between 100 words in length, in both Arabic and English as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at.
   iii. The research paper must include the following elements: specification of the research problematic; significance of the topic being studied; statement of thesis; a review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; a description of the research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمـة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطور مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، ولغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهـدافـه العلمية الأسـاسـيـة، عـن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسـات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علمية، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسّس.

أسّـس المركز مـشـروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهـو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهـدافـه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة "عمران" للعلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" أبحاثًا ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء متخصصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٦١١٩٩١٨٣٦+ فاكس: ٩٦١١٩٩١٨٣٩+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX



عُمران
omran

فصلية محَكَّمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان البريدي: ....

....

الهاتف: ....

البريد الإلكتروني: ....

عدد النسخ المطلوبة: ....

طريقة الدفع: ☐ شيك لأمر المركز ☐ تحويل بنكي

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

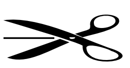
يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية
في دورته التاسعة (آذار/ مارس 2023)

بعنوان:

مفهوم "الثقافة السياسية" والثقافات السياسية في العالم العربي

مستهدفًا فتح حوار علمي نقدي ومعمّق بين أكبر عدد ممكن من أهل الاختصاص العرب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، من أجل تدارس القضايا المهملة في مجالات اختصاصهم الدقيقة أو التي تجمع بين عدة اختصاصات.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org





المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

لبنان	35 $ للأفراد	45 $ للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	60 $ للأفراد	80 $ للمؤسسات
الدول الأوروبية	100 $ للأفراد	120 $ للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	120 $ للأفراد	160 $ للمؤسسات

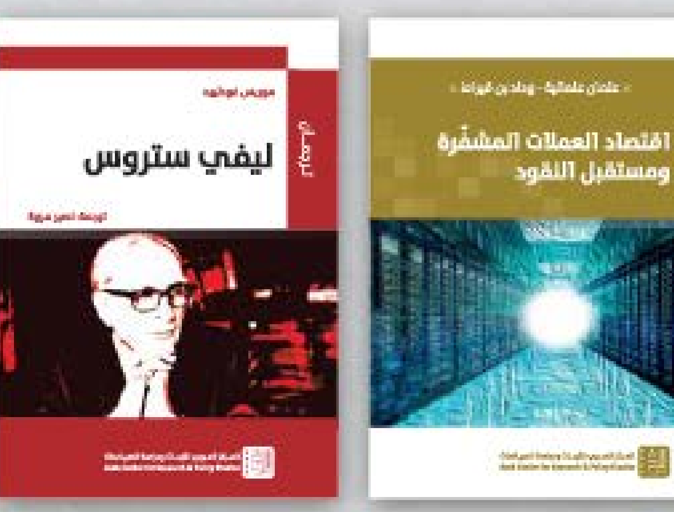
عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي 174 – مار مارون
ص.ب.: 11-4965 رياض الصلح 2180-1107 بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: 8/7/991836 1 961+ فاكس: 991839 1 961+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات











- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
يرجى الاطلاع على قائمة موزعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت:
هاتف: 009611991837 أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

في هذا العدد أيضًا

دراسات

سيڤان سعيد
الهوية المجزأة: فهم بناء الهوية السياسية الكردية

ترجمة

ميشيل د. فايتسل
هندسة الانفعال: سياسة الشارع والأسس الجزئية لممارسة الحكم
ترجمة: معين رومية

مراجعات الكتب

ليزا ويدين، سلوى إسماعيل
قراءة مقارنة في كتابي استيعابات سلطوية وحكم العنف
مراجعة: كريس هتشكوك

داون تشاتي
سورية: تشكل دولة اللجوء وتفككها
مراجعة: راما سحتوت

حيان دخان
الدولة والقبائل في سورية: تحالفات وصراعات
مراجعة: سنان حواط

عزمي بشارة
فهم الثورات: بدايات تونسية
مراجعة: مولدي الأحمر

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:
www.bookstore.dohainstitute.org

سعر النسخة

قطر	30 ريالًا	العراق	5000 دينار	الجزائر	250 دينارًا
السعودية	30 ريالًا	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهمًا
الإمارات	30 درهمًا	سورية	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	6000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عُمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصر	10 جنيهات	السودان	20 جنيهًا		





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

ISSN 2305-2473